

حسن الفكاهاني

الماس لدى مكتب القضاء

الموسوعة الذهبية

للقواعد القانونية
التي قررتها محكمة النقض المصرية

ملاحق رقم « ٢ »

الزيتون الجيد



الدار العربية للموسوعات

حسن الغكهانى — محام

تأسست عام ١٩٤٩

الدار الوحيدة التى تخصصت فى إصدار

الموسوعات القانونية والأعلامية

على مستوى العالم العربى

ص . ب ٥٤٣ — تليفون ٣٩٣٦٦٣٠

٢٠ شارع عدلى — القاهرة

الحامى لدى مسكبة النقص

المقارعة القانونية

التي فتزيتها محكمة التقص المصيرية

الهيئة العامة لمكتبة الأسكندرية
رقم التصنيف : 347.6103
رقم التسجيل : ١١٩٤٧٨١

ملحق رقم

الامتحان

إِيتَادُ، السَّادُ الْعَرَبِيَّةُ لِلْمَوْسُوعَاتِ

[illegible]

44-154

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وَقُلْ إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ

مِثْلُ رُسُلِكُمْ فَاتَّبِعُونِي

يُحْبِبُوا اللَّهَ الْعَظِيمَ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة

(ملاحق الموسوعة الذهبية)

الدار العربية للموسوعات .. وهى للدار الوحيدة المتخصصة فى إصدار الموسوعات القانونية والإعلامية على مستوى الدول العربية منذ أكثر من ربع قرن مضى حيث أصدرت حتى الآن ستة عشر موسوعة وعدد مجلداتها ٢٧٠ مجلدا سبق أن أصدرت الموسوعة الذهبية للقواعد القانونية التى قررتها محكمة النقض المصرية منذ عام ١٩٣١ ميلادية وذلك فى إصدارين (جنائى ومدنى) عشرة أجزاء لكل منهما مع مهندس تفصيلى وكان ذلك بمناسبة اليوبيل الذهبى لمحكمة النقض (انظر آخر الجزء موسوعات تصدرها الدار)

ولقد تشرفت الإدارة الفنية للدار بأن تعاون معها السيد الزميل الأستاذ عبد المنعم حسنى المحامى من الناحية الفنية لإخراج هذين الإصدارين .. وكان يسعدنا أن يظل هذا التعاون مستمرا بالنسبة للأعمال التالية لهما إلا أنه انفرد واستقل بعمل جديد .

ولما كانت مبادئ محكمة النقض التى تضمنها الإصدارين (الجنائى والمدنى) السابقتين قد توقفت عند عامى ١٩٧٨ ؟ ١٩٧٩ فقد قامت الإدارة الفنية للدار بحصر المبادئ الجديدة التى قررتها محكمة النقض المصرية خلال عام ١٩٨٠/١٩٧٩ وقدمتها منذ عام مضى بالأسلوب الآتى :

١ - جزء واحد .. للقواعد الجنائية .

٢ - جزءان .. للقواعد المدنية .

كما قامت الإدارة سالفة الذكر بحصر المبادئ الحديثة التى قررتها محكمة النقض المصرية عام ١٩٨٠/١٩٨١ وتقديمها حاليا بالأسلوب الآتى :

(و)

١ - جزء واحد ... للقواعد الجنائية .

٢ - جزء واحد ... للقواعد المدنية .

ولقد راعينا بالنسبة لما يضم هذه الملاحق تحاشي التكرار لاجساد بحيث لا يرد المبدأ الا تحت عنوان الموضوع الخاص به وليس تحت اكل من موضوع .

هذا ولا يسمنى في هذا المجال الا ان اقدم الشكر جزيلا لجميع السادة رجال القانون سواء في جمهورية مصر العربية او في جميع الدول العربية الشقيقة .

ونقنا الله ما فيه الخير للجميع

حسن الفكاهي
الحامي

القاهرة في شهر يوليو ١٩٨٥

(٢)

فهرس الكتاب

الصفحة	الموضوع
١	الاثبات
٣	أولاً : على من يقع عبء الاثبات
٧٠	ثانياً : اقتناعية الادلة في المواد الجنائية
١٦	ثالثاً : تساند الادلة في المواد الجنائية
٢٠	رابعاً : رقابة محكمة النقض
٢٢	خامساً : الاثبات عن طريق الخبرة
٣١	سادساً : الاثبات بشهادة الشهود
٥٢	سابعاً : الاعتراف
٥٦	ثامناً : الاثبات بالقرائن
٥٧	تاسعاً : مسائل متنوعة
٨٥	اجراءات المحاكمة
٨٧	أولاً : الاعلان
٨٨	ثانياً : التحقيق
٩١	ثالثاً : محاضر الجلسة
٩٣	رابعاً : مسائل متنوعة
١٠٥	اختصاص
١٠٩	اختصاص قضائي
١٢٧	اختلاس
١٢٩	أولاً : اختلاس اموال اميرية
١٣١	ثانياً : اختلاس
١٣٣	ارتباط
١٤١	اسباب الإبادة وموانع العقاب
١٤٧	استئناف
١٥٥	اشتراك
١٥٩	اشكالات التنفيذ

الصفحة	الموضوع
١٦٥	اعلان
١٧١	الاعتراف
١٧٥	اعدام
١٧٩	اعفاء
١٨٥	اجراءات الاستدلال
١٨٩	الاخلال بحق الدفاع
١٩٣	الابتناع عن تنفيذ حكم
١٩٧	ايلاف التنفيذ
٢٠١	امر الحفظ
٢٠٥	ايجار
٢١١	استجواب
٢١٥	اصابة خطأ
٢١٩	استعمال محرر مؤور
٢٢٣	اهلة المحكمة
٢٢٧	اكراه
٢٣١	بطلان
٢٣٥	بناء
٢٤٣	تبديد
٢٤٩	تحقيق
٢٥٣	تسوير
٢٥٩	تسمير جبرى
٢٦٣	تسويض
٢٦٩	تمدد
٢٧٣	تفتيش
٢٧٥	اولا : الاذن بالتفتيش
٢٧٩	ثانيا : التفتيش الجائز بغير اذن
٢٨٣	ثالثا : بطلان التفتيش

الصفحة	الموضوع
٢٨٩	تقرير التلخيص
٢٩٣	تقليد
٢٩٩	تلبس
٣٠٣	تموين
٣٠٧	جريمة
٣١٩	جهازك
٣٢٣	حكم
٣٢٥	اولا : اوصاف الحكم
٣٢٨	ثانيا : اصدار الحكم
٣٣٦	ثالثا : البيانات الواجب ذكرها بالحكم
٣٤٥	رابعا : تسبيب الحكم (المعيب وغير المعيب)
٣٥٧	خامسا : نطاق التدليل بما لا يعيب الحكم
٣٦٢	سادسا : انعدام الحكم وبطلانه
٣٦٦	سابعا : مسائل متنوعة
٣٧١	خطا
٣٧٥	خلو رجل
٣٧٩	دخسان
٣٨٣	دستور
٣٨٧	دعساة
٣٩١	دعوة جنائية
٣٩٣	اولا : تحريك الدموى الجنائية
٣٩٧	ثانيا : انقضاء الدموى الجنائية
٣٩٩	ثالثا : مسائل متنوعة
٤٠٥	دموى مخنية
٤٠٧	اولا : مدى اختصاص المحاكم الجنائية بنظر الدموى المدنية
٤٠٩	ثانيا : شروط قبول الدموى المدنية التابعة امام المحكمة الجنائية

الصفحة	الموضوع
٤١١	ثالثا : التمييز
٤١٢	رابعا : مسائل متنوعة
٤١٥	دعوى ببالنة
٤١٩	دفع
٤٢١	أولا : ما يمد اخلايا بحق الدفاع
٤٢٢	ثانيا : ما لا يمد اخلايا بحق الدفاع
٤٢٧	ثالثا : مسائل متنوعة
٤٣١	دفع
٤٣٩	رد اعتبار
٤٤٥	رد القضاة
٤٤٩	رقبوة
٤٥٣	سب وقذف
٤٥٧	سبق الإصرار
٤٦١	سرققة
٤٦٩	سلأ
٤٦٩	شيك بدون رصيد
٤٧٩	شهادة مرضية
٤٨٣	ضرب
٤٩٣	ظمن
٥٠٥	عمل
٥٠٩	فش
٥١٥	قاص الإهالة
٥١٩	قسانون
٥٢٣	قبض
٥٢٧	قصد جنائي
٥٤١	قتل
٥٤٣	أولا : قتل خطأ

الموضوع	الصفحة
ثانيا : قتل ممد	٥٤٤
قمار	٥٥٥
كحول	٥٥٩
مقتردون ومشتبه فيهم	٥٦٣
مجرمون أحداث	٥٦٧
مخافة	٥٧١
محكمة الجنائيات	٥٧٧
محكمة الموضوع	٥٨٥
محكمة استئنافية	٦١٣
محاكمة	٦١٧
معارضة	٦٢١
ملكية صناعية	٦٢٧
مرفق عام	٦٣١
مصادرة	٦٣٥
مسئولية مدنية	٦٤١
مسئولية جنائية	٦٤٥
موظفون عموميون	٦٥١
مواد مضرة	٦٥٥
مياه فمالية	٦٧١
نصب	٦٧٥
نقض	٦٧٩
اولا : اجراءات الطعن وبمعاذه والخصومة فيه	٦٨١
ثانيا : المصلحة في الطعن	٦٨٨
ثالثا : احمال الطعن	٦٩١

أولا - على من يقع عليه الاتهام

قاعدة رقم (١)

المبدأ :

حق محكمة الموضوع في استخلاص الصورة الصحيحة الواقعة
الدعوى وإطراح ما يخالفها .

ملخص الحكم :

لما كان من المقرر أن حق محكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال
الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة
الصحيحة الواقعة الدعوى حسيما يؤدي إليه اقتناعها وأن تطرح
ما يخالفها من صور أخرى مادام استخلاصها سائغا مستندا إلى أدلة
مقبولة في العقل والمنطق ولما أصلها في الأوراق .

(نقض جنائي - جلسة ١٩٨١/١/٢٦ - طعن رقم ١٧٢٤ لسنة ٥٠ ق)

قاعدة رقم (٢)

المبدأ :

حق محكمة الموضوع ، استخلاص الصورة الصحيحة الواقعة
من كافة العناصر المطروحة عليها .

ملخص الحكم :

من المقرر أن من حق محكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال
الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة
الصحيحة الواقعة الدعوى حسيما يؤدي إليه اقتناعها وأن تطرح
ما يخالفها من صور أخرى مادام استخلاصها سائغا مستندا إلى أدلة
مقبولة في العقل والمنطق ولما أصلها في الأوراق .

(نقض جنائي - جلسة ١٩٨١/٤/١٢ - طعن رقم ٢٦٠١ لسنة ٥٠ ق)

قاعدة رقم (٣)

المبدأ :

جوار اثبات الجرائم على اختلاف أنواعها بما فيها جريمتى احراز السلاح ونفخه بكافة الطرق القانونية الا ما استثنى بنص خاص - مثال .

ملخص الحكم :

الاجل ان الجرائم على اختلاف أنواعها ، الا ما استثنى منها بنص خاص ، جائز إثباتها بكافة الطرق القانونية ومنها البينة وقرائن الأحوال ، وكانت جريمتا احراز السلاح المششخ و الذخيرة التي دين بها الطاعن لا يشملها استثناء فانه يجرى عليها ما يجرى على سائر المسائل الجنائية من طرق الاثبات ، وكان الحكم المطعون فيه قد استدل على نسبة هذه الجريمة للطاعن من أقوال شاعدى الاثبات نقلا عن المجنى عليه من أن الطاعن أطلق عليه عيارا ناريا من بندقية ومما جاء بتقرير الصلة التشريعية من اصابته بعيار نارى مميز بمقذوف مفرد يطلق من سلاح مششخ واستخرج الغلاف النحاسى للطلقة من موضع الاصابة ، فإن ما أورده الحكم من ذلك يكون لاستدلالا سائما ويكفى لحمل قضائه ويضحي ما يثيره الطاعن فى هذا الخصوص ولا محل له . (نفس جنائى - جلسة ١٩٨١/٤/٢٠ - طعن رقم ١٤٠٤ لسنة ٥٠ ق)

قاعدة رقم (٤)

المبدأ :

حق محكمة الموضوع فى استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى من كافة العناصر المطروحة عليها واطراح ما يخالفها .

ملخص الحكم :

لمحكمة الموضوع ان تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر

المطروحة على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى ، حسبما يؤدي اليه اقتناعها ، وان — تطرح ما يخالفها من أمور أخرى مادام استخلاصها سائفا مستندا الى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها في الأوراق •

(نقض جنائي — جلسة ١٩٨١/١٠/٢٧ — طعن رقم ١٤٢٤ لسنة ٥١ ق)

قاعدة رقم (٥)

المبدأ :

جواز اثبات الجرائم على اختلاف أنواعها بما فيها جريمتي احرار السلاح وذخيرة بكافة الطرق القانونية الا ما استثنى بتمن خاص •
ملخص الحكم :

الأصل ان الجرائم على اختلاف أنواعها — الا ما استثنى بتمن خاص — جائز اثباتها بكافة الطرق القانونية ومنها البيئة وقرائن الأحوال • وأن الجرائم احرار السلاح الناري والذخيرة وأطلاق عيار ناري داخل قرية — التي دين بها الطاعن — لا يشملها استثناء فإنه يجري عليها ما يجري على سائر المسائل الجنائية من طرق الاثبات •

(نقض جنائي — جلسة ١٩٨١/١١/١٠ — طعن رقم ١٢٩٦ لسنة ٥١ ق)

قاعدة رقم (٦)

المبدأ :

حق محكمة الموضوع في استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى واطراح ما يخالفها •
ملخص الحكم :

من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود ومطرق

الخاصة المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة
الدعوى حسبما يؤدي اليه اقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور
أخرى مادام استخلاصها سائفا مستندا الى أدلة مقبولة في العقل
والمنطق ولها أصلها في الأوراق •
(نقض جنائي - جلسة ١٩٨١/١١/١٠ - طعن رقم ٢٠٤٨ لسنة ٥١ ق)

قاعدة رقم (٢٠)

المبدأ :

استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى - موضوع •

ملخص الحكم :

من المقرر أن من حق محكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال
الشهود وبسائر العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة
الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي اليها اقتناعها ، وأن تطرح
ما يخالفها من صور أخرى مادام استخلاصها سائفا مستندا الى أدلة
مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها في الأوراق •
(نقض جنائي بد جلسة ١٩٨١/١٢/٢٠ - طعن رقم ١٢٦٥ لسنة ٥١ ق)

قاعدة رقم (٨)

المبدأ :

حق محكمة الموضوع في الأخذ بأقوال المتهم في حق نفسه وفي

حق غيره من المتهمين •

ملخص الحكم :

لمحكمة الموضوع أن تأخذ بأقوال متهم في حق نفسه وفي حق
غيره من المتهمين متى أطمأنت الى صدقها ومطابقتها للواقع ،
(نقض جنائي بد جلسة ١٩٨١/١٢/٢٩ - طعن رقم ٢٢٤٢ لسنة ٥١ ق)

ثانيا - أقباعية الأدلة في المواد الجنائية

قاعدة رقم (٩)

المبدأ :

حق محكمة الموضوع في تكوين عقيدتها من أدلة الدعوى وعناصرها ،
وزن أقوال الشهود ، موضوعي ، أخذ المحكمة بأقوال الشهود
مفاده : أطراح جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم
الأخذ بها .

ملخص الحكم :

من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تكون عقيدتها مما تطمئن إليه من
أدلة الدعوى وعناصرها . وأن وزن أقوال الشهود وتقديرها مرجعه إليها
تنزلها المنزلة التي تراها وتقدرها التقدير الذي تطمئن إليه بعين معقب
وهي التي أخفت بشهادتهم وأن ذلك يفيد أنها أطرحت جميع الاعتبارات
التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها .

(نقض جنائي - جلسة ١٩٨١/١/٧ - طعن رقم ١٦٢٢ لسنة ٥٠ ق)

قاعدة رقم (١٠)

المبدأ :

المبرة في المحاكمات الجنائية باقتناع القاضي بنسابة على الأدلة
المطروحة عليه .

ملخص الحكم :

المبرة في المحاكمات الجنائية هي باقتناع القاضي بناء على الأدلة
المطروحة عليه ، أن يكون عقيدته من أي دليل أو قرينه يرتاح إليها
مادام أن هذا الدليل له مأخذه الصحيح من أوراق الدعوى .
(نقض جنائي - جلسة ١٩٨١/١/٢٦ - طعن رقم ١٧٢٤ لسنة ٥٠ ق)

قاعدة رقم (١١)

المبدأ :

حق محكمة الموضوع في تكوين عقيدتها مما تطمئن اليه من أدلة

وعناصر الدعوى

ملخص الحكم :

لما كان من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تكون عقيدتها مما تطمئن اليه من أدلة وعناصر في الدعوى ، وكانت المحكمة قد اطمأنت للأدلة الساتعة التي أوردتها الى أن المراقبة التليفونية لم يكن لها أثر في إجراءات القبض والتفتيش التي تمت تنفيذاً للأذن الصادر من النيابة العامة بذلك فإن ردّها على الدفع ببطالان الإذن بإجراء المراقبة التليفونية يكون رداً كافياً وساتعاً لتبرير رفضه .
(نقض جنائي - جلسة ١٩٨١/١/٢٦ - طعن رقم ١٣٢٤ لسنة ٥٠ ق)

قاعدة رقم (١٢)

المبدأ :

المبرة في الاثبات في المواد الجنائية هي باقتناع قاضي الدعوى

بناء على الأدلة المطروحة عليه فيها - ما لم يتعيده القانون بدليل

أو قرينة

ملخص الحكم :

المبرة في الاثبات في المواد الجنائية هي باقتناع القاضي واطمئنانه الى الأدلة المطروحة عليه وقد جعل القانون من ملحظته أن يأخذ بأي دليل أو قرينة يرتاح إليها ولا يصح مصادرته في شيء من ذلك إلا إذا تعيده القانون بدليل يمتنع عليه .
(نقض جنائي - جلسة ١٩٨١/٢/٥ - طعن رقم ١٨٨٤ لسنة ٥٠ ق)

قاعدة رقم (١٣)

المبدأ :

عدم التزام المحكمة بالتحدث في حكمها الا عن الأدلة ذات الأثر
في تكوين عقيدتها •

ملخص الحكم :

محكمة الموضوع لا تلزم في اصول الاستدلال بالتحدث في حكمها
الا عن الأدلة ذات الأثر في تكوين عقيدتها ، فهي لا تورط من أقوال
الشهود الا ما تقيم عليه قضاءها وفي عدم ايرادها شيئاً منها ما يفيد
ضمناً إطراحها ، إذ العبرة في المحاكمات الجنائية هي بالقتناع قاضى
الموضوع بناء على الأدلة المطروحة عليه بادانة المتهم أو ببراءته ،
فلا يصح مطالبته بالأخذ بدليل معين إلا في الأحوال التى يقررها
القانون ، فقد جعل القانون من سلطته أن يزن قوة الأثبات وأن يأخذ
من أى بيعة أو قرينة يرتاح اليها دليلاً لحكمه •

(نقض جنائى - جلسة ١٩٨١/٢/٢٢ - طعن رقم ١٣١٥ لسنة ٥٠ ق)

قاعدة رقم (١٤)

المبدأ :

حق محكمة الموضوع في أن تعول على رواية للمتهم في التحقيق
ولو خالفت رواية أخرى له فيه •

ملخص الحكم :

لمحكمة الموضوع أن تعول على رواية للمتهم في التحقيق ولو خالفت
رواية أخرى له فيه دون إلزام طبعها بأن تعرض لكل من الروايتين أو

تذكر العلة في أخذها بإجدها دون الأخرى لأن تمويلها على ما أخذت به معناه أنها اطمأنت الى صمته وأطرحته ما عداه .

(نقض جنائي - جلسة ١٩٨١/٤/٦ - طعن رقم ٢٦١٢ لسنة ٥٠ ق)

قاعدة رقم (١٥)

المبدأ :

حرية القاضي الجنائي في أن يستمد اقتناعه من أي دليل يطمئن إليه - شرط ذلك ؟

الأخذ بأقوال متهم على آخر وإن عدل عنها بعد ذلك - جائز ولو لم تكن معززة بدليل آخر .

ملخص الحكم :

الأصل أن القاضي الجنائي حر في أن يستمد اقتناعه من أي دليل يطمئن إليه طالما أن لهذا الدليل مأخذه الصحيح من الأوراق ، وأن من حقه أن يأخذ في هذا الشأن بالأقوال التي يدلي بها متهم في حق آخر وإن عدل عنها بعد ذلك - مادام قد اطمأن إلى صحتها ومطابقتها للحقيقة والواقع ولو لم تكن معززة بدليل آخر .

(نقض جنائي - جلسة ١٩٨١/٤/٦ - طعن رقم ٢٦١٢ لسنة ٥٠ ق)

قاعدة رقم (١٦)

المبدأ :

العبرة في المحاكمات الجنائية - باقتناع القاضي .

ملخص الحكم :

من المقرر أن العبرة في المحاكمات الجنائية هي باقتناع القاضي .

بناء على الأدلة المطروحة عليه بادانة المتهم أو ببراءته وله أن يستعمل
اقتناعه من أى دليل يطمئن إليه طالما له ماخذه الصحيح فى الأوراق .
(نقض جنائى - جلسة ١٩٨١/٤/٦ - طعن رقم ١٨٢٦ لسنة ٥٠ ق)

قاعدة رقم (١٧)

المبدأ :

عدم التزام المحكمة بالتحدث فى حكمها الا عن الأدلة ذات الأثر
فى تكوين عقيدتها - مثال -
ملخص الحكم :

من المقرر أن المحكمة غير ملزمة بالتحدث فى حكمها الا عن الأدلة
ذات الأثر فى تكوين عقيدتها ولا عليها إن هى التفتت عن أى دليل
آخر فى الأوراق لأن فى عدم إيرادها له أو التحدث عنه ما يفيد
إطراحه وعدم التحويل عليه .
(نقض جنائى - جلسة ١٩٨١/٤/١٩ - طعن رقم ٢٦٠٤ لسنة ٥٠ ق)

قاعدة رقم (١٨)

المبدأ :

حق محكمة الموضوع فى استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة
الدوى وإطراح ما يخالفها .
حق محكمة الموضوع فى أن تستمد اقتناعها من أى دليل له ماخذه
الصحيح فى الأوراق .
حق محكمة الموضوع فى تحصيل أقوال الشاهد وتبهم سياقها -
معدة ٢ -

ملخص الحكم :

من المقرر أن لحكمة الموضوع ان تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليه اقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من أمور أخرى مادام استخلاصها سائفا مستندا الى أدلة مقبولة في الحقل والمنطق ولها أهلها في الأوراق ، ولها كامل الحرية في أن تستمد اقتناعها بثبوت الواقعة من أي دليل تطعن اليه طالما أن لهذا الدليل مأخذه الصحيح في الأوراق ، وأن تحصل أقوال الشاهد وتلهم سياقها وتستشف مراميها هادامت فيما تحصله لا تعرفه الشهادة عن مضمونها .
(نقض جنائي - جلسة ١٩٨١/٦/١ - طعن رقم ٢٣٠٩ لسنة ٥٠ ق)

قاعدة رقم (١٩)

المبدأ :

وزن أقوال الشهود - وتقدير الظروف التي يؤدون فيها شهاداتهم - موضوعي .

أخذ محكمة الموضوع بشهادة الشهود - مفاده : اطراحها جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها .

ملخص الحكم :

من المقرر أن وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها شهاداتهم وتعويل القضاء على أقوالهم ، مهما وجه إليها من مطاعن وحام حولها من التشبهات ، كله ذلك مرجعه الى حكمة الموضوع تنزله المنزلة التي تراها وتقدره التقدير الذي تطعن اليه ، وهي متى أخذت بشهاداتهم ، فإن ذلك يفيد أنها اطرحت جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها .

(نقض جنائي - جلسة ١٩٨١/٦/١٠ - طعن رقم ٢٦٧٠ لسنة ٥٠ ق)

قاعدة رقم (٢٠)

المبدأ :

الأصل في المحاكمات الجنائية اقتناع القاضي ببناء على الأدلة المطروحة عليه .

ملخص الحكم :

الأصل في المحاكمات الجنائية هو اقتناع القاضي ببناء على الأدلة المطروحة عليه ، فله أن يكون عقيدته من أى دليل أو قرينة يرتاح إليها إلا إذا قيده القانون بدليل معين ينص عليه .

(نقض جنائي - جلسة ١٣/١٠/١٩٨١ - طعن رقم ١٤٤٥ لسنة ٥١ ق)

قاعدة رقم (٢١)

المبدأ :

حق محكمة الموضوع في تكوين اقتناعها من أى دليل تطمئن إليه - مادام له مأخذه من الأوراق .

ملخص الحكم :

للمحكمة كامل الحرية في أن تستمد اقتناعها بثبوت الجريمة من أى دليل تطمئن إليه طالما أن هذا الدليل له مأخذه الصحيح من الأوراق .

(نقض جنائي - جلسة ٢٧/١٠/١٩٨١ - طعن رقم ١٤٢٤ لسنة ٥١ ق)

قاعدة رقم (٢٢)

المبدأ :

حق محكمة الموضوع في تكوين اقتناعها من أى دليل تطمئن إليه - مادام له مأخذه من الأوراق .

ملخص الحكم :

من المقرر أن لحكمة الموضوع أن تستمد اقتناعها بثبوت الجريمة من أى دليل تطمئن اليه طالما أن هذا الدليل له مأخذ الصحيح من الأوراق .

(نقض جنائي - جلسة ١٩٨١/١١/١٠ - طعن رقم ١٣٩٦ لسنة ٥١ ق)

قاعدة رقم (٢٣)

المبدأ :

حق محكمة الموضوع في تكوين اقتناعها من أى دليل تطمئن اليه .
مادام له مأخذ من الأوراق .

ملخص الحكم :

لحكمة الموضوع ان تستمد اقتناعها بثبوت الجريمة من أى دليل تطمئن اليه طالما أن هذا الدليل له مأخذ الصحيح من الأوراق .

(نقض جنائي - جلسة ١٩٨١/١١/١١ - طعن رقم ٥٧٠ لسنة ٥٢ ق)

قاعدة رقم (٢٤)

المبدأ :

وزن أقوال الشهود - موضوعي - قرابة شاهد الإثبات للمجني عليه لا تمنع من الأخذ بشهادته متى اقتضت المحكمة بصدقها .

الجدل الموضوعي في اختيار الطيل - لا تجوز اثره أمام النقص .

ملخص الحكم :

لما كان وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها شهادتهم وتمويل القضاء على أقوالهم مهما ونجه اليه من مفاعيل وحام

مولها من شبهات مرجعه الى محكمة الموضوع تقتدره التقدير الذي
نظمته اليه دون رقابة من محكمة النقض عليها ، وكانت قرابة شاهد
الاثبات للمجنى عليه لو صلته به لا تمنع من الأخذ بشهادته متى
اقتنعت المحكمة بصدقها فان ما يثيره الطاعن في هذا الصدد ينجل الي
جدل موضوعي في تقدير أدلة الدعوى مما لا يجوز اثارته أمام
محكمة النقض .

(نقض جنائي - جلسة ١٩٨١/١١/١٢ - طعن رقم ٥٩٧ لسنة ٥١ ق)

قاعدة رقم (٢٥)

المبدأ :

حق محكمة الموضوع في التحويل على أقوال شهود الإثبات
والاعراض على حالة شهود النفي .

استفلاس الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى - موضوعي -
للمحكمة ان تستمد اقتناعها من أي دليل له مأخذ الصحيح من الأوراق .

ملخص الحكم :

من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود
وسائر العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة
لواقعة الدعوى حسبها يؤدي اليه اقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من
صور أخرى مادام استفلاسها سابقاً ومستقداً الى أدلة مقبولة في
الحقل والمنطق ولها أصلها في الأوراق ، كما أن لها كامل الحرية في أن
تستمد اقتناعها بتهبوت الواقعة من أي دليل تظمن اليه طاملاً أن لهذا
الدليل مأخذ الصحيح من الأوراق .

(نقض جنائي - جلسة ١٩٨١/١٢/١٠ - طعن رقم ٢١٦٦ لسنة ٥١ ق)

قاعدة رقم (٢٦)

المبدأ :

المحاكمات الجنائية — العبرة فيها باقتناع القاضي .

ملخص الحكم :

من المقرر أن العبرة في المحاكمات الجنائية هي باقتناع القاضي بناء على الأدلة المطروحة عليه — بإدانة المتهم أو براءته وأن له أن يستمد اقتناعه من أى دليل يطمئن اليه طالما كان له مأخذ الصحيح من الأوراق .

(نقض جنائى — جلسة ١٩٨١/١٢/٢٩ — طعن رقم ٢٢٤٢ لسنة ٥١ ق)

ثالثا — تسائد الأدلة فى المواد الجنائية

قاعدة رقم (٢٧)

المبدأ :

الأدلة فى المواد الجنائية — متسائدة — كفاية أن تكون فى مجموعها

مؤدية الى ما قصده الحكم منها .

ملخص الحكم :

لا يلزم أن تكون الأدلة التى اعتمد عليها الحكم بحيث ينبىء كل دليل منها ويقع فى كل جزئية من جزئيات الدعوى اذ الأدلة فى المواد الجنائية متسائدة يكمل بعضها بعضا ومنها مجمعة تتكون عقيدة المحكمة ، ولا ينظر الى دليل بعينه لمناقشته على حدة دون باقى الأدلة فى مجموعها كوحدة مؤدية إلى ما قصده الحكم منها ومنتجة فى اكتمال اقتناع المحكمة واطمئنانها الى ما انتهت اليه .

(نقض جنائى — جلسة ١٩٨١/٢/٤ — طعن رقم ٢٦٢٤ لسنة ٥٠ ق)

قاعدة رقم (٢٨)

المبدأ :

تساند الأدلة فى المواد الجنائية — مؤداه ؟

ملخص الحكم :

لا يشترط أن تكون الأدلة التى اعتمد عليها الحكم بحيث يبنى كل دليل منها ويقطع فى كل جزئية من جزئيات الدعوى اذ الأدلة فى المواد الجنائية متساندة يكمل بعضها بعضا ومنها مجتمعة تتكون عقيدة المحكمة ولا ينظر الى كل دليل بعينه لمناقشته على حدة دون باقى الأدلة بل يكفى أن تكون الأدلة فى مجموعها كوحدة مؤدية الى ما قصده الحكم منها ومنتجة فى اكمال اقتناع المحكمة واطمئنانها إلى ما انتهت اليه .

(نقض جنائى — جلسة ١٩٨١/٤/٦ — طعن رقم ١٨٣٦ لسنة ٥٠ ق)

قاعدة رقم (٢٩)

المبدأ :

تساند الأدلة فى المواد الجنائية — مؤداه ؟

ملخص الحكم :

من المقرر أن الأدلة فى المواد الجنائية متساندة يكمل بعضها بعضا ومنها مجتمعة تتكون عقيدة القاضى فلا ينظر الى دليل بعينه لمناقشته على حدة دون باقى الأدلة بل يكفى أن تكون الأدلة فى مجموعها كوحدة مؤدية الى ما قصده الحكم منها ومنتجة فى اكمال اقتناع المحكمة واطمئنانها إلى ما انتهت إليه .

(نقض جنائى — جلسة ١٩٨١/٤/١٩ — طعن رقم ٢٦٠٤ لسنة ٥٠ ق)
(م - ٢)

قاعدة رقم (٣٠)

المبدأ :

كفاية ان تتشكك المحكمة في صحة اسناد التهمة الى المتهم كي
تقضى بالبراءة - شرط ذلك ؟

مثال في جريمة غش مياه غازية .

ملخص الحكم :

لما كان البين من الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاءه بالبراءة على
الشك في سلامة الدليل الأسباب حاصلها ان وجود قطع زجاج في المياه
الغازية قد يكون مرجعه رداءة الزجاجات المعبأة فيها أو سوء فتح هذه
الزجاجات بمعرفة القائمين على عملية التحليل ، وكان من المقرر ان
حسب محكمة الموضوع ان تتشكك في صحة اسناد التهمة الى المتهم كي
تقضى بالبراءة مادامت قد احاطت بالدعوى عن بصر وبصيرة وخلا
حكمها من عيوب التسبب اذ مرجع الأمر في ذلك الى مبلغ اطمئنانها
في تقدير الأدلة ، واذ كان البين من الحكم المطعون فيه أن المحكمة قد
احاطت بالدعوى وألت بأدلة الثبوت فيها وافصحت عن عدم اطمئنانها
الى سلامة هذه الأدلة ، وخلصت الى الشك فيما اذا كان الغش قد
حدث اثناء عملية انتاج المياه الغازية أم بعدها ، بما تنتقى معه - في
الحالة الأخيرة - مسئولية المطعون ضده المفترضة عن هذا الغش ،
ومن شأنه بالتالي ان يؤدي الى ما رتب عليه من شك في صحة اسناد
التهمة اليه ، ومن ثم فان ما تخوض فيه الطاعنة من مناقشة في هذا
الشأن لا يعدو - في حقيقته - ان يكون جدلا موضوعيا حول سلطة
محكمة الموضوع في تقدير أدلة الدعوى ومبلغ اطمئنانها هي إليها مما
لا تقبل إثارتها أمام محكمة النقض .

(نقض جنائي - جلسة ١٩٨١/١/١٤ - طعن رقم ٢٣٣ لسنة ٥١ ق)

قاعدة رقم (٣١)

المبدأ :

كفاية أن تكون الأدلة في مجموعها مؤدية الى ما قصده الحكم منها.

ملخص الحكم :

لا يشترط ان تكون الأدلة التي اعتمد عليها الحكم بحيث يبنى كل دليل منها ويقطع في كل جزئية من جزئيات الدعوى ، اذ الأدلة في المواد الجنائية متساندة يكمل بعضها بعضا ومنها تتكون عقيدة المحكمة فلا ينظر الى دليل بعينه لمناقشته على حدة دون باقى الأدلة بل يكفي ان تكون الأدلة في مجموعها كوحدة مؤدية الى ما قصده الحكم منها ومنتجة في اكمال اقتناع المحكمة وأطمئنانها الى ما انتهت اليه .
(نغض جنائى - جلسة ١٣/١٠/١٩٨١ - طعن رقم ١٤٤٥ لسنة ٥١ ق)

قاعدة رقم (٣٢)

المبدأ :

تساند الأدلة في المواد الجنائية - مؤداه ؟

ملخص الحكم :

الأدلة في المواد الجنائية متساندة يكمل بعضها بعضا ومنها مجتمعة تتكون عقيدة القاضى بحيث اذا سقط احدها أو استبعد تعذر التعرف على مبلغ الأثر الذى كان للدليل الباطل فى الرأى الذى انتهت اليه المحكمة .

(نغض جنائى - جلسة ١/١١/١٩٨١ - طعن رقم ٤٨٨ لسنة ٥١ ق)

قاعدة رقم (٣٣)

المبدأ :

تساند الأدلة في المواد الجنائية — مؤداه ؟

ملخص الحكم :

الأدلة في المواد الجنائية متساندة اذا سقط احدها أو استبعد
تعذر التعرف على مبلغ التأثير الذي كان للدليل الباطل في الرأي الذي
انتهت اليه المحكمة •

(نقض جنائي — جلسة ١٩٨١/١١/١ — طعن رقم ٢٧٥ لسنة ٥١ ق)

رابعا — رقابة محكمة النقض

قاعدة رقم (٣٤)

المبدأ :

وزن أقوال الشاهد وتقديرها — موضوعي •

حق محكمة الموضوع في اطراح أقوال الشاهد — دون بيان العلة
افصاحها عن العلة — خضوعها في ذلك لرقابة النقض •

كون المتهم قد سبق الحكم عليه في جرائم أحرار جواهر مخدرة —
لا تمنع عقلا ومنطقا من القائه المخدر الذي يحمله بيده عند مشاهدته
رجلى الشرطة ، قادمين نحوه •

ملخص الحكم :

من المقرر أنه وان كان لمحكمة الموضوع أن تزن أقوال الشاهد
وتقدرها التقدير الذي تطمئن اليه دون أن تكون ملزمة ببيان سبب
اطراحها ، إلا أنه متى أفصحت المحكمة عن الأسباب التي من أجلها لم

تعمل على أقوال الشاهد فإن المحكمة النقض أن تراقب ما إذا كان من شأن هذه الأسباب أن تؤدي إلى النتيجة التي خلصت إليها ، ولما كان ما أورده الحكم المطعون فيه تبريراً لأطراحه أقوال شاعدي الإثبات في الدعوى غير سائغ وليس من شأنه أن يؤدي إلى ما رتب عليه ذلك أن كون المطعون ضده قد سبق الحكم عليه في جرائم احراز جواهر مخدرة لا يمنح عقلاً ومنطقاً من القائه المخدر الذي يحمله بيده عند مشاهدته رجال الشرطة قادمين نحوه رغم حمله مخدر آخر بملابسه ولا يؤدي بذاته في الاستدلال السليم والمنطق السائغ إلى ما خلص إليه الحكم من أطراحه لأقوال الشاهدين بمقولة انهما يبيعان خلق حالة تلبس .

(نقض جنائي - جلسة ١٩٨١/٤/٢ - طعن رقم ٢٦٠٢ لسنة ٥٠ ق)

قاعدة رقم (٣٥)

المبدأ :

حق محكمة الموضوع في أطراح أقوال الشاهد - دون بيان العلة -
انفصالها عن سبب أطراحها - خضوعها في ذلك لرقابة محكمة النقض -
مثال لتسبب غير سائغ في أطراح أقوال شهود الإثبات .

ملخص الحكم :

من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تزن أقوال الشاهد وتقديرها التقدير الذي تطمئن إليه دون أن تكون ملزمة ببيان سبب أطراحها إلا أنه متى أفصحت المحكمة عن الأسباب التي من أجلها لم تعمل على أقوال الشاهد فإنه يلزم أن يكون ما أورده واستدل به مؤدياً لما رتب عليه من نتائج من غير تعسف في الاستنتاج ولا تناقض مع حكم العقل والمنطق وأن لمحكمة النقض في هذه الحالة أن تراقب ما إذا كان من

شأن هذه الأسباب أن تؤدي إلى النتيجة التي خلصت إليها وكان ما أورده الحكم المطعون فيه تبريرا لاطراح أقوال شهود الأثبات في الدعوى غير سائق وليس من شأنه أن يؤدي إلى ما رتبته الحكم عليه من الشك ذلك أن كون المطعون ضده يجلس في الطريق العام لا يمنع من احرازه المخدر والالقاء به عند رؤيته لرجال الشرطة ، كما أن رؤية أحدهم للحادث رغم عدم مشاهدة آخرين سبقوه في السير لا يؤدي إلى الشك في أقواله .

(نقض جنائي - جلسة ١٩٨١/١٢/٨ - طعن رقم ١٩٠٠ لسنة ٥١ ق)

خامسا - الأثبات عن طريق الخبرة :

قاعدة رقم (٣٦)

المبدأ :

قيام خبراء الطب الشرعي بأعمال الخبرة - تحت رقابة القضاء -
المواد ١ ، ٣٥ ، ٣٦ من القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٢ .
تقدير آراء الخبراء - والفصل فيما يوجه إلى تقاريرهم من
اعتراضات مرجعه إلى محكمة الموضوع .

اطراح المحكمة طلب استطلاع رأي كبار الأطباء الشرعيين بشأن
مقدرة المجنى عليه على التكلم بتعقل أثر أصابته استنادا إلى أطمئنانها
إلى ما جاء بتقرير الصفة التشريحية من أن المجنى عليه كان يمكنه
التكلم بتعقل أثر أصابته - لا عيب .

ملخص الحكم :

لما كان مفاد نصوص المواد الأولى والخامسة والثلاثين والسادسة
والثلاثين من القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٢ بتنظيم أعمال الخبرة أمام

جهات القضاء أن لخبراء مصلحة الطب الشرعى ابتداء من كبير الأطباء الشرعيين وانتهاء بمعاون الطبيب الشرعى حق القيام بأعمال الخبرة تحت رقابة القضاء ، وكان تقدير آراء الخبراء والفصل فيها يوجه إلى تقاريرهم من اعتراضات مرجعه إلى محكمة الموضوع التى لها كامل الحرية فى تقدير الدليل وكان البين من الحكم المطعون فيه أن المحكمة أطرحت ما طلبه الطاعن من استطلاع رأى كبير الأطباء الشرعيين بشأن قدرة المجنى عليه على التكلم بتمقل أثر إصابته ، اطمئنانا منها إلى ما جاء بتقرير الصفة التشريحية من أن المجنى عليه كان يمكنه التكلم بتمقل أثر إصابته ، فأنها لم تكن ملزمة من بعد بإجابة طلب الدفاع ، ويكون ما أوردته فى هذا الصدد كافيا وسائفا لاطراحه .

(نقض جنائى - جلسة ١٩٨١/٢/٤ - طعن رقم ٢٠٩٠ لسنة ٥٠ ق)

قاعدة رقم (٣٧)

المبدأ :

تقدير القوة التدليلية لتقرير الخبير - تختص به محكمة الموضوع -

عدم التزام المحكمة باستدعاء الخبير لمناقشته .

ملخص الحكم :

من المقرر أن لمحكمة الموضوع كامل الحرية فى تقدير القوة التدليلية لتقرير الخبير المقدم لها والفصل فيما يوجه إليه من اعتراضات دون أن تلترزم باستدعاء الخبير لمناقشته مادام أن الواقعة قد وضحت لديها ولم تر هى من جانبها حاجة إلى اتخاذ هذا الاجراء ، وطالما أن استنادها إلى الرأى الذى أنتهى إليه هو استناد سليم لا يجافى المنطق والقانون فلا تجوز مجادلتها فى ذلك .

(نقض جنائى - جلسة ١٩٨١/٣/٢ - طعن رقم ٢٢٦٠ لسنة ٥٠ ق)

قاعدة رقم (٢٨)

المبدأ :

لمحكمة الموضوع أن تجزم بما لم يجزم به الطبيب الشرعى فى تقريره .

ملخص الحكم :

لمحكمة الموضوع أن تجزم بما لم يجزم به الطبيب الشرعى فى تقريره متى كانت وقائع الدعوى قد أيدت ذلك عندها وأكدت له فيها .
(نقض جنائى - جلسة ١٩٨١/٣/٢ - طعن رقم ٢٢٦٠ لسنة ٥٠ ق)

قاعدة رقم (٢٩)

المبدأ :

تقدير آراء الخبراء - موضوعى - اطمئنان المحكمة إلى التقرير الطبى الشرعى - عدم التزامها - من بعد - باستدعاء كبير الأطباء الشرعيين لمناقشته .

ملخص الحكم :

لمحكمة الموضوع كامل الحرية فى تقدير القوة التدليلية لتقرير الخبير المقدم اليها والتوصل فيما يوجه اليه من اعتراضات وانها لا تلتزم باستدعاء كبير الأطباء الشرعيين لمناقشته مادام أن الواقعة قد وضحت لديها ولم تر هى من جانبها حاجة الى اتخاذ هذا الاجراء أو كان الأمر المطلوب تحقيقه غير منتج فى الدعوى وطالما أن استنادها الى الرأى الذى انتهى اليه الخبير هو استناد سليم لا يجافى المنطق أو القانون ، ولما كانت المحكمة قد اطمأنت الى صورة الواقعة حسبما وردت بأقوال

الشاهدين والمؤيدة بالتقويم الطبى الشرعى فان ما يثيره الطاعن من منازعة فى التصوير الذى أخذت به المحكمة للواقعة أو التفاتها عن دعوة كبير الأطباء الشرعيين لمحاولة مناقضة الصورة التى اعتنقتها ينحل الى جدل موضوعى فى تقدير الدليل وهو ما تستقل به محكمة الموضوع ولا تجوز مجادلتها فيه أو مصادرة عقيدتها فى شأنه أمام محكمة النقض .

(نقض جنائى - جلسة ١٩٨١/٣/٢٩ - طعن رقم ١٨٢٩ لسنة ٥٠ ق)

قاعدة رقم (٤٠)

المبدأ :

عدم التزام محكمة الموضوع بإجابة طلب استدعاء الخبير لمناقشته، مادامت الواقعة قد وضحت لديها ولم تر من جانبها حاجة الى ذلك .

ملخص الحكم :

من المقرر أن تقدير آراء الخبراء والفصل فيما يوجه اليها من اعتراضات ترجعه الى محكمة الموضوع التى لها كامل الحرية فى تقدير القوة التدليلية لتقرير الخبير المقدم اليها شأنه فى ذلك شأن سائر الأدلة فلها الأخذ بما تطمئن اليه منها والاتفات عما عداه ، ولما كانت المحكمة قد اطمأنت الى ما تضمنه تقرير الخبير وهى غير ملزمة من بعد بإجابة الدفاع الى طلب استدعاء الخبير لمناقشته مادام أن الواقعة قد وضحت لديها ، ولم تر هى من جانبها حاجة الى اتخاذ هذا الاجراء .

(نقض جنائى - جلسة ١٩٨١/٤/٢ - طعن رقم ٢٥٣٦ لسنة ٥٠ ق)

قاعدة رقم (٤١)

المبدأ :

تقدير آراء الخبراء - موضوعي *

ملخص الحكم :

من المقرر ان تقدير آراء الخبراء والفصل فيما يوجه الى تقاريرهم من اعتراضات مرجعه الى محكمة الموضوع التي لها كامل الحرية في تقدير القوة التدليلية لتقرير الخبير المقدم اليها ومادامت قد اطمأنت الى ما جاء به فلا يجوز مجادلتها في ذلك ، ومن ثم فان ما يثيره الطاعن في هذا الشأن ينط الى جدل موضوعي في تقدير الدليل مما تستقل به محكمة الموضوع بغير معقب *

(نقض جنائي - جلسة ١٩٨١/٤/٦ - طعن رقم ٢٦١٢ لسنة ٥٠ ق)

قاعدة رقم (٤٢)

المبدأ :

تقدير آراء الخبراء - موضوعي *

ملخص الحكم :

الأمر في تقدير آراء الخبراء والفصل فيها يوجه إلى تقاريرهم من اعتراضات مرجعه الى محكمة الموضوع ، وللمحكمة كامل الحرية في تقدير القوة التدليلية لتقرير الخبير المقدم اليها دون أن تلتزم بنقد خبير *

(نقض جنائي - جلسة ١٩٨١/٥/٤ - طعن رقم ١٤٣٨ لسنة ٤٨ ق)

قاعدة رقم (٤٣)

المبدأ :

حق محكمة الموضوع في تقدير آراء الخبراء والفصل فيما يوجه إلى تقاريرهم من اعتراضات - هي غير ملزمة بنذب خبير آخر ولا بإعادة المهمة إلى ذات الخبير - مادام ما انتهت إليه لا يجافى العقل والمنطق .

ملخص الحكم :

تقدير آراء الخبراء والفصل فيما يوجه الى تقاريرهم من اعتراضات مرجعه الى محكمة الموضوع التي لها كامل الحرية في تقدير القوة التدليلية لتقرير الخبير المقدم اليها دون أن تلتزم بنذب خبير آخر ولا بإعادة - المهمة الى ذات الخبير مادام استنادها الى الرأي الذي انتهت اليه لا يجافى العقل والمنطق .

(نقض جنائي - جلسة ٢٨/١٠/١٩٨١ - طعن رقم ٢٦٣ لسنة ٥١ ق)

قاعدة رقم (٤٤)

المبدأ :

للمحكمة أن تجزم بما لم يجزم به الخبير في تقريره .

ملخص الحكم :

من المقرر ان للمحكمة أن تجزم بما لم يجزم به الخبير في تقريره .

(نقض جنائي - جلسة ٢٨/١٠/١٩٨١ - طعن رقم ٢٦٣ لسنة ٥١ ق)

قاعدة رقم (٤٥)

المبدأ :

عدم التزام المحكمة بإجابة طلب نذب خبير في الدعوى اذا رأت في الأدلة المقدمة في الدعوى ما يكفي للفصل فيها .

مثال تسبيب سائق في اطراح طلب نذب خبير .

ملخص الحكم :

لما كانت المحكمة قد بررت التفاتها عن طلب الطاعن ندب خير بقبولها « انه طلب موضوعي لا يتجه الى نفي الفعل المكون للجريمة ، ولا لإثبات استحالة حصول الواقعة كما وردت بأقوال شاهد الواقعة المهندس ٠٠٠ » وان البادى ان القصد منه هو مجرد إثارة الشبهة في الدليل الذي اطمأنت اليه المحكمة بعد ان وضحت لديها الواقعة « واذا كان هذا الذي برر به الحكم كافيا ويسوغ به رفض طلب الطاعن ، لما هو مقرر من أن المحكمة لا تلتزم بأجابة ندب خير اذا هي رأت من الأدلة المقدمة في الدعوى ما يكفي للفصل فيها دون حاجة الى نديه » .
(نقض جنائى - جلسة ١٦/١١/١٩٨١ - طعن رقم ٤٤٥ لسنة ٥١ ق)

قاعدة رقم (٤٦) :

المبدأ :

تقدير القوة التدليلية لآراء الخبراء والفصل فيما يوجه اليها من اعتراضات من اطلاقات محكمة الموضوع - عدم التزامها بأجابة طلب مناقشة الطبيب الشرعى ، متى كانت الواقعة قد وضحت لديها أو كان الأمر المطلوب تحقيقه غير منتج .

ملخص الحكم :

الأصل أن لمحكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير القوة التدليلية لتقرير الخبير المقدم اليها والفصل فيما يوجه اليه من اعتراضات وأنها لا تلتزم باستدعاء الطبيب الشرعى لمناقشته مادام أن الواقعة قد وضحت وأنها لم تر هي من جانبها حاجة الى اتخاذ هذا الاجراء أو كان الأمر المطلوب تحقيقه غير منتج في الدعوى وطالما أن استنادها إلى الرأى الذى انتهى اليه الخبير هو استناد سليم لا يجافى المنطق والقانون فلا يجوز مجادلتها في ذلك .

(نقض جنائى - جلسة ١٠/١٢/١٩٨١ - طعن رقم ٢٠٤٨ لسنة ٥١ ق)

قاعدة رقم (٤٧)

المبدأ :

عدم التزام المحكمة بنديب خبير مادامت قد رأت في الأدلة المقدمة في الدعوى — ما يكفي للفصل فيها •

ملخص الحكم :

من المقرر أن المحكمة غير ملزمة بنديب خبير إذا هي رأت من الأدلة المقدمة في الدعوى ما يكفي للفصل فيها دون حاجة الى نديب — كما هو الحال في الدعوى المطروحة فان ما يثيره الطاعن في هذا الصدد لا يكون مقبولا •

(نقض جنائي — جلسة ١٩٨١/١٢/١٧ — طعن رقم ٢١٤٨ لسنة ٥١ ق.)

قاعدة رقم (٤٨)

المبدأ :

تقدير آراء الخبراء — موضوعي •

متى لا تلتزم المحكمة باجابة الدفاع الى طلب مناقشة الطبيب الشرعي ؟ •

ملخص الحكم :

من المقرر أن تقدير آراء الخبراء والفصل فيما يوجه الى تقاريرهم من مطاعن مرجعه الى محكمة الموضوع التي لها كامل الحرية في تقدير القوة التدليلية لتقرير الخبير شأنه في ذلك شأن سائر الأدلة ، وهي غير ملزمة من بعد باجابة الدفاع الى طلبه مناقشة الطبيب الشرعي مادام أن الواقعة قد وضعت لديها ولم تر هي من جانبها حاجة إلى

اتخاذ هذا الاجراء أو كان الأمر المطلوب تحقيقه غير منتج فى الدعوى
وطالما أن استنادها الى رأى الذى انتهى اليه هو استناد سليم
لا يجافى المنطق أو القانون .

(نقض جنائى - جلسة ١٩٨١/١٢/٢٠ - طعن رقم ١٢٦٥ لسنة ٥١ ق)

قاعدة رقم (٤٩)

المبدأ :

تقدير آراء الخبراء - موضوعى .

قضاء الحكم بالبراءة - تأسيسا على نفى التشابه بين أوراق النقد
المقلدة والصحيحة - لا على مجرد عدم انتان التقليد - لا عيب .

ملخص الحكم :

لما كان تقدير آراء الخبراء من اطلاقات محكمة الموضوع التى لها
كامل الحرية فى تقدير القوة التدليلية لتقرير الخبير المقدم اليها بغير
معقب عليها فى ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد اقتنع بما أورده
تقرير قسم ابحاث التزييف والتزوير بشأن الطريقة التى تم بها التقليد
وما انتهى اليه التقرير من عدم امكان الانخداع بالأوراق المقلدة فان
ما تنعاه الطاعنة فى هذا الشأن يكون على غير أساس . لما كان ذلك ،
وكان مفاد ما أورده الحكم المطعون فيه انه لم يؤسس قضاءه بالبراءة
على مجرد انتان التقليد وانما على نفى التشابه بين أوراق النقد المقلدة
والأوراق الصحيحة مما لا يسمح بالانخداع بالأوراق المقلدة وقبولها
فى التداول فانه لا يكون هناك فصل للنمى على الحكم فى هذا
الخصوص .

(نقض جنائى - جلسة ١٩٨١/١٢/٢٩ - طعن رقم ٢٦٠٢ لسنة ٥٠ ق)

سادساً - الأثبات بشهادة الشهود :

قاعدة رقم (٥٠)

المبدأ :

سماع المدعى المدني - كشاهد - إذا طلب ذلك أو أرتأت المحكمة
سماعه .

ملخص الحكم :

لما كان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن المدعى بالحقوق المدنية
انما يسمع كشاهد ويحلف اليمين اذا طلب ذلك أو طلبته المحكمة -
سواء من تلقاء نفسها أو بناء على طلب الخصوم - وكان يبين من مطالعة
محاضر جلسات المحاكمة أمام محكمة ثانى درجة أن الطاعن لم يطلب
سماع أقوال المدعى بالحقوق المدنية ولم تر هي ذلك ، فانه لا منحل لما
ينعاه الطاعن من بطلان الاجراءات لاغفال المحكمة أعمال حكم المادة
١٨٨ من قانون الاجراءات الجنائية التي توجب سماع المدعين بالمقوق
المدنية كشهود بعد حلف اليمين .

(نقض جنائى - جلسة ١٩٨١/١/٨ - طعن رقم ١٦٢٧ لسنة ٥٠ ق)

قاعدة رقم (٥١)

المبدأ :

تناقض أقوال الشهود أو تضاربهم فى أقوالهم - لا يعيب الحكم -
متى استخلص الحقيقة منها بما لا تناقض فيه .

ملخص الحكم :

لما كان التناقض فى أقوال الشهود أو تضاربهم فى أقوالهم -

بفرض حصوله - لا يعيب الحكم ما دامت المحكمة قد استخلصت الحقيقة من أقوالهم استخلاصاً سائفاً لا تناقض فيه - كما هو الشأن في الدعوى الماثلة ومن ثم يضمن منعى الطاعن في هذا الصدد غير سديد .

(نقض جنائي - جلسة ١٩٨١/١/١١ - طعن رقم ١٥٣٩ لسنة ٥٠ ق)

قاعدة رقم (٥٢)

المبدأ :

وزن أقوال الشهود - موضوعي .

ملخص الحكم :

وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها الشهادة وتمويل القضاء على أقوالهم مهما وجه اليها من مطاعن وحام حولها من شبهات مرجعه الى هككة الموضوع تنزله المنزلة التي تراها وتقدره التقدير الذي تطمئن اليه بغير محتب عليها .

(نقض جنائي - جلسة ١٩٨١/١/٢٦ - طعن رقم ١٧٣٤ لسنة ٥٠ ق)

قاعدة رقم (٥٣)

المبدأ :

تناقض أقوال الشهود - لا يعيب الحكم - مادام قد استخلص الأدانة من أقوالهم استخلاصاً سائفاً بما لا تناقض فيه .

ملخص الحكم :

تناقض الشهود في أقوالهم لا يعيب الحكم ولا يقدر في سلامته مادام قد استخلص الحقيقة من أقوالهم استخلاصاً سائفاً لا تناقض فيه .

(نقض جنائي - جلسة ١٩٨١/١/٢٦ - طعن رقم ١٧٣٤ لسنة ٥٠ ق)

(قاعدة رقم (٥٤))

المبدأ :

سكوت المدافع عن طلب سماع الشهود - مقابلة

ملخص الحكم :

من المقرر أن سكوت المدافع عن التمسك بإعادة مناقشة الشهود
قضى حضرته ومواصلة المرافعة دون اضرار على طلب سماعهم إنما يفيد
أنه قد تنازل عن ذلك حكماً .
(تفتش جنائي - جلسة ١٩٨١/١/٢٦ - طعن رقم ١٧٢٤ لسنة ٥٠ ق)

(قاعدة رقم (٥٥))

المبدأ :

ثبوت وفاة شاهد اثره - تعذر سماع شهادته .

تلاوة أقوال الشاهد الغائب - من الاجازات - تكون واجبة - إذا
طلبها المتهم أو المدافع عنه .
ملخص الحكم :

لما كان الثابت بمحاضر جلسات المحاكمة أن الشاهد التاسع المقدم
..... قد توفي الى رحمة الله ويات سماع شهادته متعذراً فلا على
المحكمة أن هي لم تقرر تلاوة أقواله بالتجسسه ، ذلك أن تلاوة أقوال
الشاهد الغائب هي من الاجازات ولا تكون واجبة الا إذا طلب المتهم
أو المدافع عنه ذلك وهو ما خلت محاضر جلسات المحاكمة على راسفاته
الأمير الذي ينبغي معه وجه الطعن على الحكم في هذا الخصوص .
(تفتش جنائي - جلسة ١٩٨١/١/٢٦ - طعن رقم ١٧٢٤ لسنة ٥٠ ق)
(م - ٣)

قاعدة رقم (٥٦)

المبدأ :

ورود أقوال الشاهد على الحقيقة المراد إثباتها بأكملها - وبجميع تفاصيلها - غير لازم .

ملخص الحكم :

لا يشترط في شهادة الشاهد أن تكون واردة على الحقيقة المراد إثباتها بأكملها وبجميع تفاصيلها على وجه دقيق بل يكفي أن يكون من شأنها أن تؤدي إلى تلك الحقيقة باستنتاج سائق تجر به المحكمة يتلأم به ما قاله الشاهد بالقدر الذي رواء مع عناصر الإثبات الأخرى المطروحة أمامها .

(نفس جنثى - جلسة ١٩٨١/٢/٤ - طعن رقم ١٦١٥ لسنة ٥٠ ق)

قاعدة رقم (٥٧)

المبدأ :

تطابق أقوال الشهود ومضمون الدليل الفني - غير لازم - كفاية أن يكون جماع الدليل القولى - كما أخذت به المحكمة - غير متناقض مع الدليل الفني تناقضا يستمضى على الملامة والتوفيق .

مثال ينتفى فيه التعارض بين الدليلين .

عدم التزام الحكم بأن يورد من أقوال الشهود إلا ما يقيم عليه قضاؤه .

ملخص الحكم :

من المقرر أنه ليس بلازم أن تطابق أقوال الشهود مضمون الدليل الفني بل يكفي أن يكون جماع الدليل القولى كما أخذ به المحكمة غير

متناقض من الدليل الفني تناقضا يستعصى على الملامة والتوفيق ، وكان مؤدى ما حصله الحكم من أقوال الشهود من أن الطاعن أطلق النار على المجنى عليه فأصابه — لا يتعارض بل يتطابق مع ما نقله عن التقرير الطبى الشرعى الذى أثبت أن المجنى عليه أصيب من عيارين بأسفل العنق وبأسفل يمين القفص الصدري وأن الإصابة الأولى حدثت والضارب للامام من المجنى عليه وعلى يسار ويميل من أعلى لأسفل ، وأن الإصابة الثانية حدثت بالضارب فى نفس مستوى المجنى عليه . وعلى فرض صحة ما يثيره الطاعن من أن الشهود قرروا أن الطاعن والمجنى عليه كانا فى مستوى واحد وقت إطلاق العيارين فاته لا تترتب على الحكم أن كان قد تحول على شق من أقوال الشهود ، وهو ما تعلق بإطلاق الطاعن النار على المجنى عليه ، ولم يعبأ بقالتهم فى التوفيق الآخر أن المجنى عليه والطاعن كانا فى مستوى واحد وقت الإطلاق ولم يوردها فى بيانه مضمون أقوالهم ، ولا يعتبر هذا الذى تنهى إليه الحكم أفتئاتا على الشهادة أو ما يقوم به التعارض بين الدليلين فى هذا الخصوص إذ من المقرر أن الأحكام لا تلتزم بحسب الأصل أن تزود من أقوال الشهود ألا ما تقيم عليه قضاءها ولها أن تجزئ الدليل المقدم لها وأن تأخذ بما تطمئن إليه من أقوال الشهود وتطرح ما لا تثق فيه منها إذ المرجع فى هذا الشأن الى اقتناعها هى وحدها .

(نقض جنائى - جلسة ١٩٨١/٢/٤ - طعن رقم ٢٠٩٠ لسنة ٥٠ ق)

قاعدة رقم (٥٨٠)

المبدأ :

تطابق أقوال الشهود ومضمون الدليل الفني — فى إلتزام التوفيقية
أن يكون جماع الدليل القولى غير متناقض مع الدليل الفني — تناقضا
يستعصى على الملامة والتوفيق .

ملخص الحكم :

من المقرر أنه ليس بلامزم أن تطابق أقوال الشهود مضمون الدليل الفني بل يكفي أن يكون جماع الدليل القوي غير متناقض مع الدليل الفني تناقضاً يستلزم على الملازمة والتوفيق .

(نفس جنائي - جلسة ١٩٨١/٤/٤ - طعن رقم ١٦٢٤ لسنة ٥٠ ق)

قاعدة رقم (٥٩)

المبدأ :

عدم التزام المحكمة بأن تورد من أقوال الشهود إلا ما تقيم عليه قضائها .

ملخص الحكم :

الاصل أن المحكمة لا تلزم بأن تورد من أقوال الشهود إلا ما تقيم عليه قضائها .

(نفس جنائي - جلسة ١٩٨١/٤/٢٦ - طعن رقم ١٨٢٦ لسنة ٥٠ ق)

قاعدة رقم (٦٠)

المبدأ :

لا يشترط في شهادة الشاهد أن تكون واردة على الحقيقة المراد اثباتها بأكملها وبجميع تفاصيلها ^(٨٥) - كفاية أن تكون مؤيدة إلى هذه الحقيقة باستنتاج سائق تجربته المحكمة .

ملخص الحكم :

لا يشترط في شهادة الشاهد أن تكون واردة على الحقيقة المراد اثباتها بأكملها وبجميع تفاصيلها على وجه دقيق ، بل يكفي أن يكون

من شأنها أن تؤدي إلى تلك الحقيقة باستنتاج بياض تجربته المحكمة
يتلأم به ما قاله الشاهد بالقدر الذي يراه ، مع عناصر الإثبات الأخرى
المطروحة أمامها .

(نقض جنائي - جلسة ١٩٨١/٤/٦ - طعن رقم ١٨٣٩ لسنة ٥٠ ق)

قاعدة رقم (٦١)

المبدأ :

جواز الاحالة في إيراد أقوال الشهود إلى ما أوردته المحكمة من
أقوال شاهد آخر - شرط ذلك ؟

ملخص الحكم :

من المقرر أن المحكمة أن تحيل في إيراد أقوال الشهود إلى
ما أوردته من أقوال شاهد آخر مادامت متفقة مع ما استنتجت إليه
الحكم منها .

(نقض جنائي - جلسة ١٩٨١/٤/١٩ - طعن رقم ٢٦٠٤ لسنة ٥٠ ق)

قاعدة رقم (٦٢)

المبدأ :

حق المحكمة في الأخذ بالرواية التي ينقلها شخص عن آخر - شرط
ذلك ؟

ملخص الحكم :

ليس في القانون ما يمنع المحكمة من الأخذ برواية ينقلها شخص
عن آخر متى رأت أن تلك الأقوال قد صدرت منه حقيقة وكانت تمثل
الواقع في الدعوى ، ولذا تكرر الطعن لم يكتف بوجه طعنه عن مبنى

اختلاف أقوال الشهود في جزئياتها بل ساق القول بالخلاف بينها
مؤسلاً مجهلاً ولا يمارى في صحة ما نقله الحكم من تلك الأقوال •
(نقض جنائي - جلسة ١٩٨١/٤/١٩ - طعن رقم ٢٦٠٤ لسنة ٥٠ ق)

قاعدة رقم (٦٣)

المبدأ :

حق محكمة الموضوع في الأخذ بما تراتح اليه من أدلة والأخذ
بقول الشاهد في أية مرحلة • وإطراح ما عداه • دون بيان العلة •
ملخص الحكم :

من حق محكمة الموضوع ان تأخذ بما تراتح اليه من الأدلة وان
تأخذ بقول الشاهد في أية مرحلة وأن تلتفت عما عداه دون أن تبين
العلة في ذلك • • •

(نقض جنائي - جلسة ١٩٨١/٥/١٣ - طعن رقم ٢٥٧٠ لسنة ٥٠ ق)

قاعدة رقم (٦٤)

المبدأ :

وزن أقوال الشهود - موضوعي •

ملخص الحكم :

وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها شهادتهم
وتعميل القضاء على أقوالهم مهما وجه اليها من مطاعن وحكم بقولها من
شبهات مرجعه إلى محكمة الموضوع بتقديره التقدير الذي تطمئن اليه
دون رقابة من محكمة النقض •

(نقض جنائي - جلسة ١٩٨١/٥/١٣ - طعن رقم ١٤٩١ لسنة ٥٠ ق)

قاعدة رقم (٦٥)

المبدأ :

تناقض أقوال الشهود - لا يعيب الحكم متى استخلص الادانة منها بما لا تناقض فيه .

ملخص الحكم :

تناقض أقوال الشهود - بفرض حصوله - لا يعيب الحكم مادام قد استخلص الادانة من أقوالهم بما لا تناقض فيه .
(نقض جنائي - جلسة ١٣/٥/١٩٨١ - طعن رقم ١٣٩١ لسنة ٥٠ ق)

قاعدة رقم (٦٦)

المبدأ :

تطابق أقوال الشهود مع مضمون الدليل الفني - غير لازم .
كفاية أن يكون جماع الدليل القولي غير متناقض مع الدليل الفني تناقضاً يستتعي على الملامة والتوفيق .

ملخص الحكم :

من المقرر أنه ليس بلازم أن تطابق أقوال الشهود مضمون الدليل الفني بل يكفي أن يكون جماع الدليل القولي غير متناقض مع الدليل الفني تناقضاً يستتعي على الملامة والتوفيق .
(نقض جنائي - جلسة ١٤/٥/١٩٨١ - طعن رقم ٣٢٨١ لسنة ٥٠ ق)

قاعدة رقم (٦٧)

المبدأ :

عدم التزام المحكمة بالاشارة الى أقوال شهود النفي التي امرضت عنها .

ملخص الحكم :

من المقرر أن لحكمة الموضوع أن تعرض عن قالة شهود النفس
فلا يثبت لا حقيقة بل شبهة واحدة وهي غير ملزمة بالإشارة إلى أقوالهم
مادامت لم تستند إليها في قضائها بالادانة للأولياء الشهود التي أولدتها
دلالة على أنها لم تطمئن لأقوال هؤلاء الشهود فأطرحها عن اعتبار معنى
الطاعن على الحكم باغضاله الإشارة إلى أقوال شهود النفس يكون
غير مقبول *

(نقض جنائي - جلسة ٢١/٥/١٩٨١ - طعن رقم ١٦ لسنة ٥٠ ق)

قاعدة رقم (٦٨)

المبدأ :

الشهادة هي رواية على الحقيقة المراد بأخبارها كافة تفاصيلها
في لازم - كناية أن تؤيد بها الاستنتاج بطلان تجزئة المحكمة .

ملخص الحكم :

باعتبار أن الشهادة هي شهادة الشهود أن تكون واحدة على الحقيقة المراد
أخبارها بكاملها وتقتضيه تفاصيلها على وجه دقيق، بل يكفي أن يكون من
شأن تلك الشهادة أن تؤدي إلى هذه الحقيقة باستنتاج سائر تجزئة
الحكمة يتلألم به ما قالة الشهود بالقدر الذي رووه مع عناصر الأبحاث
الأخرى المطروحة أمامها }

(نقض جنائي - جلسة ١٩٨١/٦/١ - طعن رقم ٢٣٠٩ لسنة ١٩٨١ ق)

قاعدة رقم (٦٩)

المبدأ :

تناقض الشاهد أو تضاربه في أقواله لا يعيب الحكم — مادام قد استخلص الحقيقة بما لا تناقض فيه .

إحالة الحكم في بيان شهادة الشاهد الى ما أورده من أقوال شهاد آخر لا يعيبه . مادامت أقوالهما متفقة مع ما استند اليه الحكم منها .

ملخص الحكم :

ان تناقض أحد الشهود أو تضاربه في أقواله — بفرض حصوله — لا يعيب الحكم أو يقدح في سلامته مادام الحكم قد استخلص الحقيقة من أقوال الشهود استخلاصا سائما لا تناقض فيه ، ولا يعيبه كذلك أن يحيل في بيان أقوال أحد الشهود الى ما أورده من أقوال شاهد آخر مادامت أقوالهما متفقة فيما استند اليه الحكم منها .

(نفس - جنائي - جلسة ١٩٨١/٦/١٠ - طعن رقم ٢٣٠٩ لسنة ٥٠ ق ٢)

قاعدة رقم (٧٠)

المبدأ :

التشكيك في أقوال الشهود — والدفاع بتلفيق التهمة — من أوجه الدفاع الموضوعية التي لا تستوجب ردا صريحا — الرد عليها يستفاد من أدلة الثبوت التي يوردها الحكم .

ملخص الحكم :

لما كان ما أثاره الطاعن لدى محكمة الموضوع من تشكيك في أقوال شهادتي الأتيانك وصدا سافه من خرائق تثليث الى تلفيق التهمة لا يقدو أن يكون من أوجه الدفاع الموضوعية التي لا تستوجب ردا صريحا من

المحكمة بل الرد يستفاد ضمنا من أدلة الثبوت التي أوردتها الحكم ،
فأنه لا يكون ثمة محل لتعيين الحكم في صورة الدعوى التي اعتنقتها
المحكمة واقتنعت بها ولا في تعويله في قضائه بالادانة على أقوال
شهود الإثبات والتفاتة عن دفاع الطاعن في هذا الشأن ، ومن ثم فإن
ما يثيره في وجه طعنه إنما يفتل في واقعه الى جدل في سلطة محكمة
الموضوع في تقدير أدلة الدعوى مما يخرج عن رقابة محكمة النقض .
(نقض جنائي - جلسة ١٩٨١/٦/١ - طعن رقم ٢٣٠٩ لسنة ٥٠ ق)

قاعدة رقم (٧١)

المبدأ :

وزن أقوال الشهود - موضوعي .

ملخص الحكم :

وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها شهادتهم
وتعويل القضاء على أقوالهم مهما وجه اليها من مطاعن وحام حولها
من شبهات كل ذلك نرجعه الى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التي تراها
وتقدره التقدير الذي تطمئن اليه .

(نقض جنائي - جلسة ١٩٨١/٦/١ - طعن رقم ٢٣٠٩ لسنة ٥٠ ق)

قاعدة رقم (٧٢)

المبدأ :

تقدير أقوال الشهود - موضوعي .

تناقض أقوال الشهود - لا يعيب الحكم ، متى استغفل الادانة
منها بما لا تناقض فيه .

انحصار الخطأ في الاسناد عن الحكم اذا أقيم على ما له أصل
ثابت في الأوراق ولم يخرج بالدليل عن فحواه .

ملخص الحكم :

لما كان وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها شهادتهم وتحويل القضاء على أقوالهم مهما وجه اليها من مطاعن وحام حولها من شبهات مرجعه الى محكمة الموضوع تقدره التقدير الذي تطمئن اليه دون رقابة من محكمة النقض ، وكان تناقض أقوال الشهود لا يعيب الحكم مادام استخلص الادانة من أقوالهم بما لا يتناقض فيه ، كما أن للمحكمة ألا تورد بالأسباب إلا ما تقيم عليه قضاؤها ولها أن تأخذ من أقوال الشهود ما تطمئن اليه وتطرح ما عداه ، وإذا كانت المحكمة قد أوردت في حكمها الأسباب التي أقامت عليها قضاؤها بما لا يتناقض فيه وأطعنت الى أقوال شهود الأثبات وحصلت مؤداها بما لا يحيلها عن معناها ويحرفها عن مواضعها وبما يكفى ببياننا لوجه استدلالها بها على صحة الواقعة فإن ما يثيره الطاعن في هذا المنحى لا يعدو أن يكون جدلاً موضوعياً في تقدير الدليل وهو ما تستقل به محكمة الموضوع ولا تجوز مجادلته فيه . لما كان ذلك ، وكان البين من الاطلاع على المفردات المضمومة أن ما حصله الحكم من أقوال الشاهد مأمور الجعرك وعول عليها في ادانة الطاعن ترتد الى أصول ثابتة في تحقیقات النيابة ولم يحد الحكم عن نص ما أنبأت به أو فجواه فقد انحصرت عنه قالة الخطأ في الاسناد .

(نقض جنائی - جلسة ١٥/١٠/١٩٨١ - طعن رقم ٣٧٢ لسنة ٥١ ق)

قاعدة رقم (٧٣)

المبدأ :

للمحكمة الاستثناء عن سماع الشهود . اذا قبل التهم أو المدافع عنه ذلك مراهجة أو ضمناً .

ملخص الحكم :

من المقرر انه يجوز للمحكمة الاستغناء عن سماع الشهود اذا
ما قبل التهم أو المدافع عنه ذلك ، يستوى أن يكون القبول صريحا
أو ضمنيا .
(نقض جنائي - جلسة ١٩٨١/١٠/٢٠ - طعن رقم ١٧٠٧ لسنة ٥١ ق)

قاعدة رقم (٧٤)

المبدأ :

حق المحكمة الأخذ بأقوال الشاهد بالتحقيق - ولو خالفت أقواله
أمامها .

ملخص الحكم :

لمحكمة الموضوع أن تأخذ بأقوال الشاهد بالتحقيقات ولو خالفت
أقواله أمامها .
(نقض جنائي - جلسة ١٩٨١/١٠/٢٧ - طعن رقم ١٤٢٤ لسنة ٥١ ق)

قاعدة رقم (٧٥)

المبدأ :

تناقض رواية الشهود في بعض تفاصيلها . لا يعيب الحكم مادام
قد استخلص الحقيقة منها بما لا يتناقض فيه .

ملخص الحكم :

تناقض رواية الشهود في بعض تفاصيلها لا يعيب الحكم أو يندرج
في سلامته مادام قد استخلص الحقيقة من أقوالهم استخلاصا سائعا
لا يتناقض فيه .
(نقض جنائي - جلسة ١٩٨١/١٠/٢٧ - طعن رقم ١٤٢٤ لسنة ٥١ ق)

قاعدة رقم (٧١)

المبدأ :

وزن أقوال الشهود — موضوعي •

ملخص الحكم :

وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها شهادتهم
لتمويل القضاء على أقوالهم هما وجه اليها من مظاهر وحلم حولها من
التنبهات كل ذلك من جهة التي محكمة الموضوع تنزله المنزلة التي تراها
وتقدره التقدير الذي تطمئن اليه •

(نقض، جنائي — جلسة ٢٧/١٠/١٩٨١ — طعن رقم ١٤٢٤ لسنة ٥١ ق)

قاعدة رقم (٧٧)

المبدأ :

وزن أقوال الشهود — موضوعي •

أخذ المحكمة بشهادة شاهد — مفاده : اطراح جميع الاعتبارات
التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها •

ملخص الحكم :

محكمة الموضوع وزن أقوال الشاهد والتمويل لطلبها مما وجه
اليها من مظاهر ، ومضى أخذت بشهادته ، لأن ذلك يقيم أنها اطرحت
جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها •

(نقض، جنائي — جلسة ٤/١٢/١٩٨١ — طعن رقم ٢٠٧٧ لسنة ٥١ ق)

قاعدة رقم (٧٨)

المبدأ :

وزن أقوال الشهود - موضوعي .

ملخص الحكم :

وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها شهاداتهم وتمويل القضاء على أقوالهم مهما وجه إليها من مطاعن وحام حولها من الشبهات كل ذلك مرجعه الى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التي تراها وتقدره التقدير الذي تطمئن إليه ، وهي متى أخذت بشهادتهم ، فإن ذلك يفيد أنها اطرحت جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها .

(نقض جنائي - جلسة ١٩٨١/١١/١٠ - طعن رقم ١٣٩٦ لسنة ٥١ ق)

قاعدة رقم (٧٩)

المبدأ :

حق المحكمة في الأخذ بالشهادة السماعية .

ملخص الحكم :

من المقرر أنه ليس في القانون ما يمنح المحكمة من الإخذ برواية ينقلها شخص عن آخرين متى رأت أن تلك الأقوال قد صدرت عنهم حقيقة وكانت تمثل الواقع في الدعوى إذ المرجع في تقدير الشهادة ولو كانت منقولة هو إلى محكمة الموضوع وحدها فمتى صدقتها واطمأنت الى صحتها ومطابقتها للحقيقة فلا تصح مصادرتها في الأخذ بها والتعويل عليها .

(نقض جنائي - جلسة ١٩٨١/١١/١٠ - طعن رقم ١٣٩٦ لسنة ٥١ ق)

قاعدة رقم (٨٠)

المبدأ :

تقدير الأدلة - حق لحكمة الموضوع - لها تجزئة أقوال الشاهد
والمواعة بين ما أخفته وبين الشهود الآخرين .

ملخص الحكم :

من المقرر أن لحكمة الموضوع السلطة المطلقة في تقدير أدلة
الدعوى ولها أن تجزئ أقوال الشاهد الواحد وإن توائم بين ما أخفته
عنه بالقدر الذي رواه ، وبين ما أخفته من قول شهود آخرين وأن تجمع
بين هذه الأقوال وتورد مؤداها جملة وتنسب اليهم مما ، مادام ما أخذت
به من شهاداتهم ينصب على واقعة واحدة لا يوجد خلافا فيما
نقلته عنهم .

(نقض جنائي - جلسة ١٩٨١/١١/١٠ - طعن رقم ١٣٩٦ لسنة ٥١ ق)

قاعدة رقم (٨١)

المبدأ :

تناقض أقوال الشهود في بعض تفاصيلها - لا يعيب الحكم -
شرط ذلك ؟

ملخص الحكم :

تناقض رواية الشهود في بعض تفاصيلها لا يعيب الحكم أو يقدرح
في سلامته مادام قد استخلص الحقيقة من أقوالهم استخلاصا سائما
لا تناقض فيه ، ومادام لم يورد تلك التفاصيل أو يركن إليها في
تكوين عقيدته - كما هو الحال في الدعوى المطروحة .

(نقض جنائي - جلسة ١٩٨١/١١/١٠ - طعن رقم ١٣٩٦ لسنة ٥١ ق)

قاعدة رقم (٨٢)

المبدأ :

• وزن أقوال الشهود - موضوع

أخذ محكمة الموضوع بشهادة الشهود - مفاده : أطراحها جميع
الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها

ملخص الحكم :

وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها شهادتهم
وتحويل القضاء على أقوالهم مهما توجه إليها من مطاعن ونحام تحولها من
الشبهات كل ذلك مرجعه الى محكمة الموضوع لتنزله والمنزلة التي تراها
وتقدره التقدير الذي تطمئن اليه ، وهي متى أخذت بشهادتهم فان ذلك
يفيد أنها أطرحت جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على
عدم الأخذ بها •

(نقض جنائي - جلسة ١٩٨١/١١/١١ - طعن رقم ٥٧٠ لسنة ٥١ ق)

قاعدة رقم (٨٣)

المبدأ :

• تقدير أقوال الشهود - موضوع

ملخص الحكم :

تقدير أقوال الشهود متروك لمحكمة الموضوع لتنزله المنزلة التي
تراها بغير معقب •

(نقض جنائي - جلسة ١٩٨١/١١/١٥ - طعن رقم ٥١٠ لسنة ٥١ ق)

قاعدة رقم (٨٤)

المبدأ :

القانون لم يرسم صورة معينة للتعرف بالشاهد على المتهم —
أثر ناك ؟

ملخص الحكم :

من المقرر أن القانون لم يرسم للتعرف صورة خاصة نيطلق إذا
يتم عليها وأن حق محكمة الموضوع أن تأخذ بتعرف الشاهد على المتهم
وأو لم يجز عرضه قى جمع من أشباهه ما دامت قد أطمأنت اليه إذ
العبرة هي باطمئنان المحكمة إلى صدق الشاهد نفسه ولا عليها أن هي
أعتمدت على الدليل المستمد من تعرف المجنى عليه على الطاعنين مادام
قوة تقدير الدليل من سلطة محكمة الموضوع وحدها .

(نقض جنائي — جلسة ١٩٨١/١١/٢٨ — طعن رقم ١٤٥٣ لسنة ٥١ ق)

قاعدة رقم (٨٥)

المبدأ :

تناقض الشاهد أو تضاربه — لا يعيب الحكم — مادام استخلاصه
سائما .

ملخص الحكم :

تناقض الشاهد أو تضاربه في أقواله لا يعيب الحكم ولا يقدر في
سلامته مادام قد استخلص الحقيقة من أقواله استخلاصا سائما
لا تناقض فيه .

(نقض جنائي — جلسة ١٩٨١/١٢/٢٠ — طعن رقم ١٢٦٥ لسنة ٥١ ق)
(م — ٤)

قاعدة رقم (٨٦)

المبدأ :

وزن أقوال الشهود - موضوعي •

ملخص الحكم :

لما كان من المقرر أن وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها شهادتهم وتعويل القضاء على أقوالهم مهما وجه إليها من مظان مرجعه الى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التي تراها وتقدره التقدير الذي تلمئن اليه ، وهي متى أخذت بشهادتهم فإن ذلك يفيد أنها أطرحت جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها •

(نقض جنائي - جلسة ١٩٨١/١٢/٢٠ - طعن رقم ١٢٦٥ لسنة ٥١ ق)

قاعدة رقم (٨٧)

المبدأ :

عدم اتباع أحكام المواد ١٨٥ ، ١٨٦ ، ١٨٧ من قانون الاجراءات الجنائية - لاعلان الشهود الذين يطلب المتهم سماعهم أمام محكمة الجنائيات - أثره •

ملخص الحكم :

لما كان المدافع عن الطاعنين لم يتبع الطريق الذي رسمه قانون الاجراءات الجنائية في المواد ١٨٥ ، ١٨٦ ، ١٨٧ منه لاعلان الشاهد الذي طلب سماع شهادته أمام محكمة الجنائيات فإنه لا تثريب على المحكمة أن هي عرضت عن طلب سماعه •

(نقض جنائي - جلسة ١٩٨١/١٢/٢٠ - طعن رقم ١٢٦٥ لسنة ٥١ ق)

قاعدة رقم (٨٨)

المبدأ :

وزن أقوال الشهود - موضوعي *

ملخص الحكم :

من المقرر أن وزن أقوال الشهود وتقديرها مرجعه إلى محكمة الموضوع تنزلة المخزلة التي تراها وتقدره التقدير الذي تظمن إليه بغير معقب ، وأن لها في ذلك أن تتولى على أقوال شهود الأثبات التي اطمأنت إليها وأن تعرض عن قالة شهود النفي دون أن تكون ملزمة بالاشارة إلى إقوالهم أو الرد عليها. إذ إن قضاءها بالإدانة استنادا إلى أدلة الثبوت التي بينتها يفيد دلالة أنها أطرحت شهادتهم ولم يرق الأخذ بها *

(نقض جنائي - جلسة ١٩٨١/١٢/٢٠ - طعن رقم ١٢٦٦ لسنة ٥١ ق)

قاعدة رقم (٨٩)

المبدأ :

عدم اتباع المتهم الاجراءات المنصوص عليها في المواد ١٨٥ ، ١٨٦ ، ١٨٧ من قانون الاجراءات الجنائية بالنسبة لشهود النفي الذين لم تدرج اسماؤهم في قائمة الشهود - اثره ؟ - عدم توقف اعلانهم على تصريح من المحكمة *

ملخص الحكم :

من المقرر أن نص المادة ١٨٧ من قانون الاجراءات الجنائية صريح في وجوب اعلان شهود النفي الذين لم يدرجوا في القائمة المنصوص عليها في المادة ١٨٥ قبل انعقاد الجلسة بثلاثة أيام على الأقل مما لا

يتصور معه أن يتوقف إعلانهم على تصريح من المحكمة وأنه إذ كان المتهم لم يسلك السبيل الذي رسمه القانون في المواد ١٨٥ و ١٨٦ و ١٨٧ من قانون الاجراءات الجنائية بالنسبة للشهود الذين يطلب الى محكمة الجنايات سماعهم ولم تدرج اسمائهم في قائمة الشهود — كما هو الحال في الدعوى المطروحة — فلا تثريب على المحكمة ان هي لم تستجب الى طلب سماعهم .

(نفس جنائي — جلسة ١٩٨١/١٢/٢٠ — طعن رقم ١٢٦٦ لسنة ٥١ ق)

قاعدة رقم (٩٠)

المبدأ :

الاعتراف في المسائل الجنائية من عناصر الاستدلال . للمحكمة كامل الحرية في تقديره — متى كان سائفا .

سلطة محكمة الموضوع في الأخذ باعتراف المتهم في أي دور من أدوار التحقيق — وأن عدل عنه بعد ذلك .

اطمئنان المحكمة إلى سلامة الدليل المستمد من الاعتراف — مفاده أطراح جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ به . ملخص الحكم :

الاعتراف في المسائل الجنائية من عناصر الاستدلال التي تملك محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير صحتها وقيمتها في الإثبات بغير معقب مادامت تقيمه على أسباب سائفة ، ولها سلطة مطلقة في الأخذ باعتراف المتهم في أي دور من أدوار التحقيق وأن عدل عنه بعد ذلك ، ومتى اطمأنت الى سلامة الدليل المستمد من الاعتراف فان مفاد ذلك انها أطرخت جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ به

(نفس جنائي — جلسة ١٩٨١/١/١٧ — طعن رقم ١٦٢٢ لسنة ٥٠ ق)

قاعدة رقم (٩١)

المبدأ :

تقدير قيمة الاعتراف واستقلاله من الاجراء الباطل - موضوعي -
عدم جواز المجادلة فيه امام محكمة النقض .

ملخص الحكم :

من المقرر أن تقدير قيمة الاعتراف الذي يصدر من المتهم علي أثر اجراء باطل وتجديد مدى صلة هذا الاعتراف بهذا الاجراء وما ينتج عنه من شئون محكمة الموضوع تقدره حسبما يتكشف لها من ظروف ادعوى بحيث اذا قدرت أن هذه الأقوال قد صدرت منه صحيحة غير متأثر فيها بهذا الاجراء جاز لها الأخذ بها واذ كانت المحكمة قد قدرت في حدود سلطتها التقديرية أن اعتراف الطاعن أمام النيابة كان دليلا مستقلا عن الاجراءات السابقة عليه ومنبت الصلة بها وأطمأنت الي صحته وسلامته فإنه لا يقبل من الطاعن مجادلتها في ذلك ، وليس له أن ينعي على المحكمة قعودها عن الرد على دفاع لم يثره امامها ولا يقبل منه التحدي بأن اعترافه كان وليد اكراه وهو دفاع موضوعي لأول مرة أمام محكمة النقض .

(نقض جنائي - جلسة ١٩٨١/١/٨ - طعن رقم ١٦٣٥ لسنة ٥٠ ق)

قاعدة رقم (٩٢)

المبدأ :

الأخذ باعتراف المتهم - حق لمحكمة الموضوع - متى اقتضت
بصحته .

ملخص الحكم :

من المقرر أن الاعتراف في المسائل الجنائية من عناصر الاستدلال

التي تملك محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير صحتها وقيمتها في
الأدلة ولها أن تأخذ به متى اطأنت الى صدقه ومطابقته للحقيقة
والواقع .

(نقض جنائي - جلسة ١٩٨١/٢/٥ - طعن رقم ٢١٠٦ لسنة ٥٠ ق)

قاعدة رقم (٩٣)

المبدأ :

بطلان التفتيش لا يحول دون اخذ القاضي بعناصر الأدلة
الأخرى المستقلة عنه المؤدية الى النتيجة التي أسفر عنها التفتيش ومنها
الإعتراف اللاحق للمتهم بحيازته ذات المخدر الذي كشف التفتيش عن
وجوده لديه .

ملخص الحكم :

إن بطلان التفتيش - بفرض وقوعه - لا يحول دون اخذ القاضي
بجميع عناصر الأدلة الأخرى المستقلة عنه والمؤدية الى النتيجة التي
أسفر عنها التفتيش ومن هذه العناصر الاعتراف اللاحق للمتهم بحيازته
ذات المخدر الذي ظهر من التفتيش وجوده لديه .

(نقض جنائي - جلسة ١٩٨١/٢/١٩ - طعن رقم ١٩٣ لسنة ٥٠ ق)

قاعدة رقم (٩٤)

المبدأ :

حق محكمة الموضوع في الأخذ باعتراف المتهم في حق نفسه
وعلى غيره .

ملخص الحكم :

لحكمة الموضوع سلطة مطلقة في الأخذ باعتراف المتهم في حق

نفسه وعلى غيره من المتهمين متى اطمأنت الى صحته ومطابقته للحقيقة والواقع ولو لم يكن معززا بدليل آخر .
(نقض جنائي - جلسة ١٩/٤/١٩٨١ - طعن رقم ٢٦٠٤ لسنة ٥٠ ق)

قاعدة رقم (٩٥)

المبدأ :

تقدير صحة الاعتراف وقيمه في الأثبات - موضوعي - مادام
سائفا .

ملخص الحكم :

من المقرر أن الاعتراف في المواد الجنائية هو من العناصر التي تملك محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير صحتها وقيمتها في الأثبات ، فلها بهذه الخاتبة أن تقرر عدم صحة ما يدعيه المتهم من أن الاعتراف المعزى اليه قد انتزع منه بطريق الاكراه بغير معقب عليها مادامت تقيم تقريرها على أسباب سائفة .
(نقض جنائي - جلسة ١٠/٢٨/١٩٨١ - طعن رقم ٢٦٣ لسنة ٥١ ق)

قاعدة رقم (٩٦)

المبدأ :

الاعتراف في المسائل الجنائية من عناصر الاستدلال - تقدير
صحته وقيمه في الأثبات - موضوعي .
ملخص الحكم :

من المقرر أن الاعتراف في المسائل الجنائية عنصر من عناصر الاستدلال التي تملك محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير صحتها وقيمتها في الأثبات .
(نقض جنائي - جلسة ١٠/١١/١٩٨١ - طعن رقم ١٢٩٤ لسنة ٥١ ق)

ثالثا - الأثبات بالقرائن .

قاعدة رقم (٩٧)

المبدأ :

جواز اثبات الجرائم - على اختلاف أنواعها - إلا مما استثنى منها - بكافة طرق الأثبات .
ملخص الحكم :

الجرائم على اختلاف أنواعها - إلا ما استثنى بنص خاص - جائز اثباتها بكافة الطرق القانونية ومنها البينة وقرائن الأحوال فلا يصح مطالبة القاضى بالأخذ بدليل دون دليل أو التقييد فى تكوين عقيدته بدلائل معين .
(نقض جنائى - جلسة ١٩٨١/١/٢٦ - طعن رقم ١٧٣٤ لسنة ٥٠ ق.)

قاعدة رقم (٩٨)

المبدأ :

عدم اشتراط كون الدليل صريحا دالا بنفسه على الواقعة المراد اثباتها - كفاية أن يكون ثبوتها عن طريق الاستنتاج مما يتكشف من الظروف والقرائن .
ملخص الحكم :

لا يشترط فى الدليل أن يكون صريحا دالا بنفسه على الواقعة المراد اثباتها بل يكفي أن يكون استخلاص ثبوتها عن طريق الاستنتاج مما يتكشف للمعكبة من الظروف والقرائن وقرينة النتائج على المقدمات .

(نقض جنائى - بجلسة ١٩٨١/٤/١٩ - طعن رقم ٢٦٤ لسنة ٥٠ ق.)

تاسعا - مسائل متنوعة

قاعدة رقم (٩٩)

المبدأ :

تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبه جنائيا ومدنيا ،
موضوعي - السرعة التي تصلح أساسا للمساعة الجنائية في جريمتي
القتل الخطأ والاصابة الخطأ ؟ *

مجاورة الحد الذي تقتضيه ملابسات الحال وظروف المرور وزمانه
ومكانه - تقدير توافر ذلك : موضوعي *

ملخص الحكم :

من المقرر أن تقدير الخطأ المستوجب لمسئولية مرتكبه جنائيا ومدنيا
مما يتعلق بموضوع الدعوى وأن السرعة التي تصلح أساسا للمساعة
الجنائية في جريمتي القتل والاصابة الخطأ ليس لها حدود ثابتة وانما
هي التي تتجاوز الحد الذي تقتضيه ملابسات الحال وظروف المرور
وزمانه ومكانه فيتسبب عن هذا التجاوز الموت أو الجرح وكان تقدير
ما اذا كانت سرعة السيارة في ظروف معينة تعد عنصرا من عناصر
الخطأ أو لا تعد مسألة موضوعية يرجع الفصل فيها لمحكمة الموضوع
بغير معقب عليها مادام تقديرها بسائعا مستقدا إلى أدلة مقبولة ولها
أصلها في الأوراق *

(نقض جنائي - جلسة ٢٩٨١/١/٨ - طعن رقم ١٦٢٧ لسنة ٥٠٠ ق) .

قاعدة رقم (١٠٠)

المبدأ :

وجوب اشتغال حكم الأدلة على بيان الواقعة وظروفها - وأدلة
الثبوت - وإلا كان قاضرا - مثال لتسبب معيب في جريمة اختلاس *

ملخص الحكم :

أوجب القانون في كل حكم بالادانة أن يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للمعقوبة بيانا كافيا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والادلة التي استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من المتهم وأن تلتزم بإيراد مؤدى الادلة التي استخلصت منها الادانة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة المآخذ والا كان حكمها ناقصا . لما كان ما أورده انحكم المطعون فيه بيانا لواقعة الدعوى جاء غامضا ولا يبين منه: أن كان للجريمة المسندة الى الطاعن ، فضلا عن أنه عول على تقرير لجنة الجرد دون أن يورد مضمونه ومؤداه والاسانيد التي أقيم عليها حتى يكشف عن وجه استشهاد المحكمة بهذا الدليل الذي استتبعت منه معتقدها في الدعوى مما يصمه بالقصور في البيان ، ويعجز هذه المحكمة عن مراقبة صفة تطبيق القانون على الواقعة كما صار أثباتها في الحكم . (نفس جنائي - جلسة ١٩٨١/١/٢٥ - طعن رقم ١٦٢٠ لسنة ٥٠ ق)

قاعدة رقم (١٠١)

المبدأ :

يُحرم تقيد المحكمة بالوصف للقانوني الذي تسبغه النيابة العامة على الفعل المسند إلى المتهم - حقا في تعديله متى رأت أن ترد الواقعة إلى الوصف القانوني السليم - تعديل وصف تهمة جلب المخبر - المقامة به الدعوى - إلى هيأته بقصد الاتجار - وهو وصف أخف - عدم تضمنه أسناد واقعة مادية أو إضافة عناصر جديدة .

ملخص الحكم :

لما كان الأصل أن المحكمة لا تتقيد بالوصف القانوني الذي تسبغه النيابة العامة على الفعل المسند إلى المتهم لأن هذا الوصف ليس نهائيا

بطبيعته وليس من شأنه أن يمنح المحكمة من تعديلها متى رأت أن ترد الواقعة بعد تمحيصها الى الوصف القانوني السليم ، وكانت المحكمة قد رأت أن أوراق الدعوى خالية من الدليل اليقيني القاطع على قيام واقعة الجلب في حق الطاعن الأول وقدرت أنه نظرا لكبر حجم كمية المخدرات المصبوطة وما قرره جميع الشهود من أنه يتجر في المواد المخدرة وانتهت الى أن التكييف الصحيح للواقعة قبله هو حيازة جواهر مخدرة بقصد الاتجار فلا يكون هناك وجه لدعوى الاخلال بحق الدفاع أو البطلان في الاجراءات ذلك أن المراد بجلب المخدر هو استيراده بالذات أو بالواسطة ملحوظا في ذلك طرعه وتداوله بين الناس متى تجاوز بفعله الخط الجرمي ومن حق المحكمة أن تنزل على الواقعة التي صحت لديها الوصف القانوني السليم نزولا من الوصف المبين بأمر الاحالة وهو الجلب الى وصف أخف هو الحيازة بقصد الاتجار ولا يتضمن هذا التعديل اسنادا لواقعة مادية أو اضافة عناصر جديدة تختلف عن الواقعة التي اتخذها أمر الاحالة أساسا للوصف الذي ارتأه .

(نقض جنائي - جلسة ١٩٨١/١/٢٦ - طعن رقم ١٧٣٤ لسنة ٥٠ ق)

قاعدة رقم (١٠٢)

المبدأ :

تقدير جدية التحريات وكفايتها لاصدار إذن التفتيش - موضوعي :

ملخص الحكم :

تقدير جدية التحريات وكفايتها لاصدار الاذن بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التي يوكل الأمر فيها الى سلطة التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع .

(نقض جنائي - جلسة ١٩٨١/١/٢٦ - طعن رقم ١٧٣٤ لسنة ٥٠ ق)

قاعدة رقم (١٠٣)

المبدأ :

عدم التزام محكمة الموضوع بمتابعة المتهم في مناحي دفاعه الموضوعي - والرد على كل شبهة يثيرها - كفاية استفادة الرد من أدلة الثبوت التي يوردها الحكم .

ملخص الحكم :

محكمة الموضوع ليست ملزمة بمتابعة المتهم في مناحي دفاعه الموضوعي والرد على كل شبهة يثيرها على استقلال ، اذ الرد يستفاد دلالة من أدلة الثبوت التي يوردها الحكم ، وفي عدم ايرادها لهذا الدفاع ما يدل على أنها اطرحته إطمئناناً منها للأدلة التي عولت عليها في الادانة .

(نقض جنائي - جلسة ١٩٨١/٢/٢٥ - طعن رقم ٢٢٢١ لسنة ٥٠ ق)

قاعدة رقم (١٠٤)

المبدأ :

قضاء محكمة اول درجة بالادانة واحالة الدعوى المدنية التابعة الى المحكمة المدنية المختصة - استئناف المتهم هذا الحكم - الأصل وجوب ان تقصر محكمة ثاني درجة حكمها على الدعوى الجنائية - التي نقلها الاستئناف إليها - قضائاً محكمة ثاني درجة ببراءة المتهم استناداً إلى انتفاء الخطأ في جانبه - يمس أسس الدعوى المدنية - أساس ذلك وإثـره ؟ .

ملخص الحكم :

متى كان نص المادة ٣٠٩ من قانون الاجراءات الجنائية يجرى

بأن « كل حكم يصدر في موضوع الدعوى الجنائية يجب أن يفصل في التعميمات التي يطالبها المدعى بالحقوق المدنية قبل المتهم وذلك ما لم تر المحكمة أن الفصل في هذه التعميمات يستلزم إجراء تحقيق خاص يبنى عليه أرجاء الفصل في الدعوى الجنائية فعندئذ تحيل المحكمة الدعوى إلى المحكمة المدنية بلا مضاريف » ، وكان الثابت من السياق المتقدم أن محكمة أول درجة قد دانت المطعون ضده بجريمة القتل الخطأ المسندة إليه وأحالت الدعوى المدنية إلى المحكمة المدنية فقد كان يتعين على محكمة ثانی درجة أن تقصر حكمها على موضوع الدعوى الجنائية التي نقلها استئناف المتهم إليها والا تتصدى للدعوى المدنية وتفصل في موضوعها. إذ لم تكن مطروحة عليها ، إلا أنه لما كان البين من الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاء ببراءة المطعون ضده من التهمة المسندة إليه على انتفاء الخطأ من جانبه ، وهو بهذه المثابة قضاء يمس أسس الدعوى المدنية مساسا يقيد حرية القاضي المدني اعتبارا بأن نفي الخطأ عن المتهم يؤثر بلا أدنى شبهة في رأى المحكمة المدنية المحالة عليها الدعوى مما يكون معه مصيرها حتما إلى القضاء برفضها أعمالا لنصوص القانون ونزولا على قواعد قوة الشيء المقضى فيه جنائيا أمام المحاكم المدنية ، فإن مصلحة الطاعنين — المدعين بالحقوق المدنية — من وراء طعنهم فيما قضى به الحكم من رفض دعواهم المدنية تكون منتفية ، ويكون مناعهم في هذا الصدد غير مقبول .

(نقض جنائي - جلسة ١٩٨١/٢/١٨ - طعن رقم ٢٠٥٠ لسنة ٥٠ ق)

قاعدة رقم (١٠٥)

المبدأ :

شروط اعتبار أحكام البراءة عنوانا للحقيقة سواء للمتهمين فيها أو

غيرهم ممن يتهمون في ذات الواقعة ؟ •

ملخص الحكم :

من المقرر أن احكام البراءة لا تعتبر عنوانا للحقيقة سواء بالنسبة الى المتهمين فيها أو لغيرهم ممن يتهمون فى ذات الواقعة الا اذا كانت البراءة مبنية على أسباب غير شخصية بالنسبة الى المحكوم لهم بحيث تنفى وقوع الواقعة المرفوعة بها الدعوى ماديا .

(نقض جنائى - جلسة ١٩٨١/٢/٢٢ - طعن رقم ١٣١٥ لسنة ٥٠ ق)

قاعدة رقم (١٠٦)

المبدأ :

الفصل فى توافر رابطة السببية بين الاصابات والعاهة -

موضوعى .

ملخص الحكم :

من المقرر أن قيام رابطة السببية بين الاصابات والعاهة المستديمة المتخلفة عنها فى جريمة الضرب المفضى الى عاهة من الأمور الموضوعية التى تخضع لتقدير محكمة الموضوع ومتى فصلت فى شأنها - أثباتا أو نفيا - فلا رقابة لمحكمة النقض عليها مادامت قد أقامت قضاءها فى ذلك على أسباب تؤدى الى ما انتهت اليه .

(نقض جنائى - جلسة ١٩٨١/٢/٢ - طعن رقم ٢٢٦٠ لسنة ٥٠ ق)

قاعدة رقم (١٠٧)

المبدأ :

حق محكمة الموضوع فى تقدير حالة المتهم العقابية - عدمه ؟ .

مثال لتسبيب معيب .

ملخص الحكم :

تقدير حالة المتهم العقلية وان كان في الاصل من المسائل الموضوعية التي تختص محكمة الموضوع بالفصل فيها ، الا انه يتعين عليها ليكون قضاؤها سليما ان تعين خيرا للبت في هذه الحالة وجودا وعدما لما يترتب عليها من قيام مسؤولية المتهم عن الجريمة أو انتفائها، فان لم تفعل كان عليها أن تورد في القليل أسبابا سائغة تبنى عليها قضاؤها برفض هذا الطلب وذلك اذا ما رأت من ظروف الحال ووقائع الدعوى وحالة المتهم ان قواه العقلية سليمة ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد أسس اطراحه دفاع الطاعن بعدم مسؤوليته عن الحادث لعامة في العقل على ما شهد به أحد الأطباء من انه عالجه خلال عام ١٩٦٩ من اشتباه في مرض نفسى وأنه شفى ولم يتردد عليه بعد ذلك وما اثبتته المحكمة من مناقشتها للطاعن بالجلسة من أنه يجيب على ما وجهته اليه من أسئلة بتعقل وروية واتزان مع ان الامرين كليهما لا ينادى منهما بالضرورة ان الطاعن لم يكن مريضا بمرض عقلى وقت وقوع الفعل ، فانه كان يتعين على المحكمة حتى يكون حكمها قائما على أساس سليم ان تحقق دفاع الطاعن عن طريق المختص فنيا للبت في حالته العقلية وقت وقوع الفعل أو تطرحه بأسباب سائغة ، أما وهى لم تفعل واكتفت بما قالته في هذا الشأن فان الحكم المطعون فيه يكون معيبا .

(نقض جنائى - جلسة ١٩٨١/٣/٤ - طعن رقم ٢٢٨٥ لسنة ٥٠ ق)

قاعدة رقم (١٠٨)

البدء :

القضاء بالبراءة من جريمة احرار سلاح نازى بغير ترخيص
استنادا إلى عدم ثبوت صلاحية السلاح لعدم ضبطه - سائغ *

ملخص الحكم :

لما كان الحكم المطعون فيه قد استند في قضائه ببراءة المطعون ضده من جريمة احراز سلاح نارى مششخن بغير ترخيص الى عدم ثبوت صلاحية ذلك السلاح لعدم ضبطه ، وكان ما ذهب اليه في هذا الشأن سائعا يؤدى الى ما رتبته عليه ، فان منعى الطاعنة عليه في هذا الخصوص لا يكون سديداً •

(نقض جنائى - جلسة ١٩٨١/٣/٩ - طعن رقم ٢٣١٠ لسنة ٥٠ ق)

قاعدة رقم (١٠٩)

المبدأ :

كفاية تشكك القاضى الجنائى فى اسناد التهمة إلى المتهم - للقضاء بالبراءة - مادام قد احاط بالدعوى عن بصر وبصيرة •

ملخص الحكم :

يكفى فى المحاكمة الجنائية أن يتشكك القاضى فى اسناد التهمة الى المتهم لكى يقضى بالبراءة اذ مرجع الأمر فى ذلك الى ما يطمئن اليه فى تقدير الدليل مادام الظاهر من الحكم أنه احاط بالدعوى عن بصر وبصيرة •

(نقض جنائى - جلسة ١٩٨١/٣/١١ - طعن رقم ٢٣٢٧ لسنة ٥٠ ق)

قاعدة رقم (١١٠)

المبدأ :

عدم منازعة الطاعن فى أن ما عثر عليه لديه هو ميزان ملوث بانثار الاميون - صحة اتخاذ هذه الواقعة تليلاً على ثبوت قسود الاتجار لديه فى واقعة احراز وحيازة المخدر التى رفعتها بها الدعوى •

ملخص الحكم :

لما كان الطاعن لا ينازع في أن ما عثر لديه هو ميزان ملوث بآثار الأفيون فلا على المحكمة أن هي اتخذت من هذه الواقعة دليلاً من أدلة ثبوت قصد الاتجار في واقعة احرار وحيازة المخدر التي رفعت بها الدعوى مادام أن لهذا الدليل أصله الثابت في الأوراق .

(نفس جنائي - جلسة ١٩/٢/١٩٨١ - طعن رقم ٢١٥٤ لسنة ٥٠ ق)

قاعدة رقم (١١١)

المبدأ :

حق محكمة الموضوع في القضاء بالبراءة - متى تشككت في صحة اسناد التهمة أو لعدم كفاية أدلة الثبوت - شرطه : احاطتها بالدعوى عن بصر وبصيره .

تأييد الحكم المطعون فيه حكم محكمة اول درجة القاضي بتبرئة المتهم - استناد إلى أن الطاعنة أخذت منقولاتها - دون أن يعرض الحكم الاول لدلالة محضر الحجز التحفظي الذي قدمته الأخيرة للمحكمة الاستئنافية والموقع على منقولات بمسكن المطعون ضده لتتفق أوصافها مع أوصاف المنقولات المنسوب إليه بتبديدها - قصور .

ملخص الحكم :

من المقرر أنه وان كان لمحكمة الموضوع أن تقضى بالبراءة متى تشككت في صحة اسناد التهمة إلى المتهم أو لعدم كفاية أدلة الثبوت الا أن ذلك مشروط بأن يشتمل حكمها على ما يفيد أنها محصت الدعوى وأحاطت بنظرونها وأدلة الثبوت التي قام الاتهام عليها عن بصر وبصيرة ووازنت بينها وبين أدلة النفي فرجحت دفاع المتهم أو داخلتها الرينة

فى صحة عناصر الأثبات وكان يبين من الاطلاع على المفردات المضمومة تحقيقا لوجه الطعن أن الطاعة قدمت لمحكمة ثانى درجة صورة رسمية من محضر حجز تحفظى وقع على منقولات بمسكن الطعون ضده تتفق أوصافها مع أوصاف المنقولات المشار اليها بالفواتير المقدمة منها أثباتا للمكتبة - فان الحكم المطعون فيه اذ أيد حكم محكمة أول درجة القاضى بتبرئة الطعون ضده • على أساس أن الطاعة أخذت منقولاتها المنسوب اليه تبديدها - دون أن يعرض لدلالة محضر الحجز سالف الذكر ، ومع خلو الحكم مما يفيد أن المحكمة قد فطنت الى هذا الدليل ووزنته فان ذلك مما ينبىء بأنها أصدرت حكمها دون أن تحيط بأدلة الدعوى وتمحصها مما يعيبه •

(نقض جنائى - جلسة ١٩٨١/٣/٢٥ - طعن رقم ٢٣٢١ لسنة ٥٠ ق)

قاعدة رقم (١١٢)

المبدأ :

حريق عمد •

التناقض الذى يعيب الحكم - ماهيته ؟

ملخص الحكم :

التناقض هو الذى يقع بين أسباب الحكم بحيث ينفى بعضه بعضا ولا يعرف أى الأمرين قصدته المحكمة •

(نقض جنائى - جلسة ١٩٨١/٤/٦ - طعن رقم ١٨٣٦ لسنة ٥٠ ق)

قاعدة رقم (١١٣)

المبدأ :

البيان الموعول عليه فى الحكم ؟ ، خلوه من التناقض كفاية اثره ؟
مثال لتسبيب غير معيب •

ملخص الحكم :

لما كان البيان المعول عليه فى الحكم انما هو الجزء الذى يبين فيه اقتناع القاضى دون غيره من الاجزاء الخارجة عن سياق هذا الاقتناع وكان الحكم قد استخلص فى تحصيله للواقعة أخذا مما أثبتته التقرير من أن الحريق أشعل بإيصال مصدر حرارى صناعى ذو لهب مكشوف بشباك الصيد الموجودة بالمخزن وامتدت النيران الى باقى محتوياتها واحرقتها ، وهو ما أعاد ترديده فى ختام أسبابه تأكيدا لسياق ما عول عليه منطقته فى صورة الواقعة دون أى تعارض أو تناقض مع ما رده عن مؤدى ما أثبتته معاينة النيابة من وجود مصباح بترولى كسر زجاجه وبه آثار للبترول ، فإن النعى عليه بالتناقض يكون غير سديد .

(نقض جنائى - جلسة ١٩٨١/٤/٦ - طعن رقم ١٨٣٦ لسنة ٥٠ ق)

قاعدة رقم (١١٤)

المبدأ :

عدم جواز اثارة النعى على تقرير قسم أبحاث التزييف والتزوير -
لأول مرة أمام محكمة النقض - علة ذلك ؟

ملخص الحكم :

لما كان لا يبين من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن أو المدافع عنه قد أبدى أيهما اعتراضا على تقرير قسم أبحاث التزييف والتزوير ، فإن النعى بتمسيب هذا التقرير لا يعدو أن يكون دفعا بتعيب من إجراءات التحقيق التى تمت فى المرحلة السبابقة على المحاكمة لا يصح اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .

(نقض جنائى - جلسة ١٩٨١/٤/١٩ - طعن رقم ٢٦٠٤ لسنة ٥٠ ق)

قاعدة رقم (١١٥)

المبدأ :

• تحريات الشرطة - قرينة تعزل الأدلة الأخرى

ملخص الحكم :

من المقرر أن للمحكمة أن تعمل في تكوين عقيدتها على ما جاء
بتحريات الشرطة باعتبارها قرينة معززة لما ساقته من أدلة أساسية .
(نقض جنائي - جلسة ١٩٨١/٤/١٩ - طعن رقم ٢٦٠٤ لسنة ٥٠ ق)

قاعدة رقم (١١٦)

المبدأ :

• للمحكمة الجنائية الاستناد في حكمها الى أي عنصر من عناصر
الدعوى ، متى كانت هذه العناصر معروضة على بساط البحث أمامها -
وكان في امكان الدفاع تولى مناقشتها وتنفيذها .

ملخص الحكم :

• للمحكمة الجنائية أن تستند في حكمها الى أي عنصر من عناصر
الدعوى متى كانت هذه العناصر معروضة على بساط البحث أمامها وكان
في امكان الدفاع أن يتولى مناقشتها وتنفيذها بما يشاء .
(نقض جنائي - جلسة ١٩٨١/٤/٣٠ - طعن رقم ١٤٠٤ لسنة ٥٠ ق)

قاعدة رقم (١١٧)

المبدأ :

القانون لم يرتب البطلان على مخالفة المادة ١٢ من القانون رقم
٤٨ لسنة ١٩٤١ بشأن إجراءات أخذ العينة .

كفاية اطمئنان المحكمة الى أن العينة المضبوطة هي التي اجرى
تحليلها .

ملخص الحكم :

لما كان قضاء هذه المحكمة - محكمة النقض - قد جرى على أن المادة ١٢ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ وإن نصت على وجوب أخذ خمس عينات ، إلا أن القانون إنما قصد بهذا الاجراء التحرز لما عسى أن - تدعو اليه الضرورة من تكرار التحليل ولم يقصد أن يرتب أى بطلان على عدم اتباعه ومرجع الأمر فى ذلك التقدير الى محكمة الموضوع ، فمتى أطمأنت الى أن العينة المضبوطة ولو كانت واحدة هى التى صار تحليلها واطمأنت كذلك الى النتيجة التى انتهت اليها التحليل فلا تثريب عليها أن هى قضت فى الدعوى بناء على ذلك .

(نقض جنائى - جلسة ١٩٨١/٥/٢٥ - طعن رقم ١٥٦ لسنة ٥١ ق)

قاعدة رقم (١١٨)

المبدأ :

حق المحكمة ، متى وضحت الواقعة لديها ، أو كان الأمر المطلوب تحقيقه غير منتج - أن تعرض عنه - مع بيان العلة ، عدم التزامها بإجابة طلب معينة لا يتجه الى نفي الفصل أو اثبات استحالة حصوله .

استحالة تحقيق بعض أوجه الدفاع ، لا يمنع من القضاء بالادانة ، مادامت الأدلة كافية .

ملخص الحكم :

من المقرر أنه متى كانت الواقعة قد وضحت لدى المحكمة أو كان الأمر المطلوب تحقيقه غير منتج فى الدعوى فلها أن تعرض عن ذلك مع بيان العلة . وإذا كان ما أورده الحكم فيما تقدم يستقيم به اطراح دفاع الطاعن بشأن طلب اجراء معينة السيارة وكان هذا الدفاع لا يتجه

الى نفى الفعل المكون للجريمة ولا الى استمالة حصول الواقعة بل كان المقصود به اثارة الشبهة فى الأدلة التى اطأنت اليها المحكمة ويعتبر دفاعا موضوعيا لا تلتزم المحكمة بإجابته فان ما يثيره الطاعن فى هذا الخصوص لا يكون له محل . لما كان ذلك ، وكان يبين من الاطلاع على محاضر جلسات المحاكمة أن المحكمة أمرت - استجابة لطلب الطاعن - بضم الحرز الخاص بأوراق ملكية السيارة ولجلت الدعوى عدة جلسات لتنفيذ هذا القرار حتى جلسة ١٩٧٩/٩/٩ حيث أفادت النيابة العامة بعدم وجود حرز كهذا على ذمة القضية ، وكان الحكم قد عرض لدفاع الطاعن فى هذا الصدد بقوله « كما أن طلب الدفاع ضم الأوراق الخاصة بملكية السيارة فرغم أنه ثابت من خطاب النيابة المؤرخ ١٩٧٩/٩/٨ انه ليست للمتهم أوراق مودعة على ذمة الجناية الا أن هذا الطلب لا يغير من حقيقة أن المتهم أقر بملكية السيارة ومن ثم فان المحكمة ترى أن هذه الطلبات جميعها غير منتجة فى الدفاع وتلقت عنها » . ولما كانت المحكمة قد استجابت الى طلب الطاعن وأمرت بفتح أوراق ملكية السيارة تحقيقا لدفاعه فتعذر ذلك لعدم ضبطها على ذمة القضية - على نحو ما اثبتته الحكم المطعون فيه - وكان الطاعن لا يدعى وجودها فانه لا تثريب على المحكمة اذا هى فصلت فى الدعوى دون أن تضم هذه الأوراق ولا تكون قد أخلت بحق الدفاع لما هو مقرر من ان استمالة تحقيق بعض أوجه الدفاع لا يمنع من القضاء بالادانة ، مادامت الأدلة فى الدعوى كافية للثبوت .

(تنقض جزئى - جلسة ١٩٨١/١٠/١٥ - طعن رقم ٣٧٢ لسنة ٥١ ق)

قاعدة رقم (١١٩) :

المبدأ :

عدم التزام المحكمة بإجابة طلب المعاينة الذى لا يتجه الى نفى الفعل أو اثبات استمالة حصوله .

ملخص الحكم :

إذا كان ما أورده الحكم فيما تقدم يستقيم به أطراح دفاع الطاعن بشأن طلب إجراء المعاينة وكان هذا الدفاع لا يتجه الى نفى الفعل المكون للجريمة ولا الى استحالة حصول الواقعة بل كان المقصود به إثارة الشبهة في الأدلة التي اطمأنت اليها المحكمة ويعتبر دفاعا موضوعيا لا تلتزم بإجابته •

(نقض جنائي - جلسة ٢٧/١٠/١٩٨١ - طعن رقم ١٤٢٤ لسنة ٥١ ق)

قاعدة رقم (١٢٠)

المبدأ :

عدم التزام المحكمة بمتابعة المتهم في منساحى دفاعه الموضوعي والرد عليه مادام الرد عليه يستفاد ضمنا من القضاء بالادانة •

ملخص الحكم :

المحكمة لا تلتزم بمتابعة المتهم في منساحى دفاعه الموضوعي وفي كل شبهة يثيرها والرد على ذلك مادام الرد يستفاد ضمنا من القضاء بالادانة استنادا الى أدلة الثبوت السائغة التي أوردها الحكم •

(نقض جنائي - جلسة ٤/١١/١٩٨١ - طعن رقم ٢١٧٠ لسنة ٥١ ق)

قاعدة رقم (١٢١)

المبدأ :

عدم التزام المحكمة بالتحدث الا عن الأدلة ذات الأثر في تكوين مقيدتها •

ملخص الحكم :

من المقرر في أصول الاستدلال أن المحكمة غير ملزمة بالتحدث في حكمها إلا عن الأدلة ذات الأثر في تكوين عقيدتها .
(نقض جنائي - جلسة ١٩٨١/١١/١٠ - طعن رقم ١٣٩٦ لسنة ٥١ ق)

قاعدة رقم (١٣٢)

المبدأ :

ما يقرره الشخص مما يكون قد رآه أو سمعه أو أدركه بحاسة من حواسه - شهادة .

ادراك المحكمة لمعانى اشارات الأيكم - أمر موضوعي راجع لتقديرها - احالة الحكم في بيان شهادة الشهود إلى ما أورده من أقوال أحدهم - لا يعيبه مادامت متفقة مع ما استند إليه الحكم منها .

تعيب التحقيق الذي أجرته النيابة بدعوى أن شقيق الشاهد الذي استعانت به النيابة العامة في نقل معانى اشاراته قد حرف مؤداها - عدم جواز اثرته لأول مرة أمام محكمة النقض .

ملخص الحكم :

لما كانت الشهادة في الأصل هي تقرير الشخص لما يكون قد رآه أو سمعه بنفسه أو أدركه على وجه العموم بحواسه ولا يوجد في القانون ما يحظر سماع شهادة الأصم الإيكم طالما أنه يحتفظ بحواسه الأخرى ولديه القدرة على التمييز ، وللمحكمة أن تأخذ بشهادته على طريقته هو في التعبير ، وكان من المقرر أنه لا يعيب الحكم أن يحيل في بيان شهادة الشهود إلى ما أورده من أقوال شاهده آخر مادامت أقوالهم متفقة مع ما استند إليه الحكم منها ، وإذا كان الحكم قد أثبت

بمدوناته أن الشاهد • عبر لوكيل النيابة المحقق عما رآه بطريقة
الإشارات وهي التي اعتاد البكم التعبير بها — وأحال في بيان شهادته
على أقوال الشاهدة الأولى ، وكان الطاعن لا يجادل في أن ما نقله
الحكم عن أقوال الشاهدين له أصله الثابت في الأوراق ولم يخرج
الحكم عن مدلول شهادتهما فلا ضير عليه من بعد إحالته في بيان أقوال
الشاهد الثاني إلى ما أورده من أقوال الشاهد الأول ولا يؤثر فيه أن
يكون الشاهد أصم أبكم • وما يثيره الطاعن من أن شقيق ذلك الشاهد
الذي استعانت به النيابة العامة في نقل معاني إشارته قد حرف مؤداها
بايعاز من رجال الشرطة إنما هو في حقيقته تعيب للإجراءات السابقة
على المحاكمة واذ كان لا يبين من محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن قد
أثار شيئاً في هذا الصدد أمام محكمة الموضوع ولم يطلب أن تتولى
الحكمة بنفسها سؤال هذا الشاهد أو الاستعانة بخبير لتفهم معاني
إشارات فانه لا يقبل منه إثارة ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض •
(نقض جنائي — جلسة ١٢/١١/١٩٨١ — طعن رقم ٩٧ لسنة ٥١ ق)

قاعدة رقم (١٢٣)

المبدأ :

كفاية الشك في صحة اسناد التهمة — للقضاء بالبراءة ورفض
الدعوى المدنية — مادامت المحكمة قد محصت الواقعة وأحاطت بها •

ملخص الحكم :

لما كان يكفي في المحاكمات الجنائية أن تتشكك محكمة الموضوع
في صحة استناد التهمة إلى المتهم لكي تقضى له بالبراءة ورفض الدعوى
المدنية اذ مرجع الأمر في ذلك إلى ما تطمئن إليه في تقدير الدليل مادام
حكمها يشتمل على ما يفيد أنها محصت واقعة الدعوى وأحاطت بظروفها

وبأدلة الثبوت التي قام عليها الاتهام ووازنت بينها وبين أدلة النفي
فرجحت دفاع المتهم أو داخلتها الرينة في صحة عناصر الإثبات .
(نقض جنائي - جلسة ١٩٨١/١١/١٥ - طعن رقم ٦٠٥ لسنة ٥١ ق)

قاعدة رقم (١٢٤)

المبدأ :

عدم التزام المحكمة - في حالة البراءة - بالرد على كل دليل من
أدلة الاتهام .

ملخص الحكم :

المحكمة ليست ملزمة في حالة القضاء بالبراءة بالرد على كل دليل
من أدلة الاتهام لأن في اغفال التحدث عنها ما يفيد أنها أطرحتها ولم
تر فيها ما تلمعن معه الى ادانة المتهم .
(نقض جنائي - جلسة ١٩٨١/١١/١٥ - طعن رقم ٦٠٥ لسنة ٥١ ق)

قاعدة رقم (١٢٥)

المبدأ :

عدم التزام المحكمة بالرد على الدفاع الموضوعي - اكتفاء بأدلة
الثبوت التي عولت عليها في الادانة .

ملخص الحكم :

لما كانت محكمة الموضوع لا تلتزم بالرد على كل دفاع موضوعي
للمتهم اكتفاء بأدلة الثبوت التي عولت عليها في قضائها بالادانة ، وكان
بحسب الحكم كذا يتم تدليله ويستقيم قضاؤه أن يورد الأدلة التي
صحت لديه على ما استخلصه من وقوع الجريمة المسندة الى المتهم

ولا عليه أن يتعقبه في كل جزئية من جزئيات دفاعه لأن مفاد التفاته عنها أنه أطرحها فإنه لا يكون هناك محل لما ينعاها الطاعن على الحكم المطعون فيه من عدم رده على أوجه دفاعه الموضوعية المشار إليها بأسباب الطعن .

(نقض جنائي - جلسة ١٧/١١/١٩٨١ - طعن رقم ١٢٤١ لسنة ٥٠ ق)

قاعدة رقم (١٣٦)

المبدأ :

قوة الشيء المقضى به - شرطها ؟ .

مثال في جرائم قتل خطأ وتزوير واستعمال مهرج مزور .

تقدير الدليل في دعوى معينة - لا يحوز قوة الشيء المقضى به في

دعوى أخرى : أساس ذلك ؟ .

ملخص الحكم :

لما كانت قوة الشيء المقضى به مشروط باتحاد الخصوم والموضوع والسبب في الدعويين ، وكانت جريمة القتل الخطأ موضوع الجنحة رقم ٣٠٨٠ سنة ١٩٧٠ مكرر بنها تختلف موضوعا وسببا عن جريمتي تزوير واستعمال الاقرار موضوع الدعوى الراهنة فان الحكم الصادر في الأولى لا يحوز قوة الشيء المقضى به بالنسبة للثانية ولا يغير من ذلك ما يقوله الطاعن في هذا الشأن فان تقدير الدليل في دعوى معينة لا يحوز قوة الشيء المقضى به في دعوى أخرى اذ أن للمحكمة الجنائية وهي تحقق الدعوى المرفوعة اليها وتحدد مسئولية المتهم فيها أن تنصدي الى أية واقعة أخرى ولو كانت جريمة وتقول كلمتها فيها في خصوص ما يتعلق بالدعوى المقامة أمامها دون أن يكون قولها ملزما

للمحكمة التي تزفع أمامها الدعوى عن التهمة موضوع تلك الواجهة ،
ومن ثم فلا محل لما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه بشأن رفض
الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها .

(نقض جنائي - جلسة ١٦/١١/١٩٨١ - طعن رقم ١٢٤١ لسنة ٥٠ ق)

قاعدة رقم (١٢٧)

المبدأ :

كفاية الحكم بالإدانة ردا على أوجه الدفاع الموضوعية : أساس

ذلك ؟

ملخص الحكم :

من المقرر أن المحكمة لا تلتزم بالرد صراحة على أوجه الدفاع
الموضوعية لأن الرد عليها مستفاد من الحكم بالإدانة استنادا الى أدلة
الثبوت التي أخذت بها .

(نقض جنائي - جلسة ١٩/١١/١٩٨١ - طعن رقم ٦٤٨ لسنة ٥١ ق)

قاعدة رقم (١٢٨)

المبدأ :

عدم التزام المحكمة بالرد على الدفاع الموضوعي - اكتفاء بأدلة

الثبوت التي عولت عليها .

ملخص الحكم :

محكمة الموضوع لا تلتزم بالرد على كل دفاع موضوعي للمتهم
اكتفاء بأدلة الثبوت التي عولت عليها في قضائها بالإدانة وكان بحسب
الحكم كما يتم تدليله ويستقيم قضاؤه أن يورد الأدلة المنتجة التي

صحت لديه على ما استخلصه من وقوع الجريمة المسندة الى المتهم ولا عليه أن لم يتعقبه في كل جزئية من جزئيات دفاعه لأن مفاد التفاتة عنها أنه اطرحها لما كان ذلك فان ما يثيره الطاعنون في شأن اصطناع الأدلة وتلفيق الاتهام وعدم العثور على المضبوطات في التفتيش الأول وأن أحد الشهود لم يستطع التعرف على أشخاص الجناة رغم تواجده في ذات المكان والظروف التي كان بها المجرى عليه وأن الطاعنين لا تربطهم أية علاقة ، لا يعدو جميعه أن يكون جدلا موضوعيا في تقدير الدليل وفي سلطة محكمة الموضوع وفي وزن عناصر الدعوى وإستنباط معتقدها وهو ما لا يجوز اثارته أمام محكمة النقض .

(نقض جنائي - جلسة ١٩٨١/١١/٢٨ - طعن رقم ١٤٥٢ لسنة ٥١ ق)

قاعدة رقم (١٢٩)

المبدأ :

النهي على تصرف النيابة بعدم إرسال المظروف الفارغ الى الطبيب الشرعي لفحصه ، تعيب للأجراءات السابقة على المحاكمة .
لا يصح سببا للطعن .

ملخص الحكم :

ما ينعاه الطاعن على تصرف النيابة من عدم إرسال المظروف الفارغ الى الطبيب الشرعي لفحصه فهو لا يعدو أن يكون تعيبا للأجراءات السابقة على المحاكمة لا يصح أن يكون سببا للطعن في الحكم .

(نقض جنائي - جلسة ١٩٨١/١٢/١٠ - طعن رقم ٢٠٤٨ لسنة ٥١ ق)

قاعدة رقم (١٣٠)

المبدأ :

- الأصل أن محكمة ثاني درجة انما تحكم على مقتضى الأوراق
- هي لا تجرى من التحقيقات الا ما ترى لزوما لاجرائه •
- عدم تمسك الطاعن امام محكمة اول درجة — بطلب سماع شاهد —
- اعتباره متنازلا عن طلب سماعه •
- وزن أقوال الشهود : موضوعي •
- الدفع ببطلان التفتيش — من الدفوع القانونية المخطئة بالواقع —
- عدم جواز اثارته لأول مرة امام محكمة النقض •
- ملفص الحكم :

لما كانت المادة ٢٨٩ من قانون الاجراءات الجنائية المعدلة بالقانون ١١٣ لسنة ١٩٥٧ تخول للمحكمة الاستغناء عن سماع الشهود إذا قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك ، ويستوى أن يكون القبول صريحا أو ضمنيا بتصرف المتهم أو المدافع عنه بما يدل عليه ، وكان الأصل أن محكمة ثاني درجة انما تحكم على مقتضى الأوراق وهي لا تجرى من التحقيقات الا ما ترى هي لزوما لاجرائه ولا تلتزم بسماع الشهود الا ما كان يجب على محكمة أول درجة سماعهم وإذا كان الطاعن قد عد متنازلا عن طلب سماع أقوال المجنى عليه لعدم تمسكه بهذا الطلب أمام محكمة أول درجة ، وكلنت المحكمة الاستئنافية لم تر من جانبها حاجة لسماع الشهود نظرا لما ارتأته من وضوح الواقعة المطروحة عليها فان ما ينعاه الطاعن بدعوى الاخلال بحق الدفاع لا يكون له محل • لما كان ذلك ، وكان من المقرر ان وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها شهادتهم وتعميل القضاء على أقوالهم مهما وجه اليها من مطاعن

وحام حولها من الشبهات كل ذلك مرجعه الى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التي تراها وتقدره التقدير الذى تطمئن اليه ومتى أخذت بشهادتهم فان ذلك يفيد أنها اطرحت جميع الاعتبارات التي تساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها ، فان ما يثيره الطاعن في هذا الصدد لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا في تقدير الدليل وفي سلطة المحكمة في استنباط معتقدها مما لا تجوز اثارته أمام محكمة النقض .

لما كان ذلك وكان الدفع ببطلان التفتيش من الدفوع القانونية المختلطة بالواقع وهي لا تجوز اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض ما لم يكن قد دفع بها أمام محكمة الموضوع أو كانت مدونات الحكم ترشح لقيام ذلك البطلان نظرا الى أنها تقتضى تحقيقا تنحصر عنه وظيفة هذه المحكمة ، وكان الثابت من محاضر جلسات المحاكمة أن الطاعن لم يثر الدفع ببطلان التفتيش وكانت مدونات الحكم قد خلّت مما يرشح لقيام ذلك البطلان فانه لا يقبل من الطاعن اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض .

(نقض جنائي - جلسة ١٦/١٢/١٩٨١ - طعن رقم ٢١٤٧ لسنة ٥١ ق)

قاعدة رقم (١٢١)

المبدأ :

الاشتراك في التزوير تمامه دون مظاهر خارجية - أو أعمال مادية محسوسة - كفاية الاعتقاد بحصوله من ظروف الدعوى وملابساتها مادام ذلك سائفا .

ملخص الحكم :

لما كان من المقرر أن الاشتراك في التزوير يتم غالبا دون مظاهر خارجية أو أعمال مادية محسوسة يمكن الاستدلال بها عليه ومن ثم

يكفى لثبوته أن تكون المحكمة قد اعتقدت حصوله من ظروف الدعوى وملابساتها وأن يكون اعتقادها سائما تبرره الوقائع التي أثبتتها الحكم .
(نقض جنائي - جلسة ١٧/١٢/١٩٨١ - طعن رقم ١٢٤١ لسنة ٥١ ق)

قاعدة رقم (١٢٢)

المبدأ :

عدم التزام المحكمة بالرد على كل دليل من الأدلة عند القضاء بالبراءة ورفض الدعوى المدنية - أساس ذلك ؟

ملخص الحكم :

المحكمة غير ملزمة - وهي تقضى بالبراءة وما يترتب على ذلك من رفض الدعوى المدنية - بأن ترد على كل دليل من أدلة الاتهام لأن في أغفال المتحدث عنه ما يفيد حتما أنها أطرحته. ولم تر فيه ما تطمئن معه الى الحكم بالادانة متى كانت قد احاطت بالدعوى عن بصير .
- كما هو الحال في الدعوى المطروحة - ومن ثم فلا يعيب الحكم عدم تصديه لما ساقه المدعى بالحقوق المدنية من قرائن تشير الى ثبوت الاتهام ، مادامت المحكمة قد قطعت في أصل الواقعة وخلصت في منطق سائغ الى مدنية العلاقة بين الطرفين ، ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن في هذا الصدد ينحل الى جدل في تقدير أدلة الدعوى مما لا يجوز اثارته أمام محكمة النقض +

(نقض جنائي - جلسة ٢٠/١٢/١٩٨١ - طعن رقم ٢١٥٥ لسنة ٥١ ق)

قاعدة رقم (١٢٣)

المبدأ :

عدم التقيد بقواعد الإثبات المدنية - عند القضاء بالبراءة في جريمة خيانة الأمانة .

ملخص الحكم :

من المقرر أن المحكمة في جريمة خيانة الأمانة في ظل من التقييد بقواعد الإثبات المدنية عند القضاء بالبراءة لأن القانون لا يقيد بها بتلك القواعد إلا عند الادانة في خصوص إثبات عقد الأمانة .
(نقض جنائي - جلسة ١٩٨١/١٢/٢٠ - طعن رقم ٢١٥٥ لسنة ٥١ ق)

قاعدة رقم (١٣٤)

المبدأ :

عدم اشتراط صراحة الدليل .

ملخص الحكم :

لا يشترط في الدليل أن يكون صريحا دالا بنفسه على الواقعة المراد إثباتها بل يكفي أن يكون ثبوته عن طريق الاستنتاج مما تكفي للمحكمة من الظروف والقرائن وترتيب النتائج على المقدمات .
(نقض جنائي - جلسة ١٩٨١/١٢/٢٠ - طعن رقم ١٢٦٥ لسنة ٥١ ق)

قاعدة رقم (١٣٥)

المبدأ :

تزيد الحكم فيما لا أثر له في منطقه أو النتيجة التي أُنْتَهَى إليها .
لا يعييه .

ملخص الحكم :

متى تزيد الحكم بعد ذلك في القول بأن الطاعن أقر بتحقيق النيابة أنه كلف بالنقل لقاء مبلغ كبير من المال (ثمانمائة جنيه) في حين أنه قرر أن المبلغ مائتا جنيه ، هو تزيد لا أثر له في منطق الحكم أو في
(م - ٦)

النتيجة التي انتهت إليها من اعتراف الطاعن في محضر الضبط بأن ما يحرره مخدر وبفرض خطأ الحكم في مقدار المبلغ الذي كلف الطاعن بنقل الحقيبة في مقابله فإن هذا الخطأ لا يعدو أن يكون خطأ ماديا لا يمييب الحكم ولا يقدرح في سلامته .

(نقض جنائي - جلسة ١٩٨١/١٢/٢٣ - طعن رقم ٢٢٤٥ لسنة ٥١ ق)

قاعدة رقم (١٣٦)

المبدأ :

تحديد وقت الوفاة - مسألة فنية بحتة - المنازعة فيه - دفاع جوهرى وجوب تحقيقه عن طريق المختص فنيا - مخالفة ذلك . قصور وإخلال بحق الدفاع .

منازعة الدفاع في تحديد وقت الحادث - تتضمن المطالبة الجازمة بتحقيق هذا الدفاع والرد عليه - سكوته عن طلب أهل الفن صراحة لتحديده - لا يقدرح في اعتبار دفاعه جوهريا .

اقامة الطاعن دفاعه على نفى وقوع الحادث في المكان الذي وجدت فيه جثة المجنى عليه - استنادا الى ماثبت من المعاينة من عدم وجود دماء في هذا المكان رغم اصابة المجنى عليه بعدة جروح قطعية + دفاع جوهرى - اغفال الحكم الرد عليه - قصور .

ملخص الحكم :

متى كان دفاع الطاعنين قد قام على نفى وقوع الحادث في الزمان الذي حدثت فيه شهادة الإثبات والمكان الذي وجدت فيه جثة المجنى عليه ، دلت على ذلك بشواهد ، منها ما أثبتته المعاينة من عدم وجود آثار دماء في مكانها برغم إصابة المجنى عليه بالعديد من الأعيرة النارية التي أحدثت به نزيفا داخليا وآخر خارجيا ، وما جاء بتقرير الصفة التشريحية من أن جثة المجنى عليه وجدت في دور زوال اللتيس الرمي ودخلوها

فى دور التعفن الرمى ، وكان الحكم المطعون فيه قد اغفل كلية دفاع الطاعن انتفاء وقوع الحادث فى الزمان الذى حددته الشاهدة المذكورة ، وكان هذا الدفاع يعد دفاعا جوهريا لتعلقه بالدليل المقدم فى الدعوى والمستمد من أقوال شاهدة الرؤية الوحيدة ، ويفبنى عليه — لو صح — تغير وجه الرأى فيها ، مما كان يقتضى من المحكمة وهى تواجه مسألة تحديد وقت الوفاة — وهى مسألة فنية صرف — ان تتخذ ما تراه من الوسائل لتحقيقها بلوغا الى غاية الأمر فيها عن طريق المختص فنيا — وهو الطبيب الشرعى — أما وهى لم تفعل ، فان حكمها يكون معيبا بالقصور فضلا عن الاخلال بحق الدفاع ولا يقدح فى هذا أن يستكت الدفاع عن طلب دعوة أهل الفن صراحة ، ذلك بأن منازعة الطاعن فى تحديد الوقت الذى وقع فيه الحادث يتضمن فى ذاته المطالبة الجازمة بتحقيق الرد عليه بما يفنده • لما كان ذلك وكان الحكم فى معرض رده على دفاعه أن الحادث لم يقع حيث وجدت جثة المجنى عليه ، قد اطرحة استنادا الى ثقته فى شهادة ابنة المجنى عليه وما أورده تقرير الصفة التشريحية من وجود نزيف داخلى بالبطن ، وكان هذا الدفاع جوهريا قصد به تكذيب شاهدة الرؤية سالفة الذكر ومن شأنه — أن صح — أن يتغير به وجه الرأى فى الدعوى ، فانه لا يسوغ الاعراض عنه سواء بقالة الاطمئنان الى ما شهدت به الشاهدة المذكورة ، لما يمثل هذا الرد من مضادة لدفاع الطاعن ، قبل أن ينصم أمره بتحقيق تجربة المحكمة أو بالرد عليه بما يحضه من ماديات الدعوى ، أو بقالة أن النزيف بجثة نقلا عن تقرير الصفة التشريحية أنه الى جانب النزيف الداخلى ببطن المجنى عليه كان نزيفا داخليا ببطنه ، غافلا عما سبق أن سجله بمعدناته المجنى عليه كان يوجد نزيف خارجى أيضا ومن ثم يكون ما أورده الحكم فى هذا الصدد قاصرا عن مواجهة دفاع الطاعن •

(نقض جنائى — جلسة ١٩٨١/١٢/٣٠ — طعن رقم ٢٢٩٠ لسنة ٥١ ق)

إجراءات المحكمة

- أولا : الاعلان
- ثانيا : التحقيق
- ثالثا : محاضر الجلسة
- رابعا : مسائل منوعة

أولا - الاعلان :

قاعدة رقم (١٣٧)

المبدأ : تقديم المدعى بالحق المدني مذكرة في فترة حيز الدعوى للحكم أورد الحكم مؤدى ما ورد بها من دفاع - وخلو هذه المذكرة مما يفيد اطلاع المتهم أو المدافع عنه عليها - أو إعلانها لأى منهما - إخلال بحق الدفاع أساس ذلك ؟ .

ملخص الحكم : متى كان يبين من المردودات التى أمرت المحكمة بضمها لوجه الطعن أن المحكمة الاستئنافية بعد أن نظرت القضية بجلسة ١٤ من مايو ١٩٧٨ قررت حجزها للحكم لجلسة ٤ من يونية سنة ١٩٧٨ وصرحت بتقديم مذكرات لن يشاء من الخصوم فى عشرة أيام ، ثم أصدرت الحكم المطعون فيه بعد أن قدم لها المدعى بالحقوق المدنية مذكرة فى ٢٠ من مايو سنة ١٩٧٨ خلت بما يفيد اطلاع الطاعن أو المدافع عنه عليها أو إعلانها لأى منهما . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد صدر دون أن يبدى الطاعن دفاعه رداً على المذكرة - المقدمة من المدعى بالحقوق المدنية التى قبلتها المحكمة وأوردت فى حكمها مؤدى ما ورد بها من دفاع ، مما يبطئ اجراءات المحاكمة للاخلال بحقوق المتهم فى الدفاع لا يقضى به نص المادة ٢٧٥ من قانون الاجراءات الجنائية من أن المتهم آخر من يتكلم ولا يغير من ذلك أن تكون المحكمة قد صرحت بتقديم مذكرات لن يشاء من الخصوم ، اذ ليس من شأن هذا أن يغير من قواعد وضعت كغالة لعدالة التقاضى وعدم تجهيل الخصومة على من كان طرفاً فيها وأن يكون المتهم آخر من يتكلم .

(نقض جنائى - جلسة ١٩٨١/٢/٢٥ - طعن رقم ٨٨٢ لسنة ٥٠ ق)

قاعدة رقم (١٣٨)

المبدأ : طلب سماع شهود نفى — دون اعلانهم طبقا للمواد ١٨٥ ، ١٨٦ ، ١٨٧ إجراءات — التفتت المحكمة عنه — لا عيب .

ملخص الحكم : لما كان الدفاع وإن طلب في ختام مرافعته سماع الجيران من أصحاب الزراعات المجاورة للطاعنين ، وهم بهذه المثابة شهود نفى ، إلا أنه لما كان الطاعنون لم يسلكوا الطريق الذى رسمه الشارع فى المواد ١٨٥ ، ١٨٦ ، ١٨٧ من قانون الاجراءات الجنائية ، ومن ذلك ضرورة اعلانهم قبل الجلسة بثلاثة أيام على الأقل طالما لم يدرجوا فى قائمة الشهود ، فليس لهم من بعد أن ينحوا على المحكمة عدم اجابتهم الى طلب سماعهم .

(نقض جنائى - جلسة ١٩٨١/١٢/٣٠ - طعن رقم ٢٢٩٢ لسنة ٥١ ق)

ثانيا - التحقيق :

قاعدة رقم (١٣٩)

المبدأ : التنب للتحقيق — كفاية ثبوته من أوراق الدعوى .

ملخص الحكم : لما كان الحكم المطعون فيه قد أثبت على النحو سالف البيان أن رئيس النيابة عندما أصدر الاذن قد وقعه باعتباره منتدبا من النائب العام « وهو ما لا يمارى فيه الطاعن فان مفاد ذلك أنه كان منتدبا ممن يملك نوبه قانونا » وكان يكفى فى أمر التنب للتحقيق أن يثبت حصول هذا التنب من أوراق الدعوى ، فإن ما أثبتته الحكم يكفى لاعتبار الاذن صحيحا صادرا ممن يملك إصداره ويكون الحكم سليما فيما انتهى اليه من رفض الدعوى ببطالان اذن التفتيش .

(نقض جنائى - جلسة ١٩٨١/١/٢٦ - طعن رقم ١٧٣٤ لسنة ٥٠ ق)

قاعدة رقم (١٤٠)

المبدأ : التمس على المحكمة قعودها عن اجراء تحقيق لم يطلب منها - غير جائز .

ملخص الحكم : اذ يبين من محاضر جلسات المحاكمة أن المدافع عن الطاعن لم يطلب مناقشة الطبيب المعالج أو معاينة مكان الحادث فليس له من بعد التمس على المحكمة قعودها عن اجراء تحقيق لم يطلب منها ولم تر هي من جانبها لزوما لاجرائه .

(نقض جنائي - جلسة ١٤/٥/١٩٨١ - طعن رقم ٣٣٨١ لسنة ٥٠ ق)

قاعدة رقم (١٤١)

المبدأ : الاحالة من مراحل التحقيق - للمحكمة استكمال ما فات مستشار الاحالة من اجراءات التحقيق .

ملخص الحكم : قضاء محكمة النقض قد استقر على اعتبار الاحالة من مراحل التحقيق ، وان المحكمة هي جهة التحقيق النهائي ويجوز للمتهم أن يطلب منها استكمال ما فات مستشار الاحالة من اجراءات التحقيق وابداء دفاعه بشأنها أمامه ومن ثم فلا محل للقول بوجود ضرر يستدعي بطلان قرار الاحالة والا ترتب على البطلان اعادة الدعوى الى جهة التحقيق من بعد اتصالها بالمحكمة وهو غير جائز .

(نقض جنائي - جلسة ٢٧/١٠/١٩٨١ - طعن رقم ١٤٢٤ لسنة ٥١ ق)

قاعدة رقم (١٤٢)

المبدأ : عدم التزام المحكمة باعادة الدعوى للمرافعة لاجراء تحقيق أو بالنظر في مستند لم يصرح بتقديمه .

ملخص الحكم : المحكمة غير ملزمة بعدم حجز القضية للمحكّم

باعدتها للمرافعة لاجراء تحقيق فيها ، أو بالنظر فى مستند لم
تصرح بتقديمه •

(نقض جنائى - جلسة ١٦/١٢/١٩٨١ - طعن رقم ٥١٤ لسنة ٥١ ق)

قاعدة رقم (١٤٣)

المبدأ : المحاكمة الجنائية تبنى على التحقيق الشفوى الذى
تجريه المحكمة فى الجلسة وتسمع فيه الشهود مادام سماعها ممكنا •
لها تلاوة أقوال الشاهد • اذا تعذر سماعه أو قبل المتهم أو المدافع عنه
ذلك • تمسك المتهم أمام درجتى التفاضى بسماع شهود الاثبات • عدم
سماعهم • يعيب اجراءات المحاكمة •

المحكمة الاستئنافية لا تجرى تحقيقا فى الجلسة - انما تبنى
قصاها على مقتضى الأوراق • شرط ذلك : مراعاة مقتضيات حق
الدفاع • عليها سماع الشهود الذين كان يجب سماعهم أمام محكمة
أول درجة واستيفاء كل نقض فى اجراءات التحقيق - م ٤١٣ اجراءات •
اففال طلب سماع شهود الاثبات الذين لم تستجب محكمة أول
درجة الى طلب سماعهم - قصور •

ملخص الحكم : لما كان الاصل المقرر فى المادة ١٨٩ من قسانون
الاجراءات الجنائية ان المحاكمة الجنائية يجب ان تبنى على التحقيق
الشفوى الذى تجريه المحكمة فى الجلسة وتسمع فيه الشهود مادام
ذلك ممكنا وانما يصح لها أن تقرر تلاوة أقوال الشاهد اذا تعذر سماع
شهادته أو اذا قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك ولا يجوز الافتئات على
هذا الاصل الذى افترضه الشارع فى قواعد المحاكمة لاية علة مهما
كانت الا بتنازل الخصوم صراحة أو ضمنا - وهو ما لم يحصل فى
لدعوى المطروحة - ومن ثم فان سير المحاكمة على النحو الذى جرت

عليه ومصادرة الدفاع فيما تمسك به من سماع شهود الاثبات لا يتحقق به المعنى الذى قصد اليه الشارع فى المادة سالفه الذكر . ولا يعترض على ذلك بأن المحكمة الاستئنافية لا تجرى تحقيقا فى الجلسة وانما تبنى قضاءها على ما تبسمه من الخصوم وما تستخلصه من الأوراق المعروضة عليها ، اذ ان حقها فى هذا النطاق مقيد بوجوب مراعاة مقتضيات حق الدفاع ، بل إن القانون أوجب عليها طبقا للمادة ٤١٣ من قانون الاجراءات الجنائية أن تسمع بنفسها أو بواسطة أحد القضاة - تندبه لذلك - الشهود الذين كان يجب سماعهم أمام محكمة أول درجة وتستوفى كل نقص فى اجراءات التحقيق - ولما كانت المحكمة الاستئنافية قد أغفلت طلب الطاعن سماع شهود الاثبات الذى لم تستجب محكمة أول درجة الى طلب سماعهم - فان حكمها يكون معيبا بالقصور فى التسبب فضلا عن الاخلال بحق الدفاع مما يستوجب نقضه والاحالة دون حاجة الى بحث باقى أوجه الطعن الأخرى .

(نقض جنائى - جلسة ١٩٨١/١٢/١٧ - طعن رقم ٢١٤٣ لسنة ٥١ ق)

ثالثا - محاضر الجلسة

قاعدة رقم (١٤٤)

المبدأ : العبرة ببطلان الاجراءات هو بما يتم فيها أمام المحكمة الاستئنافية سكوت الطاعن عن اثارته شيء فى دفاعه أمام المحكمة الاستئنافية عن وصف التهمة - ليس له التحدث من بعد بطلانه أمام محكمة أول درجة .

ملخص الحكم : لما كان الثابت من محاضر جلسات المحكمة الاستئنافية أن الطاعن حضر ومعه محاميه ولم يثر فى دفاعه شيئا فى شأن تعديل الاتهام وقصره على تهمة واحدة باقامة بناء مخالف للاصول

الفنية ، فإنه ليس له من بعد أن يتحدث عن بطلان مدعى به أمام محكمة أول درجة لما هو مقرر من أن العبرة ببطلان الاجراء هو بما يتم منها أمام المحكمة الاستئنافية .

(نقض جنائي - جلسة ١٩٨١ / ٤ / ٢ - طعن رقم ٢٥٣٦ لسنة ٥٠ ق)

قاعدة رقم (١٤٥)

المبدأ : الأصل في الاجراءات الصحة . عدم جواز الادعاء بما يخالف ما اثبت عنها بمحضر الجلسة أو الحكم الا بالطعن بالتزوير .

ملخص الحكم : الاستفادة مما اثبت بمحاضر الجلسات أمام المحكمة بدرجة ان محاكمة الطاعن قد تمت بغرفة المداولة في جلسات سرية ، ولما كان الأصل في الاجراءات الصحة ولا يجوز الادعاء بما يخالف ما ثبت منها سواء في محضر الجلسة أو في الحكم الا بالطعن بالتزوير ، فإنه لا يقبل من الطاعن قوله بان محاكمته لم تجر في جلسات سرية مادام لم يتخذ من جانبه اجراء الطعن بالتزوير فيما دون محاضر الجلسات عن سرية المحاكمة .

(نقض جنائي - جلسة ١٩٨١ / ١٠ / ٢٠ - طعن رقم ١٧٠٧ لسنة ٥١ ق)

قاعدة رقم (١٤٦)

المبدأ : اثاره الطاعن مباشرة لجنة الجرد أعمالها في غير حضوره وفي غياب أحد أعضائها - لا تجوز لأول مرة أمام النقض .

ملخص الحكم : لما كان البين من مطالمة محضر جلسة المحاكمة ان الطاعن لم يتفكك أمام محكمة الموضوع بما يثيره في وجه الطعن من مباشرة لجنة الجرد أعمالها في غير حضوره . وفي غياب أحد أعضائها فإنه لا يكون للطاعن أن يثير ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض .

(نقض جنائي - جلسة ١٩٨١ / ١٢ / ١٥ - طعن رقم ٢١٢٠ لسنة ٥١ ق)

رابعاً — مسائل متنوعة :

قاعدة رقم (١٤٧)

المبدأ : اطمئنان المحكمة الى أن العينة المضبوطة هي التي أرسلت الى التحليل وأخذها بالنتيجة التي انتهت اليها — عدم جواز مجادلتها فيه .

ملخص الحكم : لما كان ما يثيره الطاعنان من اختلاف وزن المخدر وشكله مردود بما هو مقرر من أنه متى كانت المحكمة قد أطمأنت الى أن العينة المضبوطة هي التي أرسلت للتحليل وصار تحليلها وأطمأنت كذلك الى النتيجة التي انتهت اليها التحليل — كما هو الحال في الدعوى المطروحة فلا تثيرب عليها أن هي قضت في الدعوى بناء على ذلك ولا جناح عليها أن هي التفتت عن الرد على دفاعه في هذا الشأن مادام أنه ظاهر البطلان ويعيد عن محجة الصواب .
(نقض جنائي — جلسة ١٩٨١/١/٢٦ — طعن رقم ١٧٣٤ لسنة ٥٠ ق)

قاعدة رقم (١٤٨)

المبدأ : اجراءات تحريز المضبوطات — عدم ترتب البطلان على مخالفتها .

ملخص الحكم : قضاء محكمة النقض قد استقر على ان اجراءات تحريز المضبوطات وفقاً لما نصت عليه المادة ٥٢ وما بعدها من قانون الاجراءات الجنائية لا يترتب على مخالفتها أي بطلان وترك الأمر في ذلك الى اطمئنان المحكمة الى سلامة الدليل وأن الاحراز المضبوطة لم يصل اليها العيب .
(نقض جنائي — جلسة ١٩٨١/١/٢٦ — طعن رقم ١٧٣٤ لسنة ٥٠ ق)

قاعدة رقم (١٤٩)

المبدأ : حضور محام مع المتهم — بجنحة — غير واجب قانونا —
الا أنه متى عهد المتهم الى محام بالدفاع عنه • فطى المحكمة سماعه •
أو اتاحة الفرصة له للقيام بمهمته — مخالفة ذلك اخلال بحق الدفاع •

ملخص الحكم : الأصل أنه وان كان حضور محام مع المتهم بجنحة غير واجب قانونا ، الا أنه متى عهد المتهم الى محام بمهمة الدفاع فإنه يتعين على المحكمة أن تستمع الى مرافعته أو أن تتيح له الفرصة للقيام بمهمته ، ولما كان الثابت مما تقدم أن الطاعنين مثلوا أمام المحكمة الاستئنافية وطلب المحامي الحاضر معهم تأجيل الدعوى لحضور محاميهم الاصيل فكان لزاما على المحكمة أما أن تؤجل الدعوى أو تتب المتهمين الى رفض الطلب حتى يبدوا دفاعهم ، أما وهي لم تفعل واصدرت حكمها فى موضوع الدعوى بتأييد الحكم المستأنف فانها باصدارها هذا الحكم تكون قد فصلت فى الدعوى بدون سماع دفاع المتهمين مخالفة بذلك المبادئ الأساسية الواجب مراعاتها فى المحاكمات الجنائية بما يعيب حكمها بالاخلال بحق الدفاع •

(نقض جنائى — جلسة ١٩٨١/٢/٤ — طعن رقم ٢٠٩١ لسنة ٥٠ ق)

قاعدة رقم (١٥٠)

المبدأ : عدم جواز التمسك باعتبار المدعى بالحق الدنى تاركا ادعاءاته المدنية لأول مرة أمام النقض •

ملخص الحكم : لما كان يبين من مطالعة محاضر جلسات المحاكمة أن الطاعن أو الدافع عنه لم يتمسك أمام محكمة الموضوع بما يثيره فى وجه طعنه من نزول المدعى بالحقوق المدنية عن ادعاءه الدنى فليس له أن يثيره لأول مرة أمام محكمة النقض •

(نقض جنائى — جلسة ١٩٨١/٢/٥ — طعن رقم ١٧٦٦ لسنة ٥٠ ق)

قاعدة رقم (١٥١)

المبدأ : تقيد المحكمة الجنائية بالواقع الواردة فى أمر الاحالة .

حق محكمة الجنايات فى اقامة الدعوى الجنائية بالنسبة الى ما تبين من وقائع غير المرفوعة بها الدعوى واحالتها الى النيابة العامة للتصرف فيها - حكمها فى هذه الوقائع - باطل .

توقيع الحكم على الطاعن عقوبة واحدة هى عقوبة احرار وحيازة مخدر الحشيش التى ثبت لحكمة الموضوع ارتكابه لها ، انتفاء مصلحته فى النعى على الحكم خطأه فى اسناد جريمة احرار مخدر الأفيون التى لم ترد فى أمر الاحالة اليه .

ملخص الحكم : من المقرر أن الأصل فى المحاكمات الجنائية أنه لا يجوز محاكمة المتهم عن واقعة غير الواقعة التى وردت بأمر الاحالة أو طلب التكليف بالحضور عملاً بالمادة ٣٠٧ من قانون الاجراءات الجنائية وأنه يجوز استثناء لمحكمة الجنايات اذا رأت فى دعوى مرفوعة أمامها أن هناك وقائع أخرى غير المسدة فيها الى المتهم أن تقيم الدعوى بالنسبة لهذه الوقائع وتحيلها الى النيابة العامة لتحقيقها والتصرف فيها طبقاً للباب الرابع من الكتاب الأول من هذا القانون ولا يترتب على هذا الحق غير تحريك الدعوى أمام سلطة التحقيق دون الحكم فيها وذلك عملاً بالمادة ١١ من قانون الاجراءات الجنائية ، ولما كانت المحكمة قد جالفت صريح نص هذه المادة إذ أدانت الطاعن عن واقعة احرار مخدر الأفيون وهى جريمة لم تكن الدعوى مرفوعة عليه لواقعتها وهو مسلك من الحكم كان يؤذن بتعيب اجراءات المحاكمة الا أن ما يرد هذا الميب فى صورة الطعن الحالى - هو انعدام جدواه ذلك بان الحكم لم يوقع على الطاعن سوى عقوبة واحدة - وهى الاشغال الشاقة لمدة عشر سنوات وغرامة ثلاثة آلاف جنيه - وهى

عقوبة احرار وحيازة مخدر الحشيش بقصد الاتجار التي ثبت لمحكمة الموضوع ارتكابه لها ومن ثم فان مصلحته في النعي على الحكم بالبطلان في هذا الصدد وبمخالفة القانون فيما يثيره من أنه لا عقاب على احرار آثار الأفيون - بفرض صحته - تكون منتفية اذ من المقرر أنه اذا اخطأ الحكم فأسند الى المتهم مع الجريمة الثابت وقوعها منه جريمة أخرى وعاقبه على الجريمتين معا بعقوبة واحدة داخلية في حدود المواد المنطبقة على الجريمة الواجب معاقبته من أجلها فانه بذلك تنتفي مصلحة الطاعن بالتمسك بالخطأ الذي وقع فيه الحكم *

(نقض جنائي - جلسة ١٩/٣/١٩٨١ - طعن رقم ٢١٥٤ لسنة ٥٠ ق)

قاعدة رقم (١٥٢)

المبدأ : عدم جواز معاقبة المتهم عن واقعة غير التي وردت، بأمر الاحالة أو طلب التكليف بالحضور - المادة ٣٠٧ إجراءات *

ادانة الطاعن عن واقعة الاصابة الخطأ التي لم ترفع بها الدعوى أمام محكمة الجنايات خطأ في القانون - وأخلل بحق الدفاع - لا يغير من ذلك أعمال نص المادة ٣٢ عقوبات ومعاقبته بالعقوبة المقررة لجريمة احرار السلاح ذات العقوبة الأشد - علة ذلك ؟ *

ملخص الحكم : من المقرر طبقاً لنص المادة ٣٠٧ من قانون الاجراءات الجنائية أنه لا تجوز معاقبة المتهم عن واقعة غير التي وردت في بأمر الاحالة أو طلب التكليف بالحضور ، وكان لا يجوز للمحكمة أن تغير في الاتهام ، بأن تسند الى المتهم أفعالا غير التي رفعت بها الدعوى عليه . لما كان ذلك وكان الثابت من الاوراق أن واقعة الاصابة الخطأ لم ترفع بها الدعوى الجنائية على المظنون ضده أمام محكمة الجنايات ، فان المحكم المظنون فيه اذ دانه بها يكون قد خالف القانون وأخلل بحق

الطاعن فى الدفاع بما يبطله - ولا يغير من ذلك أن يكون قد أعمل نص المادة ٣٢ من قانون العقوبات وأوقع على المظنون: ضده عقوبة واحدة مما يدخل فى نطاق العقوبة المقررة لجريمة احراز السلاح ذات العقوبة الأشد ، ذلك أن الارتباط الذى يترتب عليه تطبيق المادة ٣٢ من قانون العقوبات ، انما يكون فى حالة اتصال المحكمة بكل الجرائم المرتبطة وأن تكون مطروحة أمامها فى وقت واحد ، وهو ما لم يتحقق فى صورة الدعوى الراحنة .

(نقض جنائى - جلسة ١٩٨١/٣/٣٥ - طعن رقم ٢٣٢٤ لسنة ٥٠ ق)

قاعدة رقم (١٥٣)

المبدأ : محو اسم المحامى من جدول المحامين لعدم تقدمه بطلب للتقيد للمرافعة أمام المحاكم الابتدائية - خلال أربع سنوات من تاريخ قيده بالجدول العام جزاء - شروط توقيمه ؟

- محو لجنة المحامين : اسم الطاعن من جدول المحامين دون التنبيه عليه بوجوب التقدم لتقيد اسمه بالجدول أمام المحاكم الابتدائية تطبيقاً للمادة ٦٩ من القانون ٦١ لسنة ١٩٦٨ - خطأ - أساس ذلك ؟

ملخص الحكم : البين من القرار المظنون فيه أنه تساند الى احكام المادة ٦٩ من قانون المحاماة رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ وأنه بعد التنبيه المنصوص عليه فى المادة المذكورة قررت لجنة المحامين محو اسم الطاعن من الجدول لعدم تقدمه بطلب للتقيد للمرافعة أمام المحاكم الابتدائية خلال أربع سنوات من تاريخ قيده بالجدول العام ، ولما كانت المادة المذكورة تستلزم توافر شرطين قبل توقيع الجزاء على المحامى الذى يقضى فى التعرئين أربع سنوات دون تقيد اسمه بجدول المحامين أمام المحاكم الابتدائية ، الأول : أن ينبه مجلس نقابة المحامين - المحامى تحت التمرين - الى وجوب التقدم لتقيد اسمه بالجدول المذكور فى (م - ٧)

خلال شهرين من تاريخ التنبيه ، والثاني : الا يتقدم المحامي المذكور بطلب قيده أمام المحاكم الابتدائية في هذا الاجل ، فان انقضى الاجل - دون قيده - حدد المشرع الاجراء الواجب اتباعه في شأنه والجزاء الذي يوقع على المحامي تحت التمرين المتخلف ، وهو عرض أمره على لجنة قبول المحامين لمحو اسمه من الجدول • لما كان ذلك ، وكان من المقرر انه متى رسم القانون شكلا خاصا لاجراء معين ، كان هذا الشكل وحده هو الدليل القانوني على حصول هذا الاجراء ، فلا يجوز الاستدلال عليه بأي دليل آخر مما قد يدل عليه أو يؤدي المراد منه مهما بلغت قوته ، وكان يبين من الاطلاع على المفردات المضمومة من واقع ملف الطاعن بنقابة المحامين أنها خلت من الدليل على قيام مجلس نقابة المحامين بالتنبيه على الطاعن بوجوب التقدم لقيد اسمه بجدول المحامين أمام المحاكم الابتدائية تطبيقا لاحكام المادة ٦٩ المذكورة - وهو مناط أعمال الجزاء في حق الطاعن - فان القرار المطعون فيه اذ مما أسم الطاعن من جدول المحامين رغم عدم التنبيه عليه يكون قد جانب صحيح القانون •

(نقض جنائي - جلسة ١٩٨١/٤/٢٣ - طعن رقم ٢ لسنة ٥٠ ق)

قاعدة رقم (١٥٤)

المبدأ : قبول المحكمة الجنائية الادعاء المسنى ، يجعل المدعى الدنى خصما في الدعوى الدنية - له جميع الحقوق المقررة لباقي الخصوم •

حضور محام مع متهم في جنحة غير واجب ، الا انه اذا استند المتهم الدفاع عنه الى محام فطى المحكمة سماعه ، او اتاحة فرصة الدفاع له •

طلب المحامي الحاضر عن الدعي بالحق الدنى تأجيل الدعوى

لحضور محاميه الأصلي الذي حال مرضه دون حضوره ، على المحكمة اجابته ، أو رفضه بشرط بيان العلة - مخالفة ذلك - أخلال بحق الدفاع ،

ملخص الحكم : لا كان المشرع قد نظم الدعوى المدنية واجراءاتها في المواد ٢٥١ وما بعدها من قانون الاجراءات الجنائية ،

وكانت المادة ٢٦٦ منه تنص على أنه « يتبع في الفصل في الدعوى المدنية التي ترفع أمام المحكمة الجنائية الاجراءات المقررة بهذا

القانون » فان الدعوى المدنية التي ترفع بطريق التبعية أمام القاضي الجنائي تخضع للقواعد الواردة في قانون الاجراءات فيما يتعلق

بالمحاكمة والأحكام وطرق الطعن فيها مادام يوجد في ذلك القانون نصوص خاصة بها ، فإذا ما قبلت المحكمة الجنائية الادعاء المدني أصبح

المدعى بالحقوق المدنية خصما في الدعوى المدنية له جميع الحقوق المقررة للخصوم أمام المحكمة من حيث الاعلان وابداء الطلبات والدفع

ومناقشة الشهود وابداء دفاعه - فيما يتعلق بدعواه المدنية - شأنه في ذلك شأن المتهم والمستأول عن الحقوق المدنية للخصوم الآخرين في ذات

الدعوى ، لا كان ذلك وكان الأجل أنه وإن كان حضور محام مع المتهم بجنحة غير واجب قانونا ، إلا أنه متى عهد المتهم الى محام بمهمة الدفاع

فانه يتعين على المحكمة أن تستمع الى هرافعته أو بتتبع له الفرصة للقيام بمهمته ، وكان الثابت مما تقدم أن المحامي الحاضر عن الطاعن - المدعى

بالحقوق المدنية - قد تمسك في جلسة ١٩٧٨/٦/٢٤ بطلب تأجيل نظره الدعوى لحضور المحامي الموكل لابداء دفاع الطاعن بعد ما استمال

عليه الحضور لعدم قدرته على تمثيل في مرضه الذي استدل عليه بالشهادة المرضية المثبتة بمحضر الجلسة ، فان الحكم المطعون فيه اذ قفى بالغاء

الحكم المستأنف وبراءة الطعون صده ورفض الدعوى المدنية دون سماع دفاع الطاعن ودون أن يعرض في مضائقه عن العلة التي تبرر عدم

اجابته التي طلب تأجيل الدعوى لحضور المحامي الموكل يكون باطلا

لا مبتناؤه على مخالفة اجراء جوهرى من اجراءات المحاكمة وللإخلال
بحق الدفاع ، مما يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه والاحالة فيما
قضى به فى الدعوى المدنية بغير حاجة لبحث باقى أوجه الطعن .
(نقض جنائى - جلسة ١٩٨١/٤/٣٠ - طعن رقم ١٤٥٩ لسنة ٥٠ ق)

قاعدة رقم (١٥٥)

المبدأ : - عدم اعتراض محامى الطاعن على سماع أقوال الشاهد
فى حضوره - بغير يمين - سقوط حقه فى التمسك بهذا البطلان الذى
يتصل باجراء من اجراءات التحقيق بالجلسة - م ٣٣٣ اجراءات .
- تعريف الشاهد والشهادة ؟

حق المحكمة فى الاعتماد فى القضاء بالادانة على أقوال شاهد
سمع على سبيل الاستدلال - بغير حلف يمين .

ملخص الحكم : لما كان محامى الطاعن لم يعترض على سماع
أقوال الشاهد بغير يمين وقد تم ذلك فى حضوره فقد سقط حقه فى
التمسك بهذا البطلان الذى يتصل باجراء من اجراءات التحقيق بالجلسة
وفقا للمادة ٣٣٣ من قانون الاجراءات الجنائية ولا يعيب الحكم - من
بعد - اذا هو اعتمد على هذه الشهادة لما هو مقرر من أنه وإن كانت
الشهادة لا تتكامل عناصرها قانونا إلا بحلف اليمين إلا أن ذلك لا ينفى
عن الأقوال التى يدلى بها الشاهد بغير حلف يمين أنها شهادة ، فالشاهد
من اطلع على الشيء عيانا وقد اعتبر القانون - فى المادة ٢٨٣ من قانون
الاجراءات الجنائية - الشخص شاهدا بمجرد دعوته لإداء الشهادة
سواء اداها بعد أن يحلف اليمين أو دون أن - يحلفها ولما كان من حق
محكمة الموضوع أن تعتمد فى قضاها بالادانة على أقوال شاهد سمع

على سبيل الاستدلال ، وكانت المحكمة قد اطمأنت الى أقوال والد
المجنى عليها التي أبدأها بجلسة المحاكمة بغير حلف يمين فانه لا يقبل
من الطاعن مصادرة المحكمة في عقيدتها .

(نقض جنائي - جلسة ١٤/٥/١٩٨١ - طعن رقم ٣٣٨١ لسنة ٥٠ ق)

قاعدة رقم (١٥٦)

المبدأ : الطلب الجازم - ماهيته ؟

ملخص الحكم : من المقرر أن الطلب الذي تلتزم المحكمة بإجابته
أو الرد عليه هو الطلب الجازم الذي يصر عليه مقدمه ولا ينفك عن
التمسك به والاصرار عليه في طلباته الختامية .

(نقض جنائي - جلسة ١٤/٥/١٩٨١ - طعن رقم ٣٣٨١ لسنة ٥٠ ق)

قاعدة رقم (١٥٧)

المبدأ : عدم جواز محاكمة الشخص عن فعل واحد مرتين -
اتهام الطاعن بجريمتي تبديد ونظر الدعوى فيهما مما امام محكمة
استئنافية واحدة . ثبوت أن محل الجريمتين واحد وجوب ضم الدعوى
واصدار حكم بعقوبة واحدة فيهما - مخالفة ذلك - خطأ في القانون .

ملخص الحكم : لما كان الثابت من الاطلاع على أوراق الطعنيتين
المنضمين (٠٠٠ ، ٠٠٠ لسنة ٣١ قضائية) أن الدعوى رفعت على
الطاعن في القضيتين رقمي ٩٧ لسنة ١٩٧٧ ، ٣٨٢٧ لسنة ١٩٧٧ . جنح
٠٠٠٠٠ على التوالي لانه في يومي ٢٩/٦/١٩٧٧ ، ١٢/١٢/١٩٧٧ ،
بدائرة قسم ٠٠٠٠ بدد جهاز التلفزيون المبين وصفا وقيمة بالمحضر
- والملوك ٠٠٠٠٠ والمسلم اليه لاصلاحه وتسليمه للمجنى عليها
فاختلسه لنفسه ، كما بدد مبلغ خمسة عشر جنيها . وفي أولاهما

قضت محكمة أول درجة بحبس الطاعن شهرين مع الشغل فعارض فقضت باعتبار معارضته كأن لم تكن ، فاستأنف والمحكمة الاستئنافية قضت غيايبا بالتأييد - فعارض والمحكمة ذاتها قضت فى ١٢/٣٠ ١٩٧٨ - بتعديل الحكم المعارض فيه والاكتفاء بحبس المتهم شهرا مع الشغل ، وفى ثانيهما والتي أقامتها المجنى عليها بطريق الادعاء المباشر ، قضت محكمة أول درجة غيايبا بحبس الطاعن شهرا والزامه بأن يدفع للمجنى عليها قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت فعارض فقضى برفض معارضته ، فاستأنف ومحكمة الاستئناف قضت غيايبا برفضه وتأييد الحكم المستأنف . فعارض والمحكمة ذاتها قضت فى ١٢/٣٠ ١٩٧٨ برفض المعارضة وتأييد الحكم المعارض وتأييد الحكم المعارض فيه ؛ لما كان ذلك - وكان الثابت مما تقدم أن محل جريمة التبديد التى دين بها الطاعن فى كل من القضيتين هو محل واحد (جهاز التليفزيون - ومبلغ خمسة عشر جنيها) للمجنى عليها . فان مفاد ذلك أن الطاعن يكون قد عوقب مرتين عند ارتكابه فعلا واحدا وهو ما لا يجوز؛ لما كان . وكان من المقرر أنه اذا كان الثابت أن الدعويين لم يصدر فيهما بعد حكم بات بل نظر الاستئناف المرفوع عنهما أمام هيئة واحدة فو تازيخ واحد ، فانه كان لزاما على المحكمة الاستئنافية أن تأمر بضمه الدعويين وأن تصدر فيهما حكما واحدا بمقوبة واحدة أما وهى لم تفعل فانها تكون قد أخطأت فى تطبيق القانون ، مما يتعين معه نقض الحكم المطعون فيهما نقضا جزئيا وتصحيحهما بضم القضيتين والحكم فيهما بمقوبة واحدة .

(نقض جنائى - جلسة ١٥/٦/١٩٨١ - طعن رقم ٢٥٥ : ٢٥٦ لسنة ٥١ ق)

قاعدة رقم (١٥٨)

المبدأ : النفي على الحكم بالاخلاق بحق الدفاع — عدم قبوله —
حتى سكت المتهم عن المرافعة ولم يدع منه من مباشرة حقه في الدفاع .
ملخص الحكم : من المقرر أنه لا ينبغي على سكوت المتهم عن
المرافعة في الجنب الطعن على الحكم بدعوى الاخلال بحق الدفاع
مادام لا يدعى أن المحكمة منعت من مباشرة حقه في الدفاع .
(نقض جنائي — جلسة ١٠/١٠/١٩٨١ — طعن رقم ١٧٠٧ لسنة ٥١ ق)

قاعدة رقم (١٥٩)

المبدأ : — إجراءات التحريز — تنظيمية — عدم ترتيب البطالان
علي مخالفتها .

ملخص الحكم : إجراءات التحريز إنما قصد بها تنظيم العمل
للمحافظة على الدليل ختية توهينه ولم يرتب القانون على مخالفتها
بطالانا . بل ترك الأمر في ذلك الى اطمئنان المحكمة الى سلامة الدليل .
(نقض جنائي — جلسة ١٠/١٠/١٩٨١ — طعن رقم ١٤٢٤ لسنة ٥١ ق)

قاعدة رقم (١٦٠)

المبدأ : جواز ندب غير كاتب التحقيق المختص لتدوين محضر
التحقيق — في حالة الضرورة — خلو محضر التحقيق من بيان تلك الضرورة
لا ينفي قيامها بتقدير الضرورة موكل لسلطة التحقيق تحت اشراف
محكمة الموضوع .

النفي بعدم تحرير محضر مستقل عن واقعة حلف اليمين . غير
سائغ . **علة ذلك ؟**

ملخص الحكم : الأصل في الإجراءات الصحة ويجوز في حالة
الضرورة ندب غير كاتب التحقيق المختص لتدوين محضر التحقيق ، وخلو
محضر التحقيق من بيان الظروف التي دعت للنياحة الى ندب غير الكاتب

المختص لا ينفى قيام الضرورة الى ندب غيره وتقدير هذه الضرورة
موكول لسلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع ، ومتى كانت
المحكمة قد أقرت سلطة التحقيق على هذا الاجراء ، وكان الطاعن
لا يدعى أن ما ورد في محضر التحقيق يخالف الحقيقة ، وكان منعا
بعدم تحرير محضر مستقل عن واقعة حلف أمين الشرطة المنتدب اليمين
غير سائغ ذلك أن تحرير هذا المحضر يقتضى وجود كاتب لتدوينه والفرض
أن هذا الكاتب غير موجود للعذر الذى دعا الى ندب غيره وصلاحيته
أمين الشرطة ككاتب لن تلحقه إلا بعد حلف اليمين ، ومن ثم فإن الاشارة
للازمة لواقعة الحلف فى محضر التحقيق — وهو ما يقر به الطاعن —
هى السبيل لاثبات حصول هذا الاجراء •

(نقض جنائى — جلسة ١٠/١١/١٩٨١ — طعن رقم ١٢٩٤ لسنة ٥١ ق)

قاعدة رقم (١٦١)

المبدأ : تقدير سلامة اجراءات الضبط والتحرير • موضوعي •
ملخص الحكم : سلامة اجراءات الضبط والتحرير من مسائل
الواقع التى يستقل بتقديرها قاضى الموضوع •
(نقض جنائى — جلسة ٢٠/١٢/١٩٨١ — طعن رقم ٢٢٩٢ لسنة ٥١ ق)

قاعدة رقم (١٦٢)

المبدأ : خلو محضر الضبط من اسم محرره — لا عيب — حق
المحكمة فى التعويل عليه — مادام الطاعنون لا ينازعون فى أن محرره
هو رئيس مكتب المخدرات •

ملخص الحكم : لما كان منعى الطاعنين على محضر الضبط خلوه
من بيان اسم محرره لا يعيبه ولا يمنع المحكمة من التعويل فى قضائها
على ما دون فيه طالما أن الطاعنين لا ينازعون فى أن محرره هو رئيس
مكتب مخدرات اسيوط •

(نقض جنائى — جلسة ٢٠/١٢/١٩٨١ — طعن رقم ٢٢٩٢ لسنة ٥١ ق)

اختراع

= الألف =

قاعدة رقم (١٦٣)

المبدأ : الاختراع والرسوم والنماذج الصناعية — ماهيتها ؟ المادة
٣٧ قانون ١٣٢ لسنة ١٩٤٩ .

ابتكارها أساس ملكيتها • أثر ذلك ؟

ملخص الحكم : لما كانت الرسوم والنماذج الصناعية حسبما
عرفتها المادة ٣٧ من القانون رقم ١٣٢ لسنة ١٩٤٩ بشأن براءات
الاختراع والرسوم والنماذج الصناعية هي ابتكارات ذات طابع فني
يكسب المنتجات الصناعية جمالا وذوقا أي أنها تتعلق بالفن التطبيقي
أو الفن الصناعي فحسب ، والملكية فيها تنشأ من ابتكارها وحده ،
فالتسجيل لا ينشئ ملكيتها ولو أنه يعد قرينة قانونية على الملكية ،
وعلى أن من قام بالتسجيل هو مبتكرها ، غير أن هذه القرينة قابلة لإثبات
العكس ، كما أن تسجيل النموذج ليس من شأنه أن يغير من طبيعته ،
فإن استناد الحكم المطعون فيه قضائه بالبراءة ورفض الدعوى المدنية
على مجرد تسجيل المطعون ضده للنموذج الصناعي المسجل من قبل
باسم الطاعن — واعتبار ذلك دليلا على ملكيته له ، يكون قد أخطأ
في تطبيق القانون •

(نقض جنائي — جلسة ١٩٨١/١٢/٩ — طعن رقم ٢٢٤٤ لسنة ٥٠ ق)

اختصاص قضائی

قاعدة رقم (١٦٤)

المبدأ : محاكم الجنايات - تشكيلها - الملتان ٣٦٦ ، ٣٦٧

ج . ١

توزيع العمل على دوائر محكمة الاستئناف وتعين من يعهد إليه
من المستشارين القضاء بمحكمة الجنايات - تنظيم ادارى بين دوائر
المحكمة - أثر ذلك ؟

ملخص الحكم : لما كانت المادة ٣٦٦ من قانون الاجراءات
الجناية تنص على أن تشكل محكمة الجنايات من ثلاثة من مستشاري
محكمة الاستئناف ، وكانت المادة ٣٦٧ من القانون ذاته تنص على أن
« تعين الجمعية العامة لكل محكمة من محاكم الاستئناف في كل سنة بناء
على طلب رئيسها من يعهد إليه من مستشاريها القضاء بمحاكم الجنايات
وأنه إذا حصل مانع لأحد المستشارين المعينين لدور من أدوار محكمة
الجنايات يستبدل به آخر من المستشارين يندبه رئيس محكمة الاستئناف ،
ويجوز عند الاستعجال أن يجلس مكانه رئيس المحكمة الابتدائية الكائنة
بالجهة التي تنعقد بها محكمة الجنايات أو وكيلها ، ولا يجوز في هذه
الحالة أن يشترك في الحكم أكثر من واحد من غير المستشارين » وكان
مؤدى ذلك أن الشارع لم يرتب البطلان إلا في هذه الحالة الأخيرة التي
تشكل فيها الدائرة من أكثر من واحد من غير المستشارين ، لما كان ذلك ،
وكان اللين من مظالمة ملف طلب الرد رقم ٢٠٩ لسنة ٣٥ قضائية
استئناف الاسكندرية أن هذا الطلب قد نظرت محكمة جنايات دمنهور
مشكلة من ثلاثة من مستشاري محكمة استئناف الاسكندرية في حضور
ممثل للنيابة العامة وأصدرت فيه حكما بتاريخ ٥ من مارس سنة
١٩٧٩ قاضيا بقبول طلب الرد شكلا وفي الموضوع برفضه وبتفريم
طالب الرد مبلغ ثلاثمائة جنيه ومصادرة الكفالة فإن حكما يكون قد

صدر من هيئة مشكلة وفق القانون ، ولا يؤثر في هذا أن تكون تلك الدائرة مختصة أصلا بالمواد المدنية ذلك أن توزيع العمل على دوائر محكمة الاستئناف وبالتالي تعيين من يعهد إليه من المستشارين القضاء بمحكمة الجنايات لا يعدو أن يكون تنظيما إداريا بين دوائر المحكمة المختصة وليس من شأن ذلك التوزيع أن يخلق نوعا من الاختصاص تنفرد به دائرة دون دائرة أخرى مما لا يترتب البطلان على مخالفته ، ويكون ما يدعيه الطاعنان من بطلان الحكم الصادر في دعوى الرد لصدوره من دائرة لا اختصاص لها بإصداره لا أساس له .

(نقض جنائي - جلسة ١٩٨١/١/٢٦ - طعن رقم ١٧٣٤ لسنة ٥٠ ق)

قاعدة رقم (١٦٥)

المبدأ : ميعاد الطعن في الحكم الغيابي الصادر من محكمة

الجنايات بعدم اختصاصها - بدوّه من يوم صدوره - علة ذلك ؟

ملخص الحكم : حيث أن الحكم المطعون فيه وإن صدر في غيبة المطعون ضدهم من محكمة الجنايات بعدم اختصاصها بنظر الدعوى في جناية السرقة المعاقب عليها بالمادة ١/٣٦٥ من قانون العقوبات التي اتهموا بها إلا أنه لا يعتبر أنه أضر بهم لأنه لم يحنهم بها ، ومن ثم فهو لا يبطل بحضورهم أو القبض عليهم لأن البطلان وإعادة نظر الدعوى أمام محكمة الجنايات مقصوران على الحكم الصادر بالعقوبة في غيبة المتهم بجناية حسبما يبين من صريح المادة ٣٩٥ من قانون الإجراءات الجنائية . ولهذا فإن ميعاد الطعن بطريق النقض يفتتح من تاريخ صدوره ومن ثم فإن الطعن يكون قد استوفى الشكل المقرر في القانون .

(نقض جنائي - جلسة ١٩٨١/٢/١٧ - طعن رقم ١٢١٣ لسنة ٥١ ق)

قاعدة رقم (١٦٦)

المبدأ : مخالفة قواعد الاختصاص في المواد الجنائية — بما فيها الاختصاص الولائي — تبطل الحكم فحسب — عدم اعتباره منعدا — أساس ذلك ؟

ملخص الحكم : من المقرر أن مخالفة قواعد الاختصاص في المواد الجنائية بما في ذلك الاختصاص الولائي لا يترتب عليه إلا بطلان الحكم الصادر من محكمة غير مختصة وليس من شأنه أن يجعل الحكم منعدا لأن اختصاص المحكمة بالفصل في الدعوى الجنائية شرط لصحة الحكم لا لوجوده قانونا .

(نقض جنائي — جلسة ١٩٨١/٤/٤ — طعن رقم ٢١٧٨ لسنة ٥ هـ ق)

قاعدة رقم (١٦٧)

المبدأ : النيابة العسكرية — عنصر أصيل من عناصر القضاء العسكري — قرارها بعدم اختصاص هذا القضاء بالفصل في الدعوى — لا يقبل تعقيا — وجوب الفصل في تلك الدعوى من المحاكم العادية لا القضاء بعدم اختصاصها ولاثيا بنظرها .

أساس ما تقدم ؟

جواز الطعن بالنقض في الحكم بعدم الاختصاص الولائي إذا كان منهيا للخصومة ومائنا من السي فيها .

ملخص الحكم : لما كانت المادة ٤٨ من قانون الأحكام العسكرية تنص على أن السلطات القضائية العسكرية هي وحدها التي تقرر ما إذا كان الجرم داخلا في اختصاصها أولا ، وكانت المذكرة الإيضاحية للقانون المذكور قد نصت على أن هذا الحق قرره القانون للسلطات القضائية العسكرية وذلك على مستوى كافة مراحل الدعوى ابتداء من (م - ٨)

تحقيقها حتى الفصل فيها ، وكانت النيابة العسكرية عنصراً أصيلاً من عناصر القضاء العسكري وتمارس السلطات — الممنوحة للنيابة العامة بالنسبة للدعوى الداخلة في اختصاص القضاء العسكري طبقاً للمواد ١ ، ٢٨ ، ٣٠ من القانون السالف ذكره ، فإنها هي التي تختص بالفصل فيها إذا كانت الجريمة تدخل في اختصاصها وبالتالي في اختصاص القضاء العسكري ، وقرارها في هذا الصدد هو القول الفصل الذي لا يقبل تعقياً ، فإذا رأت عدم اختصاصها بجريمة ما تعين على القضاء العادي أن يفصل فيها دون أن يعيدها مرة أخرى إلى السلطة العسكرية التي قالت كلمتها في هذا الخصوص . فإذا حكم القضاء العادي بعدم اختصاصه الولائي بعد ما سبق خروج الدعوى من ولاية القضاء العسكري كان الحكم بعدم الاختصاص الولائي في هذه الحالة منها للخصومة ومانعاً من السير فيها فيجوز الطعن فيه بالنقض — لا كان ما تقدم ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بعدم الاختصاص ولائياً بنظر الدعوى يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ، فضلاً عن أنه حجب المحكمة عن نظر الموضوع ، مما يستوجب نقضه والاجالة .

(نقض جنائي - جلسة ١٤/٥/١٩٨١ - طعن رقم ٢٥٨٨ لسنة ٥٠ ق)

قاعدة رقم (١٦٨)

المبدأ : انتهاء حالة الطوارئ — بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٠٧ لسنة ١٩٨٠ لا يؤثر في استمرار قيام الأحكام الغيابية الصادرة من محاكم أمن الدولة في الجنايات المنصوص عليها في الباب الرابع من الكتاب الثاني من قانون العقوبات — أساس ذلك ؟ .

ملخص الحكم : لا كان الحكم الغيابي الصادر من محكمة أمن الدولة العليا لازال قائماً مانعاً وإن كانت حالة الطوارئ قد أنهيت بقرار رئيس الجمهورية رقم ٢٠٧ لسنة ١٩٨٠ إلا أن القانون رقم ١٠٥ لسنة

١٩٨٠ بإنشاء محاكم أمن دولة قد نص في المادة الثالثة منه على اختصاص محكمة أمن الدولة العليا دون غيرها بنظر الجنايات المنصوص عليها في الباب الرابع من الكتاب الثاني من قانون العقوبات كما أوجبت المادة التاسعة على المحاكم أن تحيل من تلقاء نفسها ما يوجد لديها من دعاوى أصبحت من اختصاص محاكم أمن الدولة بمقتضى هذا القانون وذلك بالحالة التي تكون عليها وبدون رسوم ومن ثم فإن الاختصاص بإعادة نظر الدعوى يكون معقوداً لمحكمة أمن الدولة العليا المنشأة بالقانون ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ .

(نقض جنائي - جلسة ١٩٨١/٦/١٠ - طعن رقم ٣٥٧٢ لسنة ٥٠ ق)

قاعدة رقم (١٦٩) :

المبدأ : أحالة الدعوى من النيابة العامة إلى محكمة أمن الدولة العليا عملاً بأحكام القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ - وصدور الحكم غيابياً بالنسبة للمطعون ضده .

وجوب اتباع الإجراءات والأحكام المقررة بقانون الإجراءات الجنائية - المادة ١٠ من قانون الطوارئ .

القبض على المتهم - والإفراج عنه قبل جلسة المحاكمة التي أعلن بها ولم يحضرها - لا مغل لسقوط الحكم الأول - وجوب القضاء باستمرار الحكم الأول قائماً .

الفصل في الدعوى من محكمة الجنايات بوصف أنها مخاللة إليها من مستشار الاحالة - انعدام حكمها - علة ذلك ؟

ملخص الحكم : ومن حيث أن الثابت من الإطلاع على الأوراق والمردبات المضمومة أن النيابة العامة أحالت الدعوى إلى محكمة أمن الدولة العليا لمحاكمة المطعون ضده وآخر عن جرائم الاستيلاء بغير حق

على مال مملوك لشركة النيل العامة لمقاولات الانشاءات المدنية والاشترراك فيها واحراز سلاح نارى وذخيرة ، وطلبت معاقبتها طبقا لمواد الاتهام الواردة يأمر الاحالة وعملأ بأحكام القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ. وقرار رئيس الجمهورية رقم ١٢٢٧ لسنة ١٩٦٧. بإعلان حالة الطوارئ. وأمر رئيس الجمهورية رقم ٧ لسنة ١٩٦٧ ومحكمة أمن الدولة العليا. بكفر الشيخ قضت. بجلسة ١٤ من ديسمبر سنة ١٩٧٦ غيايبا لاطمعون ضده وحضوريا للمتهم الآخر بمماقبة كل منهما بالحبس مع الشغل لمدة سنة واحدة عن جريمة الاستيلاء والاشترراك فيها وببراءة المظنون ضده من باقى التهم المسندة إليه ، وقد أقر نائب الحاكم العسكري الحكم بالنسبة للمتهم الآخر واعادة الأوراق للنيابة العامة لاتخاذ شئونها عند ضبط المظنون ضده المخكوم فى غيبته ، ثم قبض على المظنون ضده. واعيدت. مخالفته حيث صدر الحكم المظنون فيه ، لما كان ذلك وكان للبين من معضد جلسته لاعادة المحكمة ومعدونات للحكم المظنون فيه انه صدر من المحكمة بوسفها محكمة جنائيات كفر الشيخ بدلالة ما ورد بدعياجة الحكم وما تضمنته أسبابه من أن الدعوى احيلت إلى المحكمة من السيد مستشار الاحالة وهو ما يخالف الواقع الثابت بالأوراق . لما كان ذلك وكانت المادة العاشرة من القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ مخالف للفق صدرت لتحكم المظنون فيه. أثناء سريانه قد نصت على انه مفيما عدا ملصحو مخصوص عليه من اجراءات فى هذا القانون أو فى الأوامر التى يصدرها رئيس الجمهورية. تتبع الاجراءات والأحكام المقررة بقانون الاجراءات الجنائية ، وكان القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ سالف الذكر. والأوامر التى اصدرها رئيس الجمهورية لم تنظم الاجراءات التى تتبع فى مواد الجنائيات فى حق المتهمين الباعثين فانه يتبع فى هذا الأمر. الأحكام المنصوص عليها فى قانون الاجراءات الجنائية وإذ كانت المادة ١/٣٩٥ من قانون الاجراءات الجنائية تنص

على أنه إذا حضر المحكوم عليه شيء غيبته أو قبض عليه قبل سقوط العقوبة بمضى المدة يبطل حكما الحكم السابق صدوره سواء فيما يتعلق بالمعقوبة أو بالتضمنيات ويعاد نظر الدعوى أمام المحكمة • وقد جرى قضاء هذه المحكمة على أن بطلان الحكم الغيابي طبقا لهذا النص مشروط بحضور المتهم أمام المحكمة لإعادة نظر الدعوى. أما إذا قبض عليه وأفرج عنه قبل جلسة المحاكمة وأعلن بها ولكن لم يحضرها فإنه لا محل لسقوط الحكم الأول بل يجب إذا لم يحضر فعلا أمام المحكمة أن يقضى بعدم سقوط الحكم الأول واستمراره قائما لما كان ذلك وكان المظنون ضده قد حكم عليه في غيبته من محكمة أمن الدولة العليا ثم قبض عليه قبل سقوط العقوبة بمضى المدة إلا أنه لم يحضر أمام تلك المحكمة لإعادة نظر الدعوى بما تقتضاه استمرار الحكم الغيابي الصادر من محكمة أمن الدولة العليا قائما • لما كان ذلك وكان من المقرر طبقا للمادة ٣٧٣ من قانون الإجراءات الجنائية أن الدعوى الجنائية تحال إلى محكمة الجنايات بناء على أمر من مستشار الاحالة فإن محكمة الجنايات إذ نظرت الدعوى وقضت فيها بذلك الوصف دون أن تحال إليها بالطريق الذي رسمه القانون فإن حكمها وما بنى عليه يكون معدوم الأثر لتخلف شرط أصيل لازم لصحة اتصال المحكمة بالواقعة بما يوجب نقضه • ولا محل للقول بأن محكمة أمن الدولة العليا هي التي أعيد أمامها نظر الدعوى وإصدرت الحكم استنادا إلى أن ذلت الهيئة لها اختصاص الفصل في قضايا أمن الدولة العليا ذلك أنه فضلا عما ورد بحضور الجلسة وديباجة الحكم المظنون فيه من أنهما صادران من محكمة الجنايات فقد تضمن الحكم أن الدعوى مطالبة من مستشار الاحالة مما يكشف عن اعتقاد المحكمة خطأ باختصاصها بمسئلتها محكمة جنائية بالفصل في الدعوى وهذا الاعتقاد للخطأ الذي تردت فيه لا يصح خطا ماديا غير مؤثر في الحكم •

(نقض جنائي - جلسة ١٩٨١/٦/١٠ - طعن رقم ٢٥٧٢ لسنة ٨٠ ق)

قاعدة رقم (١٧٠)

المبدأ : إختصاص محكمة الأحداث دون غيرها بمحاكمة الأحداث .

إختصاص المحاكم العادية مع محاكم الأحداث بالفصل في الجرائم المنصوص عليها في القانون ٣١ لسنة ١٩٧٤ التي يرتكبها غير الأحداث .

١ - ملخص الحكم : ومن حيث أن قضاء محكمة النقض قد استقر على أن المحاكم العادية هي صاحبة الولاية العامة بالفصل في الجرائم كافة إلا ما استثني بنص خاص عملاً بنص الفقرة الأولى من المادة ١٥ من قانون السلطة القضائية الصادر بالقانون ٤٦ لسنة ١٩٧٣ في حين أن غيرها من المحاكم ليست إلا محاكم استثنائية وأنه وإن أجازت القوانين في بعض الأحوال إحالة جرائم معينة إلى محاكم خاصة فإن هذا لا يسلب المحاكم العادية ولايتها بالفصل في تلك الجرائم مادام أن القانون الخاص لم يرد به أي نص على انفراد المحكمة الخاصة بالاختصاص ويستوى في ذلك أن تكون الجريمة معاقبة عليها بموجب القانون العام أو بمقتضى قانون خاص إذ لو أراد الشارع أن يقصر الاختصاص على محكمة معينة ويفردها به لما أعوزه النص على ذلك صراحة على غرار ما جرى عليه في تشريعات عدة من ذلك المادة ٨٣ من قانون السلطة القضائية سالفة الذكر التي ناطت بدوائر المواد المدنية والتجارية بمحكمة النقض « دون غيرها » الفصل في الطلبات التي يقدمها رجال القضاء والنيابة العامة بإلغاء القرارات الجمهورية والوزارية المتعلقة بشؤونهم وفي شأن طلبات التعويض والمنازعات الخاصة بالمرتبات والمعاشات والكفالات ، كما نصت المادة العاشرة من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٧٣ على اختصاص محاكم مجلس الدولة « دون غيرها » بالفصل في المسائل التي حددها .

وقد أخذ الدستور بهذا المفهوم عندما نص في المادة ١٧٥ على أن تتولى المحاكم الدستورية « دون غيرها » الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٢٩ من القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ - بشأن الأحداث - قد نصت على أن « تختص محكمة الأحداث دون غيرها بالنظر في أمر الحدث عند اتهامه في الجرائم وعند تعرضه للانحراف ، كما تختص بالفصل في الجرائم الأخرى التي ينص عليها هذا القانون ، وإذا أسهم في الجريمة غير حدث وجب تقديم الحدث وحده إلى محكمة الأحداث » وكان البين من استقراء المادة سالفة الذكر أن الشارع أفرد محكمة الأحداث دون غيرها بالنظر في أمر الحدث عند تعرضه للانحراف وعند اتهامه في الجرائم كافة سواء ارتكب هذه الجرائم وحده أو أسهم فيها معه غير حدث فاعلا أصليا كان أو شريكا وذلك عدا الجرائم التي تقع من الأحداث الخاضعين لأحكام القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ بإصدار قانون الأحكام العسكرية، وكذلك الجرائم التي تقع من الأحداث الذين تسرى في شأنهم أحكام هذا القانون إذا وقعت الجريمة على واحد أو أكثر من الخاضعين لأحكامه إذ يختص القضاء العسكري بالفصل فيها استثناء من أحكام القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ بشأن الأحداث على ما يقضى به نص المادة ٨ مكررا من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ - أما غير الحدث إذا أسهم في جريمة ما عدا تلك التي نص عليها قانون الأحداث فلا تختص محكمة الأحداث بمحاكمته بل يكون الاختصاص للمحكمة المختصة وفقا لقواعد الاختصاص المقررة قانونا . وأما الجرائم الأخرى المنصوص عليها في قانون الأحداث - ومن بينها جريمة تعريض الحدث للانحراف - المسندة إلى المطعون ضده - فإن الشارع وإن جعل لمحكمة الأحداث اختصاصا بنظرها إلا أنه لم يسلب المحاكم العادية ولايتها بالفصل فيها ، إذ لو

أراد المشرع أفراد محكمة الأحداث بنظرها لنص في الفقرة الثانية من المادة المذكورة على غرار ما ورد في الفقرة الأولى أو نص على ذلك بطريق الوجوب كما فعل في الفقرة الأخيرة من المادة ذاتها .
(نقض جنائي - جلسة ١٩٨١/٦/١٠ - طعن رقم ١٤٧ لسنة ٥١ ق)

قاعدة رقم (١٧١)

المبدأ : القضاء - خطأ - بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى - أثره ؟

ملخص الحكم : لما كانت المحكمة قد أخطأت في قضائها بعدم الاختصاص مع أن القانون يجعل لها ولاية الفصل في الدعوى ، وقد حجبها هذا الخطأ عن نظر موضوع الاستئناف ، فإنه يتعين الحكم بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه والإعادة .
(نقض جنائي - جلسة ١٩٨١/١٢/٤ - طعن رقم ١٥٥ لسنة ٥١ ق)

قاعدة رقم (١٧٢)

المبدأ : القضاء العسكري - حقه وحده دون معقب في التقرير بما إذا كان الجرم داخلا في اختصاصه من عدمه .

النيابة العسكرية - عنصر من القضاء العسكري - أثر ذلك ؟

مثال : رفع الدعوى الجنائية إلى القضاء العادي عن جريمة سبق أن قرر القضاء العسكري بأنها تدخل في اختصاصه الواسع - تعين على القضاء العادي أن يحكم بعدم اختصاصه بنظرها .

ملخص الحكم : لما كان نص المادة ٤٨ من قانون الأحكام العسكرية قد جرى على أن السلطات القضائية العسكرية هي وحدها التي تقرر ما إذا كان الجرم داخلا في اختصاصها أو لا ، وكانت

المذكورة الايضاحية للقانون المذكور قد نصت على أن هذا الحق قررره القانون للسلطات القضائية العسكرية على مستوى كافة مراحل للدعوى ابتداء من تحقيقها حتى الفصل فيها . وكانت النيابة العسكرية عنصراً أصيلاً من عناصر القضاء العسكري وتمارس السلطات الممنوحة للنيابة العامة للدعوى، الداخلة في اختصاص القضاء العسكري طبقاً للمواد ١ ، ٢٨ ، ٣٠ من القانون السالف ذكره فانها هي التي تختص بالفصل فيما، إذا كانت الجريمة تدخل في اختصاصها .، وبالتالي في اختصاص القضاء العسكري، وقرارها في هذا الصدد هو القول: الفصل، الذي لا يقبل تعقياً ، فإذا رأت اختصاصها بجريمة ما، امتنع على القضاء العادي أن يفصل فيها، ومن ثم فإنها متى رفعت الدعوى الجنائية إلى القضاء العادي عن جريمة سبق أن قررو القضاء العسكري أنها تدخل في اختصاصه اللوائي، تعين على القضاء العادي أن يحكم بعدم اختصاصه بنظرها . (نقض جنائي - جلسة ١٩٨١/١٢/١٠ - طعن رقم ١٤٩٤ لسنة ٥١ ق)

قاعدة رقم (١٧٣)

المبدأ : نطاق اختصاص القضاء العسكري من حيث الأشخاص والجرائم .

ملخص الحكم : الماتقة للولاية المنقولة من تلعون الأحكام العسكرية الصادر بالقانون رقم ١٩٦٦ لسنة ١٩٦٦، وقد أوردت، ضمنها، العسكريين الخاضعين للأحكام الفصلية العسكرية، بضبط العقوبات المسلحة .، ونصت المادة السابعة منه، بالفقيرتين الأولى والثانية، على، سريانه، على كافة الجرائم التي ترتكب من الأشخاص الخاضعين له .، إذا وقعت بسبب تأدية أعمال وظيفتهم وكذلك كافة الجرائم إذا لم يكن فيها شريك أو مساهم من غير الخاضعين له .

نقض جنائي - جلسة ١٩٨١/١١/١٠ - طعن رقم ١٤٩٤ لسنة ٥١ ق)

قاعدة رقم (١٧٤)

المبدأ : القضاء الغير منه للخصومة في الدعوى والذي لا ينبغي عليه منع السير فيها — عدم جواز الطعن فيه بطريق النقض •

مثال : قضاء الحكم المطعون فيه بإعادة الدعوى إلى محكمة أول درجة — في منه للخصومة — أثر ذلك ؟ •

ملفص الحكم : لما كانت المادة ٣١ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ لا تجيز الطعن بطريق النقض في الأحكام الصادرة قبل الفصل في الموضوع إلا إذا انبنى عليها منع السير في الدعوى ، وكان القضاء المطعون فيه إذ قضى بإعادة الدعوى إلى محكمة أول درجة غير منه للخصومة في موضوع الدعوى ولا ينبغي عليه منع السير فيها — فإن الطعن فيه بطريق النقض يكون غير جائز ، ومن ثم يتعين الحكم بعدم جواز الطعن في هذا الحكم •

(نقض جنائي — جلسة ١٩٨١/١١/١٠ — طعن رقم ١٤٩٤ لسنة ٥١ ق)

قاعدة رقم (١٧٥)

المبدأ : الاختصاص المكاني للمحكمة الجنائية — تعيينه بالمكان الذي وقعت فيه الجريمة أو الذي يقيم فيه المتهم أو يقبض عليه فيه — لا افضلية بين هذه الأماكن في إيجاب الاختصاص — المادة ٢١٧ إجراءات الاختصاص المكاني للجرائم المرتبطة — المادة ١٨٢ إجراءات — يكون للمحكمة المختصة باحداها •

ارتباط جريمة استعمال محرر مزور بجريمة الاشتراك في تزويره
أثره ؟

ملخص الحكم : من المقرر أن الاختصاص بحسب المادة ٢١٧ من قانون الاجراءات الجنائية يتعين بالمكان الذى وقعت فيه الجريمة أو الذى يقيم فيه المتهم أو الذى يقبض عليه فيه ، وأن هذه الأماكن الثلاثة قسائم متساوية فى ايجاب اختصاص المحكمة بنظر الدعوى ولا تفاضل بينها ، وكان نص المادة ١٨٢ من قانون الاجراءات الجنائية قد جرى على أنه « إذا شمل التحقيق أكثر من جريمة واحدة من اختصاص حاكم من درجة واحدة وكانت مرتبطة تحال جميعا بأمر واحد إلى المحكمة المختصة مكانا بإحداها ، وإذا كانت جريمة الاشتراك فى التزوير مرتبطة بجريمة استمال المحرر المزور ، وكان الطاعن لا ينازع فى أن جريمة الاستعمال وقعت بدائرة اختصاص محكمة مركز بنها فإن ما يثيره بشأن عدم اختصاص تلك المحكمة بنظر الدعوى يكون غير سديد .

(نقض جنائى - جلسة ١٧/١١/١٩٨١ - طعن رقم ١٢٤١ لسنة ٥٠ ق)

قاعدة رقم (١٧١)

المبدأ : حق المحاكم العادية فى تطبيق الأوامر العسكرية والفصل فى الجرائم التى تقع بالمخالفة لها .

اختصاص محاكم أمن الدولة بهذه الجرائم - لا يسلب المحاكم العادية اختصاصها بها - أساس ذلك ؟

ملخص الحكم : انزال المحاكم الأحكام الواردة بالأوامر العسكرية على الوقائع الجنائية غير ممتنع عليها بل هو من واجبها ذلك بأن قانون حالة الطوارئ الصادر بالقرار بقانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ قد حصر اختصاص محاكم أمن الدولة وما هى الامحاكم استثنائية فى الفصل فى الجرائم التى تقع بالمخالفة لأحكام الأوامر التى يصدرها رئيس الجمهورية أو من يقوم مقامه ولو كانت فى الأصل مؤتمة بالقوانين المعمول بها وكذلك فى الجرائم المعاقب عليها بالقانون العام

التي تحال إليها من رئيس الجمهورية أو من يقوم مقامه بينما لم يسلب المحاكم صاحبة الولاية العامة شيئاً البتة من اختصاصها الاصيل الذي اطلقته الفقرة الأولى من المادة ١٥ من قانون السلطة القضائية الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ ليشمل الفصل في كافة الجرائم — الا ما استثنى بنص خاص — وبالتالي يشمل هذا الاختصاص الفصل في الجرائم التي تقع بالمخالفة لأحكام الأوامر التي يصدرها رئيس الجمهورية أو من يقوم مقامه عملاً بأحكام قانون حالة الطوارئ حتى ولو تكن في الأصل مؤتمة بالقوانين المعمول بها .

(نقض جنائي — جلسة ١٩٨١/١١/٢٤ — طعن رقم ٤٧٠ لسنة ٥١ ق)

قاعدة رقم (١٧)

المبدأ : المحاكم العادية — صاحبة الولاية العامة — محاكم أمن الدولة المنشأة طبقاً لقانون الطوارئ — استثنائية — احالة بعض الجرائم المعاقب عليها بالقانون العام إليها — لا يسلب المحاكم العادية اختصاصها بالتصديق في هذه الجرائم .

ايراد الحكم في ديباجته ان الدعوى احيلت من مستشار الاحالة — رغم ان الثابت انها احيلت مباشرة من النيابة العامة . خطأ مادي وزلة قلم لا تخفى .

ملخص الحكم : الثابت ان الحكم المطعون فيه صدر بتاريخ ١٠/٢/١٩٨٠ قبل العمل بالقانون رقم ١٥ لسنة ١٩٨٠ بإنشاء محاكم أمن الدولة المعمول به اعتباراً من أول يونيو سنة ١٩٨٠ والذي نصت مادته: الثالثة على اختصاص محاكم أمن الدولة المنشأة طبقاً لأحكامه — دون غيرها — بنظر الجرائم المنصوص عليها في هذه المادة ، وقد جرى قضاء هذه المحكمة قبل العمل بالقانون المشار إليه على أن المحاكم العادية هي صاحبة الولاية العامة وان محاكم أمن الدولة المنشأة طبقاً

للقانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حانة الطوارئ ليست إلا محاكم استئنائية وان ما نصت عليه المادة التاسعة من القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ من جواز احالة الجرائم التي يعاقب عليها القانون العام إلى أمن الدولة لم يكن يسلب المحاكم العادية صاحبة الولاية العامة اختصاصها بانفصل في هذه الجرائم . لما كان ذلك وكان البين من مطالعة المفردات المضمومة أن النيابة أمرت في ١٩٧٩/٢/٢٨ باحالة الدعوى إلى محكمة جنابات طنطا طبقا للمادة ٣٣٦ مكررا من قانون الاجراءات الجنائية التي نصت على رفع الدعوى إلى محكمة الجنابات من النيابة العامة مباشرة في الجنابات الواردة في الأبواب الثالث والرابع والسادس عشر من الكتاب الثاني من قانون العقوبات والجرائم المرتبطة بها ، وكان ما أورده ، الحكم في ديباجته من ان الدعوى أحيلت من مستشار الاحالة في ١٩٧٩/٢/٢٨ وهو ذات أمر الاحالة الصادر من النيابة العامة — لا يعدو أن يكون خطأ ماديا وزلة قلم لا تخفى ، ولم يكن له أثر في منطق الحكم أو في النتيجة التي انتهت إليها فإن كافة ما يفعله الظاعن بشأن الاختصاص بنظر الدعوى واجراءات احوالها يكون على غير أساس .

(نقض جنائي — جلسة ١٩٨١/١٢/١٥ — طعن رقم ٢١٢٠ لسنة ٥١ ق)

اختلاس

• أولا : اختلاس أموال اميرية •

• ثانيا : اختلاس •

أولا - اختلاس أموال أميرية

قاعدة رقم (١٧٨)

المبدأ : تصرف الموظف في المال المعهود اليه به - كمالك - يتوافر به القصد الجنائي في جريمة المادة ١١٢ عقوبات - عدم لزوم التحدث استقلا عن ذلك القصد مادام الحكم أورد من وقائع الدعوى وظروفها - ما يدل عليه .

ملخص الهمم : لما كان الحكم المطعون فيه قد حصل واقعة الدعوى في أن الطاعن كان يتسلم جميع تذاكر الزيارة بالمستشفى من ليقوم ببيعها وقبض ثمنها بصفته من مأموري التحصيل وتوريده الى الذي يتولى بدوره - توريدها لخزينة المستشفى بموجب اذن توريد ثابت بها أرقام التذاكر الباعة ولم يقدم الطاعن ما يدل على توريده قيمة ما سلمه لـ وأنه اختلاس قيمتها التي بلغت ١٢٤٤ ج و ٧٥٠ م واو يقيم بتوريدها لخزينة المستشفى ، وقد أورد الحكم على ثبوت هذه الواقعة في حق الطاعن أدلة مستفادة من أقوال الشهود أعضاء لجنة الجرد وتقرير الخبير ، لما كان ذلك ، وكان ما أورده الحكم فيما تقدم كافيا وسائغا في اثبات عناصر الجريمة التي دان الطاعن بها بما من ذلك بيان نية الاختلاس ذلك بأنه يكفي لتوافر القصد الجنائي في جريمة الاختلاس المنصوص عليها في المادة ١١٢ من قانون العقوبات المعدل بالقانون ٦٩ سنة ١٩٥٣ أن يكون الموظف المتهم قد تصرف في المال الذي بمهده على اعتبار أنه مملوك له ، كما أنه لا يلزم أن يتحدث الحكم استقلا عن توافر القصد الجنائي في تلك الجريمة ، بل يكفي أن يكون فيما أورده من وقائع وظروف ما يدل على قيامه - كما هو الحال في الدعوى المطروحة - فان ما يثيره الطاعن من دعوى القصور يكون في غير محله .

(نقض جنائي - جلسة ١٩٨١/٥/١١ - طعن رقم ٣٥٥٥ لسنة ٥٠ ق)

(م - ٩)

قاعدة رقم (١٧٩)

المبدأ : مجال تطبيق المادة ١١٢ عقوبات المعدلة : شموله كل موظف أو مستخدم عمومي ، ومن في حكمهم ممن نصت عليهم المادة ١١١ المعدلة ، يختلس مالا مما تحت يده ، متى كان المال المختلس قد سلم اليه بسبب وظيفته •

وجوب معاقبة الجاني بالعقوبة المخططة المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة ١١٢ عقوبات ، متى كان من الأمانة على الودائع وسلم اليه المال بهذه الصفة •

ملخص الحكم : مجال تطبيق المادة ١١٢ من قانون العقوبات يشمل كل موظف أو مستخدم عمومي ومن في حكمهم ممن نصت عليهم المادة ١١٩ مكرر من ذات القانون يختلس مالا تحت يده متى كان قد وجد في حيازته بسبب وظيفته ، فإذا كان الجاني من الأمانة على الودائع وسلم اليه المال بهذه الصفة تعين معاقبته بالعقوبة المخططة المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة ١١٢ سالفه البيان •

(نقض جنائي - جلسة ١٥/١٠/١٩٨١ - طعن رقم ٣٧٤ لسنة ٥١ ق)

قاعدة رقم (١٨٠)

المبدأ : اثبات الحكم عند تحصيله للواقعة أن المتهم أمين للمخزن، ثم انتهائه الى نفي هذه الصفة عنه بقالة عدم توافر ما يؤكد - تناقض يعينه •

ملخص الحكم : إذا كان الحكم المطعون فيه قد أثبت عند تحصيله لواقعة الدعوى أن المطعون ضده الأول أمين للمخزن ثم انتهى الى نفي هذه الصفة عنه بقالة عدم توافر ما يؤكد ، فإن ما أورده المحكمة في أسباب حكمها على الصورة المتقدمة يناقض بعضه البعض الآخر بحيث

لا تستطيع محكمة النقض أن تراقب صحة تطبيق القانون على حقيقة الواقعة بخصوص مدى انطباق الظرف المشدد في جنائية الاختلاس لاضطراب العناصر التي أوردتها المحكمة عنه وعدم استقرارها الاستقرازي الذي يجعلها في حكم الوقائع الثابتة مما يستحيل معه التعرف على أى أساس كونت المحكمة عقيدتها في الدعوى ، ومن ثم يكون الحكم مميّيا بالتناقض .

(نقض جنائي - جلسة ١٥/١٠/١٩٨١ - طعن رقم ٣٧٤ لسنة ٥١ ق)

ثانيا - اختلاس

قاعدة رقم (١٨١)

المبدأ : انكار الطاعن بمذكرة قدمها لمحكمة أول درجة - صفته كمدني أو حائز - دفاع جوهرى - وجوب تحقيقه أو الرد عليه ولو لم يعاود الطاعن التمسك به أمام المحكمة الاستئنافية - علة ذلك ؟ مخالفة هذا النظر - قصور وإخلال بحق الدفاع .

ملخص الحكم : مؤدى نص المادة ١١ من القانون رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ في شأن الحجز الإداري المعدل بالقانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٩ ، أنه يجب لانعقاد الحجز تعيين حارس لهراسة الأشياء المحجوزة ، إلا إذا كان المدين أو الحائز حاضرا كلف الحراسة ، ولا يعتد برفضه إياها ، ومقتضى ذلك أن منطاط الالتزام بالحراسة في حالة رفضها أن يكون من نيطت به مدينا أو حائزا فإن الدفع المبدى من الطاعن بمذكرته أمام محكمة أول درجة بانكار صفته كمدني أو حائز ينعقد دفاعا جوهريا يترتب عليه لو صح أن يتغير وجه الرأى في الدعوى بما كان ينبغى معه على المحكمة تحقيقه بلوغا الى غاية الأمر فيه أو الرد عليه بما يفنده ، أما وهى لم تفعل فإن حكمها يكون فوق أخلاعه

بحق الدفاع مشويا بالقصور الذى يعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون على واقعة الدعوى مما يتعين معه نقضه والإعادة بغير حاجة إلى بحث باقى أوجه الطعن ولا يمنع من ذلك أن يكون الطاعن قد وقف فى ابداء دفاعه ذلك عند محكمة الدرجة الأولى ، لأنه وقد أثبتته فى مذكرة دفاعه المقدمة لها فقد أصبح واقعا صطورا بأوراق الدعوى قائما مطروحا على محكمة الدرجة الثانية عند نظر استئنافه وهو ما يوجب عليها ابداء الرأى بشأنه ، وإن لم يعاود المستأنف اثارته بحسابانه مقصودا به نفى الركن المعنوى لجريمة تبديد المحجوزات التى دين بها ونفى صفته كمارس يلتزم بالمحافظة على المحجوزات وتقديما يوم البيع *

(نقض جنائى - جلسة ١٩٨١/١/٢٨ - طعن رقم ١٧٣٧ لسنة ٥٠ ق)

قاعدة رقم (١٨٢)

المبدأ : جريمة الاختلاس المتصوص عليها فى المادة ١١٢ عقوبات - لا يشترط لاثباتها طريقة خاصة غير طرق الاستدلال العامة كفاية اقتناع المحكمة بوقوع الفعل المكون لها من أى دليل أو قرينة تقدم اليها .

ملخص الحكم : من المقرر انه لا يشترط لاثبات جريمة الاختلاس المعاقبة عليها بالمادة ١١٢ من قانون العقوبات طريقة خاصة غير طرق الاستدلال العامة بل يكفى كما هو الحال فى سائر الجرائم بحسب الأصل أن تقتنع المحكمة بوقوع الفعل المكون لها من أى دليل أو قرينة تقدم اليها *

(نقض جنائى - جلسة ١٩٨١/٢/١٥ - طعن رقم ٢١٢٠ لسنة ٥١ ق)

ارتباط

قاعدة رقم (١٨٣)

المبدأ : — مناط تطبيق المادة ٢/٣٢ عقوبات ؟

— إيراد الحكم وتائع الدعوى بما لا يتفق قانونا مع ما انتهى اليه من قيام الارتباط بين الجرائم — خطأ قانونى — وجوب تصحيحه .

ملخص الحكم : لما كان مناط تطبيق الفقرة الثانية من المادة ٣٢ من قانون العقوبات أن تكون الجرائم المسندة الى المتهم قد وقعت لغرض واحد وارتبطت ببعضها ارتباطا لا يقبل التجزئة • وكان قضاء محكمة النقض قد جرى على انه وان كان الأصل ان تقدير قيام الارتباط فى الجرائم هو مما يدخل فى حدود السلطة التقديرية لمحكمة الموضوع الا أنه متى كانت وقائع الدعوى كما أوردها الحكم لا تتفق قانونا مع ما انتهى اليه من عدم الارتباط بين الجرائم وتوقيعه عقوبة مستقلة عن كل منها فان ذلك يكون من قبيل الأخطاء القانونية التى تستوجب تدخل محكمة النقض لانزال حكم القانون على وجه الصحيح .
(نقض جنائى — جلسة ٢٧/١٠/١٩٨١ — طعن رقم ١٤٢٠ لسنة ٥١ ق)

قاعدة رقم (١٨٤)

المبدأ : مناط تطبيق كل من فقرتى المادة ٣٢ عقوبات وأثر التفرقة

بينهما فى تحديد العقوبة ؟

مثال فى جريمة استيراد سبائك ذهبية على خسلاف القانون وتهريبها •

ارتباطهما فى حكم الفقرة الاولى من المادة ٣٢ عقوبات — وجوب توقيع العقوبة المقررة لأشدهما دون العقوبة التكميلية المقررة لما عداهما •

ارتكاب الطاعن لفعل واحد له وصفان قانونيان - هما استيراد سبائك ذهبية على خلاف القانون - وتهريبها - وجوب تطبيق نص الفقرة الأولى من المادة ٣٢ عقوبات باعتبار الجريمة الأشد وهي الاستيراد - وتوقيع عقوبتها - المصوص عليها في المادة ١٤ قانون ٩٧ لسنة ١٩٧٦ - دون عقوبة التهريب الجمركي .

تأييد الحكم المطعون فيه للحكم الابتدائي فيما قضى به من تعويض جمركي - خطأ في تأويل القانون وتطبيقه - علة ذلك ؟

القضاء بتصحيح الحكم المطعون فيه بالفاء عقوبة التعويض الجمركي - لا يمنع منه نص المادة ١٢٢ من قانون الجمارك - علة ذلك ؟

ملخص الحكم : لما كانت المادة ٣٢ من قانون العقوبات اذ نصت في فقرتها الأولى على أنه « اذا كون الفعل الواحد جرائم متعددة وجب اعتبار الجريمة التي عقوبتها أشد . والحكم بعقوبتها دون غيرها » فقد دلت بصريح عبارتها على أنه في الحالة التي يكون فيها للفعل الواحد عدة أوصاف ، يجب اعتبار الجريمة التي تتمخض عنها الوصف أو التكييف القانوني الأشد للفعل والحكم بعقوبتها وحدها دون غيرها من الجرائم التي قد تتمخض عنها الأوصاف الأخف والتي لا قيام لها البتة مع قيام الجريمة ذات الوصف الأشد ، اذ يعتبر الجاني كأن لم يرتكب غير هذه الجريمة الأخيرة ، وذلك على خلاف حالة التعدد الحقيقي للجرائم المرتبطة ارتباطاً لا يقبل التجزئة التي اختصت بها الفقرة الثانية من المادة ٣٣ سالفه الذكر ، اذ لا أثر لاستبعاد العقوبات الأصلية للجرائم الأخف في وجوب الحكم بالعقوبات التكميلية المتعلقة بهذه الجرائم ضرورة أن العقوبة التكميلية انما تتعلق بطبيعة الجريمة ذاتها لا بعقوبتها . يؤكد هذا النظر تباين صياغة الفقرتين اذ أُرِدَ في الشارح عبارة « الحكم بعقوبة الجريمة الأشد » بعبارة « دون غيرها »

فى الفقرة الأولى الخاصة بالتعدد المعنوى بينما أسقط تلك العبارة فى الفقرة الثانية الخاصة بالتعدد الحقيقى ، ولو كان مراده التسوية بينهما فى الحكم لجرت صياغتهما بعبارة واحدة وعلى نسق واحد ، ولما كانت ثمة حاجة الى افراد فقرة لكليهما • لما كان ذلك ، وكان الفعل الذى قارفه الطاعن بتداوله وصفان قانونيان : استيراد سبائك ذهبية على خلاف النظم والأوضاع المقررة للاستيراد من الخارج ، وتهريب هذه السبائك بادخالها الى البلاد وتعمد اخفائها بقصد التخلص من الضرائب الجمركية المستحقة عليها ، مما يقتضى — أعمالا لنص الفقرة الأولى من المادة ٣٣ من قانون العقوبات — اعتبار الجريمة التى تمخض عنها الوصف الأشد — وهى جريمة الاستيراد — والحكم بعقوبتها المنصوص عليها فى المادة ١٤ من القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦ بتنظيم التعامل بالنقد الأجنبى دون عقوبة التهريب الجمركى المنصوص عليها فى المادة ١٢٢ من قانون الجمارك الصادر بقرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ ، أصلية كانت أو تكميلية ، فان الحكم المطعون فيه اذ انتهى الى تأييد الحكم الابتدائى فيما قضى به من تعويض جمركى يكون قد خلق عقوبة جديدة مستمدة من الجمع بين النصين وليس تطبيقا لأشدهما مما لا سند له من القانون وبما ينافر مع نص الفقرة الأولى من المادة ٣٣ سالفة الذكر ، وهو ما يكون معه قد أخطأ فى تأويل القانون وفى تطبيقه بما يوجب تصحيحه بالغاء ما قضى به من تعويض جمركى قدره ٤٤٧٠٢ جنيه و ٦٦٠ مليم ، ودون حاجة الى بحث السبب الثانى من سببى الطعن المتصل بجريمة التهريب لانقضاء الجدوى منه بعد استبعاد عقوبتها • ولا يمنع من ذلك أن يكون الشارع فى المادة ١٢٢ من قانون الجمارك قد وصف هذه العقوبة بانها « تعويض » طالما أنه قد حدد مقدار هذا التعويض تحديدا تحكما غير مرتبط بوقوع أى ضرر ، وسوى فيه بين الجريمة القائمة والشروع

فيها ، وضاعفه في حالة العود ، وهو ما يتأدى منه أنه لا يجوز الحكم به الا من محكمة جنائية ، والحكم به حتمى تقضى به المحكمة من تلقاء نفسها على المساهمين في الجريمة - فاعلين أو شركاء دون سواهم ، فلا يمتد الى ورثتهم ولا الى المسؤولين عن الحقوق المدنية ، وتلتزم المحكمة في تقديرها الحدود التي رسمها القانون ، وأخيرا فان وفاة المحكوم عليه بالتعويض أثناء نظر الدعوى يستتبع حتما عدم الاستمرار في الاجراءات والحكم بانقضاء الدعوى الجنائية أعمالا لنص المادة ١٤ من قانون الاجراءات الجنائية . ولا يغير من هذا النظر أنه أجاز في العمل - على سبيل الاستثناء - لمصلحة الجمارك أن تتدخل في الدعوى الجنائية بطلب ذلك « التعويض » والظن فيما يصدر بشأن طلبها من أحكام ، ذلك بان هذا التدخل ، وان وصف بأنه دعوى مدنية أو وصفت مصلحة الجمارك بأنها مدعية بالحقوق المدنية لا يغير من طبيعة التعويض المذكور مادام أنه ليس بمقابل ضرر نشأ عن الجريمة بالفعل بل هو في الحقيقة والواقع عقوبة تلازم طبيعة جريمة التهريب الجمركي ذاتها ، رأى الشارع أن يكمل بها عقوبتها الأصلية تحقيقا للغرض المقصود من العقوبة من ناحية كفايتها للردع والزجر ، وليس من قبيل التعويضات المدنية الصرف التي ترفع بها الدعوى المدنية بطريق التبعية للدعوى الجنائية .

(نقض جنائي - جلسة ١١/١١/١٩٨١ - طمن رقم ٥٧٣ لسنة ٥١ ق)

قاعدة رقم (١٨٥)

المبدأ : ضبط سلاح نارى ونفخية ومخدر مع شخص - لا ارتباط بين جنائتي اهراز السلاح النارى ونفخيته وجنائية اهراز المخدر - مخالفة ذلك - خطأ في القانون .

ملخص الحكم : لما كان منطاط تطبيق الفقرة الثانية من المادة ٣٣

من قانون العقوبات أن تكون الجرائم قد انتظمته خطة جنائية واحدة
بعدة أعمال ككل بعضها بعضاً فتكونت منها مجتمعة الوحدة الاجرامية
التي عناها الشارع بالحكم الوارد في هذه الفقرة ، وكان ضبط السلاح
الناري وذخيرة مع الماطون ضده في الوقت الذي ضبط فيه ممرزا
المخدر لا يجعل هذه الجريمة الأخيرة مرتبطة بجنايتي احراز السلاح
الناري والذخيرة ارتباطاً لا يقبل التجزئة بالمعنى المقصود في المادة ٣٣
من قانون العقوبات ، لأن جريمة احراز المخدر هي في واقع الامر
مستقلة عن هاتين الجنايتين مما يوجب تعدد العقوبات وتوقيع عقوبة
مستقلة عن الفعلين ، واذ كان الحكم الماطون فيه قد خالف هذا النظر
فانه يكون معيباً بالخطأ في تطبيق القانون مما يوجب نقضه .

(نقض جنائي - جلسة ١٢/١٧/١٩٨١ - طعن رقم ٢١٥٣ لسنة ٥١ ق)

قاعدة رقم (١٨٦)

**المبدأ : توقيع العقوبة في حدود النص المطبق - من اطلاقات
معكمة الموضوع - أثر ذلك ؟**

ملخص الحكم : لما كان تقدير العقوبة وإيقاعها في حدود النص
المنطبق من اطلاقات معكمة الموضوع ، فانه يتعين أن يكون مع
النقض الاحالة .

(نقض جنائي - جلسة ١٢/١٧/١٩٨١ - طعن رقم ٢١٥٣ لسنة ٥١ ق)

أسباب الإباحة وموانع العقاب

قاعدة رقم (١٨٧)

المبدأ : تقدير الوقائع التي يستتج منها قيام حالة الدفاع الشرعى أو انتفاؤها - موضوعى - حق الدفاع الشرعى - سن لرد العدوان ومنع استمراره .

ملخص الحكم : لما كان من المقرر أن تقدير الوقائع التي يستتج منها قيام حالة الدفاع الشرعى أو انتفاؤها متعلق بموضوع الدعوى ، للمحكمة الفصل فيه بغير معقب متى كانت الوقائع مؤدية الى النتيجة التي رتب عليها وكان حق الدفاع الشرعى لم يشرع الا لرد الاعتداء عن طريق الحيولة بين من يباشر الاعتداء وبين الاستمرار فيه ، فلا يسوغ التعرض بفعل الضرب لمن لم يثبت أنه كان يمتدى أو يحاول فعلا على المدافع أو غيره .

(نفس جنائى - جلسة ١٩٨١/٢/٥ - طعن رقم ٢١٠٦ لسنة ٥٠ ق)

قاعدة رقم (١٨٨)

المبدأ : الأمر بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى الجنائية المبنى على أسباب عينية - امتداد حجيته - كاحكام البراءة - الى كافة المساهمين فى الجريمة - ابتناؤه على أحوال خاصة بأحد المساهمين دون الآخرين - قصر حجيته على من صدر لصالحه دون غيره - مثال .

ملخص الحكم : لما كان الأصل أن الأمر بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى الجنائية المبنى على أسباب عينية كحالة ثبوت أن الجريمة لم تقع أصلا أو على أنها فى ذاتها ليست من الأفعال التي يعاقب عليها القانون ، يكتسب - كاحكام البراءة - حجية بالنسبة الى جميع المساهمين فيها ، ولا كذلك اذا كان مبنيا على أحوال خاصة بأحد المساهمين دون الآخرين ، فإنه لا يجوز حجية الا فى حق من صدر

لصالحه ، وكان الطاعن على ما يذهب اليه فى وجه نعيه — وبفرض صحته — يقرر أن الأمر يعد وجه لاقامة الدعوى انما صدر لكون المتهم باحراز جبرى جوزه عليهما جوهر الحشيش ظل مجهولا لم يعرف ، فان الأمر بعدم وجود وجه فى هذه الحالة يكون قائما على أسباب خاصة ولا يحوز حجية فى حق الطاعن •

(نقض جنائى — جلسة ١٩٨١/٢/٢٥ — طعن رقم ٢٢٢١ لسنة ٥٠ ق)

قاعدة رقم (١٨٩)

المبدأ : الأصل تخريم أى مساس بجسم الانسان •

اساس اباحة فعل الطبيب ؟

مساعدة من لا يملك حق مزاوله مهنة الطب عما يحدثه بالغير من جروح على اساس العمد — اعفاؤه لا يكون الا بقيام حالة الضرورة •

ملخص الحكم : الأصل ان أى مساس بجسم المجنى عليه يحرمه قانون العقوبات وقانون مزاوله مهنة الطب ، وانما يبيح القانون فعل الطبيب بسبب حصوله على اجازة علمية طبقا للقواعد واللوائح ، وهذه الاجازة هى اساس الترخيص الذى تتطلب القوانين الخاصة بالمهنة الحصول عليه قبل مزاولتها فعلا وينبنى على القول بأن اساس عدم مسئولية الطبيب استعمال الحق المقرر بمقتضى القانون ، أن من لا يملك حق مزاوله مهنة الطب يسأل عما يحدثه بالغير من جروح وما اليها باعتباره معتديا — أى على اساس العمد — ولا يعفى من العقاب الا عند قيام حالة الضرورة بشروطها القانونية •

(نقض جنائى — جلسة ١٩٨١/٢/٢ — طعن رقم ٢٢٦٠ لسنة ٥٠ ق)

قاعدة رقم (١٩٠)

المبدأ : تقدير الوقائع التي يستنتج منها قيام حالة الدفاع الشرعى أو انتفاؤها - موضوعى *

ملخص الحكم : الأصل ان تقدير الوقائع التي يستنتج منها قيام حالة الدفاع الشرعى أو انتفاؤها يتعلق بموضوع الدعوى ، ولحكمة الموضوع الفصل فيها بلا معقب هادام استدلالها سليما ويؤدى الى ما انتهى اليه .

(نقض جنائى - جلسة ١٠/٢٨/١٩٨١ - طعن رقم ٢٦٣ لسنة ٥١ ق)

قاعدة رقم (١٩١)

المبدأ : تقدير الوقائع التي يستنتج فيها قيام حالة الدفاع الشرعى - موضوعى *

حق الدفاع الشرعى - شرح لرد الاعتداء للحيولة بين من يباشره وبين الاستمرار فيه *

ملخص الحكم : من المقرر أن تقدير الوقائع التي يستنتج منها قيام حالة الدفاع الشرعى أو انتفاؤها متعلق بموضوع الدعوى للمحكمة الفصل فيه بخير معقب متى كانت الوقائع مؤدية الى النتيجة التي رتبتم عليها ، وأن حق الدفاع الشرعى لم يشرع الا لرد الاعتداء عن طريق الحيولة بين من يباشر الاعتداء وبين الاستمرار فيه فلا يسوغ التعرض بفعل الضرب لمن لم يثبت أنه كان يعتدى أو يحاول فعلا الاعتداء على المدافع أو غيره .

(نقض جنائى - جلسة ١٠/١١/١٩٨١ - طعن رقم ١٣٠٣ لسنة ٥١ ق)
(م - ١٠)

إستئناف .

قاعدة رقم (١٩٢)

المبدأ : محكمة ثاني درجة — تحكم بحسب الأصل على مقتضى الأوراق — لا تجرى من التحقيقات الا ما ترى لزوما لاجرائه — ابداء دفاع امامها دون طلب اجراء تحقيق — عدم جواز النemy عليها بالاخلال بحق الدفاع .

ملخص الحكم : لما كان الأصل أن محكمة الدرجة الثانية انما تحكم على مقتضى الأوراق ، وهي لا تجرى من التحقيقات الا ما ترى من لزوما لاجرائه وكان الثابت من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة الاستئنافية ان الطاعن ابدى دفاعه دون أن يطلب اجراء أى تحقيق أو سماع شهود ، فليس له من بعد ان ينعى على المحكمة الاخلال بحقه فى الدفاع بعودها عن القيام بأجراء سكت هو عن المطالبة به .
(نقض جنائى — جلسة ١٩٨١/٢/١١ — طعن رقم ١٥٠٥ لسنة ٥٠ ق)

قاعدة رقم (١٩٣)

المبدأ : المستأنف — لا يضار باستئنائه — مثال .

ملخص الحكم : لما كان من المقرر انه لا يصح أن يضار المستأنف باستئنائه . فان الحكم المطعون فيه اذ غلظ العقوبة على الطاعن فى الاستئناف المرفوع منه من الغرامة الى العبس فانه يكون قد خلف القانون مما يقتضى تصحيحه أيضا فهما قضى به من ذلك تبعا لتصحيحه فى شكل استئناف النيابة .

(نقض جنائى — جلسة ١٩٨١/٣/٩ — طعن رقم ٢٣١٧ لسنة ٥٠ ق)

قاعدة رقم (١٩٤)

المبدأ : استئناف النيابة العامة للحكم الغيابي - سقوطه -
إذا أُلغى هذا الحكم أو عدل في المعارضة - علة ذلك : عدم حدوث
اندماج بين الحكمين واعتبار الحكم الأخير كأنه وحده الصادر في
الدعوى .

القضاء بقبول استئناف النيابة للحكم الغيابي شكلا - على الرغم
من تعديله في المعارضة - خطأ في تطبيق القانون - وجوب تصحيحه .

ملخص الحكم : من المقرر قانونا أن استئناف النيابة العامة للحكم
الغيابي يسقط إذا أُلغى هذا الحكم أو عدل في المعارضة ، لأنه بإلغاء
الحكم الغيابي أو تعديله بالحكم الصادر في المعارضة لا يحدث اندماج
بين هذين الحكمين ، بل يعتبر الحكم الأخير وكأنه وحده الصادر في
الدعوى والذي يصح قانونا أن يكون محلا للطعن بالاستئناف ، فإن
الحكم المطعون فيه وقد قضى في الاستئناف المرفوع من النيابة العامة
عن الحكم الغيابي الصادر من محكمة أول درجة بقبوله شكلا يكون قد
أخطأ تطبيق القانون مما يقتضى نقضه وتصحيحه بالنسبة للطاعن
والقضاء بسقوط هذا الاستئناف .

(تطبيق قضائي - جلسة ١٩٨١/٤/٩ - طعن رقم ٢٣١٧ لسنة ٥٠ ق)

قاعدة رقم (١٩٥)

المبدأ : على النيابة العامة تكليف الخصوم الآخرين - عدا
المستأنف - بالحضور بالجلسة المحددة لنظر الاستئناف والا بني
الحكم على بطلان في إجراءات المحاكمة .

ملخص الحكم : لا كانت المادة ٤٠٨ من قانون الإجراءات الجنائية
قد أوجبت على النيابة العامة تكليف الخصوم الآخرين عدا المستأنف

— المطعون ضده الأول — بالحضور بالجلسة المحددة لنظر الاستئناف، فإن الحكم المطعون فيه اذ صدر دون اعلان الطاعنين — المدعى بالحقوق المدنية — يكون قد بنى على بطلان فى اجراءات المحاكمة مما يعنيه بما يبطله ويوجب نقضه والاحالة فيما قضى به فى للدعوى المدنية مع الزام المطعون ضدهما المصاريف المدنية .

(نقض جنائى — جلسة ١٩٨١/٤/٣٠ — طعن رقم ٢٤٨٧ لسنة ٥٠ ق)

قاعدة رقم (١٩٦)

المبدأ : صدور الحكم فى غيبة المتهم — اعلانه به — دون ان يعارض فيه — بدء ميعاد الطعن بالنقض — من تاريخ انقضاء ميعاد المعارضة .

ملخص الحكم : متى كان الحكم المطعون فيه وإن صدر فى غيبة المطعون ضده الا أنه — على ما يبين من المفردات المضمومة — قد أعلن لشخصه فى ١٧ من ديسمبر سنة ١٩٧٨ ولم يعارض فيه فان ميعاد الطعن بالنقض طبقاً لنص المادة ٣٤ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٨ فى شأن حالات واجراءات الطعن بالنقض — يبدأ من تاريخ انقضاء ميعاد المعارضة .

(نقض جنائى — جلسة ١٩٨١/٦/٣ — طعن رقم ١٤٤ لسنة ٥١ ق)

قاعدة رقم (١٩٧)

المبدأ : ميعاد الاستئناف من النظام العام — جواز اثاره اى دفع بشأنه فى أية حالة كانت عليها الدعوى — هذه : أن يكون مستندا الى وقائع اثبتتها الحكم والا تقتضى تحقيقاً موضوعياً .

ملخص الحكم : لئن كان ميعاد الاستئناف ككل مواعيد الطعن فى الأحكام — من النظام العام ويجوز التمسك به فى أية حالة كانت عليها

الدعوى ، إلا أن إثارة أى دفع بشأنه لأول مرة أمام محكمة النقض مشروط بأن يكون مسبباً إلى وقائع أثبتتها المحكمة أو لا يقتضى تحقيقاً موضوعياً .

(ينظر جنى ، مجلة ١١/١٢/١٩٨٦ - طعن رقم ٧٥ لسنة ٥١ ق)

قاعدة رقم (١٨)

المبدأ : الطعن بالاستئناف - طبيعته : عمل اجرائى - لا يشترط القانون لرقمه سوى انصاح الطاعن عن رغبته فى الاعتراض على الحكم وذلك بالتقرير به فى قلم كتاب المحكمة التى أصدرت الحكم خلال الأجل المحدد قانوناً - حضور طالب الاستئناف الى قلم الكتاب وتقريره أمام الكاتب المختص شفاهة برغبته فى رفعه - تدوين الكاتب هذه الرغبة فى التقرير الممد لهذا الغرض والتوقيع عليه منه - قيام الاستئناف قانوناً ولو لم يوقع عليه من المقرر - دخوله فى حوزة المحكمة الاستئنافية واتصالها به - مثال فى استئناف من النيابة .

ملخص الحكم : متى كان التين من الأطلاع على الأوراق والمفردات المضمومة أن النيابة العامة استأنفت الحكم الابتدائى بتقرير فى قلم الكتاب بتاريخ ٣٠ من أبريل سنة ١٩٧٨ ، وخلا هذا التقرير من توقيع عضو النيابة الذى قرر بالاستئناف وأن الذى وقع هو الكاتب فقط قضت المحكمة بقبول استئناف النيابة شكلاً . لما كان ذلك ، وكان من المبرز أن الطعن بطريق الاستئناف أن هو إلا عمل اجرائى لم يشترط القانون لرقمه سوى انصاح الطاعن عن رغبته فى الاعتراض على الحكم بالشكل الذى ارتأه القانون وهو للتقرير به فى قلم كتاب المحكمة التى أصدرت الحكم فى خلال الأجل الذى حدده المادة ٤٠٦ من قانون الإجراءات الجنائية ، فمتى حضر طالب الاستئناف فى قلم الكتاب وقرر

أمام الكاتب المختص شفاهة برغبته في رفعه وقام هذا الأخير بتدوين تلك الرغبة في التقرير المعد لهذا الغرض والتوقيع عليه منه فان الاستئناف يعد قائما قانونا بصرف النظر عن التوقيع عليه من المقرر أو عدم توقيعه ويترتب على هذا الاجراء دخول الطعن في حوزة المحكمة الاستئنافية واتصالها به .

(نقض جنائي - جلسة ١٩٨١/١١/٢٦ - طعن رقم ٢٢٩٧ لسنة ٥١ ق)

قاعدة رقم (١٩٩)

المبدأ : عدم تقدم المحكوم عليه بعقوبة مقيدة للحرية واجبة النفاذ - للتنفيذ قبل الجلسة - اثره : سقوط الاستئناف المرفوع منه - المادة ٤١٢ اجراءات جنائية .

عدم سداد الغرامة المقررة بها ابتدائيا - لا يرتب ذلك - مخالفة هذا النظر - خطأ في القانون .

ملخص الحكم : لما كانت المادة ٤١٢ من قانون الاجراءات الجنائية تنص على أنه « يسقط الاستئناف المرفوع من المتهم المحكوم عليه بعقوبة مقيدة للحرية واجبة النفاذ ، اذا لم يتقدم للتنفيذ قبل الجلسة » . ولما كان الحكم المطعون فيه قد قضى بسقوط استئناف الطاعن لعدم سداد الغرامة المقررة بها ضده ابتدائيا ، فانه يكون مضطرا في تطبيق القانون .

(نقض جنائي - جلسة ١٩٨١/١٢/٦ - طعن رقم ٣٨٣ لسنة ٥١ ق)

اشتراك

قاعدة رقم (٢٠٠)

المبدأ : عقوبة الفاعل الأصلي هي بذاتها عقوبة الشريك -

أثر ذلك ؟

ملخص الحكم : لما كانت العقوبة المقررة للفاعل الأصلي هي بذاتها العقوبة المقررة للشريك طبقا للمادة ٤١ من قانون العقوبات ، فلا مصلحة للطاعن من القول بأن ما أورده الحكم في حقه يصدق عليه وصف الشريك لا الفاعل .

(نقض جنائي - جلسة ١٩/٤/١٩٨١ - طعن رقم ٢٦٠٤ لسنة ٥٠ ق)

قاعدة رقم (٢٠١)

المبدأ : الفاعل الأصلي - في حكم المادة ٢٩ من قانون

العقوبات .

انصاح الحكم صراحة عما اذا كان المتهم فاعلا أم شريكا -

في لازم .

عدم لزوم تحديد الأفعال التي اتاها كل مساهم على حدة .

مثال في تقليد وترويج أوراق عملة .

ملخص الحكم : لما كان مفاد ما اثبته الحكم أن الطاعن اتفق مع المتهمين الأول والثاني والخامس على تقليد العملات المحلية والأجنبية وأن يقتصر دور المتهم الأول على الناحية الفنية ويتولى الثلاثة الآخرون التمويل واعداد الخامات اللازمة لذلك وأن الطاعن قام بدوره المذكور وساهم مع المتهمين الثاني والخامس على اتفاق ٢٥٠٠ جنيه في سبيل اعداد الادوات والخامات المضبوطة وفي هذا ما يكفي لأعتبار الطاعن فاعلا أصليا في الجرائم التي أدانته الحكم بها ، إذ تنص المادة ٣٩ من قانون العقوبات على أنه يعد فاعلا للجريمة - (أولا) من يرتكبها وحده أو مع غيره . (ثانيا) من يدخل في ارتكابها اذا كانت تتكون من جملة

أفعال فيأتى عمدا عملا من الأعمال المكونة لها « فالبين من نص هذه المادة فى صريح لفظه وواضح دلالاته ، ومن الأعمال التحضيرية المصاحبة لها ومن المصدر التشريعى الذى استخدمته وهو المادة ٣٧ من القانون الهندى ان الفاعل اما أن ينفرد بجريمته أو يسهم معه غيره فى ارتكابها ، فاذا اسهم فاما ان يصدق على فعله وحده وصف الجريمة التامة ، واما أن يأتى عملا تنفيذيا فيها اذا كانت الجريمة تتكون من جملة أفعال سواء بحسب طبيعتها أو طبقا لخطة تنفيذها ، وحينئذ يكون فاعلا مع غيره اذا صحت لديه نية التدخل فى ارتكابها ، ولو أن الجريمة لم تتم بفعله وحده بل تمت بفعل واحد أو أكثر ممن تدخلوا فيها عرف أو لم يعرف ، وليس يلزم أن يفضح الحكم صراحة عما إذا كان المتهم فاعلا أم شريكا بل يكفى أن يكون ذلك مستفادا من الوقائع التى أثبتتها ، كما أنه ليس يلزم أن يحدد الحكم الأفعال التى أتاها كل مساهم على حدة مادام قد أثبت فى حق الطاعن اتفاقه مع باقى المتهمين على تقليد وترويج أوراق النقد المحلية والأجنبية واتفاق نيتهم على تحقيق النتيجة التى وقعت واتجاه نشاطهم الاجرامى الى ذلك ، فان هذا وحده يكفى لتضامنه فى المسؤولية الجنائية باعتباره فاعلا أصليا .

(نقض جنائى - جلسة ١٩/٤/١٩٨١ - طعن رقم ٢٦٠٤ لسنة ٥٠ ق ٢)

قاعدة رقم (٢٠٢)

المبدأ : الاشتراك - لا يلزم التليل عليه بأدلة مادية محسوسة

- كفاية استخلاصه من ظروف الدعوى وملابساتها .

ملخص الحكم : من المقرر أنه ليس على المحكمة أن تدلل على حصول الاشتراك فى ارتكاب الجريمة بأدلة مادية محسوسة بل يكفيا للقول بحصوله أن تستخلص ذلك من ظروف الدعوى وملابساتها ، وأن يكون فى وقائع الدعوى نفسها ، ما يسوغ الاعتقاد بوجوده .

(نقض جنائى - جلسة ١٣/١٠/١٩٨١ - طعن رقم ١٤٤٥ لسنة ٥١ ق)

اشكالات التنفيذ

قاعدة رقم (٢٠٣)

المبدأ : الاشكال فى التنفيذ — طبيعته ؟

سلطة محكمة الاشكال ، نطاقها ؟

ملخص الحكم : لما كانت طرق الطعن فى الأحكام مبينة فى القانون ببيان حصر وليس الاشكال فى التنفيذ من بينها لأنه تنظم من اجراء التنفيذ ونعى عليه لا على الحكم فلا تملك محكمة الاشكال — التى يتحدد نطاق سلطتها بطبيعة الاشكال نفسه — أن تبحث الحكم الصادر فى الموضوع من جهة صحته أو بطلانه أو تبحث أوجها تتصل بمخالفة القانون أو الخطأ فى تأويله وليس لها أن تتعرض لما فى الحكم المرفوع عنه الاشكال من عيوب وقعت فى الحكم نفسه أو فى اجراءات الدعوى لما فى ذلك من مساس بحجية الأحكام ، وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه بوقف تنفيذ الحكم المستشكل فيه على أمور تتعلق باختصاص المحكمة التى أصدرته فانه يكون قد أهدر حججه بمد صيرورته باتا بالتصديق عليه من نائب الحاكم العسكرى بما يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه وتصحيحه بالغاء ما قضى به من وقف تنفيذ الحكم المستشكل فيه .

(نقض جنائى — جلسة ١٩٨١/٣/٤ — طعن رقم ٢٠٧٩ لسنة ٥٠ ق ٢)

قاعدة رقم (٢٠٤)

المبدأ : الاشكال فى تنفيذ حكم جنائى — ماهيته ؟

وجوب أن يكون الحكم المستشكل فى تنفيذه صادر من جهة القضاء العادى — حتى يكون لمحاكمها اختصاص بنظر الاشكال فى تنفيذه — أساس ذلك ومناطه ؟

الأحكام الصادرة من محاكم أمن الدولة المشكلة طبقا لقانون الطوارئ *

انتهاء الاختصاص الولاىى لمحكمة الجنج المستأنفة منعقدة فى غرفة المشورة بنظر الاشكال فى تنفيذها - أساس ذلك ؟

ملخص الحكم : لما كان الاشكال تطبيقا للمادة ٥٢٤ من قانون الاجراءات الجنائية لا يعتبر نميا على الحكم انما هو نمى على التنفيذ ذاته ، يلزم - طبقا للمادتين ٥٢٤ ، ٥٢٥ من قانون الاجراءات الجنائية لاختصاص جهة القضاء العادى بنظر الاشكال فى التنفيذ والفصل فيه أن يكون الحكم المستشكل فى تنفيذه صادرا من احدى محاكم تلك الجهة وأن يكون مما يقبل الطعن فيه باحدى طرق الطعن المنصوص عليها قانونا * لما كان ذلك ، وكان الحكم المستشكل فى تنفيذه صادرا من محكمة أمن الدولة العليا ، وهى جهة قضاء استثنائى ، وكانت المادة ١٢ من القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ قد حظرت الطعن بأى وجه من الوجوه فى الأحكام الصادرة من محاكم أمن الدولة كما نصت على أن تلك الأحكام لا تكون نهائية الا بعد التصديق عليها من رئيس الجمهورية فانه يغدو جليا أنه لا اختصاص ولائى لمحكمة الجنج المستأنفة منعقدة فى غرفة المشهور بالمحكمة الابتدائية بنظر الاشكال فى تنفيذ ذلك الحكم *

(نقض جنائى - جلسة ١٩٨١/٣/٢٥ - طعن رقم ٢٤٠٥ لسنة ٥٠ ق)

قاعدة رقم (٢٠٥)

المبدأ : الاشكال فى التنفيذ - وروده على طلب وقف تنفيذ الحكم مؤقتا حتى يفصل فى النزاع نهائيا *

صيرورة الحكم المستشكل فى تنفيذه نهائيا لعدم الطعن فيه بطريق النقض أثره - انقضاء أثر الحكم الصادر فى الاشكال *
الطعن بالنقض فى هذا الحكم غير جائز *

ملخص الحكم متى كان الاشكال لا يرد الا على تنفيذ حكم بطلب وقفه مؤقتا حتى يفصل فى النزاع نهائيا من محكمة الموضوع ، اذا كان باب الطعن مازال مفتوحا ، وذلك طبقا لنص المادة ٥٢٥ من قانون الاجراءات الجنائية ، كإن يبين من كتاب نيابة بنها الكلية المؤرخ فى ١١ من يناير سنة ١٩٨١ المرفق بالأوراق أن الطاعن لم يقرر بالطعن بطريق النقض فى الحكم الصادر بتاريخ الأول من ديسمبر سنة ١٩٧٧ فى الجلسة ٣٢٥ لسنة ١٩٧٦ مستأنف بنها المستشكل فى تنفيذه ، فان ذلك الحكم يكون قد صار نهائيا حائزا لقوة الأمر المقضى بعدم الطعن فيه بطريق النقض ، ويضفى بذلك الحكم الصادر فى الاشكال وهو حكم وقتى انقضى أثره بصيرورة الحكم المستشكل فيه نهائيا - غير جائز الطعن فيه . لما كان هنا تقدم ، فانه يتعين القضاء بعدم جواز الطعن . (نقض جنائى - جلسة ١٩٨١/٤/٢٩ - طعن رقم ٣٤٦٨ لسنة ٥٠ ق ٢)

اعلان

قاعدة رقم (٢٠٦)

المبدأ : حصول اعلان الحكم النيابى لشخص المتهم - مفاده :
قيام قرينة قاطعة على علمه به • اعلانه به فى موطنه مع من يجوز
قانون تسليمهم الاعلان - اثره : اعتبار ذلك قرينة غير قاطعة على
وصول ورقة الاعلان اليه - جواز اثبات عكسها •

ملخص الحكم : لما كانت المادة ٣٩٨ من قانون الاجراءات الجنائية
وان نصت على انه « اذا كان الاعلان لم يحصل لشخص المتهم فان
ميعاد المعارضة بالنسبة اليه فيما يختص بالعقوبة المحكوم بها يبدأ
من يوم علمه بحصول الاعلان والا كانت المعارضة جائزة حتى تسقط
الدعوى بمضى المدة » فان الاستفادة من هذا النص أنه اذا حصل الاعلان
فى شخص المحكوم عليه فان هذا يعد قرينة قاطعة على علمه بصدد
الحكم النيابى • أما اذا اعلن فى موطنه ولم يسلم الاعلان اليه شخصيا
بل استلمه غيره ممن يجوز لهم الاستلام قانونا فان ذلك يعد قرينة على
أن ورقته قد وصلت اليه ولكنها قرينة غير قاطعة اذ يجوز للمحكوم
عليه أن يدحضها باثبات العكس •

(نقض جنائى - جلسة ١٩٨١/١/٢٨ - طعن رقم ١٤٩٤ لسنة ٥٠ ق)

قاعدة رقم (٢٠٧)

المبدأ : امتداد الميعاد المحدد للاخطار بالكتاب المسجل المنصوص
عليه فى المادة ١١ مرافعات - بسبب العطلة الرسمية •

ملخص الحكم : من المقرر أن الميعاد المحدد للاخطار بالكتاب
المسجل المنصوص عليه فى المادة ١١ من قانون المرافعات يمتد بسبب
العطلة الرسمية •

(نقض جنائى - جلسة ١٩٨١/١/٢٨ - طعن رقم ١٤٩٤ لسنة ٥٠ ق)

قاعدة رقم (٢٠٨)

المبدأ : توجه المحضر الى محل اقامة الطاعن - لاعلانه بالحكم الغيابي الاستئنافي وامتناع تابعه عن استلام الاعلان - تسليمه الاعلان بعد ذلك لثائب مأمور القسم في ذات اليوم - واخطار الطاعن بذلك بخطاب مسجل في الميعاد المحدد - صحيح .

ملخص الحكم : لما كان من المقرر أن الأصل في اعلان الأوراق طبقاً للمادتين ١٠ ، ١١ من قانون المرافعات - الذي احوالت اليه الفقرة الأولى من المادة ٢٣٤ من قانون الاجراءات الجنائية أنها تسلم الى الشخص نفسه أو في موطنه فاذا لم يجد المحضر الشخص المطلوب اعلانه في موطنه كان عليه أن يسلم الورقة الى وكيله أو خادمه أو لمن يكون ساكناً معه من اقاربه أو أصدائه فاذا لم يجد من يصح تسليم الورقة اليه أو امتنع من وجده منهم عن الاستلام وجب عليه أن يسلمها في اليوم ذاته الى جهة الادارة واخطار المعلن بكتاب مسجل في خلال أربع وعشرين ساعة .

(نقض جنائي - جلسة ١٩٨١/١/٢٨ - طعن رقم ١٤٩٤ لسنة ٥٠ ق)

قاعدة رقم (٢٠٩)

المبدأ : تسلم ورقة الاعلان الى أحد المذكورين في المادتين ١٠ ، ١١ مرافعات لعدم وجود المعلن في موطنه - اعتبار ذلك قرينة على علمه بالجلسة .

ملخص الحكم : من المقرر أن الأصل في اعلان الأوراق طبقاً للمادتين ١٠ ، ١١ من قانون المرافعات أنها تسلم الى الشخص نفسه أو في موطنه ، فاذا لم يجد المحضر الشخص المطلوب اعلانه في موطنه كان عليه أن يسلم الورقة الى وكيله أو خادمه أو لمن يكون هقيماً معه من أقربائه أو أصدائه ويعد استلامهم ورقة الاعلان في هذه الحالة قرينة على علم الشخص المطلوب اعلانه ما لم يدحضها باثبات العكس .

(نقض جنائي - جلسة ١٩٨١/١١/١١ - طعن رقم ٧٣٦ لسنة ٥١ ق)

قاعدة رقم (٢١٠)

المبدأ : اعلان المدعى بالحق المدنى لجهة الادارة فى حالة عدم وجود من يصح تسليم الورقة اليه - فى موطنه - صحيح - أساس ذلك : م ٢٣٤ / اجراءات جنائية والمادتان ١٠ ، ١١ مرافعات .

اجراء الاعلان لأقل من الأجل المحدد قانونا - لا اثر له فى صحته - للمعلن أن يطلب أجلا لتخصير دفاعه ، وعلى المحكمة اجابته والا كانت اجراءات المحكمة باطلة .

ملخص الحكم : لما كان يبين من الحكم المطعون فيه انه أورد فى مدوناته ما نصه « وحيث أن المدعية بالحق المدنى لم تحضر رغم اشعارها فى ٢٩/٥/١٩٧٨ باعلان على يد محضر معلن اليها قانونا » .

ويبين من الاطلاع على المفردات أن الطاعنة أعلنت بالحضور لجلسة الأول من يونيو سنة ١٩٧٨ المحددة لنظر الاستئناف وقد جرى الاعلان وفق احكام المادة ١/٢٣٤ من قانون الاجراءات الجنائية التى تقضى باعلان ورقة التكليف بالحضور لشخص المعلن اليه أو فى محل اقامته والمادتان ١٠ ، ١١ من قانون المرافعات المدنية والتجارية من أنه اذا لم يجد المحضر احدا فى موطن المطلوب اعلانه ممن يصح تسليم الورقة اليه فعليه تسليم الورقة الى جهة الادارة ، ذلك بأن المحضر قد أثبت انه انتقل يوم ٢٩ من مايو سنة ١٩٧٨ الى محل اقامة الطاعنة فألقاه مقلقا فانتقل الى القسم فى اليوم ذاته وسلم صورة الاعلان الى مأمور القسم ثم قام فى اليوم ذاته بأخبار الطاعنة بذلك بكتاب مسجل رقم ٣٩ ، ومن ثم فإن هذا الإعلان الصحيح يعتبر عملا بالفقرة الأخيرة من المادة سالفة الذكر منتجا لأثاره من وقت تسليم الصورة الى من سلمت اليه قانونا مما يفترض معه علم الطاعنة بحصول الاعلان ما لم تدحض هذا الافتراض بإثبات العكس ، ولا يؤثر فى صحة هذا الاعلان ان يكون

تد تم لأقل من الأجل المحدد في المادة ٢٣٣ من قانون الاجراءات الجنائية وهو ثلاثة أيام قبل الجلسة لأن ذلك ليس من شأنه أن يبطله كاعلان مستوف للشكل القانوني وانما يصح للطاعة - وفقا لنص المادة ٣٣٤ من القانون ذاته - اذا ما حضرت أن تطلب أجلا لتخصير دفاعها استيفاء لحقها في الميعاد الذي حدده القانون وعلى المحكمة اجابتها الى طلبها والا كانت اجراءات المحاكمة باطلة ، واذ كان لا يبين من المستندات المقدمة من الطاعة أو من مفردات الدعوى انها تشتمل على ما يحض قرينة علم الطاعة بحصول الاعلان فان اجراءات المحاكمة تكون قد تمت صحيحة ومن ثم فان ما تثيره الطاعة في هذا الخصوص يكون في غير محله .

(نقض جنائي - جلسة ١٩٨١/١١/٢٤ - طعن رقم ٢٢٩٧ لسنة ٥١ ق)

قاعدة رقم (٢١١)

المبدأ : عدم وجوب اعلان المتهم بالجلسة التي حددت لصدور الحكم - متى كان حاضرا جلسة المرافعة أو معلنا بها اعلانا صحيحا - طالما ان الدعوى نظرت على وجه صحيح في القانون .

ملخص الحكم : من المقرر قانونا انه لا يلزم اعلان المتهم بالجلسة التي حددت لصدور الحكم فيها متى كان حاضرا جلسة المرافعة أو معلنا بها اعلانا صحيحا طالما أن الدعوى نظرت على وجه صحيح في القانون واستوفى كل خصم دفاعه وحجرت المحكمة الدعوى للحكم فيها فان صلة الخصم بها تكون قد انقطعت ولم يبق اتصال بها الا بالقدر الذي تصرح به المحكمة ، وتصبح القضية في هذه المرحلة - مرحلة المداولة واصدار الحكم - بين يدي المحكمة لبحثها والمداولة فيها ويمتنع على الخصوم ابداء رأى فيها .

(نقض جنائي - جلسة ١٩٨١/١٢/١ - طعن رقم ١٨٠٥ لسنة ٥١ ق)

الاعتراف

قاعدة رقم (٢١٢)

المبدأ : الاعتراف الذى يعول عليه - شرطه ؟

مثال لدفاع مفاده الدفع بأن الاعتراف كان وليد اكراه .

**الدفع ببطلان الاعتراف للاكراه - جوهرى - وجوب مناقشته
والرد عليه - التحويل عليه بغير رد - قصور .**

ملخص الحكم : متى كان البين من الاطلاع على محضر جلسة المحكمة الاستئنافية أن الحاضر مع الطاعن بعد أن أثار مسألة تلفيق التهمة وصدور أمر من النيابة بحبس الطاعن فى ١٩٧٨/٤/٢٣ فى قضية أخرى أردف ذلك بقوله « وأن أمر الحبس مكان تنفيذ السجن ويبقى المتهم فى حوزة المباحث لا هو مثبت بدفتر القمع أو بدفتر المباحث وقد طلبنا ضم هذه الدفاتر لاثبات أن المتهم قد ظل معه زوجته تحت التعذيب » مما مفاده أن المدافع عن الطاعن قد ركن إلى الدفع بأن الاعتراف الذى تضمنه محضر الضبط المؤرخ ١٩٧٨/٤/٢٩ كان وليد اكراه . لما كان ذلك وكان يبين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه استند فى ادانة الطاعن - ضمن ما استند اليه - الى اعترافه ، وكان الأصل أن الاعتراف الذى يعول عليه يجب أن يكون اختياريًا وهو لا يعتبر كذلك - ولو كان صادقًا - إذا صدر أثر اكراه أو تهديد كائنا ما كان فجر هذا التهديد أو ذلك الاكراه وكان من المقرر أن الدفع ببطلان الاعتراف لصدوره تحت تأثير التهديد أو الاكراه هو دفع جوهرى يجب على محكمة الموضوع مناقشته والرد عليه مادام الحكم قد عول فى قضائه بالادانة على ذلك الاعتراف . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد عول فى ادانة الطاعن على اعترافه بغير أن يرد على ما اثير من

دفاع جوهرى حوله ويقول كلمته فيه فانه يكون معيبا بالقصور فى
التسبيب .

(نقض جنائى - جلسة ١٩٨١/١١/١ - طعن رقم ٤٨٨ لسنة ٥١ ق)

قاعدة رقم (٢١٢)

المبدأ : الاعتراف الذى يعول عليه - شرطه ؟

ملخص الحكم : الاعتراف الذى يعول عليه يجب أن يكون اختياريا
وهو لا يعتبر كذلك - ولو كان صادقا - اذا صدر اثر اكراه أو تهديد
كائنا ما كان قدر هذا التهديد أو ذلك الاكراه .

(نقض جنائى - جلسة ١٩٨١/١١/١ - طعن رقم ٢٧٥ لسنة ٥١ ق)

اعداد

قاعدة رقم (٢١٤)

المبدأ : - وجوب أخذ رأى المفتى قبل الحكم بالاعدام : المادة ٢٨١ اجراءات - لا يوجب على المحكمة أن تبين رأيه أو تفنده .

ملخص الحكم : لما كانت المادة ٣٨١ من قانون الاجراءات الجنائية وإن أوجبت على محكمة الجنايات أن تأخذ رأى المفتى قبل أن تصدر حكمها بالاعدام ، إلا أنه ليس فى القانون ما يوجب على المحكمة أن تبين رأى المفتى أو تفنده .

(نقض جنائى - جلسة ١٠/٢٨/١٩٨١ - طعن رقم ٢٦٣ لسنة ٥١ ق)

قاعدة رقم (٢١٥)

المبدأ : اثبات تاريخ تقديم مذكرة النيابة فى قضايا الاعدام - غير لازم - علة ذلك ؟
اتصال محكمة النقض بالدعوى المحكوم فيها بالاعدام بمجرد عرضها عليها .

ملخص الحكم : حيث ان النيابة العامة وان كانت قد عرضت القضية الماثلة على هذه المحكمة عملاً بنص المادة ٤٦ من قانون حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ - مشفوعة بمذكرة برأيها طلبت فيها لقرار الحكم الصادر باعدام الطاعنة دون اثبات تاريخ تقديمها بحيث يستدل منه على أنه روعى فيها عرض القضية فى ميعاد الأربعين يوماً المبين بالمادة ٣٤ من ذلك القانون ، ولا أنه لما كان تجوز - هذا الميعاد - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - لا يترتب عليه عدم قبول عرض النيابة بل أن محكمة النقض تتصل بالدعوى بمجرد عرضها عليها لتفصل فيها وتستبين - من تلقاء نفسها دون أن تتقيد بمبنى الرأى الذى صُممته النيابة (م - ١٢)

مذكرتها — ما عسى أن يكون قد شاب الحكم من عيوب يستوى في ذلك أن يكون عرض النيابة في الميعاد المحدد أو بعد فواته فإنه يتعين قبول عرض النيابة العامة للقضية •

(نقض جنائي - جلسة ١٩٨١/١١/١ - طعن رقم ٢٧٥ لسنة ٥١ ق)

قاعدة رقم (٢١٦)

المبدأ : وظيفة محكمة النقض في شأن الأحكام الصادرة بالاعدام ؟

ملخص الحكم : المادة ٤٦ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ تنص على أنه « مع عدم الإخلال بالأحكام المتقدمة إذا كان الحكم صادرا حضوريا بعقوبة الاعدام يجب على النيابة العامة ان تعرض القضية على محكمة النقض مشفوعة بمذكرة برأيها في الحكم وذلك في الميعاد المبين بالمادة ٣٤ وتحكم المحكمة طبقا لما هو مقرر في الفقرة الثانية من المادة ٣٥ والفقرتين الثانية والثالثة من المادة ٣٩ » ومفاد ذلك أن وظيفة محكمة النقض في شأن الأحكام الصادرة بالاعدام ذات طبيعة خاصة تقتضيها أعمال رقابتها على عناصر الحكم كافة موضوعية وشكلية وتقتضى من تلقاء نفسها بنقض الحكم في أية حالة من حالات الخطأ في القانون أو البطلان وذلك هو المستفاد من الجمع بين الفقرة الثانية من المادة ٣٥ والفقرتين الثانية والثالثة من المادة ٣٩ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ المشار إليه •

(نقض جنائي - جلسة ١٩٨١/١١/١ - طعن رقم ٢٧٥ لسنة ٥١ ق)

اعفاء

قاعدة رقم (٢١٧)

المبدأ : عدم اعتبار هذا القانون قانونا أصحح إن تم ضبطه قبل العمل بأحكامه محرزا أو حائزا لاسلحة أو ذخائر بغير ترخيص — أساسى ذلك ؟

ملخص الحكم : حيث أنه وقد صدر بعد تاريخ ارتكاب الجريمة اتفاقون رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٨ بتاريخ ٢٠ مايو سنة ١٩٧٨ المعمول به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية فى أول يونيه سنة ١٩٧٨ بتعديل القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ فى شأن الاسلحة والذخائر ، ومن بين نصوصه ما أورده بالمادة الرابعة من تقرير الاعفاء من العقاب أن يقوم خلال شهرين من تاريخ المثل به بتسليم ما يحوزه أو يحرزه من أسلحة نارية وذخائر الى قسم الشرطة ، وإزاء ما يثور حول مدى اعتبار هذه المادة قانونا أصحح للمتهم يسرى على واقعة الدعوى بما قد يوجب بالتالى على محكمة النقض — من تلقاء نفسها — أن تنقض الحكم لصالح المتهم عملا بحقها المخول بالمادة ٣٥/٢ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض — فقد رأت الدائرة الجنائية طرح هذه المسألة القانونية على الهيئة العامة للفصل فيها بالتطبيق لحكم المادة الرابعة فقرة ثانية من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ •

وحيث أن نص المادة الرابعة من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٨ المعدل للقانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المشار اليه قد جرى بأنه « يعفى من العقاب كل من يحوز أو يحرز بغير ترخيص أسلحة نارية أو ذخائر مما تستعمل فى الاسلحة المذكورة فى تاريخ العمل بهذا القانون اذا قام بتسليم تلك الاسلحة والذخائر الى جهة الشرطة الواقعة فى دائرتها محل اقامته خلال شهرين من تاريخ العمل بهذا القانون ، ويعفى كذلك من العقوبات المترتبة عن سرقة الاسلحة والذخائر أو على اخفائها » •

ولما كان الأصل العام المقرر بحكم المادتين ٦٦ ، ١٨٧ من الدستور وعلى ما قننته الفقرة الأولى من المادة الخامسة من قانون العقوبات أنه لا تهرى أحكام القوانين إلا على ما يقع من تاريخ العمل بها ، ولا يترتب عليها أثر فيها وقع قبلها ، وأن مبدأ عدم جواز رجعية أثر الأحكام الموضوعية لنصوص القوانين الجنائية بالذات مستمد من قاعدة سرعة الجريمة والعقاب التي تستلزم أن يقتصر على عقاب الجرائم بمقتضى القانون المعمول به وقت ارتكابها ، إلا أنه يستثنى من هذا الأصل العام ما أورده المادة الخامسة المشار إليها فى فقرتها الثانية من أنه « ومع هذا إذا صدر بعد وقوع الفعل وقبل الحكم فيه نهائيا قانون أصلح للمتهم فهو الذى يتبع دون غيره » لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن القانون الأصلح للمتهم هو الذى ينشئ له من الناحية الموضوعية — دون الاجرائية — مركزا أو وضعا يكون أصلح له من القانون القديم ، كأن يلغى الجريمة المسندة اليه ، أو يلغى بعض عقوباتها أو يخففها ، أو يقرر وجهها للاعفاء من المسؤولية الجنائية دون أن يلغى الجريمة ذاتها ، أو يستلزم لقيامها ركنا جديدا لم يتوافر فى فعل المتهم ، فيكون من حق المتهم فى هذه الحالات — استمدادا من دلالة تغيير سياسة التجريم والعقاب الى التخفيف — أن يستفيد لصالحه من تلك النصوص الجديدة من تاريخ صدورهما ، شريطة ألا يكون الفعل الذى وقع منه مخالفا لقانون ينهى عن ارتكابه فى فترة محددة فإن انتهاء هذه الفترة لا يحول دون السير فى الدعوى أو تنفيذ العقوبات المحكوم بها عملا بنص الفقرة الثالثة من المادة الخامسة من قانون العقوبات وإذا كان الاحتماء بقاعدة القانون الأصلح على ما تقدم انما هو استثناء من الأصل العام المقرر من أن القانون الجنائى يحكم ما يقع فى ظله من جرائم الى أن تروى عنه القوة الملزمة بقانون لا حق ينسخ أحكامه ، فإنه يؤخذ فى تفسيره بالضيق ويدور وجودا وعدما مع الملة التى دعت الى تقريره ، لأن المرجع فى فض التنازع بين

القوانين من حيث الزمان هو قصد اشارة الذى لا تجوز مصادرتة فيه ، ولما كان نص المادة الرابعة من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٨ سالف البيان لم يخرج عن ذلت الأصل العام المقرر من عدم رجعية أثر القوانين على الوقائع اسابقة عليها ، اذ هو لم يبلغ الجريمة التى وقعت من المتهم أو يخفف عقابها أو يرفع عنه مسؤوليتها ، وانما رفع العقاب فى الفترة المحددة به عن الحالات التى تتوافر فيها شروط الاعفاء للعلة التى أفصح عنها فى مذكرته الايضاحية وهى تشجيع المواطنين على تسليم ما قد يكون لديهم من أسلحة وذخائر غير مرخص بهاولو كانوا سارقين أو مخفين لها ، وهى علة تنتنى بالنسبة لكل من لم يتقدم قبل تاريخ العمل بذلك القانون بما لديه من أسلحة أو ذخائر وضبط حائزا أو محرزا لها بغير ترخيص ومن ثم فانه لا يتحقق بالنص المشار اليه معنى القانون الأصلح ولا يسرى على الوقائع السابقة على صدوره ، لما كان ذلك ، وكان مناط الاعفاء الذى قرره المادة الرابعة من القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٨ المشار اليها ، أن يكون الشخص فى أول يونية سنة ١٩٧٨ تاريخ العمل بذلك القانون محرزا أو حائزا للسلاح أو الذخيرة بغير ترخيص ، وأن يقوم فى خلال الفترة المحددة قانونا بتسليمها الى الشرطة ، فانه يجب لتوافر موجب الاعفاء أن تتحقق كافة شروطه من قيام الحيازة والاحراز فى ذلك التاريخ المعين ، وأن يتم التسليم خلال تلك الفترة وما يتحقق به العلة التى ابتغاها التشريع من تشجيع المواطنين على تسليمها ، ولما كان هذا النظر لا يمس الأصل الذى جرى عليه قضاء هذه المحكمة فى تحديد معنى ونطاق تطبيق القانون الأصلح ، والتزام مناط الاعفاء من العقاب وشروطه ، وكانت الفقرة الثانية من المادة الرابعة من قانون السلطة القضائية قد خولت هذه الهيئة الفصل فى الدعوى المطالة اليها وكان الحكم المطعون فيه صحيحا ومطابقا للقانون فانه يتعين رفض الطعن موضوعا .

(نقض جنائى - جلسة ١٩٨١/١/٧ - طعن رقم ٨٩٤١ لسنة ٥٠ ق)

اجراءات الاستدلال

قاعدة رقم (٢١٨)

المبدأ : إجراءات الاستدلال من الاجراءات السابقة على رفع الدعوى الجنائية — عدم ورود قيد من الشارع على مباشرتها .

ملخص الحكم : من المقرر غى صحيح القانون أن اجراءات الاستدلال أيا كان من يباشرها لا تعتبر من إجراءات الخصومة الجنائية بل هى من الاجراءات الأولية التى لا يرد عليها قيد الشارع فى توقفها على الطلب رجوعا الى حكم الأصل فى الاطلاق وتحريرا للمقصود من خطاب الشارع بالاستثناء وتحديدًا لمعنى الدعوى الجنائية على الوجه الصحيح دون ما يسبقها من الاجراءات الممهدة لشوئها ، اذ لا يملك تلك الدعوى أصلا غير النيابة العامة وحدها . لما كان ذلك وكانت المادة الثالثة من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٣٣ بتنظيم صناعة وتجارة الدخان تجيز لأمور الضبط القضائى تفتيش مصانع الدخان ومخازنه وحوانيت بيعه فى أى وقت كما أن له الحق فى أخذ عينات من أنواع الادخنة الموجودة بالمصنع أو المخزن لتطليلها ، فان أعمال الاستدلال التى قام بها مفتش الانتاج تكون قد تمت استنادا الى الحق المخول أصلا لرجل الضبط القضائى مما لا يرد عليها قيد الشارع فى توقفها على الطلب .

(نقض جنائى — جلسة ١٩٨١/٥/٤ — طعن رقم ١٤٣٨ لسنة ٤٨ ق)

الاخلاق بحق الدفاع

قاعدة رقم (٢١٩)

المبدأ : النemy على المحكمة قعودها عن اجراء تحقيق لم يطلب منها - غير جائز - عدم جواز النemy على الحكم بسبب عيب شاب التحقيق السابق على المحاكمة .

ملخص الحكم : واذ كان الثابت فى محضر جلسة المحاكمة أن الدفاع عن الطاعن لم يثر ما ينعاى من اعراض النيابة العامة عن سماع شهود النemy ، ولم يطلب من المحكمة اجراء فى هذا الخصوص ، فليس له من بعد أن ينعى على المحكمة قعودها عن اجراء تحقيق لم يطلب منها ، ولم تر هى حاجة لاجرائه بعد أن اطمأنت هن عناصر الدعوى المطروحة امامها الى صحة الواقعة ، ولا كعدو منعاى أن يكون تعيبا للتحقيق الذى تم فى المرحلة السابقة على المحاكمة مما لا يصح أن يكون سببا للطعن على الحكم .

(نقض جنائى - جلسة ١٩٨١/١/٧ - طعن رقم ٨٩٤١ لسنة ٥٠ ق)

قاعدة رقم (٢٢٧)

المبدأ : اقتضاء المؤجر مالكا كان أم مستأجرا - مقدم ايجار أو أية مبالغ اضافية بسبب تحرير عقد الايجار - أو خارج نطاقه - زيادة عن التأمين والأجرة المنصوص عنها في العقد - مؤتم *

صفة المؤجر ومناسبة تحرير عقد الايجار هما مقتضى حظر اقتضاء المبالغ الاضافية *

اقتضاء المستأجر بالذات أو بالوساطة من المؤجر أو المالك أية مبالغ في مقابل انتهاء عقد الايجار واخلاء المكان المؤجر - لا تأثيم - مخالفة ذلك - خطأ في تأويل القانون *

ماخص الحكم : الشارع بما نص عليه في المادتين ١٧ و ٤٥ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ في شأن ايجار الاماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجرين والمستأجرين - الذى حصلت الواقعة موضوع الدعوى الراهنة فى ظله - انما يؤتم ، وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض ، بالاضافة الى فعل اقتضاء المؤجر من المستأجر مقدم ايجار ، أن يتقاضى منه أية مبالغ اضافية بسبب تحرير عقد الايجار أو خارج نطاقه زيادة على التأمين والأجرة المنصوص عليهما فى العقد سواء كان ذلك المؤجر مالك العقار أو مستأجره الذى يبتغى تأجيره الى غيره فتقوم فى جانبه حينئذ صفة المؤجر ومناسبة تحرير عقد الايجار ، وهما هنا حظر اقتضاء تلك المبالغ الاضافية بالذات أو بالوساطة ، ومن ثم فان هذا الحظر بمقتضىات تأثيمه لا يسرى فى شأن المستأجر الا اذا اقدم على التأجير من الباطن الى غيره ، فيخرج عن دائرة التأثيم المستأجر الذى يتقاضى بالذات أو بالوساطة من المؤجر أو المالك أو من طالب ايجارا من الغير - كما هو الحال فى الدعوى الماثلة - أية مبالغ فى مقابل انتهاء عقد الايجار واخلاء المكان المؤجر ، ولا يطل عقاب مثل هذا (م - ١٤)

المستأجر طبقاً لإحكام القانون السالف الذكر أو أى قانون آخر ، واذ خالف الحكم المطمون فيه هذا النظر وقضى بمعاقبة الطاعن عن واقعة إقتضاء مبلغ من النقود من المطمون مُدَّها مقابل انتهاء العلاقة الايجارية بينه وبين مالك المين المؤجرة (المحكوم ببراءته) حتى تستأجرها المطمون مُدَّها من هذا الأخير فإنه يكون قد بنى على خطأ فى تأويل القانون ، وكان يتعين على المحكمة القضاء ببراءة الطاعن عملاً بالمادة ١/٣٠٤ من قانون الاجراءات الجنائية باعتبار أن الواقعة غير معاقبة عليها قانوناً •

(نقض جنئى - جلسة ١٩٨١/١٢/٥ - طعن رقم ١٢٣٥ لسنة ٥١ ق)

استجواب

قاعدة رقم (٢٢٨)

المبدأ : الاستجواب المحظور قانونا - ماهيته ؟

استفسار المحكمة من الطاعن عن صلتة ببقاى المتهمين وظروف

توجهه الى مكان تواجدهم - استيضاح - لا يمس حق الدفاع •

ملخص الحكم : لما كان الاستجواب المحظور قانونا فى طور المحاكمة وفقا لنص المادة ٢٤٧ من قانون الاجراءات الجنائية هو مناقشة المتهم على وجه مفصل فى الادلة القائمة فى الدعوى اثباتا ونفيا فى اثناء نظرها سواء اكان ذلك من المحكمة أم من الخصوم أو من المدافعين عنهم • لما له من خطورة ظاهرة وهو لا يصح الا بناء على طلب من المتهم نفسه بيديه فى الجلسة بعد تقديره وما تقتضيه مصلحته • اما مجرد الاستيضاح - كما هو واقع الحال فى الدعوى حين استفسرت المحكمة من الطاعن عن صلتة ببقاى المتهمين وظروف توجهه الى المسكن الذى تواجدوا فيه - فليس فيه أى خروج على محارم القانون ولا مساس فيه بحق الدفاع • ومع ذلك فان هذا الحظر إنما قصد به مصلحة المتهم وحده فله أن يتنازل عنه صراحة أو ضمنا إما بطلبه صراحة من المحكمة أن تستجوبه أو بعدم اعتراضه هو أو المدافع عنه على الاستجواب واجابته على الأسئلة التى توجهها اليه المحكمة •

(نقض جنائى - جلسة ١٩٨١/٥/٢٥ - طعن رقم ٢٤٢٠ لسنة ٥٠ ق)

اصابة خطأ

قاعدة رقم (٢٢٩)

**المبدأ : الحكم بالإدانة - بيئاته ؟ المادة ٣١٠ من قانون
الاجراءات الجنائية .**

ملخص الحكم : المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية قد
لوجبت أن يشتمل كل حكم بالإدانة على بيان الواقعة المستوجبة العقوبة
بيانا واضحا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها
والأدلة التي استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من المتهم ومؤدى
تلك الأدلة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة مأخذها ، تمكينا
لمحكمة النقض من مراقبة صحة التطبيق القانوني على الواقعة كما صار
اثباتها بالحكم ، والا كان الحكم قاصرا .
(نقض جنائي - جلسة ١٩٨١/١٢/١٥ - طعن رقم ٢١٠١ لسنة ٥١ ق)

قاعدة رقم (٢٣٠)

**المبدأ : خلو الحكم مما يكشف عن وجه استشهاد المحكمة بالدليل
الذي استنبطت منه عقيدتها - قصور .**

ملخص الحكم : لما كان الحكم حين دان المتهم بجريمة الاصابة
الخطأ ورتب على ذلك مسؤولية متبوعه (المسئول عن الحقوق المدنية)
جاء خلوا مما يكشف عن وجه استشهاد المحكمة بالدليل الذي استنبطت
منه عقيدتها في الدعوى وهدى تأييده للواقعة كما اقتنعت بها المحكمة،
فانه يكون مشوبا بالقصور الذي يعيبه ويوجب نقضه فيما قضى به في
الدعوى المدنية .

(نقض جنائي - جلسة ١٩٨١/١٢/١٥ - طعن رقم ٢١٠١ لسنة ٥١ ق)

استعمال محرر مزور

قاعدة رقم (٢٣١)

المبدأ : الركن المادى فى جريمة استعمال الأوراق المزورة —
تحقيقه — باستخدام المحرر المزور فيما زور من أجله — تمامه — بمجرد
تقديم ورقة مزورة تزويرا معاقبا عليه — لا يغير من ذلك أن يكون من
قدم الورقة قدمها بصفته الشخصية — أو بصفته نائبا عن غيره —
مضى كان عالما بتزويرها •

ملخص الحكم : لما كان الركن المادى فى جريمة استعمال الأوراق
المزورة يتحقق باستخدام المحرر المزور فيما زور من أجله ويتم بمجرد
تقديم ورقة تكون فى ذاتها مزورة تزويرا يعاقب عليه القانون وكان
الطاعن لا يمارى أنه قدم الورقة المزورة فى تحقیقات الجنحة رقم
٣٠٨٠ سنة ١٩٧٠ مكر بنها وهو ما يتوفر به الركن المادى لجريمة
الاستعمال فى حقه دون أن يغير من الأمر أن يكون قد تقدم بالورقة
بصفته الشخصية أو بصفته نائبا عن غيره مادام أنه كان فى الحالتين
عالما بتزوير الورقة التى قدمها فان ما يثيره من أنه قدم هذه الورقة
بصفته وكىلا عن زوجته لا يكون له محل •

(نقض جنائى — جلسة ١٧/١١/١٩٨١ — طعن رقم ١٢٤١ لسنة ٥٠ ق)

إمارة المحكمة

قاعدة رقم (٢٣٢)

المبدأ : تحقق جريمة المادة ٢/١٢٣ عقوبات متى كانت الأفعال أو العبارات تحمل معنى الإساءة أو المساس بالشعور أو الغض من الكرامة ولو لم تبلغ حد السب أو القذف .

تعتمد توجيه الفاظ تحمل بذاتها معنى الإهانة — كفايته لتوافر القصد الجنائي في تلك الجريمة .

ملخص الحكم : لا يشترط لتوفر جريمة الإهانة المنصوص عليها في المادة ١٣٣ من قانون العقوبات أن تكون الأفعال والعبارات المستعملة مشتملة على قذف أو اسناد أمر معين بل يكفي أن تحمل معنى الإساءة أو المساس بالشعور أو الغض من الكرامة ، أنه يكفي لتوافر القصد الجنائي فيها تمعد توجيه الفاظ تحمل بذاتها معنى الإهانة إلى الموظف سواء أثناء تأدية الوظيفة أو بسببها بغض النظر عن الباعث على توجيهها .

(نقض جنائي — جلسة ١٩٨١/١٠/٢٠ — طعن رقم ١٧٠٧ لسنة ٥١ ق)

اصول

قاعدة رقم (٢٣٣)

المبدأ : انكار المتهم - في مرحلتى الاحالة والمحاكمة - التهمة وقولها أمام قاضى المعارضات ان اعترافها أمام النيابة كان رغما عنها بذات الجلسة أن اعترافها المذكور كان وليد تأثيرات خارجية - دفاع بأن اعترافها كان وليد اكراه - استناد الحكم المطعون فيه في ادانتها إلى ذلك الاعتراف - دون التعرض لدفاعها أو الرد عليه - قصور .

ملخص الحكم : لما كان يبين من الاطلاع على المواد المضمومة أن الطاعنة أمام قاضى المعارضات بجلسة ١٥/٥/١٩٧٧ أنكرت التهمة وقررت « أنها اعترفت أمام النيابة رغما عنها لأن الضباط الذين تابلوها بمركز الشرطة قاموا بتخويفها » ثم اثار المدافع عنها بذات الجلسة أن اعترافها بمحضر تحقيق النيابة كان وليد تأثيرات خارجية . لما كان ذلك وكان هذا الدفاع - بأن اعتراف الطاعنة كان وليد اكراه - مطروحا على المحكمة وقد استند الحكم المطعون فيه - ضمن ما استند اليه - في ادانة الطاعنة الى اعترافها بالتحقيقات دون أن يعرض الى ما قررت في دفاع أو يرد عليه خاصة وقد أنكرت ما أسند اليها من اتهام في مرحلتى الاحالة والمحاكمة وهو ما يعيب الحكم بالقصور بما يبطله . (نقض جنائى - جلسة ١٩٨١/١١/١ - طعن رقم ٢٧٥ لسنة ٥١ ق)

قاعدة رقم (٢٣٤)

المبدأ : كفاية أن يكون الفعل قد ارتكب بغير رضا المجنى عليها - لتوافر ركن القوة في جناية الواقعة - استخلاص حصول الاكراه - موضوعى .

ملخص الحكم : لما كان القضاء قد استقر على أن ركن القوة في جناية الواقعة يتوافر كلما كان الفعل المكون لها قد وقع بغير رضا

المجنى عليها سواء باستعمال المتهم فى سبيل تنفيذ مقصده من وسائل القوة أو التهديد أو غير ذلك ما يؤثر فى المجنى عليها فيعدها الارادة ويقعدها عن المقاومة ، وللمحكمة أن تستخلص من الوقائع التى شملها التحقيق ومن أقوال الشهود حصول الاكراه . وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت أخذا بأقوال المجنى عليها التى اطمأن اليها أنها لم تقبل مواجهة الطاعن لها وأنه جذبها من ذراعها وكتفها وأدخلها غرفة النوم حيث واقمها كرها عنها فإن هذا الذى أورده الحكم كاف لاثبات توافر جريمة مواجهة أنثى بغير رضاها بارتكابها بما فيها ركن القوة وهن ثم فإن النعى على الحكم فى هذا الخصوص يكون غير سديد .
(نقض جنائى - جلسة ١٩٨١/٥/٢٥ - طعن رقم ٢٤٢٠ لسنة ٥٠ ق)

بطالان

قاعدة رقم (٢٣٥)

المبدأ : الدفع ببطلان الاجراءات المبني على استجواب المحكمة
للمتهم - سقوطه - اذا حصل الاستجواب في حضور محاميه ولم
يبيد اعتراضا .

ملخص الحكم : لما كان الثابت بمحضر جلسة المحاكمة أن الاستجواب
تم في حضور المدافع عن الطاعن وبموافقته ، وكان من المقرر أن حق
المتهم في الدفع ببطلان الاجراءات المبني على ان المحكمة استجوبته
يسقط وفقا للفقرة الاولى من المادة ٣٣٣ من قانون الاجراءات الجنائية
اذا حصل الاستجواب بحضور محاميه ولم يبيد اعتراضا عليه لأن ذلك
يدل على أن مصلحته لم تتأثر بهذا الاستجواب ومن ثم فلا يجوز له
من بعد ان يدعى ببطلان الاجراءات .
(نقض جنائي - جلسة ١٩٨١/٥/٢٥ - طعن رقم ٢٤٢٠ لسنة ٥٠ ق)

بناء

قاعدة رقم (٢٣٦)

المبدأ جريمتا إقامة بناء بغير ترخيص وإقامته على أرض لم يصدر قرار بتقسيمها - قوامها - فعل مادی واحد .

مجال تطبيق القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ بشأن تقسيم الأراضي المدة للبناء : المباني التي تقام على الأرض - لا شأن له بالطوابق التالية .

إدانة الحكم للطاعن بجريمة إقامة بناء بدون ترخيص على أرض غير مقسمة والقضاء بقوة الإزالة طبقاً للقانون سالف الذكر - خطأ في القانون - انحصار المخالفة في إقامة البناء بدون ترخيص وثبوت أن البناء في حد ذاته لم يخالف فيه الاشتراطات المنصوص عليها في القانون ٤٥ لسنة ١٩٦٢ - لا محل للقضاء بالإزالة - مخالفة هذا النظر - خطأ في القانون يصح تصحيحه .

ملخص الحكم : متى كانت جريمة إقامة بناء بغير ترخيص وجريمة إقامته على أرض لم يصدر قرار بتقسيمها وإن كانت كل جريمة منهما تقوم على عناصر وأركان تختلف عن عناصر الجريمة الأخرى ، إلا أن الفعل المادى المكون للجريمتين واحد وهو إقامة البناء ، سواء تم على أرض غير مقسمة أو أقيم عليها بدون ترخيص ، فالواقعة المادية التي تتمثل في إقامة البناء هي عنصر مشترك بين كافة الأوصاف القانونية التي يمكن أن تعطى لها والتي تتباين صورها بتنوع وجه المخالفة للقانون ولكنها كلها نتائج متولدة عن فعل البناء الذي تم مخالفه القانون . ولما كانت واقعة بناء الدور الثانى المطوى لا تنطبق عليها أحكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ في شأن تقسيم الأراضي المدة للبناء ، لأنه مقصور - بالنسبة الى المباني - على تلك التي تقام على الأرض ومن ثم فهو رهن بإقامة الطابق الأرضى ، ولا شأن له بالطوابق

التالية غير المتصلة بها - كما هو الحال في الدعوى المطروحة - فان الحكم المطعون فيه اذ دان المحكوم عليه بجريمة اقامة البناء على ارض غير مقسمة وقضى بمعقوبة الازالة طبقا لاحكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ المشار اليه ، يكون قد خالف القانون ، ولما كانت المخالفة قد انحصرت في اقامة البناء قبل الحصول على ترخيص من السلطة القائمة على أعمال التنظيم ، وكان يبين من الرجوع الى المفردات المضمومة ان البناء في حد ذاته لم يخالف فيه الارتفاعات والابعاد وغير ذلك من المقاسات التي فرضها القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٢ ، وكانت العقوبة المنصوص عليها في المادة ١٦ من القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٢ المذكور في الاحوال التي يكون فيها موضوع المخالفة هو القيام بالأعمال بدون ترخيص ، هي الغرامة التي لا تقل عن خمسة جنيهاً ولا تزيد على عشرين جنيهاً وضعف الرسوم المستحقة على الترخيص ، فانه لا موجب من ثم للحكم بمعقوبة الازالة ويكون الحكم المطعون فيه قد أخطأ في تطبيق القانون حين أنزل هذه العقوبة على المتهم المحكوم عليه . بما يتعين معه نقضه نقضاً جزئياً وتصحيحه بالغاء عقوبة الازالة .
(نقض جنائي - جلسة ١٩٨١/٥/٢٠ - طعن رقم ٢٦ لسنة ٥٠ ق)

قاعدة رقم (٢٣٧)

المبدأ : قيمته في مجموعها على خمسة آلاف جنيه - قبل الحصول على موافقة اللجنة الخاصة - فعلا في مؤتم في هذا الخصوص -
اعتباره اصلح لمتهم - ادانة الطاعن تطبيقاً لحكم القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٤ - خطأ في القانون - وجوب نقض الحكم المطعون فيه -
وتصحيحه .

ملخص الحكم : اذ كان القانون رقم ١٠٦ سنة ٧٦ - في شأن توجيه وتنظيم أعمال البناء - قد صدر ونشر في الجريدة الرسمية في

٩ من سبتمبر سنة ١٩٧٦ وعمل به في ذات التاريخ لسنة ١٩٦٤ نص في مادته الأولى على أنه فيما عدا المباني التي تقيمها الوزارات والمصالح الحكومية وشركات القطاع العام يحظر في أي جهة من الجمهورية داخل حدود المدن والقرى أو خارجها ، إقامة أي مبنى أو تعديل مبنى قائم متى كانت قيمة الأعمال المطلوب اجراؤها تزيد على خمسة آلاف جنيه إلا بعد موافقة لجنة يصدر بتشكيلها وتحديد اختصاصاتها واجراءاتها ٠٠٠٠ قرار من وزير الاسكان والتعمير ٠٠٠ كما نص في المادة ٣٥ منه على إلغاء القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٤ ، وبإلغاء القانون الأخير أصبحت جريمة إقامة مبنى لا تزيد قيمة الأعمال المطلوب اجراؤها عن خمسة آلاف جنيه — قبل الحصول على موافقة اللجنة — فعلا غير مؤثم ، ومن ثم فإن القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ يكون هو الواجب التطبيق * أعمالا لحكم المادة الخامسة من قانون العقوبات باعتباره القانون الاصلح للمتهم طالما أنه صدر بعد وقوع الفعل وقبل الفصل فيه بحكم بات ، لا كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد دان الطاعن تطبيقا ، لحكم القانون رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٤ بجريمة إقامة بناء لا يزيد قيمة الأعمال المطلوب اجراؤها عن خمسة آلاف جنيه قبل حصوله على موافقة اللجنة المختصة بتوجيه البناء وقضى بتغريمه عن هذه التهمة مبلغ ٢٠٢٦٥٠٠ جنيه فانه يكون قد خالف صحيح القانون مما يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه وتصحيحه بإلغاء ما قضى به من تغريم الطاعن مبلغ ٢٠٢٦٥٠٠ جنيه .

(نقض جنائي — جلسة ١٩٨١/٤/٢ — طعن رقم ٢٥٣٦ لسنة ٥٠ ق)

قاعدة رقم (٢٣٨)

المبدأ : الحكم بالانزاع بتقديم الرسومات *

توقفه على طلب الجهة الادارية المختصة — مخالفة ذلك — خطأ في

القانون — المادة ٢٢/٣ من القانون ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ *

ملخص الحكم : لما كان الثابت من المفردات التي أمرت المحكمة بضمها تحقيقا لموجه الطعن - أن جهة التنظيم لم تطلب إلزام المطعون ضده بتقديم الرسومات المقررة - وكان القضاء بالالتزام بتقديم الرسومات على ما يبين من صريح نص الفقرة الثالثة من المادة ٢٢ من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ في شأن تنظيم وتوجيه أعمال البناء - يتوقف على طلب من الجهة الادارية المختصة بشئون التنظيم ، فان الحكم المطعون فيه وقد قضى بذلك دون طلب من هذه الجهة يكون خطأ في تطبيق القانون .

(نقض جنائي - جلسة ١٩٨١/٤/٦ - طعن رقم ٢٥٦٥ لسنة ٥٠ ق .)

قاعدة رقم (٢٣٩)

المبدأ : انشاء - أو تعديل - أو ترميم المبنى التي لا تتجاوز قيمتها خمسة آلاف جنيه - دون موافقة اللجنة المختصة - غير مؤثم - طبقا للمادة ٣/١ من القانون ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ - حد ذلك ومقتضاه ؟

طلب ندب خبير لتقدير قيمة المبنى ولإثبات أن عملية البناء تمت على مرحلتين واستغرقت حوالي ثلاث سنوات - دفاع جوهرى - اثر ذلك ؟

ملخص الحكم : لما كان مؤدى أحكام القانون ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ في شأن توجيه وتنظيم أعمال البناء المطبق على واقعة الدعوى أن أعمال انشاء أو تعديل أو ترميم المبنى التي لا تتجاوز خمسة آلاف جنيه دون موافقة اللجنة المختصة قد أصبحت في ظله أفعالا غير مؤثمة ، وأن هذا الحكم يسرى عند تعدد الأعمال في المبنى الواحد متى كانت القيمة الكلية لهذه الأعمال لا تتجاوز خمسة آلاف جنيه في السنة الواحدة طبقا للفقرة الثالثة من المادة الأولى من القانون المذكور وإذا كان مناط تطبيق هذه الأحكام في حق الطاعنين يقتضى استظهار قيمة أعمال

البناء محل الاتهام وكيفية إجرائها من واقع الأدلة المطروحة في الدعوى ، وكان البين من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة الاستئنافية بتاريخ ١٠/١٢/١٩٧٨ ان المدافع عن الطاعنين طلب نذب خبير لتقدير قيمة المبنى ولاثبات أن عملية البناء تمت على مرحلتين وقد استغرقت حوالى ثلاث سنوات ، وكان الثابت ان الحكم المطعون فيه دان الطاعنين عن اقامتهما لبناء تزيد قيمته عن خمسة آلاف جنيه دون موافقة اللجنة المختصة - ولم يعرض لهذا الدفاع ايرادا له وردا عليه رغم جوهريته وجديته لاتصاله بواقعة الدعوى وتعلقه بموضوعها وبتحقيق الدليل فيها مما من شأنه لو ثبت أن يتغير وجه الرأى فيها ذلك بأن لو صح ان قيمة المبنى تقل عن خمسة آلاف جنيه أو أن القيمة الكلية للأعمال لم تتجاوز الخمسة آلاف جنيه في السنة الواحدة فإن أحكام القانون المطبق لا تسرى على الواقعة ، واذا التفت الحكم المطعون فيه عن هذا الدفاع ولم يقسطه حقه ولم يعن بتمحيصه بلوغا الى غاية الأمر فيه فانه يكون فوق ما ران عليه من القصور قد جاء مشوبا بالاخلاق بحق الطاعنين في الدفاع بها يستوجب نقضه والاحالة .

(نقض جنائى - جلسة ١٩٨١/٦/٧ - طعن رقم ١٧٠ لسنة ٥١ ق)

قاعدة رقم (٢٤٠)

المبدأ : اقامة بناء بدون ترخيص - عقوبتها : الغرامة وسداد ضعف الرسوم المستحقة عن الترخيص - المادة ٢٢ من القانون ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ .

معاينة المطعون ضده بعقوبة سداد رسم النّظر - خطأ فى تطبيق القانون .

ملخص الحكم : لما كانت المادة ٢٢ من القانون رقم ١٠٦ سنة ١٩٧٦ المطبقة على التهمة الثانية وهى اقامة بناء بغير ترخيص - قد نصت (م - ١٦)

على انه « كل مخالفة لأحكام هذا القانون أو القرارات المنفذة له يعاقب عليها بغرامة لا تقل عن عشرة جنيهات ولا تزيد على عشرين جنيهاً ويجب الحكم فيها فضلاً عن الغرامة بتصحيح أو استكمال أو هدم الأعمال المخالفة فيما لم يصدر بشأنه قرار من اللجنة المحلية كما يجب الحكم بضعف الرسوم المستحقة عن الترخيص في الأحوال التي يكون فيها موضوع المخالفة هو القيام بالأعمال بدون ترخيص مما مؤداه ان القانون قد فرض عن تهمة اقامة بناء بدون ترخيص عقوبة الغرامة وسداد ضعف الرسوم المستحقة عن الترخيص ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه - اذ قضى بمعاينة المطعون ضده عن هذه التهمة - بمعقوبة سداد رسم النظر يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

(نفس جنائي - جلسة ١٩٨١/١٠/٢٥ - طعن رقم ٤٥٢ لسنة ٥١ ق)

تبدید

قاعدة رقم (٢٤١).

المبدأ: أدلة المتهم بجريمة خيانة الأمانة - رهن بالاقتناع.
بتسلمه المال بمقتد من العقود المينة حصرا بالمادة ٢٤١ عقوبات - تأثيم
انسان ولو بناء علي اعترافه شفاهه أو كتابة - لا يصح - اذا كان
مخالفا للحقيقة *

دفاع المتهم بمعنية العلاقة - جوهرى - وجوب تحقيقه - بلوغا
الى غاية الأمر فيه *

ملخص الحكم : لا كان المقرر انه لا تصح ادانة متهم بجريمة
خيانة الأمانة الا اذا اقتنع القاضي بأنه تسلم المال بمقتد من عقود
الاثتمان الواردة على سبيل الحصر في المادة ٣٤١ من قانون العقوبات،
وكانت العبرة في القول بثبوت قيام عقد من هذه العقود في صدق
توقيع العقاب في بالواقع بحيث لا يصح تأثيم انسان ولو بناء على
اعترافه بلسانه أو بكتابة متى كان ذلك مخالفا للحقيقة * لا كان ما تقدم
وكان دفاع الطاعن أمام المحكمة الاستئنافية على الصورة آتفة البيان
بعد دفاعا جوهريا لتطرقه بتحقيق الدليل المقدم في الدعوى بحيث اذا
صح لتغير به وجه الراى فيها ، فإن المحكمة إذا لم تفتن لفحواه وتنسبطه
حقه وتعمي بتحقيقه بلوغا الى غاية الأمر فيه فان حكمها يكون معينا
بالقصور بما يوجب نقضه والاحالة ، دون حاجة الى بحث باقي
أوجه الطعن *

(نقض جنائى - جلسة ١٩٨١/٢/١٩ - طعن رقم ٢٢٤٠ لسنة ٥٠ ق)

قاعدة رقم (٢٤٢).

المبدأ: مبدأ الاستنباط من النظام العام - جواز اثارة اى
دفع - بشأنه فى اية حالة كانت عليها الدعوى ولو أمام القضاة - جد
ذلك : ان يكون مستندا الى وقائع اثبتها الحكم والا يقتضى ذلك
تحقيقا موضوعيا *

النمی علی الحكم الابتدائی الذی اقتصر وحده علی الفصل فی موضوع الدعوی ، دون الحكم الاستثنائی الذی قضی بعدم قبول الاستئناف شکلا غیر جائز — علة ذلك ؟

ملخص الحكم : (أ) مواعید الطعن فی الأحكام ومنها میعاد الاستئناف ، هی من النظام العام ومن ثم يجوز التمسك به فی أية حالة كانت علیها الدعوی الا انه یشرط لجواز اثارة الدفع بشأنه أمام محكمة النقض أن یكون مستندا الی وقائع اثبتها الحكم وان لا یقتضی تحقیقا موضوعیا .

(ب) لا یجوز لمحكمة النقض ان تعرض لما شاب الحكم الابتدائی من عیوب لانه حاز قوة الأمر المقضی وبات الطعن علیه بطریق النقض غیر جائز .

(نقض جنائی — جلسة ١٧/١٠/١٩٨١ — طعن رقم ١٧١٩ لسنة ٥١ ق)

قاعدة رقم (٢٤٣)

المبدأ : السداد اللاحق لوقوع جريمة خیانة الأمانة لا يؤثر فی قیامها .

ملخص الحكم : من المقرر أن السداد اللاحق لوقوع جريمة الأمانة — بلرض حصوله — لا يؤثر فی قیامها .

(نقض جنائی — جلسة ١٩/١١/١٩٨١ — طعن رقم ٢٢٨٨ لسنة ٥٠ ق)

قاعدة رقم (٢٤٤)

المبدأ : بیان مقدار المال المختلس — غیر لازم فی حکم الادانة بجريمة خیانة الأمانة .

ملخص الحكم : لا یلزم فی الادانة بجريمة خیانة الأمانة بیان مقدار المال المختلس ، ومادام الحكم قد أثبت ببدلة منتجة واقعة التبذیر

فى حق الطاعن فذلك حسب لبيدأ كن قالة القصور اذ لا يعيبه عدم
تحديد المبلغ محل الجريمة بالضبط .
(نقض جنائى - جلسة ١٩٨١/١١/١٩ - طعن رقم ٢٢٨٨ لسنة ٥٠ ق)

قاعدة رقم (٢٤٥)

المبدأ : المنازعة حول مقدار الأموال المبددة أو القيام بردها -
صم جواز اثارها الأول مرة أمام محكمة النقض .

ملخص الحكم : لما كان الطاعن لم يثر أية منازعة أمام محكمة
الموضوع بدرجتها حول مقدار الأموال المبددة أو يتمسك بأنه قام بردها
كاملة وقصر دفاعه على ما يبين من محضر جلسات محاكمته ابتدائيا
واستثنائيا - على طلب امهاله فى سدادها ، فليس له أن ينازع فى ذلك
لأول مرة أمام محكمة النقض .
(نقض جنائى - جلسة ١٩٨١/١١/١٩ - طعن رقم ٢٢٨٨ لسنة ٥٠ ق)

قاعدة رقم (٢٤٦)

المبدأ : الادانة فى جريمة خيانة الأمانة - شرطها ؟ .

مناط القول بثبوت عقد من عقود الائتمان المبين فى المادة ٣٤١
عقوبات ؟ .

ملخص الحكم : لما كان من المقرر أنه لا تصح ادانة متهم بجريمة
خيانة الأمانة الا اذا اقتنع القاضى بأنه تسلم المال بعقد من عقود
الائتمان الواردة على سبيل الحصر فى المادة ٣٤١ من قانون العقوبات
والعبرة فى القول بثبوت عقد من هذه العقود فى صدد توقيع العقاب
انما هى بالواقع ، بحيث لا يصح تأنييم انسان ولو بناء على اعترافه
بلسانه أو بكتابته متى كان ذلك مخالفا للحقيقة .
(نقض جنائى - جلسة ١٩٨١/١٢/٢٠ - طعن رقم ٢١٥٥ لسنة ٥١ ق)

تحقیق

قاعدة رقم (٢٤٧)

المبدأ : حضور ضابط الشرطة التحقيق لا يعيب إجراءاته -
• طلة ذلك ؟

ملخص الحكم : ليس في حضور ضابط الشرطة التحقيق مما يعيب إجراءاته لأن سلطان الوظيفة في ذاته وما يسبغة على صاحبه من اختصاصات وسلطات لا يعد اكراها مادام لم يستغل الى المتهم بالأذى ماديا أو معنويا اذ هجرد الخشية منه لا يعد من الاكراه المبطل للاعتراف لا معنى ولا حكما ما لم تستفصل المحكمة من ظروف الدعوى وملابساتها تأثر ارادة المتهم من ذلك حين أدلى باعترافه ومرجع الأمر في ذلك لمحكمة الموضوع •

(نقض جنائي - جلسة ١٩٨١/١١/١٠ - ملحق رقم ١٣٩٩ لسنة ٥١ ق)

تزویر

قاعدة رقم (٢٤٨)

المبدأ : تحقق التزوير — ولو كان تغير الحقيقة واضحا — مادام يجوز أن ينفذ به بعض الناس .

وشرح التزوير — بدرجة لا يمكن معها أن ينفذ به أحد — لا تأثيم .

ملخص الحكم : ولئن كان من المقرر أنه لا يلزم في التزوير المماثل عليه أن يكون متقنا بحيث يلزم لكشفه دراية خاصة بل يستوي أن يكون واضحا لا يستلزم جهدا في كشفه أو متقنا وتعذر على الغير أن يكشفه مادام أن تغير الحقيقة في السالين يجوز أن ينفذ به بعض الناس ، إلا أنه من المقرر أيضا في التزوير في المحررات إذا كان ظاهرا بحيث لا يمكن أن ينفذ به أحد فلا عقاب عليه .

(نقض جنائي — جلسة ١٩٨١/٣/٢٥ — طعن رقم ٢٤٠٦ لسنة ٥٠ ق)

قاعدة رقم (٢٤٩)

المبدأ : جرائم التزوير لم يجعل القانون لاثباتها طريقا خاصا .

ملخص الحكم : القانون الجنائي لم يجعل لاثبات جرائم التزوير طريقا خاصا .

(نقض جنائي — جلسة ١٩٨١/١٠/١٣ — طعن رقم ١٤٤٥ لسنة ٥١ ق)

قاعدة رقم (٢٥٠)

المبدأ : الاشتراك بطريق الاتفاق والمساعدة — ماهيته ؟ .

ملخص الحكم : الاشتراك بطريق الاتفاق هو اتخاذ نية أطرافه على ارتكاب الفعل المتفق عليه ، ويتم غالبا دون مظاهر خارجية أو أعمال مصسوسة يمكن الاستدلال بها عليه ، ويتحقق الاشتراك بالمساعدة

بتدخل الشريك مع الفاعل تدخلًا مقصودًا يتجاوب صداه مع فعله ويتحقق فيه معنى تسهيل ارتكاب الجريمة الذي جعله الشارع مناطًا لعقاب الشريك .

(نقض جنائي - جلسة ١٣/١٠/١٩٨١ - طعن رقم ١٤٤٥ لسنة ٥١ ق)

قاعدة رقم (٢٥١)

المبدأ : توافر علم الطاعن حتماً بتزوير المحرر الذي استعمله - مادام قد ثبت أنه اشترك في مقارفة جريمة التزوير .

ملخص الحكم : أثبت اشترك الطاعن في مقارفته جريمة التزوير يفيد حتماً توافر علمه بتزوير المحرر الذي اسند اليه استعماله .

(نقض جنائي - جلسة ١٧/١٠/١٩٨١ - طعن رقم ١٢٤١ لسنة ٥٠ ق)

قاعدة رقم (٢٥٢)

المبدأ : بيانات الحكم بالادانة في جريمتي الاشتراك في تزوير محرر رسمي واستعماله ؟

مجرد كون الطاعنة صاحبة المصلحة في التزوير - عدم كفايته - لثبوت اشتراكها في التزوير وعلمها به .

ملخص الحكم : من حيث ان الثابت من الحكم المطعون فيه ، أنه دان الطاعنة بتهمة الاشتراك في تزوير محرر رسمي وفي استعماله مع العلم بتزويره استناداً الى أنها صاحبة المصلحة الأولى في تزوير التوقيع المنسوب الى المجنى عليه ، دون أن يستظهر أركان جريمة الاشتراك في التزوير ويورد الدليل على أن الطاعنة زورت هذا التوقيع بواسطة غيرها - مادامت تنكر ارتكابها له ، وخلا تقرير المضاهاة من أنه محور بخططها - كما لم يعن الحكم باستظهار علم الطاعنة بالتزوير .

لما كان ذلك ، وكان مجرد كون الطاعنة هي صاحبة المصلحة في التزوير لا يكفي في ثبوت اشتراكها فيه والعلم به ، فان الحكم يكون مشوبا بالقصور في التسبب والفساد في الاستدلال •
(نقض جنائي - جلسة ١٩٨١/١١/٢٥ - طعن رقم ١٢٠٧ لسنة ٥١ ق)

قاعدة رقم (٢٥٢)

المبدأ : عدم وجود المهر الزور لا يترتب عليه حتما عدم ثبوت جريمة التزوير - الأمر في هذا مرجعه الى إمكان قيام الدليل على حصول التزوير ونسبته الى المتهم - للمحكمة أن تكون عقيدتها في ذلك بكل طرق الاثبات : لها أن تأخذ بالصورة الشمسية للورقة كدليل في الدعوى اذا ما اطمانت الى صحتها - مثال •

ملخص الحكم : لما كان عدم وجود المهر الزور لا يترتب عليه حتما عدم ثبوت جريمة تزويره اذ الأمر في هذا مرجعه الى قيام الدليل على حصول التزوير وللحكمة أن تكون عقيدتها في ذلك بكل طرق الاثبات طالما أن القانون الجنائي لم يحدد طريق اثبات معينة في دعوى التزوير ولها أن تأخذ بالصورة الشمسية كدليل في الدعوى اذا ما اطمانت الى صحتها • ولما كان الحكم قد خلص في منطق سائغ وتدليل مقبول الى سابقة وجود عقد الايجار المزور والى ان الطاعنة قد استعملت مع علمها بتزويره بأن تمسكت به أمام شركة مصر الجديدة للسكان والتمير التي تقدمته لها ، وكانت الطاعنة لا تماري في أن ما أورده الحكم من أدلة لها معيناها الصحيح من الأوراق ، فان ما تثيره لا يدعو أن يكون جدلا موضوعيا حول تقدير محكمة الموضوع للدلة القائمة في الدعوى مما لا يجوز اثارته أمام محكمة النقض وبالتالي تنحصر على الحكم قالة الفساد في الاستدلال ويضحي الظعن برومته على غير أساس متعينا رفضه موضوعا •

(نقض جنائي - جلسة ١٩٨١/١٢/٣ - طعن رقم ٥٢٩ لسنة ٥٠ ق)
(م - ١٧)

قاعدة رقم (٢٥٤)

المبدأ : الدفع بأن الطاعن مفوض من المجنى عليه في صرف قيمة الشيك وأنه المستحق لقيمته ، من الدفع الموضوعية - وجوب التمسك بها أمام محكمة الموضوع ، انثارها أمام النقض - لأول مرة لا تقبل .

ملخص الحكم : لما كان البين من محاضر جلسات المحاكمة أن الطاعن لم يدفع الاتهام المسند اليه بما يثيره في طعنه من أنه مفوض من المجنى عليه في صرف قيمة الشيك وأنه المستحق لقيمته وكانت هذه الأمور التي ينازع فيها لا تعدو أن تكون دفعوا موضوعية كان يتعين عليه التمسك بها أمام محكمة الموضوع لانها تتطلب تحقيقا ولا يسوغ الجدل في شأنها لأول مرة أمام محكمة النقض .

: نقض جنائي - جلسة ١٩٨١/١٢/١٧ - طعن رقم ٢١٤٣ لسنة ٥١ ق)

قاعدة رقم (٢٥٥)

المبدأ : سداد الطاعن قيمة الشيك - لا اثر له على قيام جريمتي الاشتراك في التزوير والنصب .

ملخص الحكم : سداد الطاعن لقيمة الشيك الخاص بالمجنى عليه - بفرض حصوله - لا اثر له في قيام مسؤوليته الجنائية عن جريمتي الاشتراك في التزوير والنصب اللتين دانته الحكم بهما .

: نقض جنائي - جلسة ١٩٨١/١٢/١٧ - طعن رقم ٢١٤٣ لسنة ٥١ ق)

تسعیر جبری

قاعدة رقم (٢٥٦)

المبدأ : وجوب القضاء بشهر ملخصات الأحكام التي تصدر بالادانة عن الجرائم التي ترتكب بالمخالفة لأحكام المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ - لمدة تعادل مدة الحبس المحكوم بها أو لمدة شهر إذا كان الحكم بالغرامة - م ١٦ من المرسوم بقانون المذكور .

مناط القضاء بشهر ملخص الحكم على واجهة محل التجارة أو المصنع ؟

وقوع الجريمة في غير محل - مؤداه : انتفاء موجب عضوية النشر - طلة ذلك ؟

ملخص الحكم : لما كانت المادة ١٦ من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ في شأن التسعير الجبري وتحديد الأرباح ، تنص على أن « تنشر ملخصات الأحكام التي تصدر بالادانة في الجرائم التي ترتكب بالمخالفة لأحكام هذا المرسوم بقانون طبقا للنماذج التي تعدها وزارة التجارة والصناعة بتعليقها على واجهة محل التجارة أو المصنع ، مكتوبة بحروف كبيرة ، وذلك لمدة تعادل مدة عقوبة الحبس المحكوم بها أو لمدة شهر إذا كان الحكم بالغرامة ٠٠٠ » ، وهو ما يتأدى منه أن مناط القضاء بشهر ملخص الحكم على واجهة محل التجارة فيها ، لا بينها وبين وظيفة النيابة العامة في الدعوى فيتمتع على القاضي في هذه الأحوال أن يتمتع من تلقاء نفسه عن الحكم في الدعوى ولو لم يطلب أحد الخصوم رده ، والا وقع قضاؤه باطلا بطلانا متصلا بالنظام العام لصدوره من قاض محظور عليه الفصل فيها ، وأساس وجوب

الامتناع هو أن قيام القاضى بعمل يجعل له رأيا فى الدعوى يتعارض مع ما يشترط فى القاضى من خلو الذهن عن موضوعها ليستطيع أن يزن حجج الخصوم فى حيدة ، وتجربته لما كان ذلك ، وكان الثابت من الاطلاع على المفردات التى أمرت المحكمة بضمها تحقيقا لوجه الطعن ، أن عضو اليسار بالهيئة التى أصدرت الحكم المطعون فيه كان وكيل النائب العام الذى طعن بالاستئناف فى الحكم الابتدائى الذى أيده الحكم المطعون ، فيه فإن هذا الحكم يكون قد وقع باطلا متعينا نقضه والاعادة .

(نقض جنئى - جلسة ١٩٨١/١٢/٢ - طعن رقم ٤٧٤ لسنة ٥٠ ق)

تعويض

قاعدة رقم (٢٥٧)

المبدأ : جواز ادخال المؤمن لديه فى الدعوى لمطالبته بالتعويض
- الفقرة الأخيرة من المادة ٢٥٣ أ . ج المعدلة بالقانون ٨٥ لسنة
١٩٧٦ .

جواز رفع الدعوى المدنية - أمام المحكمة التى تنتظر الدعوى
الجنائية قبل المؤمن لديه لتعويض الضرر الناشئ عن الجريمة - سريان
الأحكام الخاصة بالمستول عن الحقوق المدنية المنصوص عليها فى قانون
الاجراءات الجنائية عليه - المادة ٢٥٨ يكررا من قانون الاجراءات
الجنائية المضافة بالقانون ٨٥ لسنة ١٩٧٦ .

ملخص الحكم : الفقرة الأخيرة من المادة ٢٥٣ من قانون الاجراءات
الجنائية المعدلة بالقانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٧٦ قد اجازت للمضروور من
الجريمة ادخال المؤمن لديه فى الدعوى لمطالبته بالتعويض ، كما اجازت
المادة ٢٥٨ هكررا من ذات القانون المضافة بالقانون رقم ٥٨ لسنة
١٩٧٦ رفع الدعوى المدنية قبل المؤمن لديه لتعويض الضرر الناشئ
عن الجريمة أمام المحكمة التى تنتظر الدعوى الجنائية وتسرى على
المؤمن لديه جميع الأحكام الخاصة بالمستول عن الحقوق المدنية
المنصوص عليها فى هذا القانون .
(نقض جنائى - جلسة ١٤/٦/١٩٨١ - طعن رقم ٥٢٧ لسنة ٥٠ ق)

قاعدة رقم (٢٥٨)

المبدأ : عدم بيان الحكم عناصر الضرر الذى قدر على أساسه
مبلغ التعويض - لا ينال من سلامته - مادام قد بين أركان المسؤولية
التقصيرية من خطأ وضرر وعلاقة سببية .
ملخص الحكم : من المقرر انه يكفى فى بيان وجه الضرر الموجب

للتعويض ان يثبت الحكم ادانة المحكوم عليه من الفعل الضار الذى حكم بالتعويض من أجله ، ولا يقدح فى سلامته عدم بيان وجه الضرر الادبى والمادى مادام قد اثبت وقوع الفعل الضار بما يتضمن بذاته الاحاطة بأركان المسؤولية المدنية من خطأ وضرر وعلاقة سببية الأمر الذى يستوجب الحكم على مقارفة بالتعويض وذلك مما هو مقرر من أنه اذا كانت المحكمة قد حكمت للمدعى بالحقوق المدنية بالتعويض المؤقت الذى طلبه ليكون نواة للتعويض الكامل بانية ذلك على ما ثبت لها من أن المحكوم عليه هو الذى ارتكب الفعل الضار المسند اليه ، فهذا يكفى لتبرير التعويض الذى قضت به •

(نقض جنائى - جلسة ١٩٨١/١٠/٢٠ - طعن رقم ١٧٠٧ لسنة ٥١ ق)

قاعدة رقم (٢٥٩)

المبدأ : اثبات الحكم ادانة المحكوم عليه من الفعل الذى حكم بالتعويض من أجله - كفايته فى بيان وجه الضرر المستوجب للتعويض - عدم بيان الحكم الضرر بنوعيه المادى والأدبى - لا يعيبه - أساس ذلك ؟ •

ملخص الحكم : من المقرر أنه يكفى فى بيان وجه الضرر المستوجب للتعويض أن يثبت الحكم ادانة المحكوم عليه عن الفعل الذى حكم بالتعويض من أجله ، وأنه لا يعيب الحكم عدم بيانه الضرر بنوعيه المادى والأدبى ذلك بأن فى أثبات الحكم وقوع الفعل الضار من المحكوم عليه ما يتضمن بذاته الاحاطة بأركان المسؤولية المدنية ، ويوجب بمقتضاها الحكم على مقارفة بالتعويض •

(نقض جنائى - جلسة ١٩٨١/١١/١٧ - طعن رقم ٢٣٨٨ لسنة ٥٠ ق)

قاعدة رقم (٢٦٠)

المبدأ : تقدير التعويض — موضوعي — شرط ذلك ؟

ملخص الحكم : من المقرر أنه وإن تقدير التعويض من سلطة محكمة الموضوع تقضى بما تراه مناسبا وفقا لما تثبته من ظروف الدعوى وأنها متى استقرت على مبلغ معين فلا تقبل المناقشة فيه إلا أن هذا مشروط بأن يكون الحكم قد أحاط بعناصر المسؤولية المدنية من خطأ وضرر وعلاقة سببيه احاطة كافية وأن يكون ما أورده في هذا الخصوص مؤديا الى النتيجة التي انتهى اليها .

(نقض جنائي — جلسة ١٩٨١/١٢/٢٩ — طعن رقم ٢٣٢٨ لسنة ٥١ ق)

قاعدة رقم (٢٦١)

المبدأ : مناط القضاء بالتعويض ؟

مثال لتسبيب معيب

ملخص الحكم : مناط القضاء بالتعويض ان يكون مستفادا من الحكم انه مقابل العمل الضار الذي اثبت الحكم وقوعه من المتهم .
لما كان ذلك وكانت اسباب الحكم الصادر بالتعويض والمؤيد لاسبابه استثنافيا بالحكم المطعون فيه قد خلت عن هذا البيان كلية فانه يكون قد قضى في الدعوى المدنية دون أن يحيط بعناصرها .

(نقض جنائي — جلسة ١٩٨١/١٢/٢٩ — طعن رقم ٢٣٢٨ لسنة ٥١ ق)

نقد

قاعدة رقم (٢٦٢)

المبدأ : تعد « على موظفين عموميين » - جريمة « أركانها » .

الركن المعنوي في الجناية المنصوص عليها في المادة ١٣٧ مكرر

(١) من قانون العقوبات - مناط تحققه ؟

ملخص الحكم : لما كان المقرر ان الركن الأدبي في الجناية المنصوص عليها في المادة ١٣٧ مكرر (١) من قانون العقوبات لا يتحقق الا اذا توفرت لدى الجاني نية خاصة بالاضافة الى القصد الجنائي العام تتمثل في انتوائه الحصول من الموظف المعتدى عليه على نتيجة معينة هي ان يؤدي عملا لا يحل له ان يؤديه أو أن يستجيب لرغبة المعتدى فيمتنع عن أداء عمل كلف بأدائه . وقد اطلق الشارع حكم هذه المادة لينال بالمقاب كل من يستعمل القوة أو العنف أو التهديد مع الموظف العام أو الشخص المكلف بالخدمة العامة متى كانت غايته من الاعتداء أو التهديد حمل الموظف أو المكلف بالخدمة العامة على قضاء أمر غير حق أو اجتناب أداء عمله المكلف به ، يستوى في ذلك ان يقع الاعتداء أو التهديد أثناء قيام الموظف بعمله لمنعه من المضي في تنفيذه أو في غيره قيامه به لمنعه من أدائه في المستقبل . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه بعد أن أورد من وقائع الاعتداء الحاصلة من الطاعنين ما يكفي لتوافر الركن المادى للجناية المذكورة ، قد استظهر استظهارا سليما من ظروف الواقعة أن نية الطاعنين مما وقع منهم من أفعال مادية قد انصرفت الى منع ضابط الشرطة المجنى عليه من أداء عمل من أعمال وظيفته وهو تنفيذ أمر النيابة العامة بتمكين المدعين بالحقوق المدينة من الشقة المتنازع عليها ، فإن الحكم المطعون

فيه يكون قد اثبت قيام الركن الأدبى للجناية التى دان الطاعنين بها
ويضحى معنى الطاعنين بعدم توافر أفعال العنف المكونة للجريمة أو
انها حدثت بعد تمام تنفيذ قرار التمكين لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا
فى تقدير الدليل وفى سلطة محكمة الموضوع فى وزن عناصر الدعوى
واستنباط معتقدها وهو ما لا يجوز اثارته أمام محكمة النقض .
(نقض جنائى - جلسة ١٧/١١/١٩٨١ - طعن رقم ٢٢٨٨ لسنة ٥٠ ق)

تفتيش

- أولا : الاذن بالتفتيش
- ثانيا : التفتيش الجائر بغير اذن
- ثالثا : بطلان التفتيش

أولا : الاذن بالتفتيش

قاعدة رقم (٢٦٣)

المبدأ : كون التحريات أسفرت عن أن المتهم وآخرين يجلبون المواد المخدرة ويروجونها بالبلاد — إصدار الاذن بضبط المتهم حال نقلها من المكان الذى يخفيها فيه — مؤداه : صدور الأمر لضبط جريمة تحقق وقوعها •

ملخص الحكم : اذ كانت المحكمة قد اقتنعت بجدية الاستدلالات التى أسفرت عن الطاعن الأول وآخرين يجلبون كميات كبيرة من المواد المخدرة ويروجونها بها وأن الأمر بالتفتيش انما صدر لضبط الطاعن الأول حال نقلها الى القاهرة من المكان الذى يخفونها فيه بعد تهريبها الى الساحل الشمالى الغربى للبلاد باعتبار أن هذا النقل مظهر لنشاطه فى ترويج المواد المخدرة التى يحوزها ويتجر فيها بما مفهومه أن الأمر صدر لضبط جريمة تخضع للقانون الجنائى المصرى تحقق وقوعها من مقارفيها لا لضبط جريمة مستقبلية أو محتمة ومن ثم فإن ما أثبتته الحكم المطعون فيه يكفى لاعتبار الاذن صحيحا صادرا لضبط جريمة واقعة بالفعل ترجحت نسبتها الى المأذون بتفتيشه ويكون ما ينصاه الطاعنان فى هذا الصدد غير سديد •

(نقض جنائى — جلسة ١٩٨١/١/٢٦ — طعن رقم ١٧٣٤ لسنة ٥٠ ق)

قاعدة رقم (٢٦٤)

المبدأ : التفتيش الذى تجريه النيابة العامة — أو تاذن فى

اجرائه — شرط صحته ؟ •

ملخص الحكم : من المقرر أن كل ما يشترط لصحة التفتيش الذى تجريه النيابة أو تاذن فى اجرائه فى مسكن المتهم أو ما يتصل بشخصه

هو أن يكون رجل الضبط القضائي قد علم من تحرياته واستدلالاته أن جريمة معينة - جنائية أو جنحة - قد وقعت من شخص معين وأن تكون هناك من الدلائل والإمارات الكافية والشبهات المقبولة ضد هذا الشخص بقدر يبرر تعرض التفتيش لحريته أو لحرمة مسكنه في سبيل كشف اتصاله بالجريمة .

(نقض جنائي - جلسة ١٩٨١/١/٢٦ - طعن رقم ١٧٣٤ لسنة ٥٠ ق)

قاعدة رقم (٢٦٥)

المبدأ : تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الأمر بالتفتيش - لسلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع - مثال لتسبب قبح مريب .

ملخص الحكم : لما كان تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الأمر بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التي يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع ، فمتى كانت المحكمة قد اقتنعت بجدية الاستدلالات التي بنى عليها أمر التفتيش وكفايتها لتسوين إصداره وأقرت النيابة على تصرفها في ذلك - كما هو الحال في الدعوى الراهنة - فلا معقب عليها فيما ارتأت له لتعلقه بالموضوع لا بالقانون وما استطردت إليه المحكمة من قولها « والتي كشفت عملية الضبط عن صحتها » إنما كان بعد أن أفصحت المحكمة عن اطمئنانها لجدية التحريات التي اتبنت عليها إذن التفتيش ولا يتأدى منه ما يذهب إليه الطاعن من أنه سبب اقتناع المحكمة بجديتها .

(نقض جنائي - جلسة ١٩٨١/١١/٤ - طعن رقم ٢١٧٠ لسنة ٥١ ق)

قاعدة رقم (٢٦٦)

المبدأ : ضبط المخدر في مسكن المتهم المأذون بتفتيشه بحثا عن أسلحة ونفائر ودفع الطاعن بأن العثور على المخدر كان نتيجة تصسف في تنفيذ الإذن بالسعى في البحث عن جريمة أخرى — أثره ؟ •

ملخص الحكم : ضبط المخدر في مسكن المتهم المأذون بتفتيشه بحثا عن أسلحة ونفائر ودفع الطاعن بأن العثور على المخدر كان نتيجة تصسف في تنفيذ الإذن بالسعى في البحث عن جريمة أخرى لا علاقة لها بجريمة احراز السلاح أو الخزيرة ، يوجب على المحكمة أن تعني ببحث الظروف والملابسات التي تم فيها العثور على المخدر المضبوط ليستظهر ما إذا كان قد ظهر عرضا أثناء التفتيش المتعلق بجريمة احراز السلاح والخزيرة ، وهون سعى يستهدف البحث عنه ، أو أن للعثور عليه انما كان نتيجة التصسف في تنفيذ إذن التفتيش بالسعى في البحث عن جريمة أخرى لا علاقة لها بالجريمة الأصلية التي صدر عنها إذن التفتيش •

(نقض جنائي — جلسة ١٩٨١/١١/٢٤ — طعن رقم ١٢٠١ لسنة ٥١ ق)

قاعدة رقم (٢٦٧)

المبدأ : الإذن لأمور الضبط القضائي بتفتيش مسكن المتهم بحثا عن أسلحة ونفائر — حقه في إجراء التفتيش في كل مكان يرى احتمال وجود الأسلحة والنفائر به — كشفه عرضا أثناء تلك جريمة أخرى — تلك الجريمة متلبس بها — يجب ضبطها •

ملخص الحكم : من المقرر أن لأمور الضبط القضائي • المأذون له بتفتيش منزل المتهم للبحث عن أسلحة ونفائر — أن يجري التفتيش في كل مكان يرى احتمال وجود الأسلحة فيه • فان كشف عرضا أثناء

التفتيش جريمة أخرى غير المأذون بالتفتيش من أجلها فإنه يكون حيال جريمة متلبس بها ويكون واجبه ضبط ما كشف عنه هذا التفتيش .
(نقض جنائي — جلسة ٢٤/١١/١٩٨١ — طعن رقم ١٢٠١ لسنة ٥١ ق)

قاعدة رقم (٢٦٨)

المبدأ : عدم ايجاب بيان اسم النيابة التي يتبعها مصدر الاذن بالتفتيش .

ملخص الحكم : لا يصح أن ينمى على الاذن عدم بيان اسم النيابة التي يتبعها مصدر الاذن اذ ليس في القانون ما يوجب ذكر الاختصاص المكاني مقرونا باسم وكيل النيابة مصدر الاذن بالتفتيش .
(نقض جنائي — جلسة ٢٠/١٢/١٩٨١ — طعن رقم ٢١٦٦ لسنة ٥١ ق)

قاعدة رقم (٢٦٩)

المبدأ : الأمر الصادر من النيابة العامة لأحد مأموري الضبطية القضائية بإجراء تفتيش لغرض معين — نطاقه ؟ .

تقدير التزام مأمور الضبط حدود الأمر بالتفتيش أو تجاوزه —
انطوائه على عنصرين : هما تحرى حدود الأمر من جهة دلالة عبارته وهو ما لا اجتهاد فيه لحكمة الموضوع — وتقدير الوقائع التي تفيده التسف في تنفيذه — وهو أمر موكل الى تلك المحكمة — مثال .

ملخص الحكم : من المقرر أن الأمر الصادر من النيابة العامة لأحد مأموري الضبطية القضائية بإجراء تفتيش لغرض معين (للبحث عن سلاح وذخيرة) لا يمكن أن ينصرف بحسب نصه والغرض منه الى غير ما أذن بتفتيشه الا اذا شاهد عرضا أثناء اجراء التفتيش المرخص به جريمة قائمة (في إحدى حالات التلبس) — ولما كان الحكم المطعون

فيه قد بين بأدلة سائغة أن المخدر المضبوط لم يعثر عليه عرضاً أثناء التفتيش بحثاً عن السلاح والذخائر ، وقد استيقن من طبيعة وصغر ولون اللقافة ومكان العثور عليها أن الضابط حين ضبطها ثم فضها لم يقصد من ذلك البحث عن أسلحة أو ذخائر وإنما قصد البحث عن جريمة أخرى لا علاقة لها بالجريمة التي صدر الاذن بشأنها • ولما كان تعرفها إذا كان مأمور الضبط قد التزم حدود الأمر بالتفتيش أو جاوزه متعسفاً تنطوى على عنصرين أحدهما مقيد هو تحرى حدود الأمر من جهة دلالة عباراته وهو ما لا اجتهاد فيه لحكمة الموضوع ، وثانيهما مطلق لأنه ينطوى على تقرير وتقدير الوقائع التي تقيد التعسف في تنفيذه وهو موكول اليها تنزله المنزلة التي تراها مدام سائماً وإذا كان الحكم قد أثبت أن مأمور الضبط جاوز حدود الأمر فهي نصه وتعسف في تنفيذه مما ، وإن العثور على المخدر لم يتم عرضاً بل كان نتيجة سعى منه للبحث عن جريمة احرار المخدر ومن ثم فلا تصح المجادلة في ذلك •

(نقض جنائى - جلسة ١٣٨١/١٢/٢٤ - طعن رقم ٢٢٦٠ لسنة ٥١ ق)

ثانياً : التفتيش الجائر بغير إذن

قاعدة رقم (٢٧٠)

المبدأ : اباحة الدخول جزء من الخزل لكل طارق - وتفصيله
لتقديم المشروبات وممارسة ألعاب القمار العامة - أثره ؟ •

ملخص الحكم : لما كان الواضح من مدونات الحكم أنه اثبت أن الحاضر عن المتهمين قدم مذكرة دفع فيها ببطالان التفتيش لكون المكان الذى ضبط فيه المتهمون جزءاً من منزل الطاعن الأول وتم تفتيشه دون اذن من النيابة العامة وفى غير أحوال التلبس ، وقد رد الحكم على ذلك الدفع واطرحه بقوله أن الثابت من سائر التحقيقات التي اجريت

ان المتهم الأول لأباح الدخول فى جزء من منزله لكل طارق، وخصص هذا المكان لتقديم الشروبات وممارسة ألعاب القمار للعامة ومن ثم فإن مثل هذا المكان يفرج عن الحظر الذى نصت عليه المادة ٤٥ إجراءات وبالتالى يضحى الدفع ببطالان التفتيش على غير أساسى وكان البين من الحكم أن الطاعن الأول لم يزع حرمة مسكنه ، وجعل منه بفعله محلا مفتوحا للعامة يدخله الناس للعب القمار وتعاطى المشروبات فإن هذا الذى اثبته الحكم يجعل من منزله محلا عاما يشاء الجمهور بلا تفريق فاذا دخله أحد رجال الضبط بغير إذن النيابة العامة كان دخوله مبررا لما هو مقرر من أن لرجال السلطة العامة فى دائرة اختصاصه دخول المحال العامة أو المفتوحة للجمهور لمراقبة تنفيذ القانون واللوائح وهو إجراء أكدته المادة ٤٨ من القانون رقم ٣٧١ لسنة ١٩٥٦ فى شأن المحال العامة ويكون له تبعاً لذلك أن يضبط الجرائم التى يشاهدها فى حالة تلبس ومن ثم يضحى النعى على الحكم بمخالفة القانون غير قويم لما كان ما تقدم فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا، وغضه موضوعا (نقض جنائى - جلسة ١٩٨١/٣/١ - طعن رقم ٢٠٤٥ لسنة ٤٩ ق)

قاعدة رقم (٢٧١)

المبدأ : حق موظفى الجمارك الذين لهم صفة الضبط القضائى ، فى التفتيش داخل الدائرة الجمركية أو فى حدود دائرة الرقابة الجمركية - نطقه ؟

عدم اشتراط توافر قيود القبض والتفتيش المنظمة بقانون الاجراءات بالنسبة للأشخاص •

المسور أثناء هذا التفتيش على دليل يكشف عن جريمة غير جمركية صحيح - مثال فى مواد مخدرة •

معنى الشبهة في توافر التهريب الجمركي ؟ تقدير توافرها -
موضوعي *

حق مأمور الضبط في الاستعانة بمن يرى ، ولو لم يكن للأخير
صفة الضبط - مادام يعمل تحت إشرافه *

لا جدوى من الدفع ببطلان تفتيش السيارة في المرة الأولى مادام
أن المخبر الذي ضبط عند تفتيشها في المرة الثانية - الذي لا ينازع
الطاعن في صحته - تكفى لحمل الحكم بالإدانة *

ملخص الحكم : للبين من استقراء نصوص المواد ٢٦ الى ٣٠ من
القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٦٣. بإصدار قانون الجمارك أن الشارع منح
موظفي الجمارك الذين أُسبغت عليهم القوانين صفة الضبط القضائي
في أثناء قيامهم بتأدية وظائفهم حق تفتيش الأماكن والأشخاص
والبضائع ووسائل النقل داخل الدائرة الجمركية أو في حدود نطاق
الرقابة الجمركية إذا ما قامت لديهم دواعي الشك في البضائع والأمتعة
ومظنة التهريب فيمن يوجدون بداخل تلك المناطق وأن الشارع - بالنظر
الى طبيعة التهريب الجمركي وصلته المباشرة بصالح الخزنة العامة
ومواردها ويمدى الاحترام الواجب للقيود المنظمة للاستيراد والتصدير
- لم يتطلب بالنسبة الى الأشخاص توافر قيود القبض والتفتيش
المنظمة بقانون الاجراءات الجنائية أو اشتراط وجود المراد تفتيشه في
احدى الحالات المبينة له في نطاق الفهم القانوني للمبادئ المقررة في
القانون المذكور ، بل أنه يكفي أن يقوم لدى الموظف المخوط بالمراقبة
والتفتيش في تلك المناطق حالة تنم عن شبهة في توافر التهريب
الجمركي فيها - في الحدود المعروفة بها في القانون - حتى يثبت له
حق الكشف عنها فاذا هو عثر أثناء التفتيش الذي يجريه على دليل
يكشف عن جريمة غير جمركية معاقب عليها في القانون العام فإنه يصح

الاستدلال بهذا الدليل أمام المحاكم فى تلك الجريمة لأنه ظهر أثناء اجراء مشروع فى ذاته ولم يرتكب فى سبيل الحصول عليه أية مخالفة، ولما كان من المقرر أن التشبه فى توافر التهريب الجمركى حالة ذهنية تقوم بنفس المنوط بهم تنفيذ القوانين الجمركية يصح معها فى العقل القول بقيام مظنة التهريب من شخص موجود فى دائرة المراقبة الجمركية ومتى عقرت محكمة الموضوع أولئك الأشخاص فيما قام لديهم من اعتبارات أدت الى الاشتباه فى الأشخاص محل التفتيش - فى حدود دائرة المراقبة الجمركية - على توافر فعل التهريب فلا معقب عليها . ولما كان البين من الحكم المطعون فيه أن تفتيش سيارة الطاعن الذى أسفر عن ضبط الجوهر المخدر فى هخباً سرى بها تم داخل الدائرة الجمركية بمعرفة مأمورى الضبط القضائى ومن بينهم مأمور الجمرك بعد أن قامت لديه من الاعتبارات ما يؤدى الى الاشتباه على توافر فعل التهريب فى حق الطاعن لما دلت عليه التحريات السرية لفتش ادارة مكافحة المخدرات ومن شاركوه فى جمعها من الضباط من أنه يحرز جواهر مخدرة يخفيها فى سيارته فان الحكم يكون قد اصاب صحيح القانون فى رفضه للدفع ببطلان التفتيش لبطلان الاذن الصادر به ورد عليه رداً كافياً سائغاً ، ولا يؤثر فى ذلك أن يكون قد عاون مأمور الجمرك فى اجراء التفتيش بعض مأمورى الضبط القضائى بإدارة مكافحة المخدرات وإدارة شرطة ومباحث الميناء إذ أن لمأمور الجمرك أن يستعين فى اجراء التفتيش بمن يرى مساعدته فيه ولو لم يكونوا من رجال الضبط القضائى ماداموا يعملون تحت اشرافه واذ نتج عن التفتيش الذى أجرى دليلاً يكشف عن جريمة جلب جوهر مخدر فانه هو يصح الاستشهاد بهذا الدليل على تلك الجريمة على اعتبار أنه نتيجة اجراء مشروع قانوناً ، ولا محل لتعيب الحكم بالتفتيش عن الرد صراحة على الدفع ببطلان القبض والتفتيش لحصولهما قبل صدور

الاذن بهما من النيابة طالما أنه يصبح بهذه المثابة دفاعا قانونيا ظاهر
البطلان ولا على المحكمة أن هي التفتت عن الرد عليه ، هذا فضلا عن
أنه لا جدوى للطاعن فيما يثيره من بطلان التفتيش الأول للسيارة
لبطلان الاذن الصادر به ولحصوله قبل اصداره مادام لا ينازع في
صحة التفتيش الثاني للسيارة الذي أجرى بتاريخ ١٩٧٨/٦/٢٧ إذ أن
ما أسفر عنه هذا التفتيش من ضبط الجواهر المخدر يحمل قضاء المحكم
بادانته ويكون منعى الطاعن على الحكم في هذا الشأن غير سديد .
(نقض جنائي - جلسة ١٥/١٠/١٩٨١ - طعن رقم ٣٧٢ لسنة ٥١ ق)

ثالثا : بطلان التفتيش

قاعدة رقم (٢٧٢)

المبدأ : بطلان التفتيش لا يحول دون الأخذ بعناصر الاثبات
الأخرى المستقلة عنه والمؤدية الى النتيجة التي أسفر عنها .
اعتراف المتهم اللاحق للتفتيش الباطل باهرازه للسلاح - أخذ
المحكمة به صحيح .
تقدير قيمة الاعتراف الذي صدر من المتهم أثر تفتيشه باطل -
موضوعي .

ملخص الحكم : بطلان التفتيش - بفرض وقوعه - لا يحول
دون أخذ المحكمة بجميع عناصر الاثبات الأخرى المستقلة عنه والمؤدية
الى النتيجة التي أسفر عنها التفتيش ، ومن هذه العناصر الاعتراف
اللاحق للمتهم باهرازه السلاح الذي أسفر التفتيش عن وجوده لديه ،
وكان تقدير قيمة الاعتراف الذي يصدر من المتهم أثر تفتيش باطل ،
وتمديد مدى صلة هذا الاعتراف بالتفتيش وما نتج عنها هو من شؤون
محكمة الموضوع تقدره حسبما يتكشف لها من ظروف الدعوى .
(نقض جنائي - جلسة ١٣/٥/١٩٨١ - طعن رقم ١٣٩١ لسنة ٥٠ ق)

قاعدة رقم (٢٧٣)

المبدأ : التفتيش المحظور : هو ما يقع على الأشخاص والمساكن بغير مبرر من القانون — حرمة محل التجارة مستمدة من اتصاله بشخص صاحبه — مجانية الحكم هذا النظر — خطأ في تأويل القانون .

ملخص الحكم : « لما كان البين من المفردات التي ضمتها المحكمة تحقيقاً للطعن أن المتهمة قررت في تحقيق النيابة أنها تتخذ من الحجرة التي تم فيها الضبط محلاً لتجارة بعض السلع ونفت أنها تتجر في المواد المخدرة بها واذ كان التفتيش المحظور هو الذي يقع على الأشخاص والمساكن بغير مبرر من القانون أما حرمة المتجر فمستمدة من اتصاله بشخص صاحبه فإن الحكم اذ لم يفتن لكون المحل الذي تم فيه الضبط يعتبر متجراً باقرار المتهمة في تحقيق النيابة انتهى الى بطلان تفتيشه رغم صدور اذن النيابة بتفتيشها وتفتيش مسكنها بما يشتمل معه بالضرورة على محل تجارتها فإنه يكون قد أخطأ في تأويل القانون بما يوجب نقضه .

(نقض جنائي — جلسة ١٩٨١/٥/٢٥ — طعن رقم ٢٤١٨ لسنة ٥٠ ق)

قاعدة رقم (٢٧٤)

المبدأ : الدفع ببطلان اذن التفتيش لعدم جدية التحريات على المحكمة أن تعرض له وتقول كلمتها فيه بأسباب سائفة .

ملخص الحكم : من المقرر ان الاذن بالتفتيش هو اجراء من اجراءات التحقيق لا يصح اصداره الا لضبط جريمة — جنائية أو جنحة — واقعة بالفعل وترجعت نسبتها الى حتم بعينه ، وكان هناك من الدلائل ما يكفى للتصدى لحرية مسكنه أو لحرية الشخصية ، وان تقدير جدية التحريات وكفايتها لتسويغ اصدار الاذن بالتفتيش وان كان موكولاً الى سلطة التحقيق التي اصدرته تحت رقابة محكمة

الموضوع الا أنه اذا كان المتهم قد دفع ببطلان هذا الاجراء فانه يتعين على المحكمة أن تعرض لهذا الدفع الجوهري وتقول كلمتها فيه بأسباب سائقة .

(نقض جنائي - جلسة ٢٠/١٠/١٩٨١ - طعن رقم ١٤٣٣ لسنة ٥١ ق)

قاعدة رقم (٢٧٥)

المبدأ : الخطأ في اسم المطلوب تفتيشه - لا يبطل إذن التفتيش

- شرط ذلك ؟ -

مثال لتسبيب معيب .

ملخص الحكم : من المقرر انه وإن كان الخطأ في اسم المطلوب تفتيشه لا يبطل إذن التفتيش الا أن ذلك مشروط بأن يستظهر الحكم أن الشخص الذي وقع التفتيش عليه أو في مسكنه هو في الواقع بذاته المقصود بإذن التفتيش وهو ما قصر الحكم في استظهاره واكتفى في الرد على دفع الطاعن بما أورده من أن المحكمة تعتقد بجدية الاستدلالات وهي عبارة قاصرة لا يستطيع معها الوقوف على مسوغات ما قضى به الحكم في هذا الشأن ، اذ لم تبد المحكمة رأيها في عناصر التتبعات السابقة على الاذن بالتفتيش أو تستظهر في جلاء أن الطاعن هو بعينه الذي كان مقصودا بالتفتيش بالرغم من صدور الاذن باسم مغاير لاسمه .

(نقض جنائي - جلسة ٢٠/١٠/١٩٨١ - طعن رقم ١٤٣٣ لسنة ٥١ ق)

قاعدة رقم (٢٧٦)

المبدأ : الدفع ببطلان التفتيش من الدفوع القانونية المخطئة

بالواقع - عدم جواز اثارته لأول مرة أمام النقض - ما لم يكن قد دفع به أمام محكمة الموضوع أو كانت مدونات الحكم تحفل بمقوماته - علة ذلك ؟ -

ملخص الحكم : لما كان من المقرر أن الدفع ببطلان التفتيش انما هو من الدفوع القانونية المختلطة بالواقع التي لا تجوز اثارها لأول مرة أمام محكمة النقض ما لم يكن قد دفع به أمام محكمة الموضوع وكانت مدونات الحكم تحمل مقوماته نظرا لأنه يقتضى تحقيقا تنأى به وظيفة هذه المحكمة ، ولما كان الثابت من محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن لم يدفع ببطلان التفتيش وكانت مدونات الحكم قد خلت مما يرشح لقيام ذلك البطلان بل أوردت أنه هو الذى أرشد عن المسروقات المضبوطة — ولم ينازع الطاعن في أن ذلك له أصله بالأوراق — مما مفاده أن التفتيش حصل برضائه فلا يقبل منه الدفع ببطلانه لأول مرة أمام محكمة النقض .

(نقض جنائي - جلسة ١٩٨١/١١/١٠ - طعن رقم ١٣٩٤ لسنة ٥١ ق)

قاعدة رقم (٢٧٧)

المبدأ : الدفع ببطلان التفتيش انما شرع للمحافظة على حرمة المكان .

التمسك ببطلان تفتيش المكان لا يقبل من غير حائزه أن يثريه فليس لغيره أن يبيده — ولو كان يستفيد منه — علة تلك أن هذه الفائدة لا تلحق الغير الا عن طريق التبعية وحدها .

ملخص الحكم : الدفع ببطلان التفتيش انما شرع للمحافظة على المكان ومن ثم فان التمسك ببطلان تفتيشه لا يقبل من غير حائزه فان لم يثره فليس لغيره أن يبيده ولو كان يستفيد منه لأن هذه الفائدة لا تلحقه الا بطريق التبعية وحدها .

(نقض جنائي - جلسة ١٩٨١/١١/١٩ - طعن رقم ٦٤٨ لسنة ٥١ ق)

قاعدة رقم (٢٧٨)

المبدأ : الدفع بصدور إذن التفتيش بعد الضبط والتفتيش دفاع
موضوعي - كناية اطمئنان محكمة الموضوع الى وقوع الضبط والتفتيش
بناء على الاذن ردا عليه .

ملخص الحكم : من المقرر أن الدفع بصدور الاذن بعد الضبط
والتفتيش يعد دفاعا موضوعيا يكفي للرد عليه اطمئنان المحكمة الى
وقوع الضبط والتفتيش بناء على هذا الاذن أخذا منها بالأدلة السائغة
التي أوردها .
(نقض جنائي - جلسة ١٩٨١/١١/١٩ - طعن رقم ٦٤٨ لسنة ٥١ ق)

قاعدة رقم (٢٧٩)

المبدأ : وجود ورقة الاذن الصادر بالتفتيش بيد مأمور الضبط
القضائي المنتدب للتفتيش وقت اجرائه - غير لازم .

لا جناح على المحكمة ان هي التفتت عن دفاع قانوني ظاهر البطلان .

ملخص الحكم : من المقرر أنه لا يلزم وجود ورقة الاذن بالقبض
والتفتيش بيد مأمور الضبط القضائي المنتدب للقبض والتفتيش وقت
اجرائهما اذ لا يشترط القانون الا أن يكون الاذن ثابتا بالكتابة وهو
ما لا تجادل الطاعة في حصوله - فانه بفرض اثاره الدفع ببطلان
القبض لهذين السببين في مذكرتها - فلا جناح على المحكمة ان هي
التفتت عن هذا الدفاع القانوني الظاهر البطلان .
(نقض جنائي - جلسة ١٩٨١/١١/١٩ - طعن رقم ٦٤٨ لسنة ٥١ ق)

قاعدة رقم (٢٨٠)

المبدأ : اثارة أساس جديد للدفع ببطلان التفتيش لأول مرة أمام محكمة النقض - لا تصح - علة ذلك ؟ *

ملخص الحكم : من المقرر أنه لا يصح اثارة أساس جديد للدفع ببطلان التفتيش لأول مرة أمام محكمة النقض مادام أنه في عداد الدفوع القانونية المختلطة بالواقع ما لم يكن قد أثر أمام محكمة الموضوع أو كانت يدونات الحكم ترشح لقيام ذلك البطلان ، ولما كانت مجادلة الطاعنين في اختصاص من قام بإجراء التفتيش يقتضى تحقيقا موضوعيا وكان الطاعنون لم يتمسكوا به أمام محكمة الموضوع ومن ثم فلا يقبل منهم اثارة ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض . *

(نقض جنائي - جلسة ٢٨ / ١١ / ١٩٨١ - طعن رقم ١٤٥٢ لسنة ٥١ ق)

تقرير التلخيص

(١٩ - ٢)

قاعدة رقم (٢٨١)

المبدأ : اغفال تلاوة تقرير التلخيص قبل الفصل في المعارضة الاستثنائية - اثره : بطلان إجراءات المحاكمة - لا يقدح في ذلك مسبق تلاوة تقرير التلخيص ابان المحاكمة الغيابية الاستثنائية - اساس ذلك ؟ *

ملخص الحكم : متى كان يبين من محاضر جلسات المعارضة الاستثنائية ومن الحكم المطعون فيه أنها خلت جميعها مما يفيد تلاوة تقرير التلخيص ، وكان القانون قد أوجب في المادة ٤١١ من قانون الاجراءات الجنائية أن يضع أحد أعضاء الدائرة المنوط بها الحكم في الاستئناف تقريراً موقفاً عليه منه يشمل ملخص وقائع الدعوى وظروفها وأدلة الإثبات والنفي وجميع المسائل الفرعية التي رفعت والاجراءات التي تمت فأوجب تلاوته قبل أى إجراء آخر ، حتى يلم القضاء بما هو مدون في أوراق الدعوى تهيئة لفهم ما يدلى به الخصوم من أقوال ولتيسير مراجعة الأوراق قبل إصدار الحكم ، وإلا فإن المحكمة تكون قد أغفلت اجراء من الاجراءات الجوهرية اللازمة لصحة حكماً ، فإن الحكم المطعون فيه يكون باطلاً نتيجة هذا البطلان في الاجراءات بما يوجب نقضه فيما قضى به في الدعوى المدنية والاعادة بغير حاجة الى بحث باقى أوجه الطعن مع الزام المطعون ضده المصاريف المدنية . ولا يمنع من ذلك سبق تلاوة تقرير التلخيص ابان المحاكمة الغيابية الاستثنائية ، ذلك أن المعارضة في الحكم الغيابي من شأنها أن تعيد القضية لحالتها الأولى بالنسبة الى المعارض مما يستلزم اعادة الاجراءات *

(نقض جنائى - جلسة ١٨/١١/١٩٨١ - طعن رقم ٦٣٣ لسنة ٥١ ق)

تقلید

قاعدة رقم (٢٨٢)

المبدأ : بيانات الحكم بالادانة فى جريمة تقليد العلامة التجارية ؟
استناد الحكم فى ثبوت التقليد على رأى مراقبة العلامات
التجارية من وجود تشابه بين العلامتين - دون بيان أوصاف كل منهما
وأوجه التشابه بينهما - قصور .

ملخص الحكم : إذا كانت محكمة الموضوع بدرجتها قد استندت فى ثبوت توافر التقليد على رأى مراقبة العلامات التجارية من وجود تشابه بين العلامتين دون ان تبين أوصاف كل منهما وأوجه التشابه بينهما ، فإن حكمها يكون قاصرا قصورا يتسع له وجه الطعن ، ولا يدفعه ما تنهى إليه الحكم المطعون فيه من ثبوت امكان انخداع الشخص العادى فى العلامة المغلدة ، لأن ذلك لا يعدو ان يكون استدلالا على وجود التشابه يلزم ايراد مسوغاته واسانيد ، والمظاهر الدالة عليه ، وما يفيد اقتناع الحكم بقيام تلك المشابهة ، اذ لا يكفى ان تؤسس المحكمة حكمها على رأى غيرها ، وهو ما خلا الحكم من بيانه الأمر الذى يعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار اثباتها فى الحكم والتقرير برأى فى شأن ما اثاره الطاعن فى طعنه من دعوى خطأ الحكم فى تطبيق القانون . لما كان ما تقدم ، فانه يتم نقض الحكم المطعون فيه والاحالة .

(نقض جنائى - جلسة ١٩٨١/٢/١٥ - طعن رقم ٢٣٦١ لسنة ٥٠ ق ٢)

قاعدة رقم (٢٨٣)

المبدأ : تقليد العلامة التجارية - العبرة فيه ؟

ملخص الحكم : من المقرر ان تقليد العلامة التجارية يقوم على محاكاة تتم بها المشابهة بين الأصل والتقليد ، وان العبرة بمحاكاة

الشكل العام للعلامة في مجموعها والذي تجلده عليه السمات البارزة فيها دون تفاصيلها الجزئية ، ومن ثم فإنه يتعين على المحكمة أن تورد في مدونات حكمها وصف العلامة الصحيحة والعلامة المقلدة وأوجه المشابهة بينهما .

(نقض جنائي - جلسة ١٩٨١/٣/١٥ - طعن رقم ٢٣٦١ لسنة ٥٠ ق)

قاعدة رقم (٢٨٤)

المبدأ : جريمة تقليد أوراق العملة - يكفى للعقاب عليها التشابه بين العملة المزورة والصحيحة - بما يجعلها قابلة للتعامل .

عدم تعرض الحكم لأوجه الشبه بين العملة الصحيحة والمزيفة - متى لا يعنيه ؟

ملخص الحكم : من المقرر أنه يكفى للعقاب على تقليد أوراق العملة أن تكون هناك مشابهة بين الصحيح وغير الصحيح ، ولا يشترط أن يكون التقليد متقنا بحيث ينفذ به حتى المدقق ، بل يكفى أن يكون بين الورقة المزورة والورقة الصحيحة من التشابه ما تكون به مقبولة في التداول وأن يكون على نحو من شأنه أن يخدع الناس ، وإذا كان الحكم قد اثبت نقلا عن تقرير قسم أبحاث التزييف والتزوير أن الأوراق التي عوقب الطاعن وباقي المتهمين من أجل تقليدها وترويجها سواء المحلية أو الأجنبية - مزيفة بطريق الطبع من عدة أكليشيات مصطنعة وأن تزييفها قد تم بحيث يمكن أن تجوز على بعض الفئات من الناس يتقبلونها في التداول على أنها أوراق صحيحة فإن عدم تعرض الحكم لأوجه الشبه بين العملة الصحيحة والعملة المزيفة المضبوطة لا يؤثر في سلامته مادامت المحكمة قد قدرت أن من شأن ذلك التقليد أن يخدع الناس ، ومن ثم فإن منعى الطاعن بهذا الوجه يكون غير سديد .

(نقض جنائي - جلسة ١٩٨١/٤/١٩ - طعن رقم ٣٦٠٤ لسنة ٥٠ ق)

قاعدة رقم (٢٨٥)

المبدأ : اعتبار الشخص فاعلا أصليا في جريمة تقليد علامات الحكومة — سواء ارتكب التقليد بنفسه أو تم بواسطة غيره متى ساهم معه فيه .

ملخص الحكم : لا يشترط في جريمة التقليد المنصوص عليها في المادة ١/٢٠٦ من قانون العقوبات أن يكون الجاني قد قلّد بنفسه علامة من علامات الحكومة بل يكفي أن يكون التقليد قد تم بواسطة غيره طالما أنه كان مساهما معه فيما قارّقه .

(نقض جنائي — جلسة ١٣/١٠/١٩٨١ — طعن رقم ١٤٤٥ لسنة ٥١ ق)

قاعدة رقم (٢٨٦)

المبدأ : تحضير أدوات التزييف واستعمالها في اعداد العملة الورقية الزائفة — شروع في جريمة تقليدها — شرط ذلك ؟ عدم صلاحية الأدوات لتحقيق الغرض المقصود منها — اعتبار جريمة التقليد والشروع بها مستحيلتين .

ملخص الحكم : من المقرر أن مجرد تحضير الأدوات اللازمة للتزييف واستعمالها بالفعل في اعداد العملة الورقية الزائفة التي لم تصل الى درجة من الاتقان تكفل لها الرواج في المعاملة هي في نظر القانون من أعمال الشروع المعاقب عليها قانونا الا أن شرط ذلك بداهة أن تكون الوسائل المستعملة في التقليد تصلح بطبيعتها لصنع ورقة زائفة تشبه العملة الورقية الصحيحة أما إذا كانت هذه الوسائل غير صالحة بالمرّة لتحقيق الغرض المقصود منها ولا تؤدي مهما اتقن استعمالها الى انتاج ورقة زائفة شبيهة بالورقة الصحيحة — كما هو الحال في صورة الدعوى الماثلة — فإن جريمة التقليد في هذه الحالة تكون «مستحيلة استحالة مطلقة والشروع فيها غير مؤتم» .

(نقض جنائي — جلسة ٢٩/١٢/١٩٨١ — طعن رقم ٢٦٠٣ لسنة ٥٠ ق)

تلبس

قاعدة رقم (٢٨٧)

المبدأ : تقدير توافر حالة التلبس أو عدم توافرها ، موضوعي .
ملخص الحكم : القول بتوافر حالة التلبس أو عدم توافرها من المسائل الموضوعية التي تستقل بها محكمة الموضوع بغير معقب عليها مادامت قد أقامت قضاءها على أسباب سائغة .
(نقض جنائي - جلسة ١٩٨١/١/٧ - طعن رقم ١٦٢٢ لسنة ٥٠ ق)

قاعدة رقم (٢٨٨)

المبدأ : مواجهة الطاعن بالمخدر المضبوط والتبض عليه متلبسا بالجريمة لا يعد اكراها - أسس ذلك ؟ .

ملخص الحكم : مواجهة الطاعن بالمخدر المضبوط والتبض عليه والجريمة في حالة تلبس لا يشكل اكراها من أي نوع ، ذلك بأن الشارع يفول في المادتين ٣٤ ، ٣٦ من قانون الاجراءات الجنائية لمأمور الضبط القضائي في حالة الجناية المتلبس بها أن يقبض على المتهم الحاضر وأن يسمع فوراً أقواله ولا مرية في أن سماع هذه الأقوال يستوجب لزوماً وحتماً احاطته علماً بالتهمة المنسوبة اليه وهو ما يشكك مواجهته بالمضبوطات ، وإذا كان هذا الاجراء مشروعا فمن البداهة ألا يتولد عن تنفيذه في حدوده عمل باطل .
(نقض جنائي - جلسة ١٩٨١/١/٧ - طعن رقم ١٦٢٢ لسنة ٥٠ ق)

قاعدة رقم (٢٨٩)

المبدأ : يكفي لقيام حالة التلبس أن تكون هناك مظاهر خارجية تنبئ بذاتها عن وقوع الجريمة .
اجازة القبض على المتهم في أحوال التلبس بالجنايات والجنح المعاقب عليها بالحبس مدة تزيد على ثلاثة أشهر متى وجدت دلائل كافية

على اتهامه - المادة - ٣٤ من قانون الإجراءات الجنائية المعدل بالقانون
٣٧ لسنة ١٩٧٢ •

ملخص الحكم : من المقرر أنه يكفي لقيام حالة التلبس ان تكون
هناك مظاهر خارجية تنبئ بذاتها عن وقوع الجريمة - وأنه لا يشترط
أن يكون من شاهد هذه المظاهر قد تبين ماهية الأشياء محل الجريمة ،
واذ كانت هذه الجريمة جنحة معاقبا عليها بالحبس الذي تزيد مدته على
ثلاثة اشهر وكانت قد توافرت لدى مأمور الضبط القضائي - وفقا لما
تشير اليه ملابسات الواقعة وظروفها التي أثبتتها الحكم - دلائل جديده
وكافية على اتهام المظنون ضده بأرتكابها فانه من ثم يكون له أن يأمر
بالقبض عليه مادام انه كان حاضرا وذلك عملا بالمادة ٣٤ من قانون
الاجراءات الجنائية المعدلة بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ المتعلق بضمان
حريات المواطنين كما يجوز له تفتيشه عملا بما تفخوله المادة ٤٦ من
القانون السالف الذكر •

(نقض جنائي - جلسة ١٩٨١/١٢/١٩ - طعن رقم ١٨٤٦ لسنة ٥١ ق)

قاعدة رقم (٢٩٠)

المبدأ : تقدير توافر حالة التلبس من عدمه - موضوعي -
مادام سائغا •

ملخص الحكم : المقرر أن القول بتوافر حالة التلبس أو عدم
توافرها هو من المسائل الموضوعية التي تستقل بها محكمة الموضوع
بغير معقب مادامت قد أقامت قضاها على أسباب سائغة •
(نقض جنائي - جلسة ١٩٨١/١٢/٣٠ - طعن رقم ٢٢٩٢ لسنة ٥١ ق)

تغوين

قاعدة رقم (٢٩١)

المبدأ : حيازة دقيق القمح أو النخالة من غير الجهات المرخص لها - شرط تأنيهما أن يكون بقصد الاتجار - المادة الأولى من قرار وزير التموين رقم ١٨٧ لسنة ١٩٧٥ •

مثال لتسبيب معيب •

عدم بيان مؤدى الأدلة التى استخلصت منها حكم الادانة فى جريمة ادارة مخبز بدون ترخيص - قصور •

ملخص الحكم : متى كانت المادة الأولى من قرار وزير التموين رقم ١٨٧ لسنة ١٩٧٥ قد نصت فى فقرتها الثانية على أنه « لا يجوز بقصد الاتجار حيازة دقيق القمح أو النخالة لغير الجهات المرخص لها بإنتاجه أو استخدامه فى الصناعة أو الاتجار فيه أو غير ذلك من طرق التداول » ومؤدى صريح عبارة هذا النص أن القانون لا يعاقب على مجرد الحيازة المادية لهذه المواد وأنا يتعين للادانة أن يثبت أن الحيازة كانت بقصد الاتجار • لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خلا من قيام الدليل على أن حيازة الطاعن للدقيق المضبوط كانت بقصد الاتجار فيه بدون ترخيص كما أنه لم يبين مؤدى الأدلة التى استخلصت منها المحكمة تشغيل وإدارة المخبز بدون ترخيص من مديرية التموين بل اقتصر على تحصيل ما قرره المتهم الآخر بأنه غه مرخص بتشغيل المخبز كمخبز بلدى تموينى ، فإن الحكم يكون معيبا بالقصور •
(نقض جنائى - جلسة ١٩٨١/٣/٢٥ - طعن رقم ٢٢٢٦ لسنة ٥٠ ق)

قاعدة رقم (٢٩٢)

المبدأ : معاقبة من ينتج خبزا أقل من الوزن المقرر قانونا بالعقوبة المخالفة المتصوص عليها فى الفقرتين الأولى والثانية من المادة ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ •

**اغفال الحكم لعقوبة الحبس مع وجوب القضاء بها يعيبه - اقتصار
طعن النيابة على اغفال القضاء بعقوبة الحبس - أثره : عدم المساس
بمدة شهر الحكم المقضى بها خطأ .**

ملخص الحكم : لما كانت المادة ٣٨ من قرار التموين رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ بشأن استخراج الدقيق وصناعة الخبز المعدلة بالقرار رقم ١٠٩ لسنة ١٩٥٩ ، والقرار ٣٩ لسنة ١٩٧٥ قد فرقته في التجريم بين طائفتين من الأفعال ، فنصت على عقوبة الغرامة بالنسبة للأفعال الواردة في الفقرة الأولى منها على سبيل الحصر ثم أحالت في فقرتها الثانية الى العقوبة المنصوص عليها في المادة ٥٦ من المرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ بأن نصت على أن « وكل مخالفة أخرى لأحكام هذا القرار يعاقب عليها بالعقوبات الواردة في المادة ٥٦ من المرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ ولما كانت الجريمة التي دين بها المظنون ضده هي من طائفة الجرائم التي ينسحب عليها حكم الفقرة الثانية من المادة ٣٨ المشار إليها فان العقوبة المقررة لها تكون الحبس من ستة أشهر الى سنتين والغرامة من مائة جنيه الى خمسمائة جنيه عملاً بالفقرتين الأولى والثانية من المادة ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ وذلك قبل تعديله بالقانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٨٠ الصادر بتاريخ ٢٠/٥/١٩٨٠ والمعمول به اعتباراً من ١/٦/١٩٨٠ ، في تاريخ لاحق على وقوع الجريمة المسندة الى المظنون ضده ومن ثم فان الحكم المظنون فيه إذ عاقب المظنون ضده بالغرامة ونشر ملخص الحكم واغفل عقوبة الحبس الواجب القضاء بها فانونا ، يكون قد أخطأ في تطبيق القانون خطأ يعيبه ويستوجب نقضه نقضاً جزئياً وتصحيحه بإضافة عقوبة الحبس لمدة ستة أشهر مع الشغل الى العقوبتين المقضى بهما وذلك بغير مساس بمدة شهر ملخص الحكم المقضى بها خطأ لاقتصار طعن الطاعنة على اغفال القضاء بعقوبة الحبس . (نقض جنائي - جلسة ١٩٨١/١١/٥ - طعن رقم ٥٢٥ لسنة ٥١ ق)

جريرة

قاعدة رقم (٢٩٣)

المبدأ : جريمة تسهيل تعاظم المخدرات — مناط تحققها ؟
القصد الجنائي في جريمة تسهيل تعاظم المخدرات — مناط تحققه ؟
تقدير توافره — موضوعي .

ملخص الحكم : جريمة تسهيل تعاظم المخدرات تتوافر بقيام الجاني بفعل أو أفعال ايجابية — أيًا كانت يهدف من وراءها إلى أن ييسر لشخص بقصد تعاظم المخدرات تحقيق هذا القصد ، أو قيام الجاني بالتدابير اللازمة لتسهيل تعاظم المخدرات وتهيئة الفرصة لذلك ، أو تقديم المساعدة المادية أو المعنوية إلى شخص لتمكينه من تعاظم المخدرات ، أيًا كانت طريقة المساعدة . ويتحقق القصد الجنائي في تلك الجريمة بعلم الجاني بأن فعله يسهل هذا التعاظم ، ولا حرج على القاضى فى استظهار هذا العلم من ظروف الدعوى وملابساتها على أى نحو يراه مؤديا إلى ذلك مادام يتضح من مدونات حكمة توافر هذا القصد توافرا فعلياً .

(نقض جنائي — جلسة ١٩٨١/١/٧ — طعن رقم ١٦٢٢ لسنة ٥٠ ق)

قاعدة رقم (٢٩٤)

المبدأ : تقصى العلم بحقيقة المخدر — موضوعي .

ملخص الحكم : لما كان الحكم قد أورد : « أنه بالنسبة للمتهم الثاني فإن ركن علمه بالمخدرات مستفاد من ملازمته للمتهم الأول ثم قيادته السيارة من الاسكندرية ومن الجالة التي كانت عليها المخدرات بالسيارة فقد عثر عليها بداخل الحقيبة الخلفية وعلى المقعد الخلفي وفى الفراغ بين هذا المقعد والمقعد الأمامي أي كانت خلف المتهم المذكور مباشرة مما يقطع بأنه كان قد علم بأمرها وشارك بصفته القائد فى

وضعها على هذه الصورة « ، وكان تقصى العلم بحقيقة الجواهر المخدرة هو من شئون محكمة الموضوع ، وأذ كان هذا الذى ساقته المحكمة فيما تقدم كافياً فى الدلالة على أن الطاعن الثانى كان يعلم بكنه المادة المخدرة المضبوطة فإن ما ينمى فى هذا الخصوص لا يكون له محل .
(نقض جنائى - جلسة ١٩٨١/١/٢٦ - طعن رقم ١٧٣٤ لسنة ٥٠ ق)

قاعدة رقم (٢٩٥)

المبدأ : جريمة أحرار أو حيازة المخدر - طبيعتها : جريمة مستمرة - أثر ذلك ؟

ملخص الحكم : لما كان من المقرر أن جريمة أحرار أو حيازة المخدر من الجرائم المستمرة ، وكان وقوع الجريمة موضوع الدعوى الماثلة وإن بدأ بدائرة محافظة الاسكندرية وكان ضبط المخدر قد تم عند الكيلو متر ٥٣/٥٢ من الطريق الصحراوي الى القاهرة فى مكان تابع لمحافظة الجيزة إلا أنه ليس من شأن هذا أن ينفى وقوع الجريمة بدائرة اختصاص محافظة البحيرة التى مر بها الطاعنان حيث فطر أفراد الكمين الأول الى مرور سيارتهما ، ولا يغير من ذلك الأمر أن يكون ضبطهما قد اقتضى استمرار المطاردة حتى حدود المحافظة التالية والحكم المطعون فيه اذ اعتنق هذا التناول واعتبر أن الدفع بعدم اختصاص محكمة جنايات دمنهور على غير سند من القانون فإنه لا يكون قد خالف القانون فى شئ . ويكون الإنمى عليه فى هذا الخصوص غير سديد .
(نقض جنائى - جلسة ١٩٨١/١/٢٦ - طعن رقم ١٧٣٤ لسنة ٥٠ ق)

قاعدة رقم (٢٩٦)

المبدأ : اقتضاء التوجز لاي مقدم ايجار ايا كانت صورته او بواعنه - جريمة أساس ذلك ؟

ملخص الحكم : لما كانت المادة ١٧ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ فى شأن ايجار الاماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجرين والمستأجرين قد نصت على أنه « لا يجوز للمؤجر بالذات أو بالواسطة اقتضاء أى مقابل أو انتعاب بسبب تحرير العقد أو أى مبلغ اضافى خارج نطاق عقد الايجار زيادة عن التأمين والأجرة المنصوص عليها فى العقد ويسرى هذا الحظر أيضا على المستأجر ، كما لا يجوز بأى صورة من الصور للمؤجر اقتضاء مقدم ايجار » فان الاستفادة من نص هذه المادة أن القانون اذ حظر اقتضاء مقدم ايجار على أى صورة من الصور قد رعى بذلك بطريق القطع الى تجريم اقتضاء المؤجر الاى مقدم ايجار ايا كانت صورته بسبب تحرير العقد يستوى فى ذلك أن يكون اقتضاء مقدم الايجار قد تم قبل تسليم العين المؤجرة الى المستأجر أو بعد تسليمها وبغض النظر عن البواعث الدافعة الى اقتضائه اذ لم يستلزم القانون توافر أركان تلك الجريمة قصدا خاصا اكتفاء بالقصد الجنائى العام .

(نقض جنائى - جلسة ١٩٨١/٢/٥ - طمن رقم ١٨٨٤ لسنة ٥٠ ق)

قاعدة رقم (٢٩٧)

المبدأ : إقامة الدعوى المدنية التابعة على أساس توافر جريمة احتجاز أكثر من مسكن فى بلد واحد دون مقتضى - انتهاء الحكم الى انتفاء الجريمة - وجوب رفض الدعوى المدنية .

ملخص الحكم : متى كانت الدعوى المدنية المرفوعة من الطاعن قد أقيمت أصلا على أساس توافر أركان جريمة احتجاز أكثر من مسكن فى بلد واحد دون مقتضى ، فليس فى وسع المحكمة وقد انتهت الى القول بانتفاء الجريمة الا أن تنقض برفضها .

(نقض جنائى - جلسة ١٩٨١/٢/٢٣ - طمن رقم ١٦٤٦ لسنة ٥٠ ق)

قاعدة رقم (٢٩٨)

المبدأ : مناط العقاب على جريمة تهيئة مكان لتعاطي المخدرات ؟

ملخص الحكم : متى كان القانون لا يشترط للعقاب على جريمة تهيئة مكان لتعاطي الغير للمخدرات فيه أن يكون المحل قد أعد خصيصا لممارسة هذا التعاطي أو أن يكون الغرض الأصلي من فتحه هو استغلاله في هذا الشأن ، بل يكفي أن يكون مفتوحا لمن يريد تعاطي المخدرات ، يدخله لهذا الغرض ولو كان المحل مخصصا لغرض آخر .
(نقض جنائي - جلسة ١٩٨١/٢/٢٥ - طعن رقم ٢٢٢١ لسنة ٥٠ ق)

المبدأ : الادانة في جرائم المخدرات - اقتضاؤها أن تكون المادة المضبوطة من المواد المخدرة المبينة حصرا بالقانون ورود المادة المضبوطة ضمن المواد الخاضعة لبعض قيود الجواهر المخدرة المبينة بالجدول الثالث الملحق بالقانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ وغلو الجدول الأول الملحق بذات القانون منها - أثره ؟

مادة الكوداين من النوع الثاني - أثر ذلك ؟

ملخص الحكم : لما كان الحكم المطعون فيه حصل واقعة الدعوى بما مؤداه أنه بتاريخ ١٩٧٨/٦/١ قام المقدم ٥٠٠٠٠ بقسم مكافحة المخدرات - تنفيذًا للأذن الذي استصدره من النيابة العامة - بضبط المتهم أثناء جلوسه بمقهى وأمامه على المنضدة لفة بداخلها ثمانين علبة من الورق بداخل كل منها علبة صفيح بها اثني عشر قرصا ثبت من تقرير المعامل الكيميائية أنها لمادة « الكوداين » وانتهى الحكم الى ادانة المتهم بوصف أنه أحرز بقصد الاتجار جوهرًا مخدرًا « كوداين » في غير الأحوال المصرح بها قانونًا وأنه يتمتع بعقابه طبقا للمواد ١ ، ٢ ،

٧ ، ١/٣٤ ، ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ والبند الخامس من الجدول الثالث الملحق به ، لما كان ذلك ، وكان الشرط لصحة الحكم بالادانة في جريمة احرار مادة مفطرة أو حيازتها — بصريح نص المادتين الأولى والثانية من القانون سالف الذكر — ان تكون المادة المضبوطة من عداد المواد المخدرة المبينة حصرا في الجدول الأول الملحق بذلك القانون ، وكان البين من هذا الجدول المعدل بقرار وزير الصحة رقم ٢٩٥ لسنة ١٩٧٦ الذي تكفل ببيان المواد المعتبرة مفطرة انه لا يتضمن مادة « الكوداين » وإنما وردت هذه المادة ضمن المواد المدرجة في الجدول الثالث الخاص بالمواد التي تخضع لبعض قيود الجواهر المخدرة ، وكانت المادة ٢٧ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ تقضى بأنه لا يجوز انتاج أو استخراج أو فصل أو صنع أى مادة من المواد غير المخدرة الواردة في الجدول رقم (٣) ، وتسرى أحكام الفصل الثانى على جلب هذه المواد وتصديرها بينما تنص المادة ٤٤ منه على ان يعاقب بالحبس مع الشغل مدة لا تزيد على ستة أشهر وبغرامة لا تتجاوز مائة جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين كل من جلب أو صدر أو صنع احدى المواد المبينة بالجدول رقم (٣) لما كان ذلك ، وكان الثابت مما أورده الحكم في مدوناته ان ما ضبط مع المتهم هو مادة « الكوداين » فقد كان يتمين على المحكمة القضاء ببراءة المتهم عملا بالفقرة الأولى من المادة ٣٠٤ من قانون الاجراءات الجنائية باعتبار ان واقعة احرار هذه المادة غير معاقب عليها قانونا .

(نقض جنائى - جلسة ١٩٨١/٤/٢٠ - طعن رقم ٢٧٢١ لسنة ٥٠ ق)

قاعدة رقم (٢٠٠)

المبدأ : عدم تحديد المادة ٢٤٢/٢٣ مفهوم الاداة التي تستعمل في أحداث الاصابة .

استعمال حجر في أحداث إصابة المجنى عليه - يعد استعمالا
لأداة *

مخالفة الحكم المطعون فيه هذا النظر - خطأ في تطبيق القانون *

ملخص الحكم : لما كانت المادة ٢٤٢ في فقرتها الثالثة لم تضع
أية قيود في شأن تحديدها لمفهوم الاداة التي تستعمل في أحداث
الاصابة وكان استعمال المطعون ضده حجرا في أحداث إصابة المجنى
عليه يعد منه استعمالا لأداة في أحداثها معاقب عليه بالفقرة الثالثة
من المادة المذكورة ، لما كان ما تقدم وكان الحكم المطعون فيه قد خالف
هذا النظر فإنه يكون قد خالف القانون *

(نقض جنائي - جلسة ١٩٨١/٥/٤ - طعن رقم ٢٤٨٦ لسنة ٥٠ ق)

قاعدة رقم (٣٠١)

المبدأ : مناط تطبيق الفقرة الثانية من المادة ٣٢ عقوبات -
انتظام الجرائم في خطة جنائية واحدة بعدة أشكال تتكون منها مجتمعة
الوحدة الاجرامية - تقدير توافر الارتباط بين الجرائم - موضوعي *

ارتكاب الطاعن لجريمة السرقة حاملا سلاحا مرخصا له بحمله
ثم ضبط سلاحا آخر بمنزله غير مرخص له باحرازه - نفى الارتباط
بين جريمة احراز السلاح بغير ترخيص وجريمة السرقة - صحيح في
القانون - علة ذلك ؟

ارتكاب جريمة السرقة مع حمل سلاح - استمرار حيازة الطاعن
للسلاح حتى ضبط بمنزله - يكون جريمة مستمرة مستقلة عن
جريمة السرقة *

ملخص الحكم : مناط تطبيق الفقرة الثانية من المادة ٣٣ من قانون
العقوبات أن تكون الجرائم قد انتظمتهما خطة جنائية واحدة بمدة

أفعال مكملة لبعضها البعض بحيث تتكون منها مجتمعة الوحدة
الاجرامية التى عنها الشارع بالحكم الوارد بالفقرة المشار إليها ،
كما أن الاصل أن تقدير قيام الارتباط بين الجرائم هو مما يدخل فى
حدود السلطة التقديرية لحكمة الموضوع ، واذ كان ما تقدم ، وكانت
الوقائع كما اثبتتها الحكم المطعون فيه تفيد أن ما وقع من الطاعن من
حيازة السلاح النارى الغير مرخص المضبوط بمنزله بعد ارتكاب حادث
السرقه ، التى استقر فى يقين المحكمة أنها وقعت حال كون الطاعن
يحمل سلاحه الآخر المرخص والذى ضبط قبل تفتيش مسكنه ، مما لا
يوفر وحدة النشاط الاجرامى بين الجريمتين اللتين دين بهما ولا يتحقق
به الارتباط الذى لا يقبل التجزئة بينهما ولا التعدد المعنوى للجريمتين
فى معنى الفقرة الاولى من المادة ٣٣ من قانون العقوبات لتفاير
الجريمتين وتميز كل منهما بمعامرها وذاتيتها المستقلة ، فان الحكم
المطعون فيه اذ أوقع على الطاعن عقوبة مستقلة عن كل من هاتين
الجريمتين ، لا يكون قد خالف القانون . بل إنه بفرض أن السلاح
المضبوط بمسكن الطاعن هو ذات السلاح الذى يحمله وقت ارتكاب
السرقه ، أو أنه أعده لهذا الغرض ، فان استمرار حيازة الطاعن لهذا
السلاح بعد ارتكابه جريمة السرقه واستنفاد الغرض من حمل السلاح ،
يشكل جريمة مستمرة مستقلة عن جريمة السرقه التى دين بها ، ويكون
الحكم اذ دانه بعقوبة مستقلة عن كل من الجريمتين قد اقترن بالصواب .
(نقض جنائى - جلسة ١٣/٥/١٩٨١ - طعن رقم ١٣٩١ لسنة ٥٠ ق)

قاعدة رقم (٣٠٣)

المبدأ : جريمة الرشوة المنصوص عليها بالمادة ١٠٣ مكرر عقوبات

— منطاط تحققها ؟

مثال لتسبيب سائق

ملخص الحكم : لما كان الحكم قد عرض لما تمسك به الدفاع عن الطاعن من أن طلب الرشوة لا مغل أو سبب له بعد أن ألغيت المناقصة ورد عليه بقوله : « أن الثابت من الأوراق لجنة البت قررت بجلسة ١٨/٩/١٩٧٦ بناء على مذكرة قسم المشتريات الموقع عليها من المدير والمتهم إلغاء المناقصة بالنسبة « ٠٠٠٠٠ » لقلة العطاءات واعادة الشراء بطريق الممارسة أمام لجنة البت لانتاج الفرصة أمام أكبر عدد ممكن ، ومن ثم يكون السبب متحققا وهو وجود ممارسة لتوريد « الحصر » يمكن لأي من الموردين الدخول فيها وتكون الجريمة المنصوص عليها في المادة ١٠٣ مكررا عقوبات متوافرة الاركان في حق المتهم وذلك بطلبه وأخذه مبلغ الرشوة لإداء عمل زعم أنه من اختصاصه واتجهت ارادته الى هذا الطلب وذلك الاخذ وهو يعلم بأن ما اخذه ليس الا مقابل استغلال وظيفته » . لما كان ذلك ، وكان الشارع قد استحدث نص المادة ١٠٣ مكررا من قانون العقوبات بالتعديل المدخل بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ (المعدلة أخيرا بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٦٢) مستهدفا به الضرب على أيدي العابثين عن طريق التوسع في مدلول الرشوة وشمولها من يستغل من الموظفين العموميين والذين ألحقهم الشارع بهم وظيفته للحصول من ورائها على فائدة محرمة ولو كان ذلك على أساس الاختصاص المزعوم ، ويكفي إساءة الجاني على هذا الاساس أن يزعم أن العمل الذي يطلب الجمل لادائه يدخل في أعمال وظيفته ، والزعم هنا هو مطلق القول دون اشتراط اقتترانه بعناصر أو وسائل احتيالية وكل ما يطلب في هذا الصدد هو صدور الزعم فعلا من الموظف دون أن يكون لذلك تأثير في اعتقاد المجنى عليه بهذا الاختصاص المزعوم . ولما كان الحكم المطعون فيه قد أثبت واقعة الدعوى فيها سلف

بيانه بما تتوافر به العناصر القانونية لجريمة الرشوة المنصوص عليها
فى المادة ١٠٣ مكررا من قانون العقوبات التى دان الطاعن بها فان الحكم
يكون صحيحا فى القانون وخاليا من القصور فى التسبيب *
(نقض جنائى - جلسة ١٩٨١/٦/١ - طعن رقم ٢٣٠٩ لسنة ٥٠ ق)

قاعدة رقم (٣٠٣)

المبدأ : السداد اللاحق على تمام جريمة التبييد - لا يعفى من
المسئولية الجنائية *

ملخص الحكم : لما كان السداد اللاحق على تمام جريمة التبييد -
بفرض حصوله لا يعفى من المسئولية الجنائية *
(نقض جنائى - جلسة ١٩٨١/٦/١٥ - طعن رقم ٢٥٦٢٢٥٥ لسنة ٥١ ق)

قاعدة رقم (٣٠٤)

المبدأ : تحدث الحكم صراحة واستقلالاً عن كل ركن من أركان
جريمى التقليد والتزوير غير لازم - مادام قد أورد من الوقائع
ما يدل عليه *

ملخص الحكم : من المقرر أنه لا يلتزم ان يتعد الحكم صراحة
واستقلالاً عن كل ركن من أركان جريمى التقليد والتزوير مادام قد
أورد من الوقائع ما يدل عليه *
(نقض جنائى - جلسة ١٩٨١/١٠/١٣ - طعن رقم ١٤٤٥ لسنة ٥١ ق)

جمارك

قاعدة رقم (٢٠٥)

المبدأ : عدم جواز تحريك الدعوى الجنائية أو مباشرة أى إجراء من إجراءات بدء تسييرها أمام جهات التحقيق أو الحكم — قبل صدور طلب كتابى من المدير العام للجمارك أو من ينييه •

اغفال هذا البيان فى الحكم — بطلانه — ولو ثبت بالاوراق صدور الطلب •

ملخص الحكم : مؤدى ما نصت عليه الفقرة الاولى من المادة ١٢٤ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ من انه « لا يجوز رفع الدعوى العمومية أو اتخاذ اية إجراءات فى جرائم التهريب الا بطلب كتابى من المدير العام للجمارك أو من ينييه » • هو عدم جواز تحريك الدعوى الجنائية أو مباشرة أى إجراء من إجراءات بدء تسييرها أمام جهات التحقيق أو الحكم قبل صدور طلب كتابى من المدير العام للجمارك أو من ينييه فى ذلك ، واذ كان هذا من البيانات الجوهرية التى يجب أن يتضمنها الحكم لاتصاله بسلامة تحريك الدعوى الجنائية ، فان اغفاله يترتب عليه بطلان الحكم ولا يعنى عن النص عليه بالحكم أن يكون ثابتا بالاوراق صدور مثل هذا الطلب من جهة الاختصاص •

(نقض جنائى - جلسة ١٩٨١/٤/٢٦ - طعن رقم ٣٣٩٥ لسنة ٥٠ ق)

قاعدة رقم (٢٠٦)

المبدأ : المادة ١٢٢ من القانون ٦٦ لسنة ١٩٦٣ توجب الحكم بالتعويض المنصوص عليه فيها الى جانب عقوبتى الحبس والغرامة •

ملخص الحكم : المادة ١٢٢ من قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ قد أوجبت الى جانب الحكم بالحبس والغرامة القضاء بتعويض يعادل (م - ٢١)

مثلئ الضرائب الجمركية المستحقة ، فإذا كانت البضائع موضوع الجريمة من الاصناف الممنوعة كان التعويض معادلا لمثلئ قيمتها أو مثلئ الضرائب المستحقة أيهما أكثر .
(نقض جنائى - جلسة ١٩٨١/٤/٢٦ - طعن رقم ٣٣٩٥ لسنة ٥٠ ق)

قاعدة رقم (٢٠٧)

المبدأ : لضابط المباحث الجنائية صفة الضبط القضائى بصفة عامة - المادة ٢٣ اجراءات - أثر ذلك ؟

ملخص الحكم : ولما كان لا ينال من سلامة اجراءات القبض على المطعون ضده وتفتيشه - وهى من قبيل اجراءات الاستدلال - أن من قام بها ليس من موظفى الجمارك ، ذلك بأن ضابط المباحث الجنائية الذى تولى القبض على المطعون ضده وتفتيشه من مأمورى الضبط القضائى الذين منحتهم المادة ٢٣ من قانون الاجراءات الجنائية - فى حدود اختصاصاتهم - سلطة الضبط بصفة عامة وشاملة مما مؤداه أن تنبسط ولايته على جميع أنواع الجرائم بما فيها جريمة الشروع فى التهريب الجمركى المسندة الى المطعون ضده ، ولا يغير من ذلك تخويل صفة الضبطية القضائية الخاصة فى صدد تلك الجريمة لبعض موظفى الجمارك وفقا لحكم المادة ٢٥ من قانون الجمارك السالف البيان لما هو مقرر من أن إضفاء صفة الضبط القضائى على موظف ما فى صدد جرائم معينة لا يعنى مطلقا سلب تلك الصفة فى شأن هذه الجرائم عينها من مأمورى الضبط القضائى ذوى الاختصاص العام .
(نقض جنائى - جلسة ١٩٨١/١٢/١٩ - طعن رقم ١٨٤٦ لسنة ٥١ ق)

حكم

- أولا : اوصاف الحكم .
- ثانيا : اصدار الحكم .
- ثالثا : البيانات الواجب ذكرها بالحكم .
- رابعا : تسبيب الحكم (المعيب وغير المعيب) .
- خامسا : نطاق التلليل بما لا يعيب الحكم .
- سادسا : انعدام الحكم وبطالته .
- سابعا : مسائل منوعة .

أولا - أوصاف الحكم

قاعدة رقم (٢٠٨)

المبدأ : متى يعتبر الحكم حضوريا ؟

بدء ميعاد المعارضة بالنسبة للحكم الحضورى الاعتبارى من تاريخ
اعلانه - جواز المعارضة فيه - مؤداه : عدم جواز الطعن فيه بالنقض
- المادة ٣٢ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

ملخص الحكم : من حيث ان البين من الاطلاع على محاضر
جلسات المحاكمة ان الطاعن الثانى حضر بجلسته ١٩٧٧/٣/٢٨ ثم اجلت
المحكمة نظر الدعوى لجلسة ١٩٧٧/٥/٩ التى لم يحضر فيها الطاعن
الثانى فقررت المحكمة حجز الدعوى للحكم لجلسة ١٩٧٧/٥/٣٠ ثم
مدت المحكمة اجل الحكم لجلسة ١٩٧٧/٦/٢٧ وفيها صدر الحكم
المطعون فيه ووصفته بأنه حضورى بالنسبة اليه ولباقى الطاعنين ،
لما كان ذلك وكانت المادة ٢٣٩ من قانون الاجراءات الجنائية تنص على
أنه « يعتبر الحكم حضوريا بالنسبة الى كل من يحضر من الخصوم عند
النداء على الدعوى ولو غادر الجلسة بعد ذلك أو تخلف عن الحضور
فى الجلسات التى تؤجل إليها الدعوى بدون أن يقدم عذرا مقبولا » . وكان
مؤدى هذا النص أن الحكم المطعون فيه هو بحق حكم حضورى اعتبارى
بالنسبة للطاعن الثانى وهو بهذه المثابة يكون قابلا للمعارضة اذا ما أثبت
المحكوم عليه قيام عذر منعه من الحضور ولم يستطع تقديمه قبل
الحكم ، ولما كان ميعاد المعارضة فى هذا الحكم بالنسبة للطاعن الثانى
لا يبدأ الا من تاريخ اعلانه به ، وكانت المادة ٣٢ من قانون حالات
واجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر به القانون رقم ٥٧ لسنة
١٩٥٩ تقضى بأن لا يقبل الطعن بالنقض فى الحكم مادام الطعن فيه
بطريق المعارضة جائزا ، وكان الثابت من المفردات المضمومة ان هذا

الاحكام لم يعلن بعد للطاعن الثانى ، وكان الاعلان هو الذى يفتح باب المعارضة ويبدأ به سريان الميعاد المحدد لها فى القانون فان باب المعارضة فى هذا الحكم لا يزال مفتوحا امام الطاعن الثانى ويكون الطعن فيه بالنقض غير جائز بالنسبة اليه .
(نقض جنائى - جلسة ١٩٨١/٣/١ - طعن رقم ٢٠٤٥ لسنة ٤٩ ق)

قاعدة رقم (٢٠٩)

المبدأ : قابلية الحكم للطعن فيه بالمعارضة - اثرها : عدم جواز الطعن فيه بالنقض .

ملخص الحكم : متى كان الحكم المطعون فيه صدر غيابيا بتاريخ ١٩٧٨/٦/١٧ بالنسبة للطاعن الاول ٠٠٠٠ - فقرر بالطعن فيه بالنقض بتاريخ ١٩٧٨/٧/٢٦ . ولما كانت المادة ٣٠ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات واجراءات الطعن امام محكمة النقض لا تجيز الطعن الا فى الاحكام النهائية ، وكانت المادة ٣٢ منه تقضى بعدم قبول الطعن بالنقض مادام الطعن فيه بالمعارضة جائزا ، ولما كان الثابت من الاطلاع على المفردات المضمومة أنها خلت مما يفيد اعلان الطاعن بهذا الحكم ، وكان الاعلان هو الذى يفتح باب المعارضة ويبدأ به سريان الميعاد المحدد لها فى القانون بأن باب المعارضة فى هذا الحكم لا يزال مفتوحا ويكون الطعن فيه بطريق النقض غير جائز ويتعين لذلك للقضاء بعدم جواز الطعن المقدم من الطاعن الاول .
(نقض جنائى - جلسة ١٩٨١/٥/٢٨ - طعن رقم ١٦٦٦ لسنة ٥٠ ق)

قاعدة رقم (٢١٠)

المبدأ : الحكم الحضورى النهائى يحدد مركز الطاعن فى الدعوى بمصفة نهائية - عدم توقف قبول طعنه على المعارضة التى قد يرفعها متهم آخر معه فى الدعوى صدر الحكم عليه غيابيا - او قابلا للمعارضة - هـ ذلك ١ .

صدر الحكم غيابيا أو حضوريا اعتباريا بالنسبة للمتهم -
وحضوريا بالنسبة للمدعى بالحقوق المدنية أو المسئول عنها كون الحكم
ما زال قابلا للمعارضة بالنسبة للمتهم عدم جواز طعن أيهما بالنقض -
علة ذلك ؟

ملخص الحكم : متى كان الحكم المطعون فيه حضوريا نهائيا بالنسبة
الى الطاعن فان مركزه فى الدعوى يكون قد حدد بصورة نهائية بصدور
ذلك الحكم فلا يتوقف قبول طعنه على الفصل فى المعارضة التى قد
يرفعها متهم آخر معه فى الدعوى المحكوم عليه غيابيا أو بحكم قابل
للمعارضة ، الا أن هذا المبدأ - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض -
لا يعمل به على اطلاقه فى حالات من بينها ، اذا كان الحكم قد صدر
غيابيا أو كان بمثابة ذلك بالنسبة الى المتهم وحضوريا بالنسبة الى
المدعى بالحقوق المدنية أو المسئول عنها ، لا قد يؤدي اليه اعادة طرح
الدعوى الجنائية على بساط البحث عند المعارضة فيه من ثبوت أن المتهم
لم يرتكب الواقعة الجنائية التى أسندت اليه ، وهو ما ينبى عليه
بطريق التبعية تغير الاساس الذى بنى عليه القضاء فى الدعوى المدنية
مما تكون معه هذه الدعوى الاخيرة غير صالحة للحكم فيها أمام محكمة
النقض . لا كان ذلك ، فان الطاعن وقد قرر بالظن بالنقض بتاريخ
٢٢ فبراير سنة ١٩٧٩ فى وقت كانت معارضة المحكوم عليه الذى دين
بجريمة القذف لم يفصل فيها ، يكون قد خالف نص المادة ٣٢ من
القانون ٧٥ لسنة ١٩٥٩ اذ كان من المتعين عليه أن يتربص بسيوردة
الحكم بالنسبة للمحكوم عليه الآخر نهائيا قبل الالتجاء الى طريق
الظن بالنقض ، ومن ثم يتعين الحكم بعدم قبول الظن .
(نقض جنائى - جلسة ١٩٨١/١٢/٢٠ - طعن رقم ٤٧٩ لسنة ٥١ ق)

قاعدة رقم (٢١١)

المبدأ : مناط اعتبار الحكم حضوريا ؟

العبرة في وصف الحكم بأنه حضوري أو غيابي ، وفي تحديد التاريخ الذي نظر فيه هي بحقيقة الواقع في الدعوى ، لا عبرة بما ورد خطأ في الحكم أو في محضر الجلسة بشأن التاريخ .

ملخص الحكم : من المقرر أن مناط اعتبار الحكم حضوريا هو بحضور المتهم الجلسات التي تمت فيها المرافعة سواء صدر فيها الحكم أو صدر في جلسة أخرى ، وأن العبرة في وصف الحكم بأنه حضوري أو غيابي وفي تحديد التاريخ الذي نطق فيه بالحكم هو بحقيقة الواقع في الدعوى لا بما يرد خطأ فيه أو في محضر الجلسة .
(نقض جنائي - جلسة ١٩٨١/١٢/٣١ - طعن رقم ٢٢٤٧ لسنة ٥١ ق)

ثانيا - اصدار الحكم

قاعدة رقم (٢١٢)

المبدأ : تحرير الحكم على نموذج مطبوع لا يبطله طالما قد قضى بتأييد الحكم الابتدائي المستأنف أخذا بأسبابه .

ملخص الحكم : من المقرر أن تحرير الحكم على نموذج مطبوع لا يقتضي بطلانه مادام قد قضى بتأييد الحكم الابتدائي المستأنف أخذا بأسبابه كما يجب معه اعتبار هذه الاسباب صادرة من محكمة ثاني درجة .

(نقض جنائي - جلسة ١٩٨١/١/١٨ - طعن رقم ١٦٢٧ لسنة ٥٠ ق)

قاعدة رقم (٢١٣)

المبدأ : ذكر اسم مستشار في الحكم - سهوا - بدلا من آخر ورد اسمه في محضر الجلسة ، لا ييب .

تصحيح هذا الخطأ - يعول فيه على ما اثبت بمحضر جلسة النطق بالحكم - علة ذلك ؟

ملخص الحكم : حيث أنه يبين من الاطلاع على محضرى جاستى المحاكمة أن الدعوى نظرت بجلسة ١٩٧٩/٣/٢٤ أمام هيئة مشكلة من المستشارين ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ وفيها طلب الحاضر مع الطاعن التأجيل لحضور المحامى الاصلى فتأجلت لليوم التالى ، وانعقدت المحكمة يوم ١٩٧٩/٣/٢٥ بهيئة مشكلة من المستشارين ٠ ٠ ٠ ٠ ٠ وقد سمعت المرافعة وأصدرت الحكم المطعون فيه لما كان ذلك ، وكان الواضح من مقارنة محضر الجلسة بالحكم المطعون فيه أن ذكر اسم المستشار ٠ ٠ ٠ فى الحكم بدلا من المستشار ٠ ٠ ٠ الذى ذكر اسمه بمحضر جلسة ١٩٧٩/٣/٢٥ انما كان وليد سهو وقع فيه الكاتب ، اذ نقل فى الحكم اسماء المستشارين الذين حضروا الجلسة ١٩٧٩/٣/٢١ ولم تنظر فيها الدعوى بدلا من أسماء من حضروا الجلسة التالية التى جرت فيها المحاكمة ، وكان الممول عليه فى تصحيح هذا الخطأ هو بما يستمد مما هو ثابت بمحضر جلسة النطق بالحكم باعتباره مكمل له وكان الطاعن لا يدعى ان هذا الاختلاف يمبر عن حقيقة واقعة وهى أن أحدا ممن اشتركوا فى الحكم لم يسمح المرافعة فان الطعن تأسيسا على هذا السهو لا يكون له وجه .

(نقض جتأى - جلسة ١٩٨١/١/٨ - طعن رقم ١٦٣٥ لسنة ٥٠ ق)

قاعدة رقم (٣١٤)

المبدأ : العبرة فى الحكم بنسخته الاصلية التى يحررها الكاتب موقع عليها القاضى .

ملخص الحكم : لما كان قضاء هذه المحكمة - محكمة النقض - تد جرى على أن العبرة فى الحكم هى بنسخته الاصلية التى يحررها الكاتب

ويوقع عليها القاضي وتحفظ في ملف الدعوى ، وكان الحكم المطعون فيه قد أيد الحكم المستأنف للأسباب الواردة به واستوفى ما يتطلبه القانون من أوضاع شكلية وبيانات جوهرية . فإن النemy عليه بالبطلان يكون غير مسديد .
(نقض جنائي - جلسة ١٩٨١/٢/٥ - طعن رقم ١٧٦٦ لسنة ٥٠ ق)

قاعدة رقم (٣١٥)

المبدأ : التمسك ببطلان الحكم لعدم التوقيع عليه في الميعاد - شرطه - الحصول على شهادة - من قلم الكتاب - بأن الحكم لم يودع ملف الدعوى موقعا عليها - حتى وقت تحريرها على الرغم من انقضاء ذلك الميعاد .

ملخص الحكم : لما كان قضاء هذه المحكمة قد استقر على أنه يجب على الطاعن لكي يكون له التمسك ببطلان الحكم لعدم توقيعه في خلال الثلاثين يوما التالية لصدوره أن يحصل من قلم الكتاب على شهادة دالة على أن الحكم لم يكن وقت تحريرها قد أودع ملف الدعوى موقعا عليه على الرغم من انقضاء ذلك الميعاد ، وكان الطاعن لم يقدم لهذه المحكمة الشهادة سالفة البيان فإن منعه في هذا الشأن لا يكون مقبولا .

(نقض جنائي - جلسة ١٩٨١/٤/٢٢ - طعن رقم ٢٧٣٥ لسنة ٥٠ ق)

قاعدة رقم (٣١٦)

المبدأ : خلو الحكم من تاريخ إصداره - يبطله - أثر ذلك ؟

ملخص الحكم : متى كان الحكم الابتدائي قد خلا من تاريخ إصداره فإنه يكون مشوبا بالبطلان ويتعين إلغاؤه والحكم في موضوع الدعوى عملا بنص المادة ٣٣١ و ١/٤١٩ من قانون الإجراءات الجنائية

والمادة ٤٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات
الطعن أمام محكمة النقض .
(نقض جنائي - جلسة ١٩٨١/٥/٤ - طعن رقم ١٤٣٨ لسنة ٤٨ ق)

قاعدة رقم (٣١٧)

المبدأ : عدم امتداد أجل التوقيع على الحكم وأبداء لاي سبب
من الاسباب - حتى ولو صادف اليوم الاخير عطلة رسمية -
اساسي ذلك ؟

ملخص الحكم : لما كان الحكم المطعون فيه قد صدر بتاريخ ٢٣
من يونيو سنة ١٩٨٠ وحتى يوم ٢٤ من يوليو سنة ١٩٨٠ . لم يكن قد
تم التوقيع عليه وايداعه قلم الكتاب على ما يبين من الشهادة الصادرة
من قلم كتاب نيابة شبين الكوم الكلية المرافقة لاسباب الطعن ، وان
ثبت أن الحكم قد أودع بعد ذلك في الساعة الواحدة والنصف من مساء
ذات يوم ٢٤ يوليو سنة ١٩٨٠ ذلك أن ميعاد الثلاثين يوما ينتهي يوم
٢٣ من يوليو سنة ١٩٨٠ ، ولا يعصم الحكم من هذا البطالان أن يكون
يوم ٢٣ يوليو سنة ١٩٨٠ يصادف عطلة رسمية ذلك أن بطلان الحكم
بسبب التأخر في ختمه أكثر من ثلاثين يوما ملحوظ في تقريره اعتبارا
لتأبى بطبيعتها أن يمتد الأجل لأي سبب من الاسباب التي تمتد بها
المواعيد بحسب قوانين المرافعات . لما كان ذلك - فإن الحكم المطعون
فيه يكون باطلا ويتعين نقضه والاحالة .
(طعن جنائي - جلسة ١٩٨١/٥/٤ - طعن رقم ٢٤٩٩ لسنة ٥٠ ق)

قاعدة رقم (٣١٨)

المبدأ : وجوب وضع الاحكام الجنائية وتوقيعها في مدة ثلاثين
يوما من النطق بها والا كانت باطلة - استثناء احكام البراءة من هذا
البطلان - علته وحده ؟

وجوب اشتغال الحكم ولو كان صادرا بالبراءة على الاسباب التي
بنى عليها - المادة ٣١٠ اجراءات جنائية .

ملخص الحكم : لما كان نص المادة ٣١٢ من قانون الاجراءات
الجنائية اوجب وضع الاحكام الجنائية وتوقيعها في مدة ثلاثين يوما
من النطق بها والا كانت باطلة ، وكان مدى علة التعديل الذي جرى
على الفقرة الثانية من المادة ٣١٢ سالفة الذكر بالقانون رقم ١٠٧ لسنة
١٩٦٢ والذي استثنى احكام البراءة من البطلان هو ان مراد الشارع
قد اتجه الى حرمان النيابة العامة من الطعن على حكم البراءة بالبطلان
اذا لم توقع اسبابه في الميعاد المحدد قانونا - حتى لا يضار المتهم -
المحكوم ببراءته لسبب لا دخل له فيه - إلا ان لا مناحة في أن هذا
الاستثناء يقتصر على عدم توقيع الاسباب في الميعاد المحدد قانونا
ولا ينصرف البتة الى الاحكام التي لا يتم تدوينها كتابة أو التوقيع
عليها أصلا - كما هو الحال في الدعوى - ذلك أن الشارع يوجب في
المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية أن يشتمل الحكم ولو كان
صادرا بالبراءة - على الاسباب التي بنى عليها والا كان باطلا .
(نقض جنائي - جلسة ١٩٨١/٥/٢٥ - طعن رقم ٩٦ لسنة ٥١ ق)

قاعدة رقم (٢١٩)

المبدأ : ورقة الحكم السند الوحيد الذي يشهد بوجوده -
العبرة في الحكم بنسخته الاجلية .

تأييد الحكم المطعون فيه الحكم الابتدائي الذي لم يودع حتى
صدور الحكم الاول - أثره ؟

ملخص الحكم : لما كان من المقرر أن ورقة الحكم هي السند الوحيد
الذي يشهد بوجوده على الوجه الذي صدر به وبناؤه على الاسباب

التي اقيم عليها ، وكانت العبرة في الحكم هي بالنسخة الاصلية التي يحررها الكاتب ويوقع عليها القاضى وتحفظ في ملف الدعوى وتكون المراجع في أخذ الصورة التنفيذية وفي الطعن عليه من ذوى الشأن ، وكان الحكم الابتدائي لم يودع باسبابه حتى صدور الحكم المطعون فيه ، وقد اقتصر الحكم المطعون فيه على تأييد ذلك الحكم - الذى لم يكن قد اودع ملف الدعوى - أخذاً بأسبابه ، فإنه يكون قد ايد حكماً باطلاً واحذ بأسباب لا وجود لها قانوناً مما يبطله ويوجب نقضه والاحالة .

(نقض جنائى - جلسة ١٩٨٢/٥/٢٥ - طعن رقم ٩٦ لسنة ٥١ ق)

قاعدة رقم (٣٢٠)

المبدأ : الخطأ المادى لا يؤثر فى سلامة الحكم .

مثال لخطأ مادى .

ملخص الحكم : لما كانت ديباجة الحكم المطعون فيه قد تضمنت عبارة - « وبجلسة اليوم نظرت الدعوى على الوجه الموضح تفصيلاً لحضر الجلسة » الا أنه من الواضح ان المعنى المقصود من ذلك هو أن اجراءات نظر الدعوى وردت تفصيلاً بمحاضر جلسات المحاكمة ، ولا يعمدو ما ورد خطأ فى ديباجة الحكم أن يكون خطأ مادياً لا يؤثر فى سلامته .

(نقض جنائى - جلسة ١٩٨١/١٠/٢٧ - طعن رقم ١٤٢٤ لسنة ٥١ ق)

قاعدة رقم (٣٢١)

المبدأ : توقيع جميع أعضاء الهيئة التى أصدرت الحكم على ورقته

- غير لازم - كفاية توقيع رئيسها وكاتب الجلسة - المادة ٣١٢

اجراءات .

ملخص الحكم : القانون لم يستوجب توقيع جميع أعضاء الهيئة التي أصدرت الحكم على ورقته ويكفى توقيع رئيسها وكتائب الجلسة طبقاً لنص المادة ٣١٢ من قانون الإجراءات الجنائية .
(نقض جنائي - جلسة ١٦/١٢/١٩٨١ - طعن رقم ٥١٤ لسنة ٥١ ق)

قاعدة رقم (٢٢٢)

المبدأ تحرير مسودة للحكم - غير لازم - حد ذلك ؟

ملخص الحكم : تحرير مسودة الحكم غير لازم ، الا هي حالة وجود مانع لدى القاضي الجزئي من التوقيع على الحكم بعد اصداره .
(نقض جنائي - جلسة ١٦/١٢/١٩٨١ - طعن رقم ٥١٤ لسنة ٥١ ق)

قاعدة رقم (٢٢٣)

المبدأ : تحرير الحكم على نموذج مطبوع - لا يبطله - متى استوفى أوضاعه الشكلية - وبياناته الجوهرية .

ملخص الحكم : جرى قضاء هذه المحكمة على أن تحرير الحكم على نموذج مطبوع لا يعيبه مادام قد استوفى - بالذات أو بالاحالة - أوضاعه الشكلية وبياناته الجوهرية .
(نقض جنائي - جلسة ١٦/١٢/١٩٨١ - طعن رقم ٥١٤ لسنة ٥١ ق)

قاعدة رقم (٢٢٤)

المبدأ : تحرير الحكم على نموذج مطبوع - لا يبطله - طالما استوفى مقوماته .

ملخص الحكم : من المقرر أن تحرير الحكم على نموذج مطبوع لا يقتضى بطلانه ، ومادام الثابت أن الحكم المطعون فيه قد استوفى أوضاعه الشكلية والبيانات الجوهرية التي نص عليها القانون ، فإن نعم الطاعن في هذا الخصوص يكون غير مقبول .
(نقض جنائي - جلسة ١٧/١٢/١٩٨١ - طعن رقم ٢١٤٨ لسنة ٥١ ق)

قاعدة رقم (٢٢٥)

المبدأ : الخطأ فى رقم مادة العقاب المطبقة لا يرتب بطلان الحكم — هـ ذلك ؟ .

يكفى أن تصحح محكمة النقض أسباب ذلك الحكم باستبدال مادة العقاب دون حاجة الى نقضه .

ملخص الحكم : لما كان من المقرر أن الخطأ فى رقم مادة العقاب المطبقة لا يترتب عليه بطلان الحكم مادام قد وصف الفعل وبين واقعة الدعوى موضوع الادانة بياناً كافياً وقضى بعقوبة لا تخرج عن حدود المادة الواجب تطبيقها وكانت الواقعة على الصورة التى اعتنتها المحكمة الابتدائى المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه تشكل الجنحة المعاقب بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٣ وكانت العقوبة التى انزلها الحكم على الطاعن تدخل فى نطاق عقوبة هذه المادة فإن خطأ الحكم فى ذكر مادة عليها بالمادة ١٠٦ مكرراً من قانون الزراعة رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ والمضافة بالعقاب بانها المادة ١٠٧ مكرراً من قانون الزراعة رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ والمضافة بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٣ بدلاً من المادة ١٠٦ مكرراً من ذات القانون لا يعيبه ويكون منمى الطاعن فى هذا الخصوص غير شديد ، وحسب محكمة النقض أن تصحح الخطأ الذى وقع فى الحكم المطعون فيه وذلك باستبدال المادة ١٠٦ مكرراً من قانون الزراعة رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ والمضافة بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٣ بالمادة ١٠٧ مكرراً من ذات القانون عملاً بالمادة ٤٠ من قانون حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

(نقض جنائى - جلسة ١٩٨١/١٢/٢٢ - طعن رقم ٢٢٢٤ لسنة ٥١ ق)

ثالثاً - البيانات الواجب نكرها فى الحكم

قاعدة رقم (٢٣٦)

المبدأ : بيانات حكم الادانة ؟

مثال لتسبب معيب فى جريمة قتل خطأ

ملخص الحكم : لما كان القانون قد أوجب فى كل حكم بالادانة ان يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للمعقوبة بما تتحقق به أركان الجريمة والظروف التى وقعت فيها والادلة التى استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من المتهم ومؤدى تلك الادلة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة مأخذها ، وكان من المقرر أن ركن الخطأ هو العنصر المميز فى الجرائم ضد العمدية وأنه يجب لسلامة القضاء بالادانة فى جريمة القتل الخطأ - حسبما هى معرفة به فى المادة ٢٣٨ من قانون العقوبات - ان يبين الحكم كنه الخطأ الذى وقع من المتهم ورابطة السببية بين الخطأ والقتل بحيث لا يتصور وقوع القتل بغير هذا الخطأ ، وكان الحكم المظنون فيه قد خلص الى ادانة الطاعن استنادا الى أنه قاد سيارة بحالة تعرض حياة الأشخاص والاموال للخطر وأنه لم يتخذ الحيطة والحذر ولم يتبع القوانين واللوائح دون أن يبين الحكم كيفية وقوع الحادث وسلوك الطاعن اثناء قيادته للسيارة وكيف أنه كان من شأن هذه القيادة تعريض الأشخاص والاموال للخطر ، وأوجه الحيطة والحذر التى قصر الطاعن فى اتخاذها ، والقوانين واللوائح التى خالفها ووجه مخالفتها ، ويورد الدليل على كل ذلك مردودا الى أصل ثابت فى الاوراق كما لم يبين الحكم موقف المجنى عليه ومسلكه اثناء وقوع الحادث واثر ذلك على قيام رابطة السببية كما

أغفل بيان اصابات المجنى عليه وكيف انها أدت الى وفاته من واقع تقرير فنى باعتبار ان ذلك من الامور الفنية البحتة فان الحكم يكون معيبا بالقصور .

(نقض جنائى - جلسة ١٩٨١/٢/١٥ - طعن رقم ٢١١٠ لسنة ٥١ ق)

قاعدة رقم (٢٢٧)

المبدأ : ادانة المتهم لعدم مزاولته العمل فى انتاج الخبز الافرنكى بمفرده وعرضه للبيع خلال الميعاد المحدد ، وخلو الحكم من بيان ساعة ضبط الواقعة - قصور - علة ذلك ؟

ملخص الحكم : لما كان البين مما أورده الحكم الابتدائى المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه انه قد دان الطاعن عن واقعة عدم مزاولته العمل فى انتاج الخبز الافرنكى بمفرده وعرضه للبيع خلال الميعاد المحدد أعمالا لحكم الفقرة الثانية للمادة ٣٤ مكرراً «ب» من قرار وزير التموين رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ المعدل بقرار وزير التموين رقم ٣٩ لسنة ١٩٧٨ ، وكانت تلك الفقرة تنص على أنه « يجب على أصحاب المخابز الافرنكية والمسؤولين عن ادارتها مزاوله العمل فى انتاج الخبز الافرنكى بمفرده وعرضه للبيع خلال الفترة من الساعة الرابعة صباحا حتى العاشرة مساء على الاقل يوميا . على أن تنتج الاصناف المخصص لانتاجها نسبة ٢٥٪ الباقية من الدقيق فى ساعات اليوم الباقية تتخللها فترات الراحة ، لما كان مؤدى هذا النص أن مناط التجريم أن يكون عدم مزاوله العمل فى انتاج الخبز الافرنكى بمفرده وعرضه للبيع قد وقع خلال الفترة سالفة البيان ، وكانت المدة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية قد أوجبت أن تشمل كل حكم بالادانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا يتحقق به أركان الجريمة والظروف التى وقعت فيها والدلة التى استخلصت منها الادانة حتى يتضح وجه استدلالها

بها وسلامة المأخذ ، والا كان الحكم قاصرا • لما كان ذلك ، وكان يبين من الرجوع الى الحكم الابتدائي الذى اعتنق أسبابه الحكم المطعون فيه أنه قد خلا من بيان ساعة ضبط الواقعة رغم جوهريته — فى خصوصية الدعوى المطروحة — لتعلقه بركن من أركان الجريمة التى دان الطاعن بها فلانه يكون معييا بالقصور الذى يعجز محكمة النقض عن أعمال رقابتها على تطبيق أحكام القانون تطبيقا صحيحا على واقعة الدعوى مما يتعين معه نقضه والاحالة •
(نقض جنائى — جلسة ١٩/٢/١٩٨١ — طعن رقم ٢١٩٦ لسنة ٥٠ ق)

قاعدة رقم (٣٢٨)

المبدأ : كون احدى دعامات حكم البراءة معيبة — لا يقدح فى سلامته — متى كان قد أقيم على دعامات أخرى تكفى لحمله •

ملخص الحكم : من المقرر أنه لا يقدح فى سلامة الحكم القاضى بالبراءة أن تكون احدى دعامات معيبة مادام الثابت أن الحكم قد أقيم على دعامات أخرى متعددة تكفى لحمله •
(نقض جنائى — جلسة ١٩/٢/١٩٨١ — طعن رقم ١٦٤٦ لسنة ٥٠ ق)

قاعدة رقم (٣٢٩)

المبدأ : عدم رسم القانون شكلا خاصا لبيان الواقعة المستوجبة للعقوبة •

ملخص الحكم : من المقرر أن القانون لم يرسم شكلا أو نمطا يصوغ الحكم فيه بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التى وقعت فيها فهتّى كان مجموع ما أورده الحكم كافيا فى تفهم الواقعة باركانها وظروفها حسبما استخلصتها المحكمة كان ذلك محققا لحكم القانون •
(نقض جنائى — جلسة ١٩/٤/١٩٨١ — طعن رقم ٢٦٠٤ لسنة ٥٠ ق)

قاعدة رقم (٣٣٠)

المبدأ : حكم الادانة — فى جريمة الضرب المنصوص عليها
بالمادة ١/٢٤١ عقوبات — بياناته ؟

ملخص الحكم : لما كان من المقرر أن الحكم الصادر بالادانة يجب أن يبين مضمون كل دليل من أدلة الثبوت التى استند اليها وأن يذكر مؤداه حتى يتضح وجه استدلاله به لكى يتسنى لمحكمة النقض مراقبة تطبيق القانون تطبيقا صحيحا على الواقعة كما صار اثباتها فى الحكم وكان من المقرر كذلك أن شرط تطبيق المادة ٢٤١ من قانون العقوبات أن يكون المرمى أو العجز عن الاشغال الشخصية التى نشأ عن الضرب أو التجرح قد زاد على عشرين يوما مما يتعين معه على المحكمة عند تطبيق تلك المادة أن تبين أثر الضربات والجروح ومدى جسامتها ، وكان الحكم المطعون فيه اذ دان الطاعنين بالمادة ١/٢٤١ من قانون العقوبات قد استند فى قضائه بذلك الى أقوال المجنى عليهم والتقارير الطبية دون أن يورد مؤدى تلك الاقوال والتقارير ويبين وجه استدلاله بها على ثبوت التهمة بعناصرها القانونية ودون أن يبين أثر الاصابات التى أحدثها الطاعنان بالمجنى عليهما ومبلغ جسامتها •
(نقض جنائى — جلسة ١٩٨١/٤/٢٦ — طعن رقم ٢٦٣١ لسنة ٥٠ ق)

قاعدة رقم (٣٣١)

المبدأ : بيانات حكم الادانة — المادة ٣١٠ اجراءات جنائية •
عدم استظهار حكم الادانة فى جريمة اصدار شيك بدون رصيد
أمر الرصيد من حيث الوجود — والكفاية — والقابلية للصرف — تصور •
ملخص الحكم : لما كانت المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية قد أوجبت ان يشمل كل حكم بالادانة على بيان الواقعة المستوجبة

المعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والادلة التي استخلصت المحكمة منها الادانة حتى يتضح وجه استدلاله بها وسلامة مأخذها تمكينا لمحكمة النقض من مراقبة التطبيق القانوني على الواقعة كما صار اثباتها في الحكم والا كان قاصرا والتسبيب المعتبر في هذا الصدد يجب ان يكون في بيان جلي مفصل بحيث يستطيع الوقوف على مسوغات ما قضى به ، كذلك فمن المقرر أنه يتعين على الحكم بالادانة في جريمة اصدار شيك بدون رصيد أن يستظهر أمر الرصيد في ذاته من حيث الوجود والكفاية والقابلية للصرف — بغض النظر عن قصد الساحب وانتوائه عدم صرف قيمته استغلالا للاوضاع المصرفية — كرفض البنك الصرف عند التشكك في صحة التوقيع أو عند عدم مطابقة توقيعه للتوقيع المحفوظ لديه لانه لا يسار الى بحث القصد الملايس الا بعد ثبوت الفعل نفسه . لما كان ذلك ، وكان الحكم الابتدائي المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه قد اكتفى في بيان الواقعة بالاحالة على أقوال المجنى عليه وورقة الشيك وافادة البنك دون أن يورد مضمون أى منها مؤداه ووجه استدلاله به على ثبوت التهمة بعناصرها القانونية في حق المتهم كما أغفل بحث أمر رصيد الطاعن في المصرف وجودا أو عدما واستيفاء شرائطه وأطلق القول بثبوت التهمة في عبارات مجملة مجهلة فإنه يكون مميبا بالتقصير بما يوجب نقضه والاحالة في خصوص ما قضى في الدعوى المدنية دون حاجة لبحث باقى أوجه الطعن .

(نقض جنائى — جلسة ١٩٨١/٥/٢٥ — طعن رقم ١٩٢٦ لسنة ٥٠ ق)

قاعدة رقم (٢٣٢)

المبدأ : الخطأ في بيان طلبات النيابة بديلاجه الحكم — لا يعيبه

— علة ذلك ؟

ملخص الحكم : خطأ الحكم فى بيان طلبات النيابة العامة بديباجة لا يعيبه لانه خارج عن نطاق استدلاله وهو من بعد لا يعدو أن يكون خطأ ماديا من كاتب الجلسة لا يخفى على قارئ الحكم .
(نقض جنائى - جلسة ٢٨/١٠/١٩٨١ - طعن رقم ٢٦٣ لسنة ٥١ ق)

قاعدة رقم (٣٣٣)

المبدأ : تحرير الحكم على نموذج مطبوع لا يقتضى بطلانه -
متى استوفى أوضاعه الشكلية - وبياناته الجوهرية .

ملخص الحكم : من المقرر أن تحرير الحكم على نموذج مطبوع لا يقتضى بطلانه ، مادام الثابت أن الحكم المطعون فيه قد استوفى أوضاعه الشكلية والبيانات الجوهرية التى نص عليها القانون .
(نقض جنائى - جلسة ١١/١١/١٩٨١ - طعن رقم ٥٧٥ لسنة ٥١ ق)

قاعدة رقم (٣٣٤)

المبدأ : اسم القاضى بيان جوهرى - وجوب اشتمال الحكم عليه - خلو الحكم ومحضر الجلسة منه - أثره - بطلان -
بطلان الحكم - انبساطه حتما الى كافة أجزائه .

ملخص الحكم : متى كان يبين من الاطلاع على محضر جلسة محكمة أول درجة التى صدر فيها الحكم الابتدائى أنه خلا من بيان اسم القاضى ، كما خلا الحكم المذكور من هذا البيان ومن ثم يكون قد لحق به البطلان لان اسم القاضى هو من البيانات الجوهرية التى يجب أن يشتمل عليها الحكم - أو محضر الجلسة الذى يكمله فى هذا الخصوص - وخليوهما معا من هذا البيان يجعل الحكم باطلا كأنه لا وجود له . لا كان ذلك وكان من المقرر أن بطلان الحكم ينبسط أثره

ختمنا الى كافة أجزائه - أسبابا ومنطوقا - وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بتأييد الحكم الابتدائي الباطل أخذا بأسبابه ، فانه يكون مشوبا بدوره بالبطالان لاستناده الى حكم باطل .
(نقض جنائي - جلسة ١٩٨١/١٢/٢ - طعن رقم ١٨٣١ لسنة ٥١ ق)

قاعدة رقم (٣٣٥)

المبدأ : اضطراب الحكم في بيان وقت الواقعة - مفاده : عدم استقرار عناصرها في ذهن المحكمة .

ملخص الحكم : اضطراب الحكم في بيان وقت حصول واقعة الدعوى فتارة يقرر انها وقعت ليلا وتارة أخرى يقول انها وقعت نهارا الامر الذي يفصح عن أن عناصر الواقعة لم تكن مستقرة في ذهن المحكمة .
(نقض جنائي - جلسة ١٩٨١/١٢/٨ - طعن رقم ١٩٠٠ لسنة ٥١ ق)

قاعدة رقم (٣٣٦)

المبدأ : كفاية تشكك المحكمة في صحة اسناد التهمة الى المتهم لكي تقضى له بالبراءة - هل ذلك ؟ - مثال لتسبيب غير سائغ .

ملخص الحكم : حيث أن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما مجمله أن رئيس قسم الاموال العامة قام بضبط المتهم . المطعون ضده - وتفتيشه تنفيذا لأذن صادر من النيابة العامة لاتهامه في جنائية اختلاس ، وقد عثر بجيبه على قطعة من مخدر الحشيش وأخرى من مخدر الافيون . وبعد أن استعرض الحكم أدلة الثبوت التي استندت اليها سلطة الاتهام المستمدة من أقوال الضابط وتقرير التحليل أورد ما استند اليه تبريرا لقضائه بالبراءة ما نصه .

« وحيث أن الثابت بأوراق الدعوى أن الضابط قام بتحريز المواد المضبوطة بحرز ختمه بختم يقرء .. دون أن يثبت في محضره احتفاظه بهذا الختم لحين إجراء تحليل تلك المواد ، والمحكمة أزاء هذا الوضع لا تطمئن أن الحرز قد احتفظ بكيانه حتى تحليل محتوياته دون أن تمتد إليه يد العبث والتغيير بما تضحى معه التهمة المسندة للمتهم محل شك ويكون من المتعين تبعا لذلك الحكم ببراءة المتهم . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن محكمة الموضوع وإن كان لها أن تقضى بالبراءة متى تشككت في صحة اسناد التهمة الى المتهم أو لعدم كفاية أدلة الثبوت وأن ملائكة الامر يرجع الى وجدان القاضى وما يطمئن اليه ، غير أن ذلك مشروط بأن يشتمل الحكم على ما يفيد أن المحكمة محصت الدعوى وأحاطت بظروفها وبأدلة الثبوت التى قام الاتهام عليها عن بصر وبصيرة ولئن تكون الاسباب التى تستند اليها فى قضائها من شأنها أن تؤدى الى ما رتب عليها . ولما كان عدم اثبات الضابط بمحضره انه احتفظ بالختم الذى استعمله فى تحريز المضبوطات لا يؤدى بذاته الى التشكك فى ان يد العبث قد امتدت الى الحرز والمضبوطات ، واذ لم تستظهر المحكمة حقيقة الامر فى هذا الشأن قبل أن تفتحن الى القول بالشك فى صحة استناد التهمة الى المظنون ضده فإن حكمها يكون فضلا عن تعييه بالفساد فى الاستدلال مشويا بالقصور بما يستوجب نقضه والإحالة .

(نفض جنائى - جلسة ١٩٨١/١٢/١٠ - طعن رقم ٢٠٤٦ لسنة ٥١ ق)

قاعدة رقم (٣٣٧)

المبدأ : إيراد الحكم مادنى العقاب فى صلبه - بعد أن أشار اليهما فى ديباجته - كفايته لتحقيق مقصود الشارع من إيجاب الإشارة الى نص القانون الذى حكم بموجبه .

ملخص الحكم : متى كان البين من الحكم الابتدائي المؤيد لاسبابه بالحكم المطعون فيه أنه بعد أن أشار في ديباجته الى مواد الاتهام التي طلبت النيابة العامة تطبيقها وسرد واقعة الدعوى ، واستطرد الى القول « ومن حيث أنه لما كان من المقرر وفقا لحكم المادة ٢٦ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ بشأن تأجير وبيع الاماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر أن اقتضاء المؤجر من المستأجر مبالغ اضافية غير القيمة الايجارية والتأمين اللذين يجيزهما المشرع سواء كان ذلك بصفة خلو رجل أو مقدم ايجار أو أتعاب تحرير العقيد خارج نطاق عقد الايجار يعد فعلا مؤثما خصه المشرع بالنص عليه في المادة ٢٧ د . القانون ذاته ، ومن ثم فإن جريمة خلو الرجل تنتم بمجرد قبض مبلغ مما حظر القانون تنافسيه ٥٠ » وكانت المادة ٧٧ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ المشار اليه هي التي نصت على عقاب كل من يخالف حكم المادة ٢٦ منه بالمعقوبة الميينة بها ، فان الحكم ، وقد أورد مؤداهما في صلبه بعد أن أشار اليهما في ديباجته ، يكون قد أفصح - بما لا يدع مجالاً للشك - عن معاملة الطاعن بهما ، بما يتحقق به مراد الشارع من الاشارة الى نص القانون الذي حكم بموجبه .

(نقض جنائي - جلسة ١٦/١٢/١٩٨١ - طعن رقم ٥١٤ لسنة ٥١ ق)

قاعدة رقم (٢٣٨)

المبدأ : بيانات حكم الادانة - المادة ٣١٠ اجراءات ؟

ملخص الحكم : لما كانت المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية قد اوجبت أن يشتمل كل حكم بالادانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا كافيا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والادلة التي استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من المتهم ومؤدى تلك الادلة حتى يتضح وجه استدلاله بها وسلامة المأخذ ، والا كان

قاصرا • واذا كان الحكم المطعون فيه قد اكتفى فى بيان الوقائع والتدليل عليها بالاحالة الى الثابت بأقوال المجنى عليها وتحريرات الشرطة وعدم دفع الاتهام بدفاع مقبول ، دون أن يورد مضمون شئ مما تقدم ويبين وجه استدلاله به على ثبوت الاتهام بعناصره القانونية كافة ، الامر يعمز هذه المحكمة عن مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم والتقارير برأى فيما يثره الطاعن بوجه طعنه ، فان الحكم المطعون فيه يكون معيبا بالقصور الذى يبطله •
(نقض جنائى - جلسة ١٩٨١/١٢/٢٣ - طعن رقم ٢٢٣٨ لسنة ٥١ ق)

رابعا - تسبب الحكم (المعب وغير المعيب)

قاعدة رقم (٢٣٩)

المبدأ : كون المطعون ضده يعمل سائقا باحدى الجمعيات التعاونية الزراعية الخاضعة لاشراف الهيئة العامة للإصلاح الزراعى - لا يكفى لاسباغ الحماية المقررة بمقتضى المادة ٦٣ أ ج • عليه - وجوب التحقق من أنه يشغل وظيفة فى التنظيم الادارى للهيئة المذكورة - او أن الجمعية التعاونية التى يعمل بها - مرفق عام •

ملخص الحكم : لما كان الحكم المطعون فيه قد اسبغ الحماية المقررة فى المادة ٣/٦٣ من قانون الاجراءات الجنائية على المطعون ضده لمجرد كونه يعمل سائقا باحدى الجمعيات التعاونية الزراعية التى تخضع فى اشرافها للهيئة العامة للإصلاح الزراعى ، وهو ما لا يكفى بذاته للتدليل على توافر صفة الموظف العام أو المستخدم العام للمتهم كى تتمتع عليه الحماية المقررة بالفقرة الثالثة من المادة ٦٣ من قانون الاجراءات الجنائية طالما أن المحكمة لم تتحقق من أن المتهم يشغل منصبا يدخل فى التنظيم الادارى للهيئة العامة للإصلاح الزراعى التى

هى من أشخاص القانون العام ، أو أن الجمعية التعاونية الزراعية التى يعمل بها هى مرفق عام تديره الدولة بطريق الاستغلال المباشر ، لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه يكون مشوباً بالقصور .
(نقض جنائى - جلسة ١٩٨١/٢/٩ - طعن رقم ٢١٢٥ لسنة ٥٠ ق)

قاعدة رقم (٣٤٠)

المبدأ : تناقض الشهود أو تضاربهم فى أقوالهم - لا يعيب الحكم - متى استخلص الحقيقة من أقوالهم بما لا تناقض فيه .
ملخص الحكم : من المقرر أن تناقض الشهود أو تضاربهم فى أقوالهم - يفرض وجوده - لا يعيب الحكم مادامت المحكمة قد استخلصت الحقيقة من تلك الأقوال استخلاصاً سائماً لا تناقض فيه .
(نقض جنائى - جلسة ١٩٨١/٢/١١ - طعن رقم ١٥٠٥ لسنة ٥٠ ق)

قاعدة رقم (٣٤١)

المبدأ : كتابة تشكك المحكمة فى صحة اسناد التهمة للقضاء بالبراءة - ورفض الدعوى المدنية .
ملخص الحكم : يكفى فى المحاكمات الجنائية أن تتشكك محكمة الموضوع فى صحة اسناد التهمة الى المتهم لكى تقضى له بالبراءة ورفض الدعوى المدنية إذ مرجع الامر فى ذلك الى ما تطمئن اليه فى تقدير الدليل مادام حكمها يشتمل على ما يفيد أنها مهضمت الدعوى وأحاطت بظروفها وبأدلة الثبوت التى قام عليها الاتهام ووازنت بينها وبين أدلة الذفى فرجحت دفاع المتهم أو داخلها الربية فى عناصر الاتهام .
(نقض جنائى - جلسة ١٩٨١/٢/١٨ - طعن رقم ٢٠٥٠ لسنة ٥٠ ق)

قاعدة رقم (٣٤٢)

المبدأ : الخطأ فى الاسناد الذى يعيب الحكم — ماهيته ؟

ملخص الحكم : من المقرر أن الخطأ فى الاسناد الذى يعيب الحكم هو الذى يتناول من الأدلة ما يؤثر فى عقيدة المحكمة دون غيره من الاجزاء الخارجة عن سياق هذا الاقتناع . ولما كانت الطاعة تسلم فى أسباب طعننا بأن أقوال الشاهدين قد تضمنت الواقعة الجوهرية التى عول عليها الحكم واتخذها سندا لقضائه وهى وضوح التزوير الحاصل فى احدى صفحات الرخصة ، وكانت الرخصة ما هى الا محرر متكامل والتزوير الحاصل فى احدى صفحاتها بطريقة مفضوحة لا يؤدي الى انخداع الناس بها مما لا يصح اعتباره تزويرا مستوجبا للمعاقبة ، فإن لا يعيب الحكم — بفرض صحة ما تقوله الطاعة — أن تكون رواية الشاهدين قد خلت من بعض تفصيلات لم يكن لها أثر فى منطق الحكم أو فى النتيجة التى انتهت اليها .

(نقض جنائى — جلسة ١٩٨١/٣/٢٥ — طعن رقم ٢٤٠٦ لسنة ٥٠ ق)

قاعدة رقم (٣٤٣)

المبدأ : واجب المحكمة فى اسباغ الوصف الصحيح على الواقعة

غير مقيدة بالوصف الذى أقيمت به الدعوى — شرطه ؟

جريمة احرار مחדر بقصد الاتجار — اختلافها عن جريمة جلب

ذات المخدر — أثر ذلك ؟

ملخص الحكم وان كان الاصل ان محكمة الموضوع لا تنتقيد بالوصف القانونى الذى تسبغه النيابة العامة على الفعل المسند الى المتهم وان من واجباها أن تمحص الواقعة المطروحة عليها بجميع كيوفها واوصافها وان تطبق عليها نصوص القانون تطبيقا صحيحا لانها وهى

تفصل في الدعوى لا تتقيد بالواقعة في نطاقها الضيق المرسوم في وصف التهمة المحالة عليها بل انها مطالبة بالنظر في الواقعة الجنائية التي رفعت بها الدعوى على حقيقتها كما تبينتها من الاوراق ومن التحقيق الذي تجريه بالجلسة ، الا أنه يجب أن تلتزم في هذا النطاق طبقا للمادة ٣٠٧ ، ٣٨١ من قانون الاجراءات الجنائية — ألا يعاقب المتهم عن واقعة مادية التي وردت بأمر الاحالة أو طلب التكليف بالحضور دون أن تضيف اليها عناصر جديدة ولما كان الثابت من الحكم المطعون فيه ان الدعوى رفعت على المتهم بوصف أنه أحرز بقصد الاتجار جوهرًا مخدرا « كوداين » في غير الاحوال المصرح بها قانونا وكانت هذه الجريمة تختلف في اركانها وعناصرها المكونة لها عن جريمة جلب هذه المادة بغير ترخيص وهي الجريمة المنصوص عليها في المادتين ٢٧ و ٤٤ سالفتي البيان — ومن ثم فإنه ما كان يجوز للمحكمة أن تعاقب المتهم عن هذه الواقعة الاخيرة التي لم تكن مطروحة عليها ولم ترد بأمر الاحالة أو بورقة التكليف بالحضور •
(نقض جنائي — جلسة ١٩٨١/٤/٢٠ — طعن رقم ٢٧٢١ لسنة ٥٠ ق)

قاعدة رقم (٢٤٤)

المبدأ : عدم التزام محكمة الموضوع بأن تورد من أقوال الشهود
الا ما تقيم عليه قضاها •

ملخص الحكم : لما كان الأصل أن محكمة الموضوع لا تلتزم بأن تورد في حكمها من أقوال الشهود الا ما تقيم عليه قضاها ، فان في عدم تعريض المحكمة لأقوال شاهدين مدرجين في قائمة الشهود ما يفيد اطراحها لها اطمئنانا منها لأدلة الثبوت التي عولت عليها في حكمها •
(نقض جنائي — جلسة ١٩٨١/٤/٣٠ — طعن رقم ١٤٠٤ لسنة ٥٠ ق)

قاعدة رقم (٣٤٥)

المبدأ : استناد الحكم الى ما يعتبر من العلم العام — لا يعيبه .

ملخص الحكم : لا يعيب الحكم ما استطرد اليه تريداً — مما لم يكن بحاجة اليه — في صدق أقوال المجنى عليه بقدره من يقيم في الريف على التعرف على من يقيم معه وتمييز أنواع الاسلحة مادام أنه أقام قضاءه بثبوت الجريمة واطراح دفاع الطاعن على ما يحمله وكان لا أثر لما تريده اليه في منطقة أو في النتيجة التي انتهت اليها ، هذا الى ان ما استند اليه الحكم في هذا الشأن هو من العلم العام فإن النعمى على الحكم بالاستناد الى غير الثابت في الاوراق يكون نعيماً غير سديد .

(نقض جنائى — جلسة ١٣/٥/١٩٨١ — طعن رقم ٣٥٧٠ لسنة ٥٠ ق)

قاعدة رقم (٣٤٦)

المبدأ : الخطأ فى الاسناد — متى لا يعيب الحكم ؟

ملخص الحكم : من المقرر أن الخطأ فى الاسناد لا يعيب الحكم مادام لا أثر له في منطقته أو على سلامة النتيجة التي انتهت اليها .
(نقض جنائى — جلسة ١٣/٥/١٩٨١ — طعن رقم ١٣٩١ لسنة ٥٠ ق)

قاعدة رقم (٣٤٧)

المبدأ : الخطأ فى الاسناد — لا يعيب الحكم — ما لم يتناول

من الأدلة ما يؤثر فى عقيدة المحكمة .

ملخص الحكم : لما كان من المقرر أن الخطأ فى الاسناد لا يعيب الحكم ما لم يتناول من الأدلة ما يؤثر فى عقيدة المحكمة . فإنه لا يجدى الطاعن ما ينعمه على الحكم فيما سجله على لسانه من أن ملامح وجه

المجنى عليها كانت تدل على عدم موافقتها اذ ان هذه الواقعة الفرعية — بفرض ثبوت خطأ الحكم فيها — ليست بذات أثر فى منطقه ولا فى النتيجة التى انتهت اليها والتى عول فيها — على ما هو واضح من سياقه — على شهادة المجنى عليها واعتراف المتهم الأول وأقوال (نقض جنائى - جلسة ١٩٨١/٥/٢٥ - طعن رقم ٢٤٢٠ لسنة ٥٠ ق)

قاعدة رقم (٣٤٨)

المبدأ : قضاء الحكم — فى أسبابه — بعدم قبول الدعوى المدنية خلافا لما جرى به منطوقه من تأييد الحكم المستأنف القاضى بالزام الطاعن بالتعويض تناقض يعيبه — بالتناقض والتضائل .

ملخص الحكم : لما كان يبين من مطالعة الحكم المطعون فيه أنه خلص فى أسبابه الى عدم قبول الدعوى المدنية وهو ما يخالف ما جرى به منطوقه من القضاء بتأييد الحكم المستأنف القاضى بالزام الطاعن بالتعويض . ولما كان ما انتهى اليه الحكم فى منطوقه مناقضا لاسبابه التى منى عليها مما يعيبه بالتناقض والتضائل ، وكان الأمر ليس مقصورا على مجرد خطأ مادى بل يتجاوز به الى اضطراب ينبىء عن اختلال فكرة الحكم من حيث تركيزها فى موضوع الدعوى وعناصر الواقعة . لما كان ما تقدم ، فإنه يتعين نقص الحكم فيما قضى به فى الدعوى المدنية والاحالة دون حاجة لبحث سائر أوجه الطعن .. (نقض جنائى - جلسة ١٩٨١/٥/٢٨ - طعن رقم ١٦٦٦ لسنة ٥٠ ق)

قاعدة رقم (٣٤٩)

المبدأ : خطأ الحكم فى الاسناد — لا يعيبه — مادام لم يتناول من الأدلة ما يؤثر فى عقيدته .

ملخص الحكم : من المقرر أنه لا يعيب الحكم خطؤه في الاسناد ما لم يتناول من الأدلة مما يؤثر في عقيدة المحكمة .
(نقض جنائي - جلسة ١٩٨١/١٠/٢٨ - طعن رقم ٢٦٣ لسنة ٥١ ق)

قاعدة رقم (٢٥٠)

المبدأ : الخطأ في الاسناد الذي لا يؤثر في منطق الحكم -
لا يعيبه - خطأ الاحكام فيما نقله عن تقرير معامل التحليل من أن صنج الميزان الثلاثة وجدت ملوثة بالمخدر حال أن التقرير أشار الى تلوث واحدة فقط - لا جبري من النعي به .

ملخص الحكم اذ كان من المقرر أنه لا يعيب الحكم الخطأ في الاسناد الذي لا يؤثر في منطق ، فإنه لا يجدي الطاعن ما يثيره - بفرض صحته - عن خطأ الحكم فيما نقله عن تقرير معامل التحليل من أن صنج الميزان الثلاث وجدت ملوثة بآثار المخدر حالة أن التقرير أشار الى تلوث واحدة منها فقط مادام أن ما أورده الحكم من ذلك لم يكن له أثر في منطق ولا في النتيجة التي انتهى اليها .
(نقض جنائي - جلسة ١٩٨١/١٠/٢٨ - طعن رقم ٢٦٣ لسنة ٥١ ق)

قاعدة رقم (٢٥١)

المبدأ : عدم التزام القاضي الجنائي ببيان الواقعة الجنائية التي قضى فيها بالبراءة وبرفض الدعوى المدنية - كفاية أن يكون حكمه مسببا ومقتنفا .

الإشارة الى نص مادة القانون المحكوم بموجبه - لزومها في حالة الحكم بالإدانة فقط .

ملخص الحكم : القاضي الجنائي عملا بمفهوم المادة ٣١٠ من قانون الاجراءات الجنائية ليس ملزما ببيان الواقعة الجنائية التي

قضى فيها بالبراءة كما أنه غير ملزم ببيانها إذا قضى بالبراءة ورفض دعوى التعمييض المقامة من المدعى بالحق المدني مما وحسبه أن يكون حكمة مسببا تسببيا كافيا ومقتضا أن هذه المادة لا توجب الإشارة الى نص مادة القانون الذي حكم بموجبه الا في حالة الحكم بالادانة فاذا كان الحكم قد صدر بالبراءة ورفض الدعوى المدنية فإنه لا يلزم بطبيعة الحال الإشارة الى مواد الاتهام .
(نقض جنائي - جلسة ١٩٨١/١١/١٥ - طعن رقم ٦٠٥ لسنة ٥١ ق)

قاعدة رقم (٣٥٢)

البدء : ايراد الحكم الاستثنائي لأسباب مكمله لأسباب الحكم الابتدائي الذي اعتنقه - مفاده - أن يأخذ بهذه الأسباب فيما لا يتعارض مع الأسباب التي أضافها .

ملخص الحكم : مفاد ايراد الحكم الاستثنائي لأسباب مكمله لأسباب حكم محكمة أول درجة الذي اعتنقه أنه يأخذ بهذه الأسباب فيما لا يتعارض مع الأسباب التي أضافها .
(نقض جنائي - جلسة ١٩٨١/١١/١٩ - طعن رقم ٦٤٨ لسنة ٥١ ق)

قاعدة رقم (٣٥٣)

: المراد بالتسبيب المعتبر في حكم المادة ٣١٠ اجراءات - افراغ الحكم في عبارات عامة مجهلة - بطلانه .

كفاية تشكك القاضي في صحة اسناد التهمة للقضاء بالبراءة - مادام قد أحاط بالدعوى عن بصر وبصيرة .

اغفال الحكم الواقعة المنسوبة الى المظنون ضدهم وتجاهله أدلة الاتهام التي ساققتها النيابة على ثبوتها في حقهم وعدم بيانه حجتهم في اطراحها قصور - مثال .

ملخص الحكم : لما كان الشارع يوجب في المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية أن يشتمل الحكم - ولو كان صادرا بالبراءة - على الأسباب التي بنى عليها والا كان باطلا ، والمراد بالتسبب المعتبر تحديد الإسناد والحجج المبني عليها والمقتجة هي له سواء من حيث الواقع أو من حيث القانون ، ولكي يحقق الغرض منه يجب أن يكون في بيان جلي مفصل يستطيع الوقوف على مسوغات ما قضى به ، إما إفراغ الحكم في عبارة عامة معماة أو وضعه في صورة مجهلة مجملة فلا يحقق الغرض الذي قصده الشارع من استيجاب تسبب الأحكام ولا يمكن لمحنة النقض من مراقبة تطبيق القانون على الواقعة كما صار اثباتها في الحكم . كما أن من المقرر أن محكمة الموضوع وإن كان لها أن تقضي بالبراءة متى تشككت في صحة اسناد التهمة إلى المتهم أو لعدم كفاية أدلة الثبوت غير أن ذلك مشروط بأن يشتمل حكمها على ما يفيد أن المحكمة محصت الدعوى واحاطت بظروفها وبأدلة الثبوت التي قام عليها الاتهام عن بصر وبصيرة ووازت بينها وبين أدلة النفي فرجحت دفاع المتهم أو داخلتها الريبة في صحة عناصر الاتبات . وإذا كان البين من الحكم المظنون فيه أنه أغفل الواقعة المنسوبة إلى المظنون ضدهم فلم يبينها ، وتجاهل أدلة الاتهام التي ساققتها النيابة على ثبوتها في حقهم فلم يورد أيًا منهما ويبين حجته في إطراره ، واقتصر في تبرير قضائه ببرائتهم على مجرد القول بأن ظروف الواقعة تنبئ عن اختلاط الحابل بالنابل بما لا يطمأن معه لإدانتهم ، ذلك غير أن يوضح ماهية الظروف التي أشار إليها في تلك العبارة المرسلة على هذه الصورة المبهمة المجهلة أو يفصح عن سنده في القول بقيامها حتى يتضح وجه استدلاله بها على البراءة ، فإن كل ذلك ينبئ عن أن المحكمة أصدرت حكمها المظنون فيه غير احاطة بظروف الدعوى وتمحيص لادلتها مما يصم الحكم بعيب القصور ويكون متعيئا نقضه .

(نقض جنائي - جلسة ١٩٨١/١٢/٣ - طعن رقم ٥٣٧ لسنة ٥١ ق)
(م - ٢٣)

قاعدة رقم (٢٥٤)

المبدأ أصدر المحكمة حكمها دون تمحيص الدعوى والاحاطة

بظروفها - يعينه *

ملخص الحكم : لما كان الثابت من الاطلاع على المفردات المضمومة ان المتهم قد وقع على تقارير الاستئناف في الدعوى التي صدرت فيها الحكم المطعون فيه والدعوى الأخرى المنضمة اليها ، بتاريخ ٥ من نوفمبر سنة ١٩٧٨ كما أن الثابت من محاضر شرطة المرافق - المرفقة - أن أفراد الشرطة قد انتقلوا الى محله وتقابلوا معه وسئل في بعض هذه المحاضر في الايام ١٧/٢/١٩٧٧ و ٢٩/٨/١٩٧٧ ، ١٨/٤/١٩٧٨ - ومحلها تواريخ لاحقة للتاريخ الوارد بشهادة الوفاة المشار اليها - لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد أغفل دلالة هذه التقارير وتلك المحاضر بما يشير إلى اختلاف شخص المتهم المسند إليه ارتكاب الجريمة والمحكوم عليه فيها عن شخص المتوفى بما قد يفرق وجه الرأي فيما انتهت اليه المحكمة من الحكم بانقضاء الدعوى الجنائية ، ولم تقل كلمتها فيها ، فان ذلك ينبىء عن ان المحكمة أصدرت حكمها دون تمحيص الدعوى والاحاطة بظروفها مما يعجز محكمة النقض عن أعمال رقابتها على الوجه الصحيح بما يعيب الحكم ويوجب نقضه والاحالة * (نقض جنائي - جلسة ١٩٨١/١٢/٨ - طعن رقم ١٨٨٢ لسنة ٥١ ق)

قاعدة رقم (٢٥٥)

المبدأ : وجوب اشتمال الحكم على الأسباب التي بنى عليها -

ولو كان بالبراءة - المادة ٣١٠ اجراءات *

افراغ الحكم في عبارات ممبأة - أو وضعه في صورة مجهولة -

لا يحقق غرض الشارع *

كون الخطأ فى القانون — قد حجب المحكمة عن تقدير أدلة الدعوى
— وجوب النقض والإحالة •

ملخص الحكم : لما كان ما ساقه الحكم تبريرا لاطراح اعتراف
المطعون ضده فى مضر الضبط لا يتضح منه وجه استدلاله اذ أنه لم
يبسط الملبسات التى أحاطت بصدور الاعتراف منه فضلا عن تجهيله
بأفعال التعدى التى نسبها الى رجال الشرطة وتجهيله كذلك بالاصابات
البتى ذهب الى القول بأنها حدثت بالمطعون ضده مما لا يتحقق به قصد
الشمارع من ايجاب تسبیب الاحكام الجنائية ولو كانت صادرة بالبراءة
ولا يمكن محكمة النقض من مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة
كما صار اثباتها فى الحكم ، واذا كان الحكم — بالاضافة الى ما سبق —
لم يعرض للدليل المستمد من اعتراف المطعون ضده فى محضر مأمور
الجمرك رغم اشارته اليه فى مدوناته وانما تعد كلية عن مواجهته
هذا الدليل وتمحيصه فانه من ثم يكون معيبا بالقصور ولا يبرئه من
هذا العيب ارساله القول بأن واقعة الضبط غير واضحة وأن وجدان
المحكمة لم يسترح لاجراءات الدعوى ، اذ أنه فضلا عما يشوب هذا
القول من تعميم وابهام فان منماه — ولا ريب — هو ما تردى فيه
الحكم من خطأ قانونى فى تقدير صحة اجراءات القبض والتفتيش على
نحو اعتبرت منه نفسها — بغير حق — معقيدة بعدم الاخذ بالدليل
المستمد منها وهو ما يعيب الحكم فى النهاية بالفساد فى الاستدلال •
لما كان ما تقدم فانه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والاحالة فى
خصوص الدعوى المدنية •

(نقض جنائى — جلسة ١٩/١٢/١٩٨١ — طعن رقم ١٨٤٦ لسنة ٥١ ق)

قاعدة رقم (٣٥٦)

المبدأ : نطاق تطبيق المادة الأولى من القانون ٢٩ لسنة ١٩٦٦ على شأن الأعمال التي تمت بالمخالفة الأحكام قوانين تنظيم المباني وتنظيم الأراضي المدة للبناء ٠٠٠

عدم سريانها على الوقائع التالية للعمل بذلك القانون — مثال ٠

ملخص الحكم : لما كان القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٦٦ — المعمول به من تاريخ نشره في ٧/٧/١٩٦٦ في شأن الأعمال التي تمت بالمخالفة الأحكام قوانين تنظيم المباني وتنظيم الأراضي المدة للبناء وتنظيم وتوجيه أعمال البناء والهدم — قد نص المادة الأولى منه على أنه « لا يجوز إصدار قرارات أو أحكام بإزالة أو بهدم أو بتصحيح الابنية والأعمال التي تمت بالمخالفة لأحكام القوانين رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ بتنظيم الأراضي المدة للبناء ، ورقم ٦٥٦ لسنة ١٩٥٤ في شأن تنظيم المباني ورقم ٤٥ لسنة ١٩٦٢ في شأن تنظيم المباني ورقم ٥٥ لسنة ١٩٦٤ بتنظيم وتوجيه أعمال البناء والقوانين المعدلة لها وذلك حتى تاريخ العمل بالقانون ٢٩ لسنة ١٩٦٦ ، وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه ومن المفردات المضمومة أو واقعة الدعوى وقعت في ١٢/١٢/١٩٧٥ أي بعد العمل بالقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٦٦ ، ومن ثم فلا ينسحب عليها حكم المادة الأولى منه ٠ لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه إذ أعمل بحكم تلك المادة على واقعة الدعوى وقضى بالغاء عقوبة الإزالة المقضى بها ابتدائيا يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ٠

(نقض جنائي — جلسة ١١/٢٢/١٩٨١ — طعن رقم ٦٦٧ لسنة ٥١ ق)

قاعدة رقم (٣٥٧)

المبدأ : الخطأ فى الاسناد — متى يعيب الحكم ؟

ملخص الحكم : الخطأ فى الاسناد لا يعيب الحكم ما لم يتناول فى الأدلة ما يؤثر فى عقيدة المحكمة ، وكان ما يثيره الطاعن من نفى حصول اجتماع بين المتهمين فى تاريخ معين ومن خطأ الحكم فى تحديد عدد اثواب القماش المسروقة لا أثر له — بفرض صحته — فى منطق الحكم أو فى النتيجة التى خلص إليها فان منعى الطاعن فى هذا الشأن يكون على غير أساس .
(نقض جنائى — جلسة ١٩٨١/١٢/٢٩ — طعن رقم ٢٣٤٢ لسنة ٥١ ق)

خامسة : نطاق التتالى بما لا يعيب الحكم

قاعدة رقم (٣٥٨)

المبدأ : وجوب أن يبين الحكم التالى بالادانة مضمون كل دليل من أدلة الثبوت ومؤدا حتى يتضح وجه استدلاله به .

ملخص الحكم : من المقرر أن الحكم الصالح بالادانة يجب أن يبين مضمون كل دليل من أدلة الثبوت التى استند إليها وأن يذكر مؤداه حتى يتضح وجه استدلاله به .
(نقض جنائى — جلسة ١٩٨١/١/١٤ — طعن رقم ٩٦٥٩ لسنة ٥٠ ق)

قاعدة رقم (٣٥٩)

المبدأ : تناقض رواية شهود الإثبات فى بعض تفاصيلها — لا يعيب الحكم — مادام أنه لم يورد تلك التفاصيل أو يركن إليها فى تكوين عقيدته .

ملخص الحكم : من المقرر أنه لا يقدح فى سلامة الحكم تناقض رواية شهود الإثبات فى بعض تفاصيلها مادام أن الثابت منه أنه استخلص

أقوالهم استخلاصا سائعا لا تتقاضى فيه ومادام أنه لم يورد تلك التفصيلات أو يركن إليها في تكوين عقيدته •
(نقض جنائي - جلسة ١٩٨١/٢/٤ - طعن رقم ١٦١٥ لسنة ٥٠ ق)

قاعدة رقم (٣٦٠)

المبدأ : التفتات حكم البراءة على الرد على أحد أدلة الاتهام -
لا يعفيه - مادام قد اشتمل على ما يفيد أنه فطن إليه - اغفال الرد عليه - مفاده - أطراحه له •

ملخص الحكم : من المقرر أنه لا يعيب الحكم التفتات عن الرد على أحد أدلة الاتهام مادام قد اشتمل على ما يفيد أن المحكمة فطنت إليه ، وقى اغفال الرد على تلك الدليل ما يفيد ضمنا أنها أطرحته ولم ترفيه ما تطمئن معه إلى ادانة المتهم •
(نقض جنائي - جلسة ١٩٨١/٣/٢٥ - طعن رقم ٢٤٠٦ لسنة ٥٠ ق)

قاعدة رقم (٣٦١)

المبدأ : حق محكمة الموضوع في استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى وأطراح ما يخالفها •

ملخص الحكم : من المقرر أن محكمة الموضوع ان تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليه اقتناعها وان تطرح ما يخالفها من صور أخرى مادام استخلاصها سائعا مستندا إلى أدلة مقبولة في الجدل ولها أصلها في الأوراق •

(نقض جنائي - جلسة ١٩٨١/٣/٢٩ - طعن رقم ١٨٢٩ لسنة ٥٠ ق)

قاعدة رقم (٣٦٢)

المبدأ : ابتناء الحكم على أدلة ليس فيها تناقض تام — لا يعيبه — شرط ذلك ؟

ملخص الحكم : يقدر في الحكم ابتناؤه على أدلة ليس بينها تناقض تام ، مادام تراصفها وتظاهرها على الادانة قاضيا لها في منطق العقل بعدم التناقض +
(نقض جنائي — جلسة ١٣/٥/١٩٨١ — طعن رقم ١٣٩١ لسنة ٥٠ ق)

قاعدة رقم (٣٦٣)

المبدأ : بناء الحكم على أدلة لا يجمعها التناقض — لا يعيبه — مادام قد استخلص الادانة منها بما لا يتناقض فيه +

ملخص الحكم : من المقرر أنه لا يقدر في استدلال الحكم ابتناؤه على أدلة لا يجمعها التناقض التام مادام قد استخلص الادانة منها بما لا يتناقض فيه +
(نقض جنائي — جلسة ١٤/٥/١٩٨١ — طعن رقم ٢٣٨١ لسنة ٥٠ ق)

قاعدة رقم (٣٦٤)

المبدأ : الخطأ في تحديد مصدر التدليل — لا يضيع أثره — مادام له أصه صحيح في الأوراق +

ملخص الحكم : لا يقدر في سلامة الحكم أن يكون قد ذكر أنه استخلص أقوال الشاهدين مما ادليا به في محضر جلسة المحاكمة وفي التحقيق الابتدائي مع انها لم ترد بنصها الذي حصله الحكم الا في احدهما دون الآخر ذلك بأن الخطأ في تحديد مصدر الدليل — بفرض وقوعه — لا يضيع أثره مادام له أصل صحيح في الأوراق +
(نقض جنائي — جلسة ١٤/٥/١٩٨١ — طعن رقم ٢٣٨١ لسنة ٥٠ ق)

قاعدة رقم (٣٦٥)

المبدأ : تصريح الحكم في أسبابه - بوقف تنفيذ عقوبة الحبس المقضى بها على الطاعن - وقضاؤه بعكس ذلك في المنطوق - تخالف .

ملخص الحكم : لما كان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه بعد ما انتهى إليه من وقف تنفيذ عقوبة الحبس المقضى بها على الطاعن طبقاً لما صرح به الحكم في أسبابه قد عاد فقضى بعكس ذلك في المنطوق فإن الحكم يكون ميبساً بالتخالف مما يوجب نقضه وإحالة .
(نقض جنائي - جلسة ١٩٨١/٥/١٧ - طعن رقم ٣٦٠٩ لسنة ٥٠ ق)

قاعدة رقم (٣٦٦)

المبدأ : تحصيل الحكم أقوال المجنى عليها بما له صده وأصله في الأوراق - ينتفى معه الخطأ في الاستناد .

ملخص الحكم : لما كان الحكم المطعون فيه لدى بيانه واقعة الدعوى وعند تحصيله مؤدى أقوال المجنى عليها قد أورد أن المتهم الرابع « الطاعن » جذبها من ذراعها وكشفها وأدخلها إلى غرفة التوم حيث قام بمواقعتها كرها عنها وكان يبين من مطالعة المفردات - التي أقرت المحكمة بضمها - أن ما حصله الحكم من أقوال المجنى عليها سواء بمحض الشرطة أو تحقيق النيابة له صده وأصله الثابت في الأوراق فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم بدعوى الخطأ في الاستناد في هذا الشأن لا يكون له محل. بما تنجل معه منازعته في سلامة استخلاص الحكم. لادلة الادانة في الدعوى الى جدل موضوعي حول تقدير المحكمة للادلة القائمة في الدعوى ومصادرتها في عقيدتها. وهو ما لا يقبل. اثارته لدى محكمة النقض .

(نقض جنائي - جلسة ١٩٨١/٥/٢٥ - طعن رقم ٢٤٢٠ لسنة ٥٠ ق)

قاعدة رقم (٣٦٧)

المبدأ : حسب الحكم أن يورد الأدلة التي عول عليها في الادانة.

ملخص الحكم : بحسب الحكم ليتم تدليله ويستقيم قضاءه ان يورد الادلة المنتجة التي صحت لتيه على ما استخلصه من وقوع الجريمة المسندة الى المتهم ولا عليه ان يتعقبه في كل جزئية يثيرها من جزئيات دفاعه ، لان مفاده التفتاته عنها أنه اطرحها .
(نقض جنائي - جلسة ١٩٨١/٥/٢٧ - طعن رقم ٢٤٧٠ لسنة ٥٠ ق)

قاعدة رقم (٣٦٨)

المبدأ : حق محكمة الموضوع استخلاص الصورة الصحيحة

لواقعة الدعوى .

ملخص الحكم : من المقرر ان لمحكمة الموضوع ان تستخلص من مجموع الادلة والعناصر المطروحة امامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي اليه اقتناعها .
(نقض جنائي - جلسة ١٩٨١/١٠/١٣ - طعن رقم ١٤٤٥ لسنة ٥١ ق)

قاعدة رقم (٣٦٩)

المبدأ : خطأ الحكم في مصدر الدليل - لا يضيع اثره .

ملخص الحكم : الخطأ في مصدر الدليل لا يضيع اثره .
(نقض جنائي - جلسة ١٩٨١/١٠/٢٨ - طعن رقم ٢٦٣ لسنة ٥١ ق)

قاعدة رقم (٣٧٠)

المبدأ : النص في لائحة المآخذ على تشكيل لجنة التحقيق أو الجرد من غير موظفي القسم التابع له الموظف المسؤول - تنظيمي - عدم ترتيب البطلان على مخالفته .

ملخص الحكم : لما كان ما نصت عليه مواد لائحة المخازن من تشكيل لجنة التحقيق أو الجرد من غير موظفى القسم التابع له الموظف أو المستخدم المسؤول - وذلك فى حالة فقد أو تلف أصناف من عهده - هو من قبيل القواعد التنظيمية التى يدعو المشرع الى مراعاتها قدر الامكان دون ان يترتب جزاء على عدم التزامها ، فان تشكيل لجنة الجرد التى قامت بجرد عهدة الطابع من يتولون الاشراف على عمله - بفرض صحته - لا يترتب عليه بطلان أعمال تلك اللجنة - ويكون لحكمة الموضوع مطلق السلطة فى تقدير القوة الترديلية لتقرير تلك اللجنة بمثابته دليلا من أدلة الادعى تقدره التقدير الذى تراه غير معقب عليها ومتى أخذت به فان ذلك يفيد اطراحها لجميع الاعتبارات التى ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها .
(نقض جنائى - جلسة ١٩٨١/١٢/١٥ - طعن رقم ٢١٢٠ لسنة ٥١ ق)

سادسا : انعدام الحكم وبطلانه

قاعدة رقم (٣٧١)

المبدأ : قيام القاضى بعمل يجعل له رأيا فى الدعوى - وجوب امتناعه عن نظرها تلقائيا - والا كان حكمه باطلا - المادة ٢٤٧ اجراءات .

عدم صلاحية القاضى لنظر دعوى سبق أن اسبغ القيد والوصف القانونى على الواقعة فيها - بوصفه وكيلًا للنائب العام - وأمر بتكليف المتهم بالحضور أمام محكمة أول درجة .

ملخص الحكم : المادة ٢٤٧ من قانون الاجراءات الجنائية قد حددت الاحوال التى يمتنع فيها على القاضى أن يشترك فى نظر الدعوى وفى الحكم فيها لما بينها وبين وظيفة القضاء من تعارض وفى هذه الاحوال أن يكون القاضى قد قام فى الدعوى بتوكيلية النيابة العامة .

أو بعمل من أعمال التحقيق أو الاحالة ، فيتمتع على القاضى فى تلك الاحوال أن يمتنع من تلقاء نفسه عن الحكم فى الدعوى ولو لم يطلب أحد الخصوم رده والا وقع قضاؤه باطلا بحكم القانون ، وأساس وجوب هذا الامتناع هو قيام القاضى بعمل يجعل له رأيا فى الدعوى يتعارض مع ما يشترط فى القاضى من خلو الذهن عن موضوعها ليستطيع أن يزن حجج الخصوم وزنا مجردا . لا كان ذلك ، وكان الثابت من الاطلاع على المفردات المضمومة تحقيقا لوجه الطعن . أن السيد عضو اليسار بالهيئة التى اصدرت الحكم المطعون فيه هو الذى اسبغ - بوصفه وكيلًا للنائب العام قبل تعيينه قاضيا - على الواقعة القيد والوصف القانوني عليها وأمر بتكليف المتهم بالحضور أمام محكمة أول درجة مما كان لزومه أن يمتنع عن نظرها والحكم فيها ، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه يكون باطلا متمين النقض والاحالة .

(نقض جنائي - جلسة ١٩٨١/١٢/٣١ - طعن رقم ٥٩٣ لسنة ٥١ ق)

قاعدة رقم (٣٧٣)

المبدأ : قيام القاضى بعمل يجعل له رأيا فى الدعوى - وجوب امتناعه عن نظرها تلقائيا - والا كان حكمه باطلا - المادة ٢٤٧ اجراءات - أساس ذلك ؟ .

عدم صلاحية القاضى لنظر دعوى سبق أن طعن بالاستئناف فى الحكم الابتدائي الصادر فيها بصفته وكيلًا للنائب العام .

ملخص الحكم : حددت المادة ٢٤٨ من قانون الاجراءات الجنائية الاحوال التى يمتنع فيها على القاضى أن يشترك فى نظر الدعوى وفى الحكم فيها ، لا بينها وبين وظيفة القضاء من تعارض ، ومن الاحوال أن يكون القاضى قد قام بوظيفة النيابة العامة فى الدعوى

فيتعين على القاضى فى هذه الاحوال أن يمتنع من تلقاء نفسه عن الحكم فى الدعوى ولو لم يطلب أحد الخصوم رده ، والا وقع قضاؤه باطلا متصلا بالنظام العام لصوره من قضى محظور عليه الفصل ، واساس وجوب الامتناع هو أن قيام القاضى بعمل يجعله له رأيا فى الدعوى يتعارض مع ما يشترط فى القاضى من خلو الذهن عن موضوعها ليستطيع أن يزن حجج الخصوم فى حيدة وتجرد . لما كان ذلك وكان الثابت من الاطلاع على المفردات التى أمرت المحكمة بضمها تحقيقا لوجه الطعن ، أن عضو اليسار بالهيئة التى أصدرت الحكم المطعون فيه كان وكيل النائب العام الذى طعن بالاستئناف فى الحكم الابتدائى الذى أيده الحكم المطعون فيه ، فإن هذا الحكم يكون قد وقع باطلا .
(نقض جنائى - جلسة ١٩٨١/١٢/٢ - طعن رقم ٣٣٨ لسنة ٥٠ ق)

قاعدة رقم (٣٧٣)

المبدأ : التناقض الذى يعيب الحكم - ماهيته ١

ملخص الحكم : التناقض الذى يبطل الحكم هو الذى يكون واقعا فى الدليل الذى تأخذ به المحكمة فيجعله متهدما متساقطا لا شيء منه باقيا يمكن أن يعتبر قواما لنتيجة سليمة يصح معه الاعتماد عليها والاخذ بها .
(نقض جنائى - جلسة ١٩٨١/٥/١٤ - طعن رقم ٣٣٨ لسنة ٥٠ ق)

قاعدة رقم (٣٧٤)

المبدأ : القضاء فى المعارضة بتأييد الحكم الغلبى الاستثنائى الصادر بالقضاء حكم البراءة الابتدائى . وجوب صدوره بالاجماع الآراء - تخلف النص فيه على الاجماع - يبطله ويوجب تأييد القضى بها ابتداء . ولو كان الحكم الغلبى الاستثنائى قد تضمن النص على صدوره بالاجماع الآراء .

ملخص الحكم : متى كان يبين من الاوراق أن الحكم المطعون فيه قد صدر بتأييد الحكم الغيابي الاستثنائي المعارض فيه من الطاعن والقاضى بالغاء الحكم الصادر بالبراءة من محكمة أول درجة دون أن يذكر أنه صدر بإجماع آراء القضاة الذين أصدروه خلافا لما تقضى به المادة ٤١٧ من قانون الاجراءات الجنائية من أنه « اذا كان الاستئناف مرغوعا من النيابة العامة فلا يجوز تشديد العقوبة المحكوم بها ولا الغاء الحكم الصادر بالبراءة الا بإجماع آراء قضاة المحكمة » ، ولما كان من شأن ذلك - كما جرى عليه قضاء محكمة النقض - أن يصبح الحكم المذكور باطلا فيما قضى به من تأييد الحكم الغيابي الاستثنائي القاضى بالغاء البراءة ، وذلك لتخلف شرط صحة الحكم بهذا الالغاء وفقا للقانون ، وبلا يكفى غي ذلك أن يكون الحكم الغيابي الاستثنائي القاضى بلبغاء حكم البراءة قد نص على صدوره بإجماع آراء القضاة لأن المعارضة في الحكم الغيابي من شأنها أن تعيد القضية لم حالتها الاولى بالنسبة الى المعارض ، بحيث اذا رأت المحكمة أن تقضى غي المعارضة بتأييد الحكم الغيابي الصادر بالغاء حكم البراءة ، فإنه يكون من المتعين عليها أن تذكر في حكمها أنه صدر بإجماع آراء القضاة ، ولأن الحكم في المعارضة وإن صدر بتأييد الحكم الغيابي الاستثنائي إلا أنه في حقيقته قضاء منها بالغاء الحكم الصادر بالبراءة من محكمة أول درجة .

لما كان ما تقدم ، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والغاء الحكم الغيابي الاستثنائي وتأييد الحكم المستأنف الصادر ببراءة الطاعن .

(نقض جنائي - جلسة ١٦/٤/١٩٨١ - طعن رقم ٢٦٨٢ لسنة ٥٠ ق)

سابعاً : مسائل متنوعة

قاعدة رقم (٣٧٥)

المبدأ : حق المحكمة في الأخذ بأقوال الشاهد في محضر الشرطة

— متى اطمأنت إليها •

ملخص الحكم : من المقرر أن للمحكمة أن تأخذ بأقوال الشاهد

في محضر الشرطة متى استرسلت بثقتها إليها •

(نقض جنائي - جلسة ١٩٨١/٢/١١ - طعن رقم ١٥٠٥ لسنة ٥٠ ق)

قاعدة رقم (٣٧٦)

المبدأ : الرد على كل جزئية من جزئيات الدفاع — غير لازم •

ملخص الحكم : من المقرر أن محكمة الموضوع غير ملزمة بأن ترد

في حكمها على كل جزئية من جزئيات الدفاع فضلاً عن أنها ليست

بحاجة الى الرد استقلالاً على دفاع أفاد حكمها ضمناً الرد عليه •

(نقض جنائي - جلسة ١٩٨١/٢/٢٣ - طعن رقم ١٦٤٦ لسنة ٥٠ ق)

قاعدة رقم (٣٧٧)

المبدأ : التصدى المنصوص عليه في المادة ١١ من قانون

الاجراءات الجنائية — عدم التزام محكمة الجنائيات باستعمال الحق

فيه — أساس ذلك ؟ •

ملخص الحكم : حق التصدى المنصوص عليه في المادة ١١ من

قانون الاجراءات الجنائية هو حق خوله الشارع لمحكمة الجنائيات لها

أن تستعمله متى رأت هي ذلك ، وليس في صيغة المادة المذكورة ما يفيد

ايجاب التزام المحكمة به •

(نقض جنائي - جلسة ١٩٨١/٣/٢٩ - طعن رقم ١٨٢٩ لسنة ٥٠ ق)

قاعدة رقم (٣٧٨)

المبدأ : الوفاء اللاحق لوقوع جريمة إعطاء شيك بدون رصيد لا يؤثر في المسؤولية الجنائية — أثر ذلك ؟ *

ملخص الحكم : لما كان الوفاء اللاحق لوقوع الجريمة أو طلب المتهم تمكينه من القيام بهذا الوفاء لا ينفي الجريمة ولا المسؤولية عنها، فإن النemy على المحكمة التفاتها عن طلب تمكينه من سداد قيمة الشيك موضوع الاتهام درءاً للحكم بالعقاب ، يكون بعيداً عن الصواب .
(نقض جنائي — جلسة ١٩٨١/٥/٢٧ — طعن رقم ٣٤٧٠ لسنة ٥٠ ق)

قاعدة رقم (٣٧٩)

المبدأ : عدم تقيد القاضى الجنائى بنصاب معين فى الشهادة وحقه فى تكوين عقيدته من أى دليل يطمئن اليه — مادام له مأخذ الصحيح من الأوراق *

تعويل الحكم على شهادة شاهد واحد — لا عيب *

ملخص الحكم : لما كان الشارع لم يقيد القاضى الجنائى فى المحاكمات الجنائية — بنصاب معين فى الشهادة وانما ترك له حرية تكوين عقيدته من أى دليل يطمئن اليه طالما أن له مأخذ الصحيح فى الأوراق ، فإن تعويل الحكم المطعون فيه على شهادة شاهد واحد ليس فيه مخالفة للقانون وينحل نعى الطاعن فى هذا الصدد الى جدل فى تقدير الدليل مما تستقل به محكمة الموضوع بغير معقب . هذا فضلاً عن أن الجريمة الماثلة من جرائم التعازير التى تثبت بشهادة شاهد واحد على خلاف جرائم الحدود والقصاص فى الشريعة الغراء .
(نقض جنائي — جلسة ١٩٨١/١١/٤ — طعن رقم ٢١٧٠ لسنة ٥١ ق)

قاعدة رقم (٢٨٠)

المبدأ : عدم التزام محكمة الموضوع بأن تورد من أقوال الشهود إلا ما تقيم عليه قضاؤها .

ملخص الحكم : الأصل أن محكمة الموضوع لا تلتزم بأن تورد في حكمها من أقوال الشهود إلا ما تقيم عليه قضاؤها
(نقض جنائي - جلسة ١٩٨١/١١/١٧ - طعن رقم ٢٢٨٨ لسنة ٥٠ ق)

قاعدة رقم (٢٨١)

المبدأ : النعى على الحكم الابتدائي الذي اقتصر وحده على الفصل في موضوع الدعوى - دون الحكم الاستثنائي الذي قضى بعدم قبول الاستئناف شكلا - غير جائز : هل ذلك ؟

ملخص الحكم : لما كان ما أثاره الطاعن في شأن عدم التزامه ينقل الأشياء المحجوزة الى المكان المحدد لبيعها واردا على الحكم الابتدائي الذي اقتصر وحده على الفصل في موضوع الدعوى دون الحكم الاستثنائي الذي قضى بعدم قبول الاستئناف شكلا وتضالؤه في ذلك سليم ، فإنه لا يجوز لمحكمة النقض أن تعرض لما قد يشوب ذلك الحكم من عيوب بعد أن جاز قوة الأمر المقضى ، وبإت الطعن عليه غير جائز .
(نقض جنائي - جلسة ١٩٨١/١١/١١ - طعن رقم ٧٥٠ لسنة ٥١ ق)

قاعدة رقم (٢٨٢)

المبدأ : امتداد اثر الطعن في الطاعن - شرطه ؟

ملخص الحكم : لما كثر وجه الطعن وأن لتصل بالتمهم الآخر في الدعوى إلا أنه لا يفيد من نقض الحكم المطعون فيه لأنه لم يكن طرفا في الخصومة الاستئنافية التي صدر فيها ذلك الحكم ، ومن ثم لم يكن له أصلا حق الطعن بالنقض فلا يمتد اليه أثره .
(نقض جنائي - جلسة ١٩٨١/١١/٢٤ - طعن رقم ١١٩٦ لسنة ٥١ ق)

قاعدة رقم (٣٨٣)

الابسدا : تعود الطاعن عن اثارة دفاع بشأن اشتهاره بالاسم
الوارد بأقوال أحد المتهمين - عدم جواز اثارته أمام النقض .

ملخص الحكم : لما كان الطاعن لم يثر شيئاً أمام محكمة الموضوع
بخصوص اشتهاره بالاسم الوارد بأقوال المتهم الثانى فإنه لا يجوز
له ان يثير ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض .
(نقض جنائى - جلسة ١٩٨١/١٢/٢٩ - طعن رقم ٢٣٤٢ لسنة ٥١ ق)

خطأ

قاعدة رقم (٣٨٤)

المبدأ : بيان الحكم أركان المسؤولية التقصيرية من خطأ وضرر وعلاقة سببية - كفايته للاحاطة بعناصر المسؤولية المدنية .

ملخص الحكم : لما كان الحكم قد بين أركان المسؤولية التقصيرية من خطأ وضرر وعلاقة سببية ، فإنه يكون قد احاط بعناصر المسؤولية المدنية احاطة كافية .

(نقض جنائي - جلسة ١٩٨١/٦/١٤ - طعن رقم ٥٢٧ لسنة ٥٠ ق)

قاعدة رقم (٣٨٥)

المبدأ : الأصل أن من يشترك في أعمال البناء والهدم يسال عن نتائج خطئه - قيام مقاول مختص بمثل هذه الأعمال عادة تحت مسؤوليته - مؤداه : انه يسال عن نتائج خطئه فيه .

تقرير الخطأ وتوافر رابطة السببية بينه والنتيجة - موضوعي -
- مثال تسبب في معييب .

ملخص الحكم : لما كان الأصل المقرر في القانون أن من يشترك في أعمال الهدم والبناء لا يسأل الا عن نتائج خطئه ، فالمقاول المختص الذي يمهّد اليه بهذا العمل يسأل عن نتائج خطئه ، وتقدير الخطأ المستوجب لمسؤولية مرتكبه وتقدير توافر السببية بين الخطأ والنتيجة أو عدم توافره هو من المسائل الموضوعية التي تفصل فيها محكمة الموضوع بغير معقب مادام تقديرها سائغاً مستنداً الى أدلة مقبولة لها أصلها في الأوراق ، واذ كان الحكم المطعون فيه قد أثبت بالأدلة السائغة التي أوردتها - والتي لا يجادل الطاعن في أن لها معينها

الصحيح من أوراق الدعوى - ان أعمال الحفر فى مكان الحادث كانت
تجرى تحت اشراف وملاحظة الطاعن وانتهى الى مساعلته لأنه أهمل
فى اتخاذ الاجتياطات المعقولة فى مكان العمل وامتنع عن رقابة عماله
على نحو يكفل عدم المساس بالكوابل مما أدى الى تلفها وترتب على
ذلك انقطاع المخابرات التليفونية ، فان الحكم بذلك يكون قد أقام
مستولية الطاعن على أساسى من الواقع والقانون .
(نقض جنائى - جلسة ١٦٨١/١١/٢٦ - طعن رقم ٤٤٥ لسنة ٥١ ق)

خلورجل

قاعدة رقم (٢٨٦)

المبدأ : الأصل جواز اثبات الجرائم بكافة الطرق - الا ما استثنى بنص خاص - جريمة خلو الرجل ليست من الجرائم المستثناة من هذا الأصل
الدفع بعدم جواز اثبات جريمة خلو الرجل الا بالكتابة - دفع
ظاهر البطلان - التفات المحكمة عنه - لا عيب *

ملخص الحكم : لما كان من المقرر أن الجرائم على اختلاف أنواعها - الا ما استثنى بنص خاص - جائز اثباتها بكافة الطرق القانونية ومنها البينة وقرائن الأحوال ، وكانت جريمة تقاضى مبالغ خارج نطاق عقد الايجار التي دينت بها الطاعنة ليست من الجرائم المستثناة من هذا الأصل فان ما تنمى على الحكم فى هذا الصدد يكون على غير سند ، ولا على المحكمة إن هى التفقت عن الرد على الدفع بعدم جواز الإثبات إلا بالكتابة - بفرض إثارته فى مذكرتها - طالما أنه ظاهر البطلان *

(نقض جنائى - جلسة ١٩٨١/٢/٤ - طعن رقم ١٦١٥ لسنة ٥٠ ق)

قاعدة رقم (٢٨٧)

المبدأ : الصلح مع المجنى عليه او رد المبالغ المدفوعة خارج نطاق عقد الايجار لا اثر لايهما على الجريمة التي وقعت - أو على مسئولية مرتكبها - أو على الدعوى الجنائية المرفوعة بها *

ملخص الحكم : لما كان القانون لم يرتب على رد الطاعن للمبلغ المدفوع له بسبب تحرير عقد ايجار المكان المؤجر خارج نطاق هذا العقد أو الصلح مع المجنى عليه اثرًا على الجريمة التي وقعت أو على الطاعن من رد المبلغ وتصالحه مع المجنى عليه - بفرض حصولها - لا ينال من سلامة الحكم المطعون فيه ولا يؤثر فى صحته *
(نقض جنائى - جلسة ١٩٨١/٢/١١ - طعن رقم ١٥٠٥ لسنة ٥٠ ق)

دخات

قاعدة رقم (٢٨٨)

المبدأ : جريمة خلط الدخان — ماهيتها ؟ •

ادانة الطاعن والزامه بالتعويض المطلوب على أساس خلط التبغ بنسبة قليلة من العسل دون تحييدها وبيان مجاوزتها للحد الاقصى — قصور وخطأ فى تطبيق القانون وفساد فى الاستدلال •

ملخص الحكم : لما كان قضاء هذه المحكمة قد جرى فى تفسير المادة الاولى من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٣٣ بتنظيم صناعة وتجارة الدخان على أن جريمة خلط الدخان وهى أن يضاف الى الدخان ما ليس منه مما لا تصح اضافته اليه أو خلطه به بأية نسبة كانت الا اذا كانت المواد المضافة مما يسمح القانون بخلط الدخان بها كالعسل والجلسرين وفى حدود النسب والوصفات التى يصرح بها وكانت المادة الاولى من قرار وزير المالية رقم ٩١ لسنة ١٩٣٣ بوضع نظام خلط الدخان تسمح بخلط الدخان بالعسل بنسبة حدها الاقصى ٢٥٠٪ وليس لها حد أدنى ، وكان من بين ما استند اليه الحكم المطعون فيه فى ادانة الطاعن أن التبغ مدار الجريمة وجد مخلوطا بنسبة قليلة من العسل دون أن يحدد هذه النسبة ويبين مجاوزتها للحد الاقصى المسموح به قانونا فانه يكون معيبا بالقصور والخطأ فى تطبيق القانون هذا الى أن الحكم المطعون فيه اذ اتخذ من مجرد مخالفة العينة المأخوذة من التبغ الجاف قبل التصنيع ذلك المأخوذة من التبغ بعد تصنيفه دليلا على تهريب التبغ الداخلى فى عملية التصنيع والزم الطاعن ببناء على ذلك بالتعويض المطلوب يكون قد شابه فساد الاستدلال •

(نقض جنائى — جلسة ١٩٨١/٢/١٥ — طعن رقم ٩٠٢ لسنة ٥٠ ق)

قاعدة رقم (٣٨٩)

المبدأ : قرار وزير التجارة والصناعة رقم ٦٣ لسنة ١٩٤١ المعدل
عدم سريانه بشأن الدخان — علة ذلك ؟ *

ملخص الحكم : حيث أنه عن الدفع ببطلان إجراءات أخذ العينة لعدم اعلان صاحب الشأن بنتيجة التحليل فى الاجل المحدد بقرار وزير التجارة والصناعة رقم ٦٣ لسنة ١٩٤١ المعدل بالقرار الوزارى رقم ٣٥ لسنة ١٩٤٥ فإنه مرفوض بدوره لأن هذا القرار خاص بالمواد الغذائية والدخان ليس منها فضلا عن أن نص المادة الخامسة منه فيه تجاوز للسلطة التى امده بها القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ الذى صدر القرار تنفيذا له ولذلك فإن للمحكمة أن تقدر أدلة الدعوى حسبما تطعن هى اليها دون التفات لهذا النص *

(نقض جنائى — جلسة ١٩٨١/٥/٤ — طعن رقم ١٤٣٨ لسنة ٤٨ ق)

قاعدة رقم (٣٩٠)

المبدأ : حيازة السلعة من غير المهرب لها وراء الدائرة الجمركية
لا تعد تهريبا — حد ذلك ؟ *

ملخص الحكم : قضاء محكمة النقض قد جرى فى تفسير قوانين التهريب الجمركى بعمامة ، والقانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ فى شأن تهريب التبغ بخاصة على أنه لا تعد حيازة السلعة من غير المهرب لها ساعلا كان أو شريكا — وراء الدائرة الجمركية تهريبا الا اذا توافر فيها يختص بتهريب التبغ احدى حالات التهريب الحكيم المنصوص عليها فى المادة الثانية من القانون المذكور ، وأن الأصل هو أن البضائع الموجودة فيما وراء الدائرة الجمركية تعتبر خالصة الرسوم الجمركية وأن مدعى خلاف ذلك هو المكلف قانونا بإثباته *

(نقض جنائى — جلسة ١٩٨١/٥/٤ — طعن رقم ١٤٣٨ لسنة ٤٨ ق)

دستور

قاعدة رقم (٢٩١)

المبدأ : اجازة المادة ٣٢ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ للوزير المختص تعديل الجداول الملحقه بالقانون المذكور . اعمالا لحكم المادة ٦٦ من الدستور .

لا جريمة ولا عقوبة الا بناء على قانون — قاعدة رديتها المادة ٦٦ من دستور سنة ٢٣ والساتر المتعاقبة — مقتضاهما — جواز أن يعهد القانون للسلطة التنفيذية اصدار قرارات لاثمية تحدد بها بعض جوانب التجريم والعقاب بالشروط التي يحددها .

الدفع بعدم دستورية المادة ٣٢ من القانون المذكور ظاهر البطلان — اثر ذلك .

ملخص الحكم : لما كان المشرع في المادة ٣٢ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات قد أجاز للوزير المختص أن يعدل بقرار منه في الجداول الملحقه بهذا القانون ، وما كان ذلك منه الا اعمالا لحكم المادة ٦٦ من الدستور الحالي والمرددة في الدساتير المتعاقبة منذ دستور سنة ١٩٢٣ — بها بعض جوانب التجريم أو العقاب وذلك لاعتبارات تقدرها سلطة التشريع جواز أن يمهذ القانون الى السلطة التنفيذية باصدار قرارات لاثمية تحدد بها بعض جوانب التجريم أو العقاب وذلك لاعتبارات تقدرها سلطة التشريع وفي الحدود وبالشروط التي يعينها القانون الصادر منها . لما كان ذلك ، وكان ما ناطه المشرع بالوزير المختص من جواز تعديل الجداول الملحقه بالقانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات بالحذف أو بالاضافة أو بتغيير النسب فيها انما كان تقديرا منه لما يتطلبه كشف وتمديد الجواهر المخدرة من خبرة فنية ومرونة في اتخاذ القرار يمكن معها مواجهة التغيرات المتلاحقة في مسمياتها وعناصرها تحقيقا لمصالح المجتمع ، فانه (م - ٢٥)

يكون متنفذا وأحكام الدستور ويكون النعمى على المادة ٣٣ المشار إليها من القانون المذكور بعدم الدستورية على غير أساس ، ولا يعدو أن يكون دفاعا قانونيا ظاهر البطلان لا على الحكم أن هو التقت عنه ، أو لم يرد عليه ، ولا على المحكمة المثار أمامها هذا الدفع أن هي استمرت فى نظر الدعوى المطروحة عليها دون أن تمنح مبدية اجلا للطعن بعدم دستورية تلك المادة سالفة الذكر . . .

(نقض جنائى - جلسة ١٩٨١/٥/٣١ - طعن رقم ١٦٨٠ لسنة ٥٠ ق)

قاعدة رقم (٢٩٢)

المبدأ : النص فى المادة الثانية من الدستور - على أن الشريعة الاسلامية المصدر الرئيسى للتشريع - دعوة للشارع كى يتخذ الشريعة الاسلامية مصدرا رئيسيا فيما يستتبه من قوانين - اثر ذلك ؟

ملخص الحكم : ما نص عليه الدستور فى المادة الثانية منه من أن مبادئ الشريعة الاسلامية المصدر الرئيسى للتشريع ليس واجب الاعمال بذاته انما هو دعوة للشارع كى يتخذ الشريعة الاسلامية مصدرا رئيسيا فيما يستتبه من قوانين ومن ثم فإن أحكام تلك الشريعة لا تكون واجبة التطبيق بالتعويل على نص الدستور المشار اليه الا اذا استجاب الشارع لدعوته وأفرغ هذه الاحكام فى نصوص تشريعية محددة ومنضبطة تنقلها الى مجال العمل والتنفيذ .

(نقض جنائى - جلسة ١٩٨١/١١/٤ - طعن رقم ٢١٧٠ لسنة ٥٤ ق)

دعارة

قاعدة رقم (٢٩٢)

المبدأ : جريمة - تسهيل البقاء - لا يشترط القانون وقوعها
بطريقة معينة - إنما تتناول شتى صور التسهيل *
ملخص الحكم : القانون لا يشترط لوقوع جريمة تسهيل البناء
أن يكون بطريقة معينة إنما جاء النص بصفة عامة يفيد ثبوت الحكم
على الإطلاق بحيث يتناول شتى صور التسهيل *
(نقض جنائي - جلسة ١٩٨١/١١/١٩ - طعن رقم ٦٤٨ لسنة ٥١ ق)

دموى جنائية

أولا – تحريك الدعوى الجنائية

ثانيا – انقضاء الدعوى الجنائية

ثالثا – مسائل متنوعة

قاعدة رقم (٢٩٤)

المبدأ : عدم جواز تحريك الدعوى الجنائية فى جرائم التهريب أو مباشرة اجراء من اجراءات بدء تسييرها أمام جهات التحقيق أو الحكم قبل صدور طلب كتابى من المدير العام للجمارك أو من ينييه فى ذلك - الفقرة الأولى من المادة ١٢٤ من القانون ٦٦ لسنة ١٩٦٣ - رفع الدعوى الجنائية قبل صدور الطلب اجراء باطل بطلانا مطلقا متعلقا بالنظام العام - على المحكمة القضائية به من تلقاء نفسها .

دفاع الطاعنين بعدم صدور طلب من الجهة التى ناطها القانون به جوهرى - اغفاله - قصور .

ملخص الحكم : لما كان مؤدى ما نصت عليه الفقرة الأولى من المادة ١٢٤ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ باصدار قانون الجمارك من أنه « لا يجوز رفع الدعوى العمومية أو اتخاذ أية اجراءات فى جرائم التهريب الا بطلب كتابى من المدير العام للجمارك أو من ينييه » هو عدم جواز تحريك الدعوى الجنائية أو مباشرة أى اجراءات بدء تسييرها أمام جهات التحقيق أو الحكم قبل صدور طلب كتابى من المدير العام للجمارك أو من ينييه فى ذلك ، فإذا رفعت الدعوى الجنائية قبل صدور طلب من الجهة التى ناطها القانون به وقع ذلك الاجراء باطلا بطلانا مطلقا متعلقا بالنظام العام لاتصاله بشرط أصيل لازم لتحريك الدعوى الجنائية ولصحة اتصال المحكمة بالواقعة ويتعين على المحكمة القضاء به من تلقاء نفسها ، لما كان ذلك ، وكان الثابت من الحكم المطعون فيه أنه أيد الحكم الابتدائى الصادر بالادانة لاسبابه دون أن يعرض لدفاع الطاعنين ايرادا له وردها عليه رغم جوهريته لاتصاله بتحريك الدعوى وصحة اتصال المحكمة بها ، ولو أنه عنى ببطلان وتضييعه بلوغا الى غاية الامر فيه لجاز أن يتغير وجه الرأى فى الدعوى ولكنه

استقطه جملة وام يورده على نحو يكشف عن أن المحكمة احاطت به واقسطته غانه يكون مشوبا بالقصور بما يبطله ويوجب نقصه والإحالة بمغير حاجة الى بحث سائر أوجه الطعن الأخرى .
(نقض جنائي - جلسة ١٩٨١/١/١١ - طعن رقم ٦٦٦ لسنة ٥٠ ق)

قاعدة رقم (٣٩٥)

المبدأ : خطاب الشارع في المادة ٤ من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ في شأن تهريب التبغ - موجه الى النيابة العامة - بوصفها السلطة صاحبة الولاية في رفع الدعوى الجنائية دون غيرها من جهات الاستدلال - أثر ذلك ؟

ملخص الحكم : أن خطاب الشارع في المادة الرابعة من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ في شأن تهريب التبغ موجه الى النيابة العامة بوصفها السلطة صاحبة الولاية فيما يتعلق برفع الدعوى الجنائية ، باعتبار أن أحوال الطلب كغيرها من أحوال الشكوى والاذن ، إنما هي قيود على حريتها في تحريك الدعوى استثناء من الأصل المقرر من أن حقها في هذا الشأن مطلق لا يرد عليه قيد إلا بنص خاص يؤخذ في تفسيره بالتضييق ، ولا ينصرف فيه الخطاب إلى غيرها من جهات الاستدلال ومنها متصلة الجمارك المكلفة أصلا من الشارع بتنفيذ قانون تهريب التبغ والمنوط بها من بعد توجيه الطلب الى النيابة العامة بالبدء في اجراءات الدعوى الجنائية ، التي لا تبدأ إلا بما تتخذه هذه من أعمال التحقيق في سبيل تسييرها تعقبا لارتكبي الجرائم باستجماع الأدلة عليهم وملاحقتهم برفع الدعوى وطلب العقاب .
(نقض جنائي - جلسة ١٩٨١/٥/٤ - طعن رقم ١٤٣٨ لسنة ٥٠ ق)

قاعدة رقم (٣٩٦)

المبدأ : مناط انعقاد الخصومة في الدعوى الجنائية وتحريكها ؟

ملخص الحكم : لا تتمتع الخصومة ولا تتحرك الدعوى الجنائية الا بالتحقيق الذي تجريه النيابة العامة دون غيرها ، بوصفها سلطة تحقيق ، سواء بنفسها أو بمن تندبه لهذا الغرض من مأموري الضبط القضائي ، أو برفع الدعوى أمام جهات الحكم . ولا تعتبر قد بدأت بأي إجراء آخر تقوم به سلطات الاستدلال ولو في حالة التلبس بالجريمة .

(نقض جنائي - جلسة ١٩٨١/٥/٤ - طعن رقم ١٤٢٨ لسنة ٤٨ ق)

قاعدة رقم (٣٩٧)

المبدأ : الأصل أن الدعوى الجنائية موكول أمرها الى النيابة العامة تحريكها كما نشاء - حق المدعي المدني في تحريكها - استثناء -
بقاؤه قائما ما لم تباشر النيابة العامة التحقيق أو تصدر قرارا بأن لا وجه لاقامة الدعوى الجنائية .

مباشرة النيابة العامة تحقيقا في الدعوى لم تنته منه بعد - عدم جواز لجوء المدعي المدني الى الطريق المباشر .

الأمر الصادر من النيابة العامة بحفظ الدعوى الجنائية بعد التحقيق أجرته فيها بنفسها - أيا ما كان سببه - أو بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى الجنائية ، وإن جاء في صيغة الأمر بالحفظ الإداري : اثره : له حجته التي تمنع من العودة الى الدعوى الجنائية مادام قائما ولم يبلغ قانونا .

ملخص الحكم : لا كان البين من الاطلاع على المفردات أن الواقعة المسندة الى المظنون ضده كانت موضع تحقيق أجرته النيابة

العامة بتاريخ ٨ من ديسمبر سنة ١٩٧٦ بناء على شكوى الطاعة وآخرين وقيدت الشكوى برقم ٦١٩٩ سنة ١٩٧٧ إدارى النزهة وانتهت النيابة فيها الى اصدار أمر بحفظها إداريا بتاريخ ١٤ من نوفمبر سنة ١٩٧٧ ، كما يبين من الاوراق أن الطاعة أقامت الدعوى بالطريق المباشر عن ذات الواقعة بتكليف المطعون ضده بالحضور بتاريخ ٢٨ من أغسطس سنة ١٩٧٧ ، وكان الاصل أن الدعوى الجنائية موكول أمرها الى النيابة العامة تحركها كما تشاء أما حق المدعى بالحقوق المدنية فى ذلك فقد ورد على سبيل الاستثناء فاذا كانت النيابة لم تجر تحقيقا فى الدعوى ولم تصدر قرارا بان لا وجه لاقامة الدعوى الجنائية فان حق المدعى بالحقوق المدنية يظل قائما فى تحريك الدعوى مباشرة أمام المحاكم الجنائية على اعتبار انه لا يصح أن يتحمل مغبة أعمال جهة التحقيق أو تباطؤها أما اذا كانت النيابة العامة قد استعملت حقها الاصيل فى تحريك الدعوى الجنائية وباشرت التحقيق فى الواقعة ولم تنته منه بعد فلا يجوز للمدعى بالحقوق المدنية أن ينتزعها منها بالجوء الى طريق الادعاء المباشر ، ولما كان الثابت أن النيابة العامة قد أجرت تحقيقا فى الواقعة المسندة الى المطعون ضده ولم تكن قد انتهت منه قبل اقامة الطاعة الدعوى بالطريق المباشر ، كما أن الطاعة لا تمارى فى أن الواقعة التى صدر فيها بعد تحقيق النيابة أمر بحفظها إداريا هى بعينها الواقعة موضوع الدعوى التى اقامتها ضد المطعون ضده بطريق الادعاء المباشر فان هذا الامر وقد صدر من النيابة العامة بعد تحقيق أجرته بنفسها بعد - أيام ما كان سببه - أمرا بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى صدر منها بوصفها سلطة تحقيق وإن جاء فى صيغة الأمر بالحفظ الادارى اذ العبرة بحقيقة الواقع لا بما تذكره النيابة

عنه وهو أمر له حجيته التي تمنع من العودة الى الدعوى الجنائية مادام قائما لم يبلغ قانونا - كما هو الحال فى الدعوى المطروحة - فلا يجوز مع بقاءه قائما اقامة الدعوى عن ذات الواقعة التي صدر فيها لأن له فى نطاق حجيته المؤقتة ما للاحكام من قوة الأمر المقضى .
(نقض جنائى - جلسة ١٩٨١/١١/٢٤ - طعن رقم ٢٢٩٧ لسنة ٥١ ق)

ثانيا : انقضاء الدعوى الجنائية

قاعدة رقم (٣٩٨)

المبدأ : انقضاء الدعوى الجنائية لسبب خاص بها - لا اثر له فى سى الدعوى المدنية التابعة أمام المحكمة الجنائية .

ملخص الحكم : لئن كان الطاعن قد توفى الى رحمة الله ، الا أن ذلك لا يمنع من الاستمرار فى نظر الطعن ، لما هو مقرر طبقا لنص الفقرة الثانية من المادة ٢٥٩ من قانون الاجراءات من أنه اذا انقضت الدعوى للجنائية لسبب من الأسباب الخاصة بها فلا يكون لذلك تأثير فى الدعوى المدنية وتستمر المحكمة الجنائية فى نظرها . اذم كانت مرفوعة اليها .
(نقض جنائى - جلسة ١٩٨١/٣/٩ - طعنا رقم ٢٣١٨ لسنة ٥٠ ق)

قاعدة رقم (٣٩٩)

المبدأ : وفاة الطاعن بعد التقرير بالطعن وايداع الاسباب فى الميعاد - وجوب القضاء بانقضاء الدعوى الجنائية .

ملخص الحكم : لما كان البين من ورقة تكليف الطاعن بالحضور لجلسة ١٩٨١/٣/٢٣ ومن مذكرة التهربات المقدمة من وحدة مباحث ديرمواس أنه توفى الى رحمة الله فى غضون سنة ١٩٨٠ أى بعد التقرير بالطعن بالنقض وايداع الاسباب فى الميعاد ، ومن ثم يتعين

انقضاء الدعوى الجنائية لوفاة عملا بالمادة ١٤ من قانون الاجراءات الجنائية .
(نقض جنائي - جلسة ١٩٨١/٥/٢٥ - طعن رقم ١٩٢٦ لسنة ٥٠ ق)

قاعدة رقم (٤٠٠) .

المبدأ : انقضاء الدعوى الجنائية فى مواد الجنب بمضى ثلاث سنوات من يوم وقوع الجريمة - الاجراءات القاطعة للتقادم ؟

مضى مدة تزيد على ثلاث سنوات من تاريخ التقرير بالاستئناف الى يوم نظره دون اتخاذ اجراء من الاجراءات القاطعة للمدة - اثره :
انقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة .

الدفع بانقضاء الدعوى الجنائية بالتقادم - جواز اثره لأول مرة امام محكمة النقض .

الدعوى المدنية التابعة : انقضاؤها بمضى المدة المقررة لها فى القانون المدنى .

لما كان البين من الاطلاع على الاوراق والمفردات أن الطاعن قرر فى ١٩٧٢/١٢/٣٠ باستئناف الحكم الصادر ضده من محكمة أول درجة بتاريخ ١٩٧٢/١٢/٢٠ بادانته والزامه بالتعويض الا أن استئنافه لم ينظر الا فى أولى جلساته بتاريخ ١٩٧٧/١٢/٦ أى بعد مضى أكثر من ثلاث سنوات دون أن يتخذ أى اجراء قاطع للمدة من تاريخ التقرير بالاستئناف الى حين نظر الدعوى أمام المحكمة الاستئنافية ، وكان قانون الاجراءات الجنائية يقضى فى المادتين ١٥ ، ١٧ منه بانقضاء الدعوى الجنائية فى مواد الجنب بمضى ثلاث سنوات من يوم وقوع الجريمة وتقطع المدة باجراءات التحقيق أو ثلاث سنوات من يوم وقوع الجريمة وتقطع المدة باجراءات التحقيق أو الاتهام

أو المحاكمة وكذلك بالامر الجنائي أو بإجراءات الاستدلال اذا اتخذت فى مواجهة المتهم أو اذا أخطر بها بوجه رسمى وتسرى المدة من جديد ابتداء من يوم الانقطاع واذا تعددت الاجراءات التى تقطع المدة فان سريان المدة يبدأ من تاريخ آخر إجراء . لما كان ذلك ، وكان قد مضى - فى صورة الدعوى المطروحة - ما يزيد على ثلاث سنوات من تاريخ التقرير بالاستئناف الى يوم نظره دون اتخاذ اجراء من هذا القبيل ، وكان الطاعن قد دفع أمام محكمة الموضوع بانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة كما أن هذا الدفع مما تجوز اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض مادامت مدونات الحكم تشهد بصحته وهو الامر الثابت حسبما تقدم فان الحكم المطعون فيه اذ خالف هذا النظر وقضى بادانة الطاعن يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون مما يتعين معه نقضه فيما قضى به فى الدعوى الجنائية والقضاء بانقضائها بمضى المدة دون أن يكون لذلك تأثير على سير الدعوى المدنية المرفوعة منها فهى لا تنقض الا بمقتضى المدة المقررة فى القانون المدنى .

(نقض جنائى - جلسة ١٩٨١/٥/٢٨ - طعن رقم ١٦٦٦ لسنة ٥٠ ق)

ثالثا : مسائل منوعة

قاعدة رقم (٤٠١)

المبدأ : الحماية المقررة بمقتضى المادة ٢/٦٣ من قانون الاجراءات الجنائية - قاصرة على الموظفين والمستخدمين العموميين لما يرتكبونه من جرائم اثناء تادية الوظيفة أو بسببها .

ملخص الحكم : الفقرة الثالثة من المادة ٦٣ من قانون الاجراءات الجنائية لم تسبغ الحماية المقررة بها فى شأن عدم جواز رفع الدعوى الجنائية الا من النائب العام أو المحامى العام أو رئيس النيابة

الا بالنسبة الى الموظفين أو المستخدمين العامين دون غيرهم لما يرتكبه
من جرائم أثناء تأدية الوظيفة أو بسببها *
(نقض جنائى - جلسة ١٩٨١/٢/١ - طعن رقم ٢١٢٥ لسنة ٥٠ ق)

قاعدة رقم (٤٠٢)

المبدأ : تقدير المحكمة جدية الادعاء بتزوير ورقة يتوقف الفصل
فى الدعوى عليها - واحالة الادعاء بالتزوير الى النيابة العامة لتحقيقه
- ووقف الدعوى حتى يفصل فى الادعاء بالتزوير نهائيا - من الجهة
المختصة وجوب تربص الفصل فى الادعاء بالتزوير من تلك الجهة -
مخالفة هذا النظر اخلال بحق الدفاع - مثال *

ملخص الحكم : لما كانت المادة ٢٩٧ من قانون الاجراءات الجنائية
تنص على أنه « اذا رأت الجهة المنظورة أمامها الدعوى وجها للسير
فى تحقيق التزوير تحيل الاوراق الى النيابة العامة ولها أن توقف
الدعوى الى أن يفصل فى التزوير من الجهة المختصة اذا كان الفصل
فى الدعوى المنظورة أمامها يتوقف على الورقة المطعون عليها » . وكان
مفاد ذلك أنه كلما كانت الورقة المطعون عليها بالتزوير منتجة فى
موضوع الدعوى المطروحة على المحكمة الجنائية ، ورأت المحكمة من
جدية الطعن وجها للسير فى تحقيقه فأحالته الى النيابة العامة وأوقفت
الدعوى لهذا الغرض - كما هو الحال فى الدعوى المطروحة - فإنه
ينبغى على المحكمة أن تتربص الفصل فى الادعاء بالتزوير من الجهة
المختصة سواء بصدر آخر من النيابة العامة بعدم وجود وجه لاقامة
الدعوى الجنائية أو بصدر الحكم فى موضوعه من المحكمة المختصة
وصيرورة كليهما نهائيا ، وعندئذ يكون للمحكمة أن تفضى فى نظر
موضوع الدعوى الموقوفة والفصل فيها * لما كان ما تقدم ، وكان الادعاء
بتزوير الشيك من جانب الطاعن لم يتم الفصل فيه نهائيا. سواء بصدر

أمر بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى الجنائية أو بصدور حكم قضائي، وكان الحكم المطعون فيه قد قضى فى موضوع الدعوى مستندا فى ادانته الطاعن الى ذلك الشيك دون أن يتربص الفصل فى الادعاء بتزوير ، فانه يكون مميبا بعيب القصور فى البيان فضلا عن اخلاؤه بحق الدفاع . (نقض جنائى - جلسة ١٣/٥/١٩٨١ - طعن رقم ٣٥٧٩ لسنة ٥٠ ق)

قاعدة رقم (٤٠٢)

المبدأ : عدم جواز النعى على الحكم فى شقة المتصل بالدعوى الجنائية - من المدعى بالحقوق المدنية والمسئول عنها - حد ذلك ؟
عدم قبول الدعوى الجنائية - اثره : عدم قبول الدعوى المدنية التابعة لها .

الدفع بعدم قبول الدعوى الجنائية لرفعها من غير ذى صفة - جواز ابدائه فى أية مرحلة كانت عليها الدعوى .

هيئة النقل الصام - العاملون بها موظفون عموميون شمولهم بالحماية المقررة بالمادة ٣/٦٣ اجراءات مهلة بالقانون ٣٧ لسنة ١٩٧٢ أساس ذلك - وأثره ؟

اقامة الدعوى الجنائية ممن لا يملك رفعها - أثره : وجوب القضاء بعدم قبولها - أساس ذلك ؟

ملخص الحكم : يبين من الاطلاع على الاوراق أن المدافع عن الطاعن دفع أمام المحكمة الاستئنافية فى مذكرته بعدم قبول الدعوى الجنائية ضد تابعه المتهم بالاستناد الى نص الفقرة الثالثة من المادة ٦٣ من قانون الاجراءات الجنائية اذ هو موظف عمومى لا يجوز رفع الدعوى العمومية قبله الا من النائب العام أو المحامى العام أو رئيس النيابة العامة إلا أن الحكم المطعون فيه لم يعرض لهذا الدفع البتة (م - ٢٦)

لما كان ذلك وكان هذا الطعن موجها من المسئول عن الحقوق المدنية الى الدعوى الجنائية وحدها على خلاف ما تقتضى به المادة ٣٠ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض التى تقصر حق الطاعن بطريق النقض الحاصل من المدعى بالحقوق المدنية والمسئول عنها على حقوقهما المدنية فقط ، الا أنه لما كان العيب الذى يرمى به الطاعن الحكم فى شقه المتصل بالدعوى الجنائية ينطوى على مساس بالتزاماته المدنية لتعلقه بصحة اجراءات تحريك الدعوى الجنائية ، ويترتب على قبوله الحكم بعدم جواز رفع الدعوى الجنائية على المتهم — تابع الطاعن — عملا بنص الفقرة الثالثة من المادة ٦٣ من قانون الاجراءات الجنائية ، وما يستتبع ذلك من عدم قبول الدعوى المدنية ضد الطاعن وتابعه ، لما هو مقرر من أن الدعوى المدنية التى ترفع أمام المحاكم الجنائية هى تابعة للدعوى الجنائية ، فاذا كانت الأخيرة غير مقبولة يتعين القضاء بعدم قبول الاولى أيضا ، ومن ثم يكون للطاعن بوصفه مسئولاً عن الحقوق المدنية حقه فى النemy على الحكم المطعون فيه بما اثاره فى طعنه وهو دفع يجوز اثارته فى أية حالة كانت عليها الدعوى . لما كان ذلك وكانت الهيئة العامة — وعلى ما أفصحت عنه المادة الاولى من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ باصدار قانون الهيئات العامة تنشأ لإدارة مرفق منها يقوم على مصلحة أو خدمة عامة ، وكانت المادة ١٣ منه قد نصت على أنه تسرى على موظفى وعمال الهيئات العامة أحكام القوانين المتعلقة بالوظائف العامة فيما لم يرد بشأنه نص خاص فى القرار الصادر بإنشاء الهيئة أو اللوائح التى يضعها مجلس الادارة ومن ثم تشملها الحماية الخاصة التى جرى بها نص الفقرة الثالثة من المادة ٦٣ من قانون الاجراءات الجنائية المعدلة بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٥٢ من أنه لا يجوز لغير النائب العام أو المحامى العام أو رئيس النيابة العامة رفع

الدعوى الجنائية ضد موظف أو مستخدم عام لجريمة وقعت منه أثناء تأدية وظيفته أو بسببها - لما كان ذلك وكان يبين من المفردات المنضمة أن تابع الطاعن من العاملين في هيئة النقل العام وهي هيئة عامة بموجب القرار الجمهوري رقم ١٨٨١ لسنة ١٩٦٤ تقوم على إدارة مرفق النقل العام بمدينة القاهرة والجيزة وضواحيهما وقد وقعت الجريمة المنسوبة إليه أثناء تأدية وظيفته وبسببها مما كان يتعين معه قبول الدفع متى ثبتت صحته وذلك لأن الدعوى العمومية إذا أقيمت على متهم ممن لا يملك رفعها قانونا وعلى خلاف ما تقضى به المادة ٦٣ من قانون الاجراءات الجنائية فإن اتصال المحكمة في هذه الحالة بالدعوى يكون معدوما قانونا ولا يحق لها أن تتعرض لموضوعها فإن هي فعلت كان حكمها وما بنى عليه من إجراءات معدوم الأثر ولذا يتعين عليها القضاء بعدم قبول الدعوى باعتبار أن باب المحاكمة موصود دونها الى أن تتوافر لها الشروط التي فرضها الشارع لقبولها وهو أمر من النظام العام لتعلقه بولاية المحكمة واتصاله بشرط أصيل لازم لتحريك الدعوى الجنائية وبمصلحة اتصال المحكمة بالواقعة فيجوز ابداءه في أى مرحلة من مراحل الدعوى بل على المحكمة القضاء به من تلقاء نفسها .

(نقض جنائى - جلسة ١٩٨١/١٢/١ - طعن رقم ١٨١٧ لسنة ٥١ ق)

قاعدة رقم (٤٠٤)

المبدأ : اختلاف الدعوى الجنائية عن الدعوى التأديبية سببا وموضوعا - قوة الأمر المقضى أمام المحاكم الجنائية لا تكون الا للاحكام الجنائية الباتة .

الاحكام الصادرة من المحاكم التأديبية لا تنقضى بها الدعوى الجنائية .

ملخص الحكم : من المقرر ان الدعوى الجنائية تنفصل تماما عن الدعوى التأديبية لاختلاف الدعويين سببا وموضوعا ، وان قوة الأمر المقضى أمام المحاكم الجنائية لا تكون الا للاحكام الجنائية الباتة ، ومن ثم فان الاحكام الصادرة من المحاكم التأديبية لا تنقضى بها الدعوى الجنائية وليس لها قوة الشيء المحكوم به أمام المحاكم الجنائية .

(نقض جنائي - جلسة ١٧/١٢/١٩٨١ - طعن رقم ٢١٤٧ لسنة ٥١ ق)

قاعدة رقم (٤٠٥)

المبدأ : الخطاب فى المادة ١٢٤ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ باصدار قانون الجمارك موجه من الشارع الى النيابة العامة بوصفها سلطة تحقيق دون غيرها من جهات الاستدلال التى يصح لها اتخاذ اجرائه دون توقف على صدور الطلب ممن يملكه قانونا .

ملخص الحكم : خطاب الشارع فى المادة ١٢٤ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ - وعلى ما جرى به قضاء محكمة النقض - موجه الى النيابة العامة بوصفها السلطة صاحبة الولاية فيما يتعلق بالدعوى الجنائية التى لا تبدأ الا بما تتخذه هذه السلطة من أعمال التحقيق ولا ينصرف الخطاب فيها الى غيرها من جهات الاستدلال التى يصح لها اتخاذ اجراءاته دون توقف على صدور الطلب ممن يملكه قانونا ، ومن ثم فان أعمال الاستدلال التى قام بها ضابط المباحث الجنائية تكون قد تمت صحيحة فى صدد حالة من حالات التلبس بالجريمة استنادا الى الحق المخول أصلا لرجل الضبط القضائى وبدون ندب من سلطة التحقيق مما لا يرد عليهما قيد الشارع فى توقفها على الطلب ، واذا خالف الحكم المظعون فيه هذا النظر فانه يكون قد أخطأ فى تأويل القانون وفى تطبيقه .

(نقض جنائي - جلسة ١٩/١٢/١٩٨١ - طعن رقم ١٨٤٦ لسنة ٥١ ق)

دعوى مدنية

- أولا : مدى اختصاص المحاكم الجنائية بنظر الدعوى المدنية
- ثانيا : شروط قبول الدعوى المدنية التابعة أمام المحكمة الجنائية
- ثالثا : التمويض
- رابعا : مسائل متنوعة

اولا : مدى اختصاص المحاكم الجنائية بنظر الدعوى المدنية

قاعدة رقم (٤٠٦)

المبدأ : تمام الادعاء المباشر - حصول التكليف بالحضور .

رفع الدعوى المدنية بالطريقة المباشرة - اثره : تحريك الدعوى الجنائية .

ملخص الحكم : من المقرر أن رفع الدعوى المدنية بطريق الادعاء المباشر أمام المحكمة الجنائية يترتب تحريك الدعوى الجنائية تبعاً لها وأن التكليف بالحضور هو الاجراء الذى يتم به الادعاء المباشر ويترتب كافة الآثار القانونية .

(نقض جنائى - جلسة ١٦٨١/٢/٥ - طعن رقم ١٧٦٦ لسنة ٥٠ ق)

قاعدة رقم (٤٠٧)

المبدأ : انقضاء الدعوى الجنائية لسبب خاص بها - لا اثر له فى سير الدعوى المدنية التابعة أمام المحكمة الجنائية - وفاة أحد الخصوم - لا يمنع من انقضاء فى الدعوى المدنية التابعة على حسب الطلبات الختامية متى كانت الدعوى قد تهيأت للحكم فى موضوعها .

متى تعتبر الدعوى مهياة للحكم أمام محكمة النقض ؟ .

ملخص الحكم : كانت المادة ٢٥٩ من قانون الاجراءات الجنائية تنص فى فقرتها الثانية على أنه واذا انقضت الدعوى الجنائية بعد رفعها لسبب من الاسباب الخاصة بها فلا تأثير لذلك فى سير الدعوى المدنية المرفوعة معها ومفاد ذلك أنه اذا انقضت الدعوى الجنائية لسبب من الاسباب الخاصة بها كفوت المتهم أو العفو عنه ، فلا يكون لذلك تأثير فى الدعوى المدنية وتستمر المحكمة الجنائية فى نظرها اذا كانت مرفوعة اليها . لا كان ذلك ، وكانت وفاة أحد طرفى الخصومة بعد أن

تكون الدعوى قد تهيأت للحكم فى موضوعها لا يمنع على ما تنقضى به المادة ١٣١ مرافعات من الحكم فيها على موجب الاقوال والطلبات الختامية وتعتبر الدعوى مهية أمام محكمة النقض بحصول التقرير بالظن وتقدير الاسباب فى الميعاد القانونى كما هو الحال فى الظن الحالى ومن ثم فلا محل لإعلان ورثة الطاعن •
(نقض جنائى - جلسة ١٩٨١/٥/٢٥ - ظن رقم ١٩٢٦ لسنة ٥٠ ق)

قاعدة رقم (٤٠٨) :

المبدأ : الاصل رفع الدعوى المدنية الى المحاكم المدنية • رفعها الى المحاكم الجنائية - شرطه : أن تكون تابعة للدعوى الجنائية وأن يكون الحق المدعى به ناشئاً عن ضرر حصل للمدعى من الجريمة المرفوع بها الدعوى الجنائية •

ترتب الضرر نتيجة لظرف آخر ولو كان متصلاً بالجريمة - أثره :
عدم اختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى المدنية •

انتهاء الحكم الى انعدام الفعل الجنائى بالنسبة للطاعن - مؤداه :
عدم اختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى المدنية قبله - علة ذلك ؟

عدم اختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى المدنية عن تعويض ضرر ليس ناشئاً عن الجريمة - من النظام العام لتطهه بالولاية أثر ذلك ؟ •

ملخص الحكم : لما كان الاصل فى دعاوى الحقوق المدنية أن ترفع الى المحاكم المدنية وانما أباح القانون بصفة استثنائية رفعها الى المحكمة الجنائية متى كانت تابعة للدعوى العمومية وكان الحق المدعى به ناشئاً عن ضرر حصل للمدعى عن الجريمة المرفوع عنها الدعوى العمومية - فإذا لم يكن الضرر ناشئاً عن هذه الجريمة بل كان نتيجة لظرف آخر

ولو كان متصلا بالجريمة سقطت تلك الإباحة وسقط معها اختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى - وكانت المحكمة قد قضت بالزام الطاعن الثالث بالتعويض المدنى فى الوقت الذى استقرت به على أن الفعل الجنائى بالنسبة له منعدم فى الاصل - فالتضمين المطالب به بالنسبة للطاعن المذكور يكون أذن عن ضرر غير ناشئ عن جريمة الضرب بالتعويض عنها ويكون الادعاء به خارجا عن اختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى المدنية عن تعويض ضرر ليس ناشئا عن الجريمة هو مما يتعلق بولايتها فهو من النظام العام ويجب على المحكمة أن تحكم به من تلقاء نفسها ويجوز الدفع به فى أية حالة تكون عليها الدعوى ولو أمام محكمة النقض •

(نقض جنائى - جلسة ١٦/١١/١٩٨١ - طعن رقم ٢٣٨٨ لسنة ٥٠ ق)

ثانيا : شروط قبول الدعوى المدنية التابعة امام المحكمة الجنائية

قاعدة رقم (٤٠٩)

المبدأ : شرطا قبول الدعوى المدنية التابعة والحكم فيها

بالتعويض ؟

وجوب إحاطة الحكم بأركان المسؤولية التقصيرية •

ملخص الحكم : الاصل فى دعاوى الحقوق المدنية التى ترفع استثناء الى المحكمة الجنائية بطريق التبعية للدعوى الجنائية ، أن يكون الحق المدعى به ناشئا عن ضرر للمدعى من الجريمة المرفوعة بها الدعوى ، كما أنه يشترط للحكم بالتعويض عن الضرر المادى أن يكون هناك اخلال بمصلحة مالية للمضرور وأن يكون هذا الضرر محققا • وأنه وان كان لا تثيريب على الحكم القاضى بالتعويض المدنى ان هو لم يبين عناصر الضرر الذى قدر على أساسه مبلغ التعويض الا أن ذلك مشروط

بأن يكون الحكم قد أحاط بأركان المسؤولية التقصيرية من خطأ وضرر وعلاقة سببية وأن يكون ما أوردته في هذا الخصوص مؤدياً الى النتيجة التي انتهى اليها .
(نقض جنائي - جلسة ١٩٨١/٣/٩ - طعن رقم ٢٣١٨ لسنة ٥٠ ق)

قاعدة رقم (٤١٠)

المبدأ : الدعوى المدنية التي ترفع للمحكمة الجنائية هي دعوى تابعة للدعوى الجنائية أمامها - القضاء بعدم قبول الدعوى الجنائية بالنسبة لواقعة معينة - يستوجب عدم قبول الدعوى المدنية الناشئة عنها .

ملخص الحكم : لما كانت الدعوى المدنية التي ترفع للمحاكم الجنائية هي دعوى تابعة للدعوى الجنائية أمامها والقضاء بعدم قبول الدعوى الجنائية بالنسبة لواقعة ما يستوجب القضاء بعدم قبول الدعوى المدنية الناشئة عنها فإن الحكم المطعون فيه اذ قضى بعدم قبول الدعويين الجنائية والمدنية لتحريك الدعوى بالطريق المباشر بعد أن حركت النيابة الدعوى الجنائية بإجراء تحقيق في الواقعة لم تكن قد انتهت منه بعد ولصدور أمر منها مازال قائماً بان لا وجه لاقامة الدعوى في التحقيق الذي أجرته عن ذات الواقعة موضوع الدعوى الماثلة يكون قد أصاب صحيح القانون .

(نقض جنائي - جلسة ١٩٨١/١١/٢٤ - طعن رقم ٢٢٩٧ لسنة ٥١ ق)

قاعدة رقم (٤١١)

المبدأ : شروط قبول الدعوى المدنية التابعة أمام المحاكم الجنائية ؟ .

القضاء بعدم الاختصاص بنظر الدعوى المدنية - واجب - متى ثبت أن الفعل جوهر الدعوى الجنائية غير معاقب عليه قانوناً .

ملخص الحكم : من المقرر طبقاً للمادتين ٢٢٠ و ٢٥١ من قانون الاجراءات الجنائية أن ولاية محكمة الجنح والمخالفات تقتصر بحسب الاصل على نظر ما يطرح أمامها من تلك الجرائم ، واختصاصها بنظر الدعوى المدنية الناشئة عنها استثناء من هذا الاصل - مبني على الارتباط بين تلك الدعوى والدعوى الجنائية ووحدة السبب الذي تقوم عليه كل منهما ، ومشروط فيه أن لا تنظر الدعوى المدنية الا بالتبعية للدعوى الجنائية بحيث لا يصح رفعها استقلاً أمام المحكمة الجنائية، ومؤدى ذلك أن المحاكم الجنائية لا يكون لها ولاية الفصل فى الدعوى المدنية متى كان الفعل محل الدعوى الجنائية ومطاط التعويض فى الدعوى المدنية المرفوعة تبعا لها غير معاقب عليه قانونا كما هو الحال فى الدعوى الراحنة ، ومن ثم فانه كان يتعين على المحكمة أن تقضى بعدم اختصاصها بنظر الدعوى المدنية .

(نقض جنائى - جلسة ١٩٨١/١٢/٥ - طعن رقم ١٢٣٥ لسنة ٥١ ق)

ثالثا : التعويض

قاعدة رقم (٤١٢)

المبدأ : اثبات الحكم وقوع الفعل الضار من الطاعن . كفايته للاحاطة بآركان المسؤولية المدنية - وللقضاء بالتعويض .

ملخص الحكم : من المقرر أنه يكفى فى بيان وجه الضرر المستوجب للتعويض أن يثبت الحكم بإدانة المحكوم عليه عن الفعل الذى حكم بالتعويض من أجله ، واذ كان الحكم المطعون فيه قد أثبت بالادلة السائغة التى أوردتها ارتكاب الطاعن للجريمة التى دانه بها وهى الفعل الضار الذى ألزمه بالتعويض على مقتضاه فانه يكون قد وافق صحيح القانون .

(نقض جنائى - جلسة ١٩٨١/٢/٥ - طعن رقم ١٨٨٤ لسنة ٥٠ ق)

رابعاً : مسائل متنوعة

قاعدة رقم (٤١٣)

المبدأ : القضاء بعدم قبول الدعوى الجنائية بالنسبة لواقعة معينة - يستوجب عدم قبول الدعوى المدنية الناشئة عنها - أساس ذلك ؟

ملخص الحكم : الدعوى المدنية التي ترفع أمام المحكمة الجنائية، هي دعوى تابعة للدعوى الجنائية التي تنظرها ، والقضاء بعدم قبول الدعوى الجنائية بالنسبة لواقعة ما ، يستوجب القضاء بعدم قبول الدعوى المدنية الناشئة عنها .
(نقض جنائي - جلسة ١٩٨١/٤/٨ - طعن رقم ٢٥٨٠ لسنة ٥٠ ق)

قاعدة رقم (٤١٤)

المبدأ : الحكم يكمل محضر الجلسة في اثبات بيان اسم المدعى بالحق المدني .

ملخص الحكم : لما كان الثابت بأولى محاضر جلسات المحاكمة - وهي جلسة ١٩ من مارس - سنة ١٩٧٩ - انه اثبت به اسم المدعى بالحقوق المدنية ابن المجنى عليه وأنه ادعى مدنيا قبل الطاعن بمبلغ قرش واحد على سبيل التعويض المؤقت ، فضلاً عن ان مدونات الحكم قد تضمنت اسم المدعى بالحقوق المدنية وطلباته ، وكان من المقرر أن الحكم يكمل محضر الجلسة في هذا الشأن فان النعى على الحكم المطعون فيه بالبطلان في هذا الصدد يكون غير مقبول .
(نقض جنائي - جلسة ١٩٨١/٤/١٦ - طعن رقم ٢١٠٩ لسنة ٥٠ ق)

قاعدة رقم (٤١٥)

المبدأ : المقاصة - شرط وقوعها ؟

ملخص الحكم : اذ كان يشترط لوقوع المقاصة أن يكون الدينان متقابلين بمعنى أن يكون المدين في كل من الدينين هو بنفسه وبذات صفته الدائن في الآخر ، وكان المدعى عليهما في دعوى التعويض المقامة من الطاعنين هما غير المدعية في دعوى التعويض المقامة ضدتهما ، فإن الحكم المطعون فيه أذ قضى برفض دعوى الطاعنين استنادا الى أن كلا الطرفين قد أصابه ضرر يكاد يساوى ما أصاب الطرف الآخر يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .
(نقض جنائي - جلسة ١٩٨١/٤/٢٦ - طعن رقم ٢٦٣١ لسنة ٥٠ ق)

قاعدة رقم (٤١٦)

المبدأ : الدفع بعدم قبول الدعوى المدنية - جوهرى - وجوب الرد عليه .

اتصال وجه الطعن المرفوع من المسئول عن الحقوق المدنية بالمتهم
- وجوب نقض الحكم في شقه المدنى لالمتهم كذلك - المادة ٤٢ قانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

ملخص الحكم : من المقرر أن الدفع بعدم قبول الدعوى المدنية هو من الدفوع الجوهرية التي يجب على محكمة الموضوع أن تعرض له فتتسطة حقه ايرادا له وردا عليه مادام الدفاع قد تمسك به مما يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه والاحالة فى خصوص الدعوى المدنية فقط بالنسبة للطاعن وكذلك بالنسبة للمتهم اذ النعى الذى نواه الطاعن فى طعنه على الحكم المطعون فيه وهو القصور فى التسبيب والذى أخذت به المحكمة - يتصل به نظرا لوحدة الواقعة ولحسن

سير العدالة أعمالا لمقتضى نص المادة ٤٢ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات واجراءات الطعن أمام النقض •
(نقض جنائى - جلسة ١٩٨١/١٢/١ - طعن رقم ١٨١٧ لسنة ٥١ ق)

قاعدة رقم (٤١٧)

المبدأ : تبرئة المتهم على أساس انتفاء التهريب - يستلزم الحكم برفض الدعوى المدنية - ولو لم ينمى على ذلك فى منطوق الحكم •

ملخص الحكم : لما كان الحكم المطعون فيه أقام قضائه ببراءة المطعون ضده من جريمة الشروع فى التهريب الجمركى على أساس أن التهمة غير ثابتة فى حقه ، واذ كان هذا القضاء انما ينطوى على الفصل فى الدعوى المدنية المقامة من الطاعن بما يؤدى الى رفضها ، لأن القضاء بالبراءة فى صدد الدعوى الجنائية وقد أقيم على عدم ثبوت التهمة على المطعون ضده انما يتلزم معه الحكم برفض الدعوى المدنية ولو لم ينص على ذلك فى منطوق الحكم • قد توافرت لدى مأمور الضبط القضائى - وفقا لما تشير اليه ملابسات الواقعة وظروفها التى أثبتتها الحكم - دلائل جديفة كافية على اتهام المطعون ضده •
(نقض جنائى - جلسة ١٩٨١/١٢/١٩ - طعن رقم ١٨٤٦ لسنة ٥١ ق)

دعوى مباشرة

قاعدة رقم (٤١٨)

**المبدأ : مناهج إباحت حررك الدعوى بالطريق المباشر من المدعى
بالحقوق المدنية ؟**

**انحصار وصف الضرور من الجريمة عن المدعى بالحقوق المدنية
- أثره ؟**

ملخص الحكم : متى كان مناهج الإباحت فى حررك الدعوى
بالطريق المباشر من المدعى بالحقوق المدنية أن يكون طلب التعويض عن
ضرر لحقه مباشرة من الفعل الخاطيء المكون للجريمة موضوع الدعوى
الجنائية ، فإذا لم يكن الضرر الذى لحق به ناشئاً عن الجريمة سقطت
هذه الإباحت ، وانحصر عنه وصف الضرور من الجريمة وأضحت دعواه
المباشرة فى شقيها الجنائى والمدنى غير مقبولة . ولما كان الثابت من
مدونات الحكم المطعون فيه أن المدعى بالحقوق المدنية لم يكن طرفاً
فى عقد البيع محل جريمة النصب وأن التصرف فى العقار قد تم الى
الغير مقابل مبلغ نقدى ، فان التعويض المطالب به لا يكون عن ضرر
نشأ مباشرة عن جريمة النصب التى اقيمت بها الدعوى ولا متحملاً
عليها ، مما لا يضى على المدعى بالحقوق المدنية صفة الضرور من
الجريمة وبالتالي تكون دعواه المدنية غير مقبولة بما يستتبع عدم قبول
الدعوى الجنائية أيضاً ، واذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر فانه
يكون قد أخطأ فى تأويل القانون بما يوجب نقضه وتصحيحه بالفاء
الحكم المستأنف والقضاء بعدم قبول الدعويين الجنائية والمدنية .
(نقض جنائى - جلسة ١٩٨١/١٢/٩ - طمن رقم ١٩١٣ لسنة ٥١ ق)

دفاع

- أولا : ما يعد اخلالا بحق الدفاع
- ثانيا : ما لا يعد اخلالا بحق الدفاع
- ثالثا : مسائل متنوعة

أولا : ما يعد اخلالا بحق الدفاع

قاعدة رقم (٤١٩)

المبدأ : قول الطاعن أنه أصيب بعاة أثناء الشجار منعه من الاعتداء على المجنى عليه - وطلبه مناقشة الطبيب الشرعى - دفاع جوهرى - وجوب تحقيقه عن طريق المختص فنيا - مخالفة ذلك اخلالا بحق الدفاع .

ملخص الحكم : متى كان الحكم المطعون فيه بعد أن ساق الادلة التى عول عليها أورد دفاع الطاعن أنه بعد اصابته لم يكن يقوى على الاعتداء وأنه يطلب مناقشة الطبيب الشرعى فى ذلك ورد عليه بقوله « ... أما عن طلب مناقشة الطبيب الشرعى مقدم التقرير الطبى الشرعى فإن المحكمة تلتفت عنه لأنه غير منتج وقائم على افتراض دفاع مرسل لا دليل عليه ولا صدق له فى الاوراق » لما كان ذلك ، وكان دفاع الطاعن سالف الذكر يعد دفاعا جوهريا - فى صورة الدعوى - ومؤثرا فى مصيرها اذ قد يترتب على تحقيقه تغيير وجه الرأى فيها ، فانه كان يتعين على المحكمة أن تستجلى بداءة ما اذا كانت اصابة الطاعن قد حدثت قبل أو بعد اصابة المجنى عليه ، وأن تحقق فى الحالة الاولى مدى قدرة الطاعن على مقارفة ما أسند اليه من اعتداء عن طريق المختص فنيا وهو الطبيب الشرعى ، أما وهى لم تفعل والتفتت عن دفاع الطاعن بمقولة أنه غير منتج وقائم على افتراض وأنه مرسل لا دليل عليه فإن الحكم المطعون فيه يكون معيبا بالاخلاق بحق الدفاع . (نقض جنائى - جلسة ١٩٨١/٤/٢٢ - طعن رقم ٢٧٣٩ لسنة ٥٠ ق)

ثانيا : ما لا يعد اخلالا بحق الدفاع

قاعدة رقم (٤٢٠)

المبدأ : حق المحكمة في الاعراض عن طلب الدفاع اذا كانت الواقعة قد وضحت لديها أو كان الامر المطلوب تحقيقه غير منتج في الدعوى - بشرط بيان العلة .

ملخص الحكم : من المقرر انه وان كان القانون قد اوجب على محكمة الموضوع سماع ما يبديه المتهم من أوجه الدفاع وتحقيقه الا انه متى كانت الواقعة قد وضحت لديها أو كان الامر المطلوب تحقيقه غير منتج في الدعوى فلها ان تعرض عن ذلك مع بيان العلة .
(نقض جنائي - جلسة ١٩٨١/١/٢٦ - طعن رقم ١٧٣٤ لسنة ٥٠ ق)

قاعدة رقم (٤٢١)

المبدأ : الدفاع الجوهري - متى تلتزم المحكمة بالتعرض له والرد عليه ؟

ملخص الحكم : من المقرر انه يشترط في الدفاع الجوهري كيما تلتزم المحكمة بالتعرض له والرد عليه أن يكون مع جوهريته جديا يشهد له الواقع ويسانده ، فاذا كان عاريا من دليله وكان الواقع يحضه - كما هو واقع الحال في الدعوى المطروحة - فان المحكمة تكون في حل من الالتفات عنه دون أن تتناول الرد عليه في حكمها ولا يعتبر سكوتها عن ذلك اخلالا بحق الطاعن في الدفاع ولا قصورا في حكمها .
(نقض جنائي - جلسة ١٩٨١/٢/٥ - طعن رقم ١٧٦٦ لسنة ٥٠ ق)

قاعدة رقم (٤٢٢)

المبدأ : المحكمة غير ملزمة بمطابقة المتهم في مناحي دفاعه الموضوعي - كفاية أن يكون الرد مستفادا من أدلة الثبوت التي أوردها الحكم .

ملخص الحكم : لما كانت محكمة الموضوع غير ملزمة بمتابعة المتهم في مناحي دفاعه الموضوعي وفي كل شبهة يثيرها والرد على ذلك مادام الرد مستفادا ضمنا من القضاء بالادانة استنادا الى أدلة الثبوت السائغة التي أوردها الحكم ، ومن ثم فان ما يثيره الطاعن في هذا الخصوص يكون في غير محله .
(نقض جنائي - جلسة ١٩٨١/٥/٢٥ - طمنا رقم ٢٤٢٠ لسنة ٥٠ ق)

قاعدة رقم (٤٢٣)

المبدأ : عدم التزام محكمة الموضوع بالرد على كل دفاع موضوعي للمتهم .

ملخص الحكم : لما كانت محكمة الموضوع لا تلتزم بالرد على كل دفاع موضوعي للمتهم ، اكتفاء بأدلة الثبوت التي عولت عليها في قضائها بالادانة .
(نقض جنائي - جلسة ١٩٨١/٥/٢٧ - طمن رقم ٣٤٧٠ لسنة ٥٠ ق)

قاعدة رقم (٤٢٤)

المبدأ : النفع بان الشيك مزور ويحمل تاريخين - وأنه ليس شيكا - موضوعي - عدم جواز اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض - علة ذلك ؟ -

ملخص الحكم : من المقرر أن الدفع بان الشيك في حقيقته يحمل تاريخين وبأنه مزور ، وبأنه لم يقصد من توقيعه ان يكون شيكا كل أولئك من الدفوع الموضوعية التي لا يجوز اثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض لأنها تتطلب تحقيقا موضوعيا تتحسر عنه وظيفتها ، وكان إلثابت من محاضر جلسات المحاكمة والحكم ان الطاعن لم يثر هذا الدفاع أمام محكمة الموضوع ولم يطلب منها اجراء تحقيق في شأنه ، فليس له من

بعد أن ينعى على المحكمة قعودها عن إجراء تحقيق لم يطلبها منها ،
أو الرد على دفاع لم يثبته أمامها .
(نقض جنائى - جلسة ١٩٨١/٥/٢٧ - طعن رقم ٣٤٧٠ لسنة ٥٠ ق)

قاعدة رقم (٤٢٥)

المبدأ : تعقب المتهم فى جزئيات دفاعه الموضوعى - غير لازم .
ملخص الحكم : لما كان من المقرر أن المحكمة ليست ملزمة بتعقب
المتهم فى مناهى دفاعه الموضوعى فى كل جزئية يثيرها فإنه يكفى لسلامة
الحكم أن يثبت أركان الجريمة ويبين الأدلة على وقوعها من المتهم .
(نقض جنائى - جلسة ١٩٨١/٦/١ - طعن رقم ٢٣٠٩ لسنة ٥٠ ق)

قاعدة رقم (٤٢٦)

المبدأ : حضور محام مع المتهم بجنة أو مخالفة - غير واجب
- النعى بعدم سماع دفاع المتهم - غير مقبول - مادام قد حضر
بالجلسة وأمسك عن إبداء دفاعه .

ملخص الحكم : لما كانت التهمة التى دين بها الطاعن فى الحكمين
المطعون فيهما تشكل جنة التبديد ، وكان الثابت من مخاضر جلسات
المحكمة الاستئنافية التى اصدرتهما أن الطاعن حضر بنفسه ولم يبد
دفاعا أو يطلب التأجيل حتى يحضر محاميه وكان القانون لا يوجب
حضور محام عن المتهم بجنة أو مخالفة ولا يجوز أن ينبئ على سكوت
المتهم عن المرافعة فى الجنب الطعن على الحكم بدعوى الاخلال بحق
الدفاع مادام أنه لا يدعى أن المحكمة منعت من المرافعة الشفوية
بالجلسة .

(نقض جنائى - جلسة ١٩٨١/٦/١٥ - طعن رقم ٢٥٥ ، ٢٥٦
لسنة ٥١ ق)

قاعدة رقم (٤٢٧)

المبدأ : الدفاع الجوهرى الذى تلتزم المحكمة بالتعرض له والرد عليه — شرطه ٢ •

ملخص الحكم : يشترط فى الدفاع الجوهرى كيما تلتزم المحكمة بالتعرض له والرد عليه أن يكون مع جوهريته جديا يشهد له الواقع ويسانده فإذا كان عاريا عن دليله وكان الواقع يدحضه فإن المحكمة تكون فى حل من الالتفات عنه دون أن تتناوله فى حكمها ولا يعتبر سكوتها عنه اخلالا بحق الدفاع ولا قصورا فى حكمها •
(نقض جنائى — جلسة ١٩٨١/٦/١٤ — طمن رقم ٥٢٧ لسنة ٥٠ ق)

قاعدة رقم (٤٢٨)

المبدأ : عدم الزام المحكمة بمتابعة المتهم فى مناحى دفاعه المختلفة •

ملخص الحكم : اذ كانت المحكمة لا تلتزم بأن تتبع المتهم فى مناحى دفاعه المختلفة والرد على كل شبهة يثيرها على استقلال اذ الرد يستفاد دلالة من أدلة الثبوت السائغة التى أوردتها الحكم فإن ما يثيره الطاعن من التفات الحكم عن الرد على دفاعه بعدم رؤية بعض التتهود للمطواة فى يد الطاعن لا يكون له محل •
(نقض جنائى — جلسة ١٩٨١/١١/١٢ — طمن رقم ٥٩٧ لسنة ٥١ ق)

قاعدة رقم (٤٢٩)

المبدأ : لا على الحكم اغفاله الرد على دفاع قانونى ظاهرا البطلان — مثال فى جريمة — اقامة بيان على أرض زراعية بغير ترخيص •

ملخص الحكم : لما كانت المادة ١٠٧ مكررا من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ المعدل بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٧ تنص على أنه « يحظر بغير ترخيص من وزارة الزراعة إقامة أى مبانى أو منشآت على الاراضى الزراعية ، عدا الاراضى التى تقع داخل كردون المدن ، وتلك المخصصة لخدمتها أو سكنا للملكها ويصدر مجلس الوزراء بناء على عرض وزير الزراعة قرارا يحدد شروط وأوضاع منح الترخيص والمناطق الجائز منحه فيها » . وكان ما أورده الطاعن من أن الارض المقامة فيها المباني هى من الاراضى البور غير الصالحة للزراعة لا يخرج الواقعة من نطاق التائيم بمقتضى النص المتقدم مادام أنه لا يدعى أن المباني أقيمت فى أرض تقع داخل كردون المدنية أو انها مخصصة لخدمة أرض زراعية أو سكنا للملكها ، فلا تثريب على محكمة الموضوع بدرجتها ان هى التفتت عن هذا الدفاع القانونى ظاهر البطلان بفرض اثارته .

(نفس جنائى - جلسة ١٧/١٢/١٩٨١ - طعن رقم ٢١٤٨ لسنة ٥١ ق)

قاعدة رقم (٤٣٠)

المبدأ : اختتام المرافعة بطلب البراءة أصليا - واحتياطيا طلب سماع شاهد - يعد طلبا جازما - يوجب على المحكمة إجابته - إذا لم تنته إلى القضاء بالبراءة : ثبوت أن المطالب سماع شهادته شاهد اثبات على طاعن لم يقبل طعنه شكلا - وإن الواقعة المسندة اليه مستقلة - عن الوقائع المسندة الى باقى الطاعنين - أثره ؟ .

ملخص الحكم : لئن كان من المقرر ان اختتام الدفاع مرافعة بطلب البراءة أصليا ، وطلب سماع شاهد معين بصفة احتياطية ، يعد طلبا جازما تلتزم المحكمة بإجابته إذا لم تنته فى قضائها الى البراءة والا تكون أخلت بحق المتهم فى الدفاع ، الا انه لما كان البين من محاضر

الجلسات أن الشاهد الذي أصر الدفاع على سماع أقواله ولم تسأله المحكمة ، إنما هو ... وكيل شيخ الخفراء ، وهو شاهد اثبات على ... وحده دون غيره من الطاعنين على ما صرح به الدفاع نفسه في مرافعته وكان الطعن المتقدم الطاعن المذكور غير مقبول شكلا لعدم تقديم أسبابا لطعنه على ما أوردته المحكمة آنفا ، وكانت الواقعة المسندة اليه مستقلة عن الوقائع المسندة الى سائر الطاعنين ، وإن جمعتها بها دعوى واحدة ، فإن هذا الوجه من أوجه النعمى لا يكون متصلا بغيره من الطاعنين .
(نقض جنائي - جلسة ١٩٨١/١٢/٢٠ - طعن رقم ٢٢٩٢ لسنة ٥١ ق)

ثالثا : مسائل متنوعة

قاعدة رقم (٤٢١)

المبدأ : نذب محكمة الجنايات محام للدفاع عن متهم بجناية

تعد من توكيل محام - صحيح - أساس ذلك ؟ *

ملخص الحكم : لما كان نص المادة السابعة والستين من الدستور في فقرتها الثانية قد جرى على أنه : « وكل متهم في جناية يجب أن يكون له محام يدافع عنه » . وكان مؤدى نص المادتين ١٨٨ ، ٣٧٥ من قانون الاجراءات الجنائية أن نذب محام للدفاع عن المتهم بجناية . في حالة عدم توكيله محاميا للدفاع عنه أو عدم نذب مستشار الاحالة محاميا له عند احالته الى محكمة الجنايات ، منوط بهذه المحكمة بأن نذب محكمة الجنايات محاميا ليتولى الدفاع عن الطاعن بعد أن تعد عن توكيل محام يكون صحيحا .
(نقض جنائي - جلسة ١٩٨١/١/٧ - طعن رقم ١٦٢٢ لسنة ٥٠ ق)

قاعدة رقم (٤٣٢)

المبدأ : تولى محام المرافعة عن موكله فقط مفاده ؟ •

اثبات حضوره مع آخر فى بعض محاضر جلسات المحاكمة — خطأ
مادى لا يجب اجراءات المحاكمة •

ملخص الحكم : لما كان الثابت بمحاضر جلسات المحاكمة أن المحامى الموكل عن الطاعن الثانى قد تولى فى مرافعته الدفاع عن موكله فقط مشيراً الى اختلاف موقفه عن موقف الطاعن الاول فان مفاد ذلك أنه حضر جلسات المحاكمة موكلاً عن الطاعن الثانى وحده ويكون ما ورد ببعض تلك المحاضر من اثبات حضوره مع الطاعن الاول أو مع الطاعنين مما هو مجرد خطأ مادى لا يقدر فى صحة الحكم أو يؤثر فى سلامة اجراءات المحاكمة • هذا فضلاً عن أن كلا من الطاعنين قد انفرد بالدفاع عنه أكثر من محام تسنى له أن يبدى ما يعين له من أوجه الدفاع فى نطاق مصلحة موكله الخاصة دون غيرها بما تنتفى معه مظنة الاخلال بحق أيهما فى الدفاع •

(نقض جنائى — جلسة ١٩٨١/١/٢٦ — طعن رقم ١٧٣٤ لسنة ٥٠ ق)

قاعدة رقم (٤٣٣)

المبدأ : الطلب الجازم — ماهيته ؟ •

مجرد تساؤل الدفاع ، لا يعد طلباً جازماً •

ملخص الحكم : لما كان من المقرر أن الطلب الذى تلتزم محكمة الموضوع بإجابته أو الرد عليه هو الطلب الجازم الذى يقرع سمع المحكمة ويصر عليه مقدمه ولا ينفك عن التمسك به والاصرار عليه فى طلباته الختامية ، وكان يبين من الاطلاع على معضد جلسة المحاكمة والتي اختتمت بمردود الحكم المطعون فيه أن المحكمة بعدما استمعت

الى أقوال أحد شهود الاثبات وناقشه الدفاع أشارت النيابة والمدافع بالاكْتفاء بتلاوة أقوال بقية الشهود وتليت وترافع المدافع وقال فى سياق مرافعته « أين الشهود الحقيقيين ، وأين محصل عربة الدخان ، وسائق العربة ، وتباع عربة الدخان - أين هؤلاء ثم لماذا لم يقيم السيد وكيل النيابة بسؤال والدته المتهم وهى جزئية مهمة » ، ولم يطلب مناقشة هؤلاء الشهود حتى ختم مرافعته بطلب البراءة ورفض الدعوى أمر بعدم وجود وجه لاقامة الدعوى الجنائية جوهريا ومن شأنه - المدنية ، وعلى ذلك فتسأل المدافع عن الطاعن فى مرافعته عن شهود الواقعة لا يعد طلبا بالمعنى السالف ذكره .
(نقض جنائى - جلسة ١٩٨١/٢/٥ - طعن رقم ٢١٠٦ لسنة ٥٠ ق)

قاعدة رقم (٤٢٤)

المبدأ : انبناء الطعن على ما كان يحتمل ابداءه من دفاع موضوعى - غير جائز .

ملخص الحكم : لا يصح ان يبنى الطعن على ما كان يحتمل أن يبديه المتهم أمام محكمة الموضوع من دفاع لم يبده بالفعل .
(نقض جنائى - جلسة ١٩٨١/٤/٣٠ - طعن رقم ١٤٠٤ لسنة ٥٠ ق)

قاعدة رقم (٤٣٥)

المبدأ : الطلب الذى تلتزم المحكمة بأجابته ؟

ملخص الحكم : الطلب الذى تلتزم محكمة الموضوع بأجابته أو الرد عليه هو الطلب الجازم الذى يصر عليه مقدمه ولا ينفك عن التمسك به والاصرار عليه فى طلباته القضائية .
(نقض جنائى - جلسة ١٩٨١/١٠/٢٧ - طعن رقم ١٤٢٤ لسنة ٥١ ق)

قاعدة رقم (٤٣٦)

المبدأ : تخلف المتهم أو مثوله أمام محكمة الموضوع بدرجتها -
مرده إليه - قعوده عن إبداء دفاعه أمامها - يحاول دون إبداءه أمام
النقض - علة ذلك ؟ *

تخلف الطاعن عن حضور جلسة المعارضة الاستئنافية بغير عذر
- اثره : عدم جواز إبداء دفاعه الذي كان يتعين عليه إبداءه أمامها -
أمام محكمة النقض - علة ذلك ؟ *

ملخص الحكم : ولئن كان تخلف المتهم هو مثوله أمام محكمة
الموضوع لإبداء دفاعه الأمر فيه مرجعه إليه ، إلا أن قعوده عن إبداء
دفاعه أمامها يحول بينه وبين إبدائه أمام محكمة النقض نظرا لما يحتاجه
من تحقيق يخرج عن وظيفتها ، ومن ثم فإن تخلف الطاعن عن حضور
جلسة المعارضة الاستئنافية بغير عذر يحول بينه وبين إبداء باقي
ما يثيره بأسباب طعنه ، سواء فيما يتعلق ببطلان اعلانه بالجلسة التي
صدر فيها الحكم الاستئنافية الغيابي - لانه ، وبفرض صحته ، لم
يمس له حقا ولم يحرم من إبداء دفاعه - أو فيما يتعلق بإفادة البنك
بشأن الرصيد أو قيام الطاعن بسداد قيمته * .
(تعفي جنائي - جلسة ١٢/٢٣/١٩٨١ - طعن رقم ٢٢٣٥ لسنة ٥١ ق)

دفوع

قاعدة رقم (٤٢٧)

المبدأ : الدفع بشيوع التهمة — موضوعى — لا يستأهل ردا
خاصا — كفاية الرد عليه من أدلة الثبوت التى أوردتها الحكم •

ملخص الحكم : من المقرر أن الدفع بشيوع التهمة هو من الدفوع
الموضوعية التى لا تستلزم من المحكمة ردا خاصا اكتفاء بما تورده من
أدلة الإثبات التى تطمئن إليها بما يفيد أطرافه •
(نقض جنائى — جلسة ١٩٨١/١/٧ — ملعن رقم ٨٩٤١ لسنة ٥٠ ق)

قاعدة رقم (٤٢٨)

المبدأ : الدفع بحصول الاعتراف — نتيجة اكراه أو تهديد —
لا يقبل لأول مرة أمام النقض — علة ذلك ؟ •
قول الدفاع بأن الاعتراف كما هو معروف يكون البعض تحت تأثير
رجال الشرطة ، واعترافات تحت تأثيرات أخرى — لا يعد دفعا بطلان
الاعتراف للاكراه •

ملخص الحكم : لما كان البين من محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن
أو المدافع عنه لم يثر شيئا مما أوردته بوجه الطعن بشأن ما قاله صدور
اعترافه تحت وطأة تهديد رجال الشرطة ، وإنما قصارى ما أثبت بالمحضر
وأطرحه الحكم المطعون فيه هو مجرد قول المدافع عن الطاعن « أن
الاعتراف كما هو معروف يكون البعض تحت تأثير رجال الشرطة ،
واعترافات تحت تأثيرات أخرى ، ولا أريد أن افترى على أحد فى هذه
التحقيقات » واذ كانت عبارة « تحت تأثير رجال الشرطة » أو « تحت
تأثيرات أخرى » هى من العبارات المرسلة ولا تحمل معنى الاكراه
ولا التهديد المدعى بهما ، فانه لا يقبل من الطاعن أن يثيرها لأول مرة
(م — ٢٨)

لأمام محكمة النقض لما يتطلبه كل منهما من اجراء تحقيق موضوعي
تنحصر عنه وظيفة هذه المحكمة .
(نقض جنائي - جلسة ١٩٨١/٢/٥ - طعن رقم ٢١٠٦ لسنة ٥٠ ق)

قاعدة رقم (٤٣٩)

المبدأ : الدفع بعدم قبول الدعوى لسبق صدور أمر بعدم وجود
وجه لاقامة الدعوى الجنائية - جوهرى - وجوب تخصيصه بلوغا الى
غاية الامر فيه - أو الرد عليه بما يدمغه .

اشتغال مدونات الحكم الابتدائي على هذا الدفع - بجعله واقعا
مستورا مطروحا على محكمة الاستئناف - التفتاتها عنه - قصور .

ملخص الحكم : لما كان الدفع بعدم قبول الدعوى لسبق صدور
ان صح - أن يتميز به وجه الرأى فى قبول الدعويين الجنائية والمدنية،
بما ينبغى معه على محكمة ثانى درجة - وقد حفلته مدونات الحكم
الابتدائي فأصبح واقعا مستورا به ، قائما مطروحا على المحكمة عند
نظر الاستئناف - أن تخصصه - بلوغا الى غاية الامر فيه أو ترد عليه
بما يدمغه ، اما وهى لم تقبل وقضت بالغاء الحكم المستأنف وبمعاقبة
الطاعن عن الجريمة المسندة اليه والزمته بالتعويض المطلوب ، فان
حكمها يكون معيبا بالقصور الذى يبطله ويوجب نقضه والاعادة .
(نقض جنائي - جلسة ١٩٨١/٤/٨ - طعن رقم ٢٥٨٠ لسنة ٥٠ ق)

قاعدة رقم (٤٤٠)

المبدأ : الدفع بشيوع التهمة أو تلفيقها - موضوعى -
اثر ذلك .

ملخص الحكم : من المقرر أن الدفع بشيوع التهمة وتلفيقها من

الدفع الموضوعية التي لا تستلزم من المحكمة ردا خاصا اكتفاء بما
تورده من أدلة الثبوت التي تطمئن اليها بما يفيد اطرافها •
(نقض جنائي - جلسة ١٩٦١/٦/١٠ - طعن رقم ٢٦٧٠ لسنة ٥٠ ق)

قاعدة رقم (٤٤١)

المبدأ : الدفع ببطلان الاعتراف لصدوره تحت تأثير الاكراه -
جوهرى - اثر ذلك ؟ •

ملخص الحكم : الدفع ببطلان الاعتراف لصدوره تحت تأثير
الاكراه دفع جوهرى يجب على محكمة الموضوع مناقشته والرد عليه •
(نقض جنائي - جلسة ١٩٨١/١١/١ - طعن رقم ٢٧٥ لسنة ٥١ ق)

قاعدة رقم (٤٤٢)

المبدأ : الدفع بشيوع التهمة - دفاع موضوعى - لا يستوجب
ردا صريحا •

ملخص الحكم : الدفع بشيوع التهمة هو من الدفع الموضوعية
التي لا تستلزم من المحكمة ردا خاصا اكتفاء بما تورده من أدلة الاتبات
التي تطمئن اليها بما يفيد اطرافه •
(نقض جنائي - جلسة ١٩٨١/١١/٤ - طعن رقم ٢١٧٠ لسنة ٥١ ق)

قاعدة رقم (٤٤٣)

المبدأ : الدفع بعدم الاختصاص لاول مرة امام النقض - شرطه :
أن تظايره مدونات الحكم بغير حاجة الى تحقيق موضوعى •

وجود مساهمين فى الجريمة من غير الخاضعين لقانون الاحكام
العسكرية رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ - اثره : انقضاء الاختصاص للقضاء
العادى - الفقرة الثانية من المادة السابعة من القانون ٢٥ لسنة
١٩٦٦ •

ملخص الحكم : حيث أن الدفع بعدم الاختصاص المبتدى من

الطاعن وإن كان مما يتصل بولاية المحكمة ويتعلق بالنظام العام ويجب على المحكمة أن تحكم به من تلقاء نفسها ويجوز الدفع به في أية حال تكون عليها الدعوى ولو لأول مرة أمام محكمة النقض ولها أن تقضى فيه من تلقاء نفسها بغير طلب إلا أن ذلك مشروط بأن تكون عناصر المخالفة ثابتة في الحكم المطعون فيه بغير حاجة إلى إجراء تحقيق موضوعي، ولما كانت مدونات الحكم - فضلا عن أنها خالية مما يقتضى به موجب اختصاص المحكمة قانونا بمحاكمة الطاعن وليس فيها ما يظاهر ما يدعى من أنه رقيب بالقوات المسلحة - تفيد وجود مساهمين آخرين في الجريمة مع الطاعن من غير الخاضعين لقانون الاحكام العسكرية رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٩ الامر الذي يظل معه الاختصاص بمنعقد القضاء المادى طبقا للفقرة الثانية من المادة السابعة من القانون سالف الذكر مما يفجى معه الدفع غير سديد .

(نقض جنائي - جلسة ١٩٨١/١١/١٠ - طعن رقم ١٣٩٤ لسنة ٥١ ق)

قاعدة رقم (٤٤٤)

المبدأ : الدفع بتفليق التهمة - موضوعي - لا يستوجب ردا

صريحا - مادام الرد مستفاد ضمنا من القضاء بالادانة .

ملخص الحكم : الدفع بتفليق الاتهام أو كسديته من الدفع

الموضوعية التي لا تستوجب في الاصل ردا صريحا من الحكم مادام الرد يستفاد ضمنا من القضاء بالادانة استنادا الى اعادة الثبوت التي اوردتها .

(نقض جنائي - جلسة ١٩٨١/١١/١١ طعن رقم ٥٧٠ لسنة ٥١ ق)

قاعدة رقم (٤٤٥)

المبدأ : الدفع باستحالة الرؤية بسبب الظلام — موضوعي —
لا يستأهل في الاصل ردا صريحا من المحكمة .

ملخص الحكم : من المقرر أن الدفع باستحالة الرؤية هو من أوجه
الدفاع الموضوعية التي لا تستوجب في الاصل من المحكمة ردا صريحا
مادام الرد مستفادا ضمنا من القضاء بالأدانة — استنادا الي أدلة
الثبوت التي يوردها الحكم ، ومن ثم فإن ما ينعم الطاعنون عن ذلك
يكون في غير محله .

(نقض جنائي — جلسة ١٩٨١/١١/٢٨ — طعن رقم ١٤٥٣ لسنة ٥١ ق)

قاعدة رقم (٤٤٦)

المبدأ : الدفع ببطلان إذن التفتيش — من دفع القانون التي
تختلط بالواقع — أثر ذلك — وحده ؟ .

ملخص الحكم : من المقرر أن الدفع ببطلان التفتيش من الدفع
القانونية التي تختلط بالواقع والتي لا يجوز إثارتها لأول مرة أمام
محكمة النقض ما لم يكن قد دفع بها أمام محكمة الموضوع أو كانت
مدونات الحكم تحمل مقوماته لانه يقتضى تحقيقا موضوعيا تنأى عنه
وظيفة محكمة النقض .

(نقض جنائي — جلسة ١٩٨١/١٢/٢٠ — طعن رقم ٢١٦٦ لسنة ٥١ ق)

قاعدة رقم (٤٤٧)

المبدأ : الدفع ببطلان القبض لعدم وجود دلائل كافية — جوهرى
— وجوب تمحيصه أو الرد عليه — ولو لم يملود الطاعن اثارته بعد
اعادة الدعوى للمرافعة .

ملخص الحكم : الثابت من محضر جلسة المحاكمة أمام محكمة
ثان درجة أن الدفاع الذي أثاره الطاعن أمام المحكمة الاستئنافية ،
جوهريا وقد يترتب عليه - أن صح - تغيير وجه الرأي في الدعوى ،
بما كان ينبغي عليها وقد أثبت بمحضر الجلسة ، أن تمحصه بلوغا الى
غاية الامر فيه أو ترد عليه بما يدعونه ، ولو لم يعاود الطاعن اثارته
بعد فتح باب المرافعة في الدعوى .
(نقض جنائي - جلسة ١٩٨١/١٢/٢٣ - طعن رقم ٢٢٣٨ لسنة ٥١ ق)

رد اعتبار

قاعدة رقم (٤٤٨)

المبدأ : مناط رد الاعتبار عملا بالمادتين ٥٥٠ ، ٥٥٢ من قانون الاجراءات الجنائية وأثره ؟ *

قانون الاسلحة لم يورد نصا يؤدي الى الاعتداد بالسابقة رغم سقوطها *

اساس احتساب الاجل المنصوص عليه في المادة ٥٥٠ اجراءات ؟
تمحيص مدى تكامل المدة المقررة لرد الاعتبار القانوني من تاريخ انتهاء تنفيذ العقوبة - واجب - مخالفة ذلك قصور وخطا في تطبيق القانون *

ملخص الحكم : لما كانت المادة ٥٥٠ من قانون الاجراءات الجنائية المعدلة بالقانون رقم ٢٧١ لسنة ١٩٥٥ قد تضمنت النص على رد الاعتبار بحكم القانون الى المحكوم عليه بعقوبة جنحة في جريمة غير ما ذكر في الفقرة أولا من المادة متى كان قد مضى على تنفيذ العقوبة أو المفو عنها ست سنوات الا اذا كان الحكم قد اعتبر المحكوم عليه عائدا أو كانت العقوبة قد سقطت بمضي المدة فتكون المدة اثنتي عشر سنة دون أن يصدر عليه في خلال هذا الاجل حكم بعقوبة في جنائية أو جنحة مما يحفظ عنه بصحيفته بقلم السوابق ، ورتبت المادة ٥٥٢ من القانون المشار اليه على رد الاعتبار محو الحكم القاضي بالادانة بالنسبة للمستقبل وزوال كل ما يترتب عليه من انعدام الاهلية والحرمان من الحقوق وسائر الآثار الجنائية ، وكان الشارع لم يورد في قانون الاسلحة والذخائر نصا يتنافر مع هذه القاعدة العامة ويؤدي الى الاعتداد بالسابقة على الرغم من سقوطها مما يوجب التحقق من عدم انقضاء الاجل المنصوص عليه في المادة ٥٥٠ من قانون الاجراءات الجنائية على تنفيذ العقوبة الصادرة على المحكوم عليه في السابقة

التي اتخذت أساسا للمصرف المشدد المنصوص عليه في المادة ٢٦ فقرة ثانيا من قانون الاسلحة والذخائر . لما كان الاصل في احتساب الاجل المتقدم هو من تاريخ انقضاء العقوبة في السابقة واسناد نهايته الى تاريخ الحكم في الواقعة موضوع المحاكمة ولا عبرة في هذا الصدد بتاريخ صدور الحكم القاضي بالعقوبة في السابقة على نحو ما ذهب الحكم المطعون فيه . لما كان ذلك ، فانه كان على المحكمة أن تمحص مدى تكامل المدة المقررة لرد الاعتبار القانوني من تاريخ انتهاء تنفيذ العقوبة . أما وهي لم تفعل واحتسبت هذه المدة من تاريخ صدور الحكم بالعقوبة فان حكمها يكون معيبا بالقصور ومنطويا على خطأ في تطبيق القانون . بما يوجب نقضه دون حاجة الى بحث أوجه الطعن الاخرى . لما كان ما تقدم وكانت الاوراق قد خلت مما يتعين على التحقق من أن الاجل المنصوص عليه في القانون لرد اعتبار الطاعن لما ينقض . فانه يتعين أن يكون مع النقص الاحالة .

(نقض جنائي - جلسة ١٩٨١/١/٢٥ - طعن رقم ١٧١٩ لسنة ٥٠ ق)

قاعدة رقم (٤٤٩)

المبدأ : القضاء برد الاعتبار - شرطه ؟

الحكم برد الاعتبار قبل انقضاء المدة المنصوص عليها قانونا -

خطأ في تطبيق القانون - يوجب نقضه وتصحيحه .

ملخص الحكم : لما كانت المادة ٢/٥٣٧ من قانون الاجراءات الجنائية قد تضمنت أنه يجب لرد الاعتبار القضائي الى المحكوم عليه أن يكون قد انقضى من تاريخ تنفيذ العقوبة أو العفو عنها مدة ست سنوات اذا كانت العقوبة جنائية أو ثلاث سنوات اذا كانت عقوبة جنحة وتضاعف هذه المدد في حالة الحكم للمود . وكان الثابت من الاوراق أن المظنون ضده قد حكم عليه بعقوبة جنائية حالة كونه عائدا لمدة ثلاث

سنوات فى ١٣/٣/٦٣ تم تنفيذها فى ١٩٦٦/١/٢٩ ثم مراقبة لمدة ثلاث سنوات تنتهى فى ١٩٦٩/١/٢٩ فان الحكم المطعون فيه اذ قضى برد اعتبار المطعون ضده اليه فى ١٩٧٩/٣/٢٩ قبل انقضاء مدة اثنى عشرة سنة على تاريخ تنفيذ العقوبة يكون قد اخطأ فى تطبيق القانون مما يوجب نقضه ولما كان موضوع الطلب صالحا للفصل وهو خطأ الحكم المطعون فيه فى قضائه برد اعتبار المطعون ضده مما يتعين منه الحكم برفض طلب رد اعتبار المطعون ضده اليه +
(نقض جنائى - جلسة ١٩٨١/١١/٢١ - طعن رقم ١٢١٩ لسنة ٥١ ق)

رد القضاء

قاعدة رقم (٤٥٠)

المبدأ : إصدار الحكم قبل احاطة أعضاء الهيئة التي أصدرته علما بحصول التقرير بطلب ردهم - لا عيب .

ملخص الحكم : لما كان الاصل في الاجراءات الصحة ، فان الحكم برفض طلب الرد الاصلى الصادر بتاريخ ٥ من مارس سنة ١٩٧٩ من قبل أن يحاط أعضاء الهيئة التي أصدرته علما بحصول التقرير بطلب ردهم + يكون قد صدر صحيحا في القانون ويكون النعي على الحكم بالبطلان لصدوره من هيئة محجوبة عن نظر الدعوى الجنائية على غير سند ويتعين رفضه .

(نقض جنائي - جلسة ١٩٨١/١/٢٦ - طعن رقم ١٧٣٤ لسنة ٥٠ ق)

رشوة

قاعدة رقم (٥١)

**المبدأ : الاعتراف الذى يؤدى الى اعفاء الراشى أو الوسيط
من عقوبة الرشوة شرطه ؟**

**حصول الاعتراف لدى جهة التحقيق ثم العدول عنه لدى المحكمة
— لا اعفاء .**

ملخص الحكم : يشترط فى الاعتراف الذى يؤدى الى اعفاء
الراشى أو الوسيط من العقوبة وفقا لنص المادة ١٠٧ مكررا من قانون
العقوبات أن يكون صادقا كاملا يغطى جميع وقائع الرشوة التى ارتكبها
الراشى أو الوسيط دون نقص أو تحريف وان يكون حاصلا لدى جهة
الحكم حتى تتحقق فائدته — فاذا حصل الاعتراف لدى جهة التحقيق
ثم عدل عنه لدى المحكمة فلا يترتب الاعفاء .
(نقض جنائى - جلسة ١٩٨١/١٢/١ - طعن رقم ١٨٢٤ لسنة ٥١ ق)

سب وقذف

قاعدة رقم (٥٢)

المبدأ : مجرد تقديم شكوى الى جهة الاختصاص فى حق شخص
واسناد وقائع معينة اليه - لا يعد قذفا معاقبا عليه - حد ذلك ؟ •

ملخص الحكم : لا كان من المقرر أن مجرد تقديم شكوى فى حق
شخص الى جهات الاختصاص واسناد وقائع معينة اليه لا يعد قذفا
معاقبا عليه مادام القصد منه لم يكن الا التبليغ عن هذه الوقائع لا مجرد
التشهير للنيل منه •

(نقض جنائى - جلسة ١٨/١١/١٩٨١ - طعن رقم ١٧٩ لسنة ٥٠ ق)

سبق الأصرار

قاعدة رقم (٥٣)

المبدأ : عدم قيام ظرف سبق الاصرار لدى المتهمين - لا ينفي قيام الاتفاق بينهم - الاتفاق - ماهيته ؟
• الاستدلال عليه الاستنتاج والقرائن •

ملخص الحكم : من المقرر أن عدم قيام ظرف سبق الاصرار لدى المتهمين لا ينفي قيام الاتفاق بينهم اذ الاتفاق هو اتحاد نية أطرافه على ارتكاب الفعل المتفق عليه ، وهذه النية أمر داخلي لا يقع تحت الحواس ولا يظهر بعلامات خارجية فمن حق القاضي أن يستدل عليه بطريق الاستنتاج والقرائن التي تتوافر لديه •
(نقض جنائي - جلسة ١٩٨١/١٢/٢٠ - طعن رقم ١٢٦٥ لسنة ٥١ ق)

سرقة

قاعدة رقم (٤٥٤)

المبدأ : وقوع السرقة على احدى وسائل النقل او اجزاء منها
— وهى معطلة خالية من الركاب — عدم خضوعها لحكم المادة ٣١٦
مكررا ثالثا عقوبات — وانما تخضع لحكم المادة ٣١٨ عقوبات .
ايقاع الحكم المطعون فيه على المطعون ضده العقوبة التى قدرها
— فى الحدود المقررة بالنص المنطبق عليها لا تثريب .
وجوب تصحيح محكمة النقض اسباب الحكم — باستبدال المادة
٣١٨ عقوبات الواجبة التطبيق — بالمادة ٣١٦/١ مكررا ثالثا من ذات
القانون اساس ذلك ؟

ملخص الحكم : اذا وقعت السرقة على احدى وسائل النقل او
اجزاء منها وهى خالية من الركاب تخلف مناط التشديد بمقتضى النص
المذكور (وان جاز العقاب عليها اعمالا لنص آخر) . لما كانت الواقعة
حسبما استقرت فى يقين المحكمة الاستئنافية — اخذا من اسباب
حكمها وتلك التى اوردها الحكم الجزئى واعتنتها الحكم المطعون فيه —
وقد وقعت على اجزاء السيارة وهى خالية من الركاب واقفة معطلة
فانها لا تخضع لحكم المادة ٣١٦ مكررا (ثالثا) من قانون العقوبات وانما
تتوافر فيها كافة العناصر القانونية للجنة المعاقب عليها بالمادة ٣١٨
من القانون المذكور واذا ارتأى الحكم المطعون فيه تخفيف العقوبة
المقضى بها على المطعون ضده بالحكم المستأنف وقضى بتعديل هذا
الحكم وأوقع عليه العقوبة التى قدرها فى الحدود المقررة بالنص المنطبق
عليها فان طعن النيابة يكون على غير سند من القانون ويتعين القضاء
برفضه موضوعا وان تعين تصحيح اسباب الحكم المطعون فيه فى شأن
مادة العقاب باستبدال المادة ٣١٨ من قانون العقوبات الواجبة التطبيق

على الواقعة كما صار اثباتها في الحكم بالمادة ٣١٦/١ مكررا ثالثا من القانون المذكور التي اخضعها لحكمها خطأ ، لما هو مقرر من أن الحكم ما دام قد وصف الفعل وبين الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا كافيا وقضى بعقوبة لا تخرج عن حدود المادة الواجبة التطبيق ، فإن خطاه في ذكر مادة العقاب لا يبطله ولا يقتضى اكتفاء بتصحيح اسبابه عملا بالمادة ٤٠ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض .

(نقض جنائي - جلسة ١٩٨١/٦/١١ - طعن رقم ٣٦٠٥ لسنة ٥٠ ق)

قاعدة رقم (٤٥٥)

المبدأ : السرقات التي ترتكب في احدى وسائل النقل - عقوبتها :
الحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تتجاوز سبع سنوات - المادة ٣١٦ مكررا ثالثا من قانون العقوبات المضافة بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٠ .
تشديد العقاب بالمادة المذكورة - اثره - حكمته ؟

ملخص الحكم : لما كانت المادة ٣١٦ مكررا ثالثا من قانون العقوبات المضافة بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٠ تعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تتجاوز سبع سنوات وفقا لما جاء بالفقرة « أولا منها » على السرقات التي ترتكب في احدى وسائل النقل البرية أو المائية أو الجوية . وتضمنت المذكرة الإيضاحية للقانون المشار إليه بيانا لقصد الشارع في اضافة هذا النص الى مواد قانون العقوبات أنه يستهدف « توفير الحماية للمواطنين في تنقلاتهم » . فدل ذلك على أنه لا يوفر بتشديد العقاب حماية لوسيلة النقل في ذاتها لكن المراد كفالة أمن ركبائها بما يجعل وجود أشخاص فيها شرطا لأعمال هذا النص .

(نقض جنائي - جلسة ١٩٨١/٦/١٤ - طعن رقم ٣٦٠٥ لسنة ٥٠ ق)

قاعدة رقم (٤٥٦)

المبدأ : القصد الجنائي في جريمة السرقة - ماهيته ؟

ملخص الحكم : من المقرر ان القصد الجنائي في جريمة السرقة هو قيام العلم عند الجاني وقت ارتكابه الفعل أن يختلس المنقول المملوك للغير من غير رضا مالكة بنية تملكه .

(نقض جنائي - جلسة ١٩٨١/١٠/٢٨ - طعن رقم ٢٦٣ لسنة ٥١ ق)

قاعدة رقم (٤٥٧)

المبدأ : متى تتوافر جناية السرقة في طريق عام ؟

تعريف الطريق العام

تشديد العقوبة على السرقات التي تقع في الطرق العمومية -

الحكمة منه : تأمين المواصلات .

العبارة في اعتبار حمل السلاح ظرفا مشددا في حكم المادة ١/٣١٥

من قانون العقوبات .

ملخص الحكم : لما كانت المادة ١/٣١٥ من قانون العقوبات المعدلة

بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٥ تنص على أنه « يعاقب بالاشغال الشاقة

المؤقتة على السرقات التي ترتكب في الطرق العامة سواء كانت داخل

المدن أو القرى أو خارجها في الاحوال الآتية : (أولا) اذا وقعت

السرقة من شخصين فأكثر وكان احدهم على الاقل حاملا سلاحا ظاهرا

أو مخبأ » . ويتضح مما تقدم انه لكي تعتبر واقعة السرقة التي ترتكب

في الطريق العام ، جناية يعاقب عليها بالاشغال الشاقة المؤقتة ضرورة

توافر الظرفين المشددين الآتين : ١ - أن تقع هذه السرقة من شخصين

فأكثر . ٢ - وان يكون احدهم على الاقل حاملا سلاحا ظاهرا أو

مخبأ . وكان مسلما أن المقصود بالطريق العام هو كل طريق ييسخ

(م - ٣٠)

للجمهور المرور فيه في كل وقت وبغير قيد سواء أكانت أرضه مملوكة للحكومة أم للأفراد ، كما يعد في حكم الطريق العمومي جسر التربة المباح المرور عليه سواء أكانت هذه التربة عمومية مملوكة جسرًا للحكومة أم كانت خصوصية ولكن المرور عليها مباح . وإن الحكمة في تشديد العقوبة على السرقات التي تقع في الطرق العمومية هي تأمين المواصلات . كما أن العبرة في اعتبار حمل السلاح ظلماً مشدداً في حكم المادة المتقدم بيانها ، ليست بمخالفة حطة لقانون الأسلحة والذخائر وإنما تكون بطبيعة هذا السلاح وهل هو معد في الأصل للاعتداء على النفس وعندئذ لا يفسر حمله إلا بأنه لاستخدامه في هذا الغرض ، أو أنه من الأدوات التي تعتبر عرضاً من الأسلحة لكونها تحدث الفتك وإن لم تكن معدة له بحسب الأصل كالسكين أو المطواة فلا يتحقق الظرف المشدد بحملها إلا إذا استظهرت الحكمة أن حملها كان لمناسبة السرقة . (نقض جنائي - جلسة ١٩٨١/١٢/١ - طعن رقم ١٢١٣ لسنة ٥١ ق)

قاعدة رقم (٤٥٨)

المبدأ : القضاء الغي منه للخصومة في الدعوى والذي لا ينبني عليه منع السير فيها - عدم جواز الطعن فيه بطريق النقض - مثال .

ملخص الحكم : لما كان الثابت من مطالعة المفردات المضمومة ، أن المجنى عليهما قررا بأن السرقة حدثت أثناء وجود « المجلدين » في مقدمة الحقل (على رأس الغيط) ، ولم يرد بالتحقيق ما يقطع بحصول السرقة في طريق عام ، وإن ما ورد بأقوال المجنى عليهما ، رداً على سؤال المحقق ، من حدوث ذلك بطريق تيره إبشان ، إنما المقصود منه كما هو واضح من أقوالهما مشاهدتهما للسيارتين أثناء فرارهما بالمسروقات ومحاولة اللحاق بهما لضبطهما ، وليس حصول السرقة على هذا الطريق . لما كان ذلك ، فإن الطريق العام في مفهوم المادة ١/٣١٥ عقوبات يكون

غير متوافر في هذه الواقعة ، وتعدون محكمة جنازة تحكمها المادة ٣١٧ عقوبات ويتعقد الاختصاص بالحكم فيها لمحكمة النجف المختصة ، كما يحق لمحكمة الجنائيات - وقد احتلت اليها - ان تحكم بعدم الاختصاص بنظرها وإحالتها الى المحكمة الجزئية ، مادامت قد رأت ، ويعق ان الواقعة ما هي مبينة في أمر الاحالة وقبل تحقيقها بالجنسية ، تيعيد جنازة اعمالا لنص المادة ١/٣٨٣ من قانون الاجراءات الجنائية . لما كان ذلك ، فان الحكم المطعون فيه لا يكون قد خالف القانون في شيء مما ينجر عنه دعوى الخطأ في تطبيقه وذلك دون حاجة لبحث مدى توافر الظرف المشدد الثاني (حمل السلاح) بعد ان تخلف الظروف المشدد الاول . ولما كان قضاء الحكم المطعون فيه غير منه للخصومة في موضوع الدعوى ولا يبنى عليه منع السير فيها ، فان الطعن فيه بطريق النقض يكون غير جائز .

(نقض جنائي - جلسة ١٩٨١/١٢/١ - طعن رقم ١٢١٣ لسنة ٥١ ق)

قاعدة رقم (٤٥٩)

المبدأ : التحدث عن نية السرقة - شرط لازم لصحة الحكم بالادانة في جريمة السرقة - متى كانت هذه النية محل الشك او كان المتهم يجادل في قيامها لديه .

مثال لتسبيب سائق في اثبات توافرها .

ملخص الحكم : من المقرر ان التحدث عن نية السرقة شرط لازم لصحة الحكم بالادانة في جريمة السرقة متى كانت هذه النية محل شك في الواقعة المطروحة او كان المتهم يجادل في قيامها لديه .
(نقض جنائي - جلسة ١٩٨١/١٢/٢٢ - طعن رقم ٢٢٥١ لسنة ٥١ ق)

قاعدة رقم (٢٦٠) :

**المبدأ : اختلاس الدائن متاع مدينه تأمينه لدين لا دليل عليه
إدعاء الحصول على فائدة غير مشروعة - اعتباره سارقا .**

ملخص الحكم : من المقرر أنه لا خلاف على ان الدائن الذى
يختلس متاع مدينه ليكون تأميناً على دينه يعد سارقاً اذا كان لا دين
له وانما يدعى هذا الذين للحصول على فائدة غير مشروعة مقابل رده
الشيء المختلس . واذا - كان الطاعن لا يدعى وجود دليل على ان له
فى قمة الجنى عليه ديناً ثابتاً محققاً خال من النزاع فان ما يثيره فى
شأن خطأ الحكم فى تطبيق القانون أو فساد استدلاله على توافر
القصد الجنائى لديه لا يكون سديداً .

(نعى جنائى - جلسة ١٢/٢٢/١٩٨١ - طعن رقم ٢٢٥١ لسنة ٥١ ق)

سلاح

قاعدة رقم (٤٦١)

المبدأ : ظرف الاكراه فى السرقة - من الظروف العينية المتعلقة بالاركان المادية للجريمة - سريان حكمه على كل من قارف الجريمة فاعلا أم شريكا - ولو لم يعلم به .

ملخص الحكم : من المقرر أن ظرف الاكراه فى السرقة انما هو من الظروف العينية المتعلقة بالاركان المادية للجريمة وهو بهذا الوصف لاحق بنفس الفعل وسار فى حق كل من ساهموا معه ولو كان وقوعه من أحدهم فقط ولو لم يعلم به .
(نقض جئائى - جلسة ١٠/١١/١٩٨١ - طعن رقم ١٣٩٤ لسنة ٥١ ق)

قاعدة رقم (٤٦٢)

المبدأ : جريمة احرار سلاح بدون ترخيص - قيامها بمجرده انقضاء مفعول الترخيص وعدم تجديده أو عدم تقديم طلب التجديد فى الموعد المقرر .

اتخاذ المتهم بعد ذلك لدى جهة الادارة الاجراءات لاستصدار ترخيص جديد - لا يؤثر فى قيامها - المادتان ٢ ، ١٠ قانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ والمادة ٨ من قرار الداخلية الصادر فى ١٣/٩/١٩٥٤ .
وجوب اخطار صاحب الشأن برفض طلب تجديد الترخيص يكون عند رفض جهة الادارة الطلب المقدم لها بالتجديد فى الميعاد المنصوص عليه فى قرار الداخلية الصادر فى ١٣/٩/١٩٥٤ .

ملخص الحكم : لما كانت المادة الثانية من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ فى شأن الاسلحة والذخائر قبل تعديله بالقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٨ قد نصت على أن الترخيص يكون صالحا من تاريخ صدوره وينتهى فى آخر شهر ديسمبر من السنة التى منح فيها ، ونصت المادة العاشرة

منه على الاحوال التى يعتبر فيها الترخيص ملغيا ومن بينها حالة عدم تقديم طلب تجديده فى الميعاد ، كما نصت المادة الثامنة من قرار الداخلية الصادر فى ١٣ من سبتمبر سنة ١٩٥٤ نفاداً للمادة ٣٧ من القانون المذكور على أن طلب تجديد الترخيص يقدم قبل نهاية مدته بشهر على الاقل الى الجهة المقيد بها ، مقابل اتصال ينسلم للطلاب موضحا به بيانات الترخيص وأوصاف السلاح . ويجوز تقديم الطلب بكتاب موصى عليه بعلم الوصول ، ويشفع به الترخيض المطلوب تجديده والرسم المستحق وقرار من الطالب بأن مسوغات الترخيص لاتزال قائمة وأن السلاح لم يتغير ، وفى هذه الحالة الاخيرة يرسل الايصال للمرخص له بخطاب موصى عليه « وكان البين من هذه النصوص — قبل تعديلها بالقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٨ — ومن نصوص الامرين العسكريين رقمى ٢٢ لسنة ١٩٧٣ ، ٩ لسنة ١٩٧٤ وللذين أجاز الثانى منهما تجديد الترخيصين بهيابة السلاح الممنوح وفقا لاولهما . وذلك طبقا لاحكام القانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٥٤ — أن جريمة حيازة سلاح ناري بدون ترخيص تقوم بمجرد انتهاء الترخيص بحيازته ، وعدم تجديده فى الموعد المقرر أو عدم تقديم طلب بتجديده فى الميعاد ، ولو اتخذ المتهم من بعد لدى جهة الادارة الاجراءات المقررة لاستصدار ترخيص جديد كما هو الحال فى الدعوى المطروحة . وكان القول بوجود اخطار صاحب الشأن بقرار رفض طلب تجديد الترخيص بحيابة السلاح ، انما يكون غنما ترى جهة الادارة رفض الطالب المقدم لها فى الميعاد بتجديد الترخيص وفقا لقرار وزير الداخلية الصادر فى ١٣ من سبتمبر سنة ١٩٥٤ السابق ذكره والذى يوجب أن يقدم الطلب قبل نهاية الترخيص بشهر على الاقل . لما كان ذلك وكان البين من الحكم المطعون فيه أن المظعون ضده لم يقدم طلب تجديد الترخيص باعزاز السلاح الفارضى ملك الاتهام الا فى ٥٥٥٥ . بعد انتهاء الترخيص بما يزيد على

سته أشهر فان ما انتهى اليه الحكم المطعون فيه من اعتبار حيازة
المطعون ضده للأسلحة محل الاتهام مشروعه الا أنه تطلنه جهة الادارة
بانتهاؤ الترخيص يكون غير سديد *
(نقض جنائي - جلسة ١٩٨١/٥/٦ - طعن رقم ١٣٣٠ لسنة ٥٠ ق)

قاعدة رقم (٤٦٣)

المبدأ : معيار التمييز بين السلاح الناري - غير المششخن -
والمششخن ؟ *

ثبوت أن السلاح المضبوط ماسورته غير مششخنة - اندراجها
تحت الجدول رقم ٢ - أثر ذلك ؟ *

ملخص الحكم : الجدول رقم ٢ الملحق بالقانون رقم ٣٩٤ لسنة
١٩٥٤ في شأن الأسلحة والذخائر المعدل بالقانون رقم ٥٤٦ لسنة
١٩٥٤ اعتبر الأسلحة النارية المصقولة الماسورة من الداخل اسلحة غير
مششخنة أيا كان نوع الذخائر التي تستعمل فيها ، وتنص الفقرة
الاولى من المادة ٢٦ من ذات القانون على معاقبة حائزها أو محرزها
بغير ترخيص بالسجن وبغرامة لا تتجاوز خمسمائة جنيه ، كما بين
الجدول رقم ٣ الملحق بالقانون والمعنون بعبارة « الأسلحة المششخنة »
تلك الأسلحة وأوردها في قسمين أولها يشمل المسدسات بجميع أنواعها
والبنادق المششخنة من أي نوع ، وثانيها يشمل الدافع والمدافع
الرشاشة ، وتنص الفقرة الثانية من المادة ٢٦ من القانون على معاقبة
حائزها أو محرزها بغير ترخيص بالاشغال الشاقة المؤقتة ، لما كان ذلك ،
وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أن السلاح المضبوط سلاح
ناري صناعة يدوية ذو ماسورة غير مششخنة ، فانه يندرج تحت الجدول
رقم ٢ الملحق بالقانون ، ويعاقب حائزه بالعقوبة المنصوص عليها في
الفقرة الاولى من المادة ٢٦ سالفه البيان ، وهي السجن والغرامة التي
لا تتجاوز خمسمائة جنيهه *

(نقض جنائي - جلسة ١٩٨١/٥/٢٤ - طعن رقم ٢٣٥٧ لسنة ٥٠ ق)

شيڪ بدون رصيد

قاعدة رقم (٦٤)

المبدأ : جريمة اعطاء شيك بدون رصيد - مناط تحققها ؟

الاسباب التي دفعت الى اصدار الشيك - لا عبرة بها .

ملخص الحكم : من المقرر أن جريمة اعطاء شيك بدون رصيد ،
تتحقق بمجرد اعطاء الشيك الى المستفيد مع علمه بأنه ليس له مقابل
وفاء قابل للسحب ، اذ يتم بذلك طرح الشيك في التداول فتتخلف عليه
الحماية القانونية التي أسبغها الشارع بالمقاب على هذه الجريمة
باعتباره أداة وفاء تجرى مجرى النقود في المعاملات ، ولا عبرة بعد
ذلك بالاسباب التي دفعت لاصدار الشيك لانها من قبيل البواحي التي
لا تأثير لها على المسؤولية الجنائية ، مادام الشارع لم يستلزم نسبة
خاصة لقيام هذه الجريمة .

(نقض جنائي - جلسة ١٩٨١/٥/٢٧ - طعن رقم ٣٤٧٠ لسنة ٥٠ ق)

قاعدة رقم (٦٥)

المبدأ : توقيع الساحب - لازم على الشيك - طة ذلك ؟

توقيع الساحب على الشيك على بياض - مفاده ؟

ملخص الحكم : لا يوجد في القانون ما يلزم أن تكون بيانات
الشيك محررة بخط الساحب وفقط يتعين أن يحمل الشيك توقيع هذا
الاخير ، لان خلوه من هذا التوقيع يجعله ورقة لا قيمة لها ولا يؤبه
بها في التعامل ، وكان توقيع الساحب على الشيك على بياض دون أن
يُدْرَج فيه القيمة التي يحق للمستفيد تسلمها من المسحوب عليه أو دون
اثبات تاريخ به ، أو غير ذلك من بيانات ، لا يؤثر على صحة الشيك ،

مادام قد استوفى هذه البيانات قبل تقديمه للمسحوب عليه ، اذ ان
الاصل ان اعطاء الشيك ، من صدر لمصلحته يغير اثبات القيمة أو التاريخ
أو غير ذلك عن بيانات يفيد أن مصدره قد فوض المستفيد في وضع
هذه البيانات قبل تقديمه الى المسحوب عليه ، وينهض عنه بالضرورة
صبه اثبات وجود هذا التفويض وطبيعته ومداه ، وينتقل هذا العبء
الى من يدعى بخلاف هذا الاصل .

تفتن جنائي - جلسة ١٩٨١/٥/٢٧ - طعن رقم ٢٤٧ لسنة ٥ ق (

شهادة مرضية

قاعدة رقم (٤٦٦)

**المبدأ : خلو الشهادة المرضية من أن الطاعن قد لزم فرائضه
فعلا طوال المدة المبينة بها - اثره ؟ ***

ملخص الحكم : ولئن أرفق الطاعن بأسباب الطعن الرقيم ٢٢٣٤ لسنة ٥١ ق المقدم منه والمنظور بجلسة اليوم ، شهادة مرضية مؤرخة في ١٩٧٩/٣/٢٣ ورد بها أن الطاعن يعاني من التهاب كلوى أيسر ونصح بالراحة لمدة ثلاثة أسابيع ، الا أن هذه المحكمة لا تطمئن الى صحة عذر الطاعن المستند الى تلك الشهادة لانها لا تقيد أنه استجاب للنصيحة ولزم فرائضه طوال المدة المبينة فيها *
(نقض جنائي - جلسة ١٩٨١/ ١٢/٢٣ - طعن رقم ٢٢٣٥ لسنة ٥١ ق)

ضرب

قاعدة رقم (٤٦٧)

المبدأ : عدم التزام محكمة الموضوع بوصف النيابة العامة للواقعة - واجبها تمحيصها وإنزال الوصف القانوني الصحيح عليها - جد ذلك ؟ .

اقامة الدعوى الجنائية عن جريمة القتل العمد مع سبق الاصرار تعديل المحكمة وصف التهمة الى ضرب افضى الى الموت - لا تثريب - ليس للمحكمة - فى هذه الحالة - محاكمة المتهم عن جنائية اسقاط حبلى عمدا - التى لم ترفع عنها الدعوى - ولو قامت هذه الجريمة - فعلا - فى الاوراق - أساس ذلك ؟ .

ملخص الحكم : حيث أن الاصل ان محكمة الموضوع لا تتقيد بالوصف القانونى الذى تسبغه النيابة العامة على الفعل المسند الى المتهم وان من واجبها ان تمحص الواقعة المطروحة عليها بجميع اوصافها وان تطبق عليها نصوص القانون تطبيقا صحيحا لانها وهى تفصل فى الدعوى لا تتقيد بالواقعة فى نطاقها الضيق المرسوم فى وصف التهمة المحال عليها بل انها مطالبة بالنظر فى الواقعة الجنائية التى رفعت بها الدعوى على حقيقتها كما تبينتها من الاوراق بالا تعاقب المتهم عن واقعة مادية غير التى وردت فى أمر الاحالة أو طلب التكليف بالحضور دون ان تضيف اليها شيئا ، واذ كان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه ان الدعوى الجنائية رفعت على المظنون ضده بتهمة القتل العمد مع سبق الاصرار فعادت المحكمة وصف التهمة الى الضرب المفضى الى الموت بعد استبعاد نية القتل وظرف سبق الاصرار ، دون أن يتضمن التعديل واقعة مادية أو عناصر جديدة مختلفة عن الاولى ، ومن ثم فإن الوصف المعدل الذى نزلت اليه المحكمة لا يجانى التطبيق السليم فى

شئ ، وما كان لها أن تحاكم المتهم عن جنائية اسقاط حبلى عمدا — كما ورد بوجه الطعن ، بفرض قيام تلك الجريمة فى الاوراق — باعتبارها الجريمة ذات العقوبة الاشد — ذلك ان تلك الجريمة لا يكفى لتوافرها أن يكون الفعل الذى نتج عنه الاسقاط قد وقع عمدا بل يجب ان يثبت أنه ارتكب بقصد احداث الاسقاط ، فالاسقاط جريمة مستقلة قائمة بذاتها لا يمكن أن توصف بأنها ضرب افضى الى الموت ، ومن ثم فان مطالبة المحكمة باجراء هذا التعديل أمر مخالف للقانون .

(يقضى جنائى — جلسة ١٩٨١/٣/٢٩ — طعن رقم ١٨٢٩ لسنة ٥٠ ق)

قاعدة رقم (٤٦٨)

المبدأ : تقدير توافر رابطة السببية ، بين الاصابة والوفاة فى جريمة الضرب المفضى الى الموت — موضوعى — مادام سائغا .

حق محكمة الموضوع فى الاخذ بما تطمئن اليه من التقارير الفنية

واطلاع ما عداه .

ملخص الحكم : تقدير رابطة السببية بين الاصابة والوفاة فى جريمة الضرب المفضى الى الموت أو انتفائها هى من الامور الموضوعية التى تستقل بمحكمة الموضوع بالفصل فيها بغير معقب مادام تقديرها سائغا مستندا الى أدلة مقبولة — ولا يعيب الحكم المطعون فيه ان يكون قد ورد بتقرير الطب الشرعى امكان حدوث وفاة المجنى عليها ذاتيا دون مؤثر خارجي اذ أن لمحكمة الموضوع — بما لها من حق التقدير — كامل الحرية فى الاخذ بما تطمئن اليه من التقارير الفنية والالتفات عما لا تطمئن اليه منها .

(يقضى جنائى — جلسة ١٩٨١/٤/٢ — طعن رقم ٢٦٠١ لسنة ٥٠ ق)

قاعدة رقم (٤٦٩)

المبدأ : العبرة فى أعمال المادة ١٧ عقوبات بالواقعة الجنائية ذاتها لا بوصفها القانون اذانة المتهم بجريمة ضرب افضى الى موت ومما قبلته بالعقوبة المقررة للضرب البسيط بعد أعمال المادة ١٧ عقوبات - انتفاء مصلحته فى المجادلة فى مسئوليته عن الوفاة .

ملخص الحكم : انعدام مصلحة الطاعن فى نفى مسئوليته عن الوفاة مادامت العقوبة المقررة المقضى بها عليه وهى الحبس لمدة سنة واحدة مع الشغل تدخل فى نطاق العقوبة المقررة لجنحة الضرب البسيط المنطبقة عليها الفقرة الاولى من المادة ٢٤٢ من قانون العقوبات ، ولا يغير من ذلك كون المحكمة قد عاملته بالمادة ١٧ من هذا القانون ذلك أن المحكمة انما قدرت مبررات الرأفة بالنسبة للواقعة الجنائية ذاتها بعض النظر عن وصفها القانوني ، ولو أنها كانت قد رأت أن الواقعة - فى الظروف التى وقعت فيها - تقتضى النزول بالعقوبة الى أكثر مما نزلت اليه لما منعها من ذلك الوصف الذى وصفتها به .
(نقض جنائى - جلسة ١٩٨١/٤/٢ - طعن رقم ٢٦٠١ لسنة ٥٠ ق)

قاعدة رقم (٤٧٠)

المبدأ : الاصل تجريم أى مساس بجسم الانسان .

ليس من حق المدرس التعدى بالضرب على التلاميذ .

دفاع المتهم بأنه مدرس له حق تأنيب المجنى عليها - نفع
موضوعى .

ملخص الحكم : لما كانت المادة ٦٠ من قانون العقوبات انما تبينح الاعمال التى ترتكب عملا بحق قرره القانون ، واذ كان الاصل أن أى مساس بجسم الانسان يجرمه قانون العقوبات ، وكان ليس من حق

الخرس التعدي بالضرب على التلايذ ، فإن ما يثيره الطاعن من هذا الصدد يكون غير مقبول - فضلا عن أنه لا يبين من الاطلاع على مضامير جلسات المحاكمة انه أثار هذا الدفاع - وهو من الدفوع الموضوعية ولا يدعى اثارته امامها *

(نقض جنائي - جلسة ١٩٨١/٤/٢ - طعن رقم ٢٦٠١ لسنة ٥٠ ق)

قاعدة رقم (٤٧١)

المبدأ : متى يكون للمحكمة الاعراض عما يبيده المتهم من أوجه الدفاع ؟ *

ملخص الحكم : انه وان كان القانون قد أوجب سماع ما يبيده المتهم من أوجه دفاع وتحقيقه الا أن للمحكمة اذا كانت الواقعة قد وضحت لديها أو كان الامر المطلوب تحقيقه غير منتج في الدعوى أن تعرض عن ذلك بشرط أن تبين علة عدم اجابتها هذا الطلب *

(نقض جنائي - جلسة ١٩٨١/٥/١٤ - طعن رقم ٣٣٨١ لسنة ٥٠ ق)

قاعدة رقم (٤٧٢)

المبدأ : عقوبة جريمة الضرب باستعمال أداة - الحبس وجوبا المادة ٣/٢٤٢ عقوبات معجلة بالقانون ٥٩ لسنة ١٩٧٧ *

توقيع المحكمة عقوبة الغرامة - خطأ في تطبيق القانون - وجوب تصحيحه بتوقيع عقوبة الحبس *

كون المتهم هو المستأنف وحده - أثره : نقض الحكم وتأييد الحكم المستأنف أساس ذلك ؟ *

ملخص الحكم : لما كان القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٧ المعمول به من تاريخ نشره في ١٠/١١/١٩٧٧ وهو تاريخ سابق لتاريخ الجريمة

التي تدّين بها المَطْعُون ضده قد عدل من نص المادة ٢٤٢ من قانون العقوبات التي تقضى الفقرة الثالثة منها - وهي المنطبقة على واقعة الدعوى - بان يعاقب بالحبس على أحداث الضرب أو الجرح باستعمال أية أسلحة أو عصي أو آلات أو أدوات أخرى ، وكانت المحكمة الاستئنافية قد قضت بحكمها المَطْعُون فيه بتغريم المَطْعُون ضده عشرين جنيتها فانها تكون قد أخطأت في تطبيق القانون الامر الذي يتعين منه نقض الحكم المَطْعُون وتصحيحه بتوقيع عقوبة الحبس . ولما كان المَطْعُون ضده هو المستأنف وعده ، وكان من المقرر أنه لا يصح أن يشار المتهم بناء على الاستئناف المرفوع منه وحده فانه يتمتع - خلا بالمادة ٣٩ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض - بنقض الحكم المَطْعُون فيه والقضاء بتأييد الحكم المستأنف .

(نقض جنائي - جلسة ١٩٨١/٦/١٠ - طعن رقم ٢٠٠ لسنة ٥١ ق)

قاعدة رقم (٤٧٣)

المبدأ : تقدير الحالة العقلية للمتهم - موضوعي - متى كان سابقا .

ملخص الحكم : الاصل ان تقدير حالة المتهم العقلية من الامور الموضوعية التي تستقل محكمة الموضوع بالفصل فيها ، مادامت تقيم تقديرها على أسباب سابقة .

(نقض جنائي - جلسة ١٩٨١/١٠/٢٨ - طعن رقم ٢٦٣ لسنة ٥١ ق)

قاعدة رقم (٤٧٤)

المبدأ : حق الزوج في تأديب زوجته - هذه .

ملخص الحكم : من المقرر أن التأديب وان كان حقا للزوج من

مقتضاء إباحة الإيذاء ، إلا أنه لا يجوز أن يتعدى الإيذاء الخفيف ،
فاذا تجاوز الزوج هذا الحد فأحدث اذى بجسم زوجته ، كان معاقبا
عليه . قانونا ، حتى ولو كان الاثر الذى حدث بجسم الزوجة لم يزد
عن مسجات بسيطة .

(نقض جنائى - جلسة ١٩٨١/١١/١١ - طعن رقم ٥٧٠ لسنة ٥١ ق)

قاعدة رقم (٤٧٥)

المبدأ : متى يسأل الجانى بصفته فاعلا فى جريمة الضرب
المنقضى الى الموت ؟

ملخص الحكم : من المقرر أن الجانى يسأل بصفته فاعلا فى جريمة
الضرب المنقضى الى الموت اذا كان هو الذى أحدث الضربة أو الضربات
التي أفضت الى الوفاة أو ساهمت فى ذلك أو أن يكون هو قد اتفق مع
غيره على ضرب الجنى عليه ثم باشر معه الضرب تنفيذا للعرض
الاجرامى الذى اتفق معه عليه ولو لم يكن هو مهبط الضربة أو
الضربات التي سببت الوفاة بل كان غيره ممن اتفق معهم هو الذى
أحدثها .

(نقض جنائى - جلسة ١٩٨١/١٢/٢٠ - طعن رقم ١٢٦٥ لسنة ٥١ ق)

قاعدة رقم (٤٧٦)

المبدأ : جريمة الضرب المنصوص عليها فى المادة ٢٤٢ عقوبات
- تؤاقرها ؟ - حدوث جرح أو نشوء مرض أو عجز نتيجة له -
غير لازم .

**الحكم بالادانة بمقتضى المادة ٢٤٢ عقوبات - بيانه موضع
الإصابات أو اثرها ودرجة جسامتها - غير لازم لصحة .**

ملخص الحكم : لما كان من المقرر أنه لا يشترط لتوافر جريمة الضرب البسيط التي تقع تحت نص المادة ٢٤٢ من قانون العقوبات أن يحدث الاعتداء جرحاً أو ينشأ عنه مرض أو عجز بل يعد الفعل ضرباً ولو حصل باليد مرة واحدة سواء ترك أثراً أم لم يترك ، وعلى ذلك فإنه لا يلزم لصحة الحكم بالادانة بمقتضى تلك المادة أن يبين الحكم موقع الاصابات التي أنزلها المتهم بالمجنى عليه ولا أثرها أو درجة جسامتها .

(نقض جنائى - جلسة ١٩٨١/١٢/٣١ - طعن رقم ٢٢٤٧ لسنة ٥١ ق)

طعن

قاعدة رقم (٤٧٧)

المبدأ : التقرير بالظن وإيداع الأسباب بعد الميعاد - أثره :
عدم قبوله شكلاً .

ملخص الحكم : من المقرر أنه إذا كان المحكوم عليه - بعد علمه
بصدور الحكم المراد الظن فيه بطريق النقض - قد قام لديه عذر
قهرى منعه من مباشرة إجراءات الظن فى الميعاد القانونى فإنه يتعين
عليه المبادرة الى التقرير بالظن أثر زوال ذلك المانع على أساس أن
هذا الإجراء لا يعدو أن يكون عملاً مادياً كما يتعين عليه تقديم أسباب
الظن خلال مهلة جرى قضاء هذه المحكمة على أنها لا تمتد إلا لعشرة
أيام بعد زوال المانع وإن كان الطاعن لا يمارى فى علمه بالحكم المطعون
فيه منذ صدوره وكان المانع الذى ادعى قيامه قد زال - حسبما أورد
فى أسباب طعنه - يوم استشكله فى التنفيذ ، وكان الثابت من
الأوراق أنه رفع الاشكال بتاريخ ١٧/٢/١٩٨٠ فإنه اذ لم يقرر بالظن
بطريق النقض الا بتاريخ ١٧/٢/١٩٨٠ ولم يقدم أسباب طعنه
الا بتاريخ ٥/٣/١٩٨٠ أى بعد انقضاء مهلة العشرة أيام بل وبعد
انقضاء ما يزيد على أربعين يوماً من تاريخ زوال المانع الذى يدعيه
فإن طعنه يكون غير مقبول شكلاً .

(نقض جئائى - جلسة ١١/١/١٩٨١ - ظعن رقم ١٨٣٠ لسنة ٥٠ ق.)

قاعدة رقم (٤٧٨)

المبدأ : حق النيابة العامة فى الظن - مناهضه ؟

عدم جواز ظن النيابة العامة فى الاحكام لمصلحة القانون - علة
ذلك ؟ مثبلاً .

ملخص الحكم : الاصل ان النيابة العامة فى مجال المصلحة أو
الصفة فى الظن هى خصم عادل يختص بمركز قانونى خاص اذ تمثل

الضالّح العام وتسعى فى تحقيق موجبات القانون ، الا انها تتقيد فى ذلك بتقيد المصلحة ، بحيث اذا لم يكن لها كسلطة اتهام ولا للمحكوم عليه مصلحة فى الطعن فان طعنها لا يقبل عملا بالمبادئ العامة المتفق عليها من أن المصلحة أساس الدعوى فاذا انعدمت فلا دعوى ومن ثم فإنه لا يجوز للنيابة العامة أن تطعن فى الاحكام لمصلحة القانون لانه عندئذ تكون مضلحتها وطعنها تبعا لذلك مسألة نظرية صرفا لا يؤبه لها . لما كان ذلك ، وكانت النيابة العامة قد اقتضرت فى طعنها على تعيب الحكم المطعون فيه بمخالفة القانون لعدم الالتزام بما أوجبه المادة ٣٢ من القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ بشأن الاحداث من أن يكون تقدير سن التهم بوثيقة رسمية أو بواسطة خبير ، دون أن تنمى على الحكم قضاء ببراءة المطعون ضده وعدم استجابته الى ما طلبته بوصفها سلطة اتهام من ادانته ، ولا مراة فى انحصار مصلحة المطعون ضده فى الطعن بعد أن قضى ببراءته فان طعن النيابة يكون قائما على مجرد مصلحة نظرية بخلة لا يؤبه لها ويتمين لذلك رفضه .
(نفس جنائي - جلسة ١٩٨١/٢/١١ - طعن رقم ٢٢٧٠ لسنة ٥٠ ق)

قاعدة رقم (٤٧٩)

المبدأ : اقتصار تقرير الطعن على القرار الصادر بمحو اسم الطاعن من الجدول - اثارته فى اسباب طعنه طلب الحكم بنقل اسمه الى جدول غير المشتغلين - لا تقبل .

ملخص الحكم : لما كان يبين من الاوراق ان تقرير الطعن المقدم من الطاعن قاصر على ذلك القرار الصادر بتاريخ ٢٨ من يونية سنة ١٩٧٨ بمحو اسمه من الجدول فان ما يثيره فى اسباب طعنه من طلب الحكم بنقل اسمه الى جدول المحامين غير المشتغلين يكون غير مقبول .
(نفس جنائي - جلسة ١٩٨١/٤/٢٣ - طعن رقم ٢ لسنة ٥٠ ق)

قاعدة رقم (٤٨٠)

المبدأ : عدم جواز أن يضار الطاعن بطعنه — المادة ٤٣ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ •

ملخص الحكم : لئن كانت محكمة أول درجة قد التفتت في حكمها الصادر بتاريخ ١٩٧٠/٦/٦ عن تطبيق أحكام القانون رقم ٦٦ لسنة لكمية الدخان التي وصفتها مصلحة الجمارك بأنها مهربة من الرسوم الجمركية — إلا أنه لما كان استئناف الحكم السابق ثم نقضه حاصلا بناء على طلب المحكوم عليه وحده دون النيابة العامة فإنه لا يجوز أن يضار بطعنه عملا بنص المادة ٤٣ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ •
(نقض جنائي — جلسة ١٩٨١/٥/٤ — طعن رقم ١٤٣٨ لسنة ٤٨ ق)

قاعدة رقم (٤٨١)

المبدأ : العبرة في قبول الطعن — بوصف الواقعة الذي رفعت به الدعوى •

ملخص الحكم : جرى قضاء هذه المحكمة أن العبرة في قبول الطعن هي بوصف الواقعة كما رفعت بها الدعوى أصلا وليس بالوصف الذي تقضى به المحكمة •
(نقض جنائي — جلسة ١٩٨١/٦/٣ — طعن رقم ١٤٤ لسنة ٥١ ق)

قاعدة رقم (٤٨٢)

المبدأ : لا يجوز أن يضار الطاعن بطعنه •

الفاء وقف تنفيذ عقوبة الحبس يعتبر تشديدا للعقوبة حتى مع تخفيض مدة الحبس المقضى بها — قضاء الحكم المطعون فيه بالفاء
(م — ٣٢)

وقف التنفيذ الذى أمرت به محكمة أول درجة رغم ما أثبتته من أن
الحكوم عليه هو المستأنف وحده - خطأ فى القانون - وجوب نقض
الحكم جزئيا وتصحيح ذلك الخطأ .

ملخص الحكم : لما كان يبين من الاطلاع على الاوراق أن محكمة
أول درجة قضت بحبس المطعون ضده شهرا مع الشغل وأمرت بوقف
تنفيذ العقوبة لمدة ثلاث سنوات تبدأ من صيرورة الحكم نهائيا ،
فاستأنف المحكوم عليه وحده دون النيابة العامة هذا الحكم وقضى
الحكم المطعون فيه حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع
بتعديل الحكم المستأنف الى حبس المتهم - المطعون ضده - خمسة
عشر يوما ، ولما كان من المقرر أنه لا يجوز أن يضار الطاعن بطعنه ،
وكل الغاء وقف التنفيذ يعتبر تشديدا للعقوبة حتى مع تخفيف مدة
الحبس المقضى بها ، فان الحكم المطعون فيه يكون قد أخطأ فى القانون
حين ألغى وقف تنفيذ عقوبة الحبس المقضى بها مما يستوجب نقضه
نقضا جزئيا وتصحيح ذلك الخطأ .
(نقض جنائى - جلسة ١٩٨١/١٠/١ - طعن رقم ٢٩٣ لسنة ٥١ ق)

قاعدة رقم (٤٨٣)

المبدأ : الحكم غيابيا - خطأ - بانقضاء الدعوى الجنائية لوفاة
المتهم لا يضر به - اثر ذلك ؟ .

جواز الطعن فيه بالنقض من النيابة العامة .

ملخص الحكم : من حيث أن الحكم المطعون فيه وان كان قد صدر
فى غيبة المطعون ضده الا أنه وقد قضى بانقضاء الدعوى الجنائية
ب وفاة المتهم على أساس ان اسمه فانه لا يعتبر قد اضر بالمطعون
ضده حتى يصح له ان يعارض فيه ومن ثم فان الطعن عليه بالنقض
من النيابة العامة يكون جائزا .

(نقض جنائى - جلسة ١٩٨١/١٢/٨ - طعن رقم ١٨٨٢ لسنة ٥١ ق)

قاعدة رقم (٤٨٤)

المبدأ : قبول الطعن — رهن بتوافر صفة للطاعن في رفعه —
مناطق توافر تلك الصفة — أن يكون طرفاً في الحكم المطعون فيه اقتضار
الحكم على الفصل في الدعوى الجنائية — مقتضاه عدم قبول الطعن
المرفوع من المدعى بالحق المدني الذي قضت محكمة أول درجة بإحالة
دعواه المدنية إلى المحكمة المدنية المختصة .

ملخص الحكم : لما كان يشترط لقبول الطعن وجود صفة للطاعن
في رفعه ومناطق توافر هذه الصفة أن يكون طرفاً في الحكم المطعون
فيه ولما كان المدعى المدني ليس طرفاً في الحكم المطعون فيه الذي اقتصر
على الفصل في الدعوى الجنائية بعد ما قضت محكمة أول درجة بإحالة
الدعوى المدنية إلى المحكمة المدنية المختصة عملاً بالمادة ٣٠٩ من قانون
الإجراءات الجنائية فإنه يتعين الحكم بعدم قبول الطعن لرفعه من غير
ذی صفة ومصادرة الكفالة عملاً بالمادة ٣٦/٢ من قانون حالات
وأجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة
١٩٥٩ مع الزام الطاعن المصاريف .
(نقض جنائي — جلسة ١٩٨١/١٢/٣١ — طعن رقم ٢٢٤٨ لسنة ٥١ ق)

ظروف مشددة

قاعدة رقم (٨٥)

المبدأ : سبق الاصرار - ماهيته ؟ حق محكمة الموضوع في استخلاصه من الوقائع والظروف - متى كان موجب ذلك لا يتنافر وهذا الاستنتاج .

ملخص الحكم : سبق الاصرار حالة ذهنية تقوم بنفس الجاني قد لا يكون في الخارج أثر منصوس يجل عليها مباشرة وانما هي تستفاد من وقائع وظروف خارجية ويستخلصها القاضي منها استخلاصا مادام موجب هذه الظروف لا يتنافر عقلا مع هذا الاستنتاج .
(نقض جنائي - جلسة ١٩٨١/١١/١٢ - طعن رقم ٥٩٧٠ لسنة ٥١ ق)

Inc

قاعدة رقم (٤٨٦)

المبدأ : عقوبة المادة ٢٢٩ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ -
الغرامة التي لا تقل عن خمسة جنيهاً ولا تزيد على خمسين جنيهاً -
معاقبة المظنون ضده طبقاً لها - وتغريمه مائتي قرش - خطأ في تطبيق
القانون - وجوب تصحيحه •

ملخص الحكم : لما كانت المادة ١٠٨ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩
بإصدار قانون العمل قد نصت على أن « على كل صاحب عمل
أن يتخذ الاحتياطات اللازمة لحماية العمال أثناء العمل من الأضرار
الصحية وأخطار العمل والآلات • ولا يجوز لصاحب العمل أن يحل
العمال أو يقتطع من أجورهم أي مبلغ لقاء توفير هذه الحماية • ولوزير
الشؤون الاجتماعية والعمل إصدار القرارات اللازمة لتنظيم هذه
الاحتياطات » ، وقد أصدر وزير العمل القرار رقم ٤٨ لسنة ١٩٦٧
بتنظيم هذه الاحتياطات • وكانت المادة ٢٢٩ من ذات القانون - التي
دين المظنون ضده وفقاً لها - تنص على أنه « يعاقب بغرامة لا تقل
عن خمسة جنيهاً ولا تزيد على خمسين جنيهاً كل من يخالف الأحكام
التي يصدر بها قرار من وزير الشؤون الاجتماعية والعمل بالتطبيق
لأحكام المادتين ١٠٧ ، ١٠٨ من هذا القانون » • ولما كان الحكم المظنون
فيه قد أيد الحكم الابتدائي القاضي بتغريم المظنون ضده مائتي قرش
عن التهمة الثالثة فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون إذ نزل بعقوبة
الغرامة عن الحد الأدنى المقرر لها وهو خمسة جنيهاً مما يعيبه ويوجب
نقضه نقضاً جزئياً وتصحيحه بتعديل العقوبة المقررة بها عن هذه
التهمة إلى خمسة جنيهاً •

(نقض جزائي - جلسة ١٩٨١/١٠/١ - طعن رقم ٢٩٧ لسنة ٥١ ق)

غش

قاعدة رقم (٤٨٧)

المبدأ : العلم بغش البضاعة المعروضة للبيع — موضوعي —
عجز المشتغل بالتجارة عن اثبات مصدر حصوله على المادة موضوع
الجريمة — افتراض علمه بالغش — لا عيب — أساس ذلك واثره ؟

ملخص الحكم : لما كان من المقرر ان العلم بغش البضاعة المعروضة
للبيع هو . مما تفصل فيه . محكمة الموضوع فمتى استنتجه من وقائع
الدعوى استنتاجا سليما فلا شأن لمحكمة النقض به وكان الطاعن على
نحو ما هو ثابت بمحضر المعارضة الابتدائية — وان انكر الاتهام
ودفعه بأنه تاجر جملة يشتري الجبن المضبوط ويبيعه ولا يقوم بتصنيعه .
— الا أنه عجز عن اثبات مصدر حصوله عليه ، فلا على المحكمة ان هي
افترضت علمه بالغش باعتبار أنه من المشتغلين بالتجارة ، اذ من المقرر
أن المادة الثانية من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤٠ بشأن قمع الغش
والتدليس المعدلة بالقانونين رقمي ٥٥٢ لسنة ١٩٥٥ و ٨٠ لسنة ١٩٦١
— والسارية أحكامها بعد صدور القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ — نصت
على ان العلم بالغش والفساد يفترض إذا كان المخالف من المشتغلين
بالتجارة أو من الباعة الجائلين ما لم يثبت حسن نيته . ومصدر المواد
موضوع الجريمة . ولا على المحكمة ان هي لم تتحدث عن ركن العلم
واثبات توافره لدى الطاعن مادام انه من بين المشتغلين بالتجارة .
(نقض جنائي — جلسة ١٩٨١/٥/٢٥ — طعن رقم ١٥٦ لسنة ٥١ ق)

قاعدة رقم (٤٨٨)

المبدأ : حظر تداول الأغنية الغير مطابقة للمواصفات — مادة

١/٢ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ .

استبدال عقوبة المخالفة بعقوبة الجنحة — اذا كان المتهم حسن

النية مع وجوب القضاء بالمصادرة — المادة ١٨ من القانون ١٠ لسنة ١٩٦٦ المعدل بالقانون ٢٠ لسنة ١٩٧٦ .

مخالفة ذلك — خطأ فى تطبيق القانون — مثال .

ملخص الحكم : لما كان القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ قد نص فى مادته الثانية على أنه « يحظر تداول الأغذية فى الأحوال الآتية (١) إذا كانت غير مطابقة للمواصفات فى التشريعات النافذة » . ثم جرى نص المادة ١٨ منه بعد تعديلها بالقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٧٦ على أنه « يعاقب من يخالف أحكام المواد ٢ ، ١٠ ، ١١ ، ١٢ ، ١٤ ، ١٤ مكررا والقرارات المنفذة لها بمقوبة المخالفة وذلك اذا كان المتهم حسن النية ويجب ان يقضى الحكم بمصادرة المواد الغذائية موضوع الجريمة » فمن مقتضى هذه النصوص ان الشارع بعد ان حرم تداول الاغذية الغير مطابقة للمواصفات قد استبدل بمقوبة الجنبعة عقوبة المخالفة اذا كان المتهم حسن النية على ان يقضى وجوبا بمصادرة المواد الغذائية موضوع الجريمة . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه وان نفى علم المطعون ضده بان « الردة » توضع المحاكمة مغشوشة الا انه أثبت فى حقه عرضه للبيع خبزا يحتوى على ردة غير مطابقة للمواصفات مما يستوجب توقيع عقوبة المخالفة وفق المادة ١٨ من القانون رقم ١٠ سنة ١٩٦٦ سالف الذكر فانه اذ قضى رغم ذلك بالبراءة يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه .

(نفى جنائى — جلسة ١٩٨١/١١/٨ — طعن رقم ٥٤٣ لسنة ٥١ ق)

قاعدة رقم (٤٨٩)

المبدأ : اثبات الحكم قيام الطاعن بصفته متعاقدا من الباطن بتوريد لحوم فاسدة لجهة حكومية — لم يثبت فشله لها او علمه بفسادها — تطبيقه الفقرة الثانية من المادة ١١٦ مكرز ج عقوبات ، النعى عليه بدعوى الخطأ فى تطبيق القانون .

مأخذ الحكم : لما كان نص المادة ١١٦ مكرراً (ج) من قانون

العقوبات قد جرى في فقرته الثانية على أن ، كل من استعمل أو ورد
بضاعة أو مواد مغشوشة أو فاسدة تنفيذاً لأى من العقود سالفة الذكر ،
ولم يثبت غشه لها أو علمه بغشها أو فسادها يعاقب بالعقوبات والغرامة
التي لا تتجاوز ألف جنيه أو إحدى هاتين العقوبتين وذلك ما لم يثبت
أنه لم يكن في مقدوره العلم بالغش أو الفساد ويحكم على الجاني
بغرامة تساوى قيمة الضرر المترتب على الجريمة ويعاقب بالعقوبات
سابقة الذكر على حسب الأحوال ، المتعاقد من الباطن والوكلاء
والوسطاء إذا كان الإخلال بتنفيذ الالتزام أو الغش راجعاً إلى فعلهم
« وكان من المقرر أن لحكمة الموضوع أن تستنبط من الوقائع والقرائن
ما تراه مؤدياً عقلاً إلى النتيجة التي انتهت إليها ، متى أقامت قضاها
على ما اقتنعت به من أدلة لها أصلها الثابت في الأوراق ، فإن ما تخلص
إليه في هذا الشأن يكون من قبيل فهم الواقع في الدعوى مما يدخل
في نطاق سلطتها وإذا كان مؤدى ما أثبتته الحكم المطعون فيه بمدوناته
أن الطاعن بصفته متعاقداً من الباطن على توريد لحوم لجهة حكومية قد
ورد بالفعل كمية فاسدة منها إلى تلك الجهة إذ تبين من فحص تلك
الكمية أنها محمومة وغير صالحة للاستهلاك الآدمي ، وقد كان ذلك
راجعاً لفعله دون أن يثبت للمحكمة غشه أو علمه بفسادها ، وكان الطاعن
لا يمارى في أن ما حصله الحكم من أقوال الشهود واعترافه بالتحقيقات
بتوريدها له معينه الصحيح من الأوراق فلا يعدو ما ينعاه الطاعن
على الحكم بدعوى الخطأ في تطبيق القانون — إذ دانه عن جريمة
تقع — أن يكون محاولة لتجريح أدلة الدعوى على وجه معين تأدياً من
ذلك إلى مناقضة الصورة التي ارتسمت في وجدان قاضي الموضوع
بالدليل الصحيح ، وهو ما لا يقبل لدى محكمة النقض .

(نقض جنائي — جلسة ١٩٨١/١١/١٥ — طعن رقم ٦٠٤ لسنة ٥١ ق)

قاعدة رقم (١٤٠)

المبدأ : كفاية وقوع الفعل لتوافر جريمة النفس في التوريق -
ولو لم يترتب عليه ضرر ما *

ملخص الحكم : من المقرر انه لا يلزم لتوافر الركن المادى لجريمة النفس فى التوريق جسامه الضرر المترتب عليه بل يكفى وقوع النفس لتوافر الجريمة ولو لم يترتب عليه ضرر ما ، فان ما ينعاه الطاعن على الحكم فى هذا الصدد يكون غير صحيح *

(نفس جنائى - جلسة ١٩٨١/١١/١٥ - طعن رقم ٦٠٤ لسنة ٥١ ق ٢)

قاضى الاحالة

قاعدة رقم (٤٨١)

المبدأ : تخلف الطاعن عن الحضور أمام مستشار الاحالة - حتى
بفرض عدم اعلانه - لا يبطل القرار بالاحالة الى المحاكمة - علة
ذلك ؟ *

قرار الاحالة - اجراء سابق على المحاكمة - الطعن بطلانه لاول
مرة امام محكمة النقض - غير مقبول *

ملخص الحكم : لما كان قضاء هذه المحكمة قد جرى على اعتبار
قرار الاحالة من مراحل التحقيق وان تخلف الطاعن عن الحضور أمام
مستشار الاحالة - حتى بفرض عدم اعلانه - لا يبطل القرار بالاحالة
الى المحاكمة ، فالقانون لم يستوجب حضوره كما أن المحكمة هي جهة
التحقيق النهائي ويجوز للمتهم أن يطلب منها استكمال ما فات مستشار
الاحالة من اجراءات التحقيق وابداء دفاعه بشأنها امامها ومن ثم فلا
محل للقول بوجود ضرر يستدعي بطلان هذا الاجراء والا ترتب على
البطلان اعادة الدعوى الى جهة التحقيق من بعد اتصالها بالمحكمة وهو
غير جائز ويكون النعى على الحكم في هذا الصدد غير سديد ، هذا
فضلا عن أن الثابت من مطالعة محاضر جلسات المحاكمة أن أيا من
الطاعن أو المدافع عنه لم يثر شيئا بشأن قرار الاحالة وكان هذا القرار
اجراء سابقا على المحاكمة فانه لا يقبل من الطاعن اثاره أمر بطلانه لاول
مرة أمام محكمة النقض مادام أنه لم يدفع به أمام
محكمة الموضوع *

(نقض جنائي - جلسة ١٩٨١/٤/٣٠ - طعن رقم ١٤٠٤ لسنة ٥٠ ق)

قانون

قاعدة رقم (٤٩٢)

المبدأ : وجوب التحرز في تفسير القوانين الجنائية - والتزام
الدقة في ذلك - وعدم تحميل عباراتها فوق ما تحتل .

مياغة النص في عبارات واضحة جلية - اعتبارها تعبيراً صادقاً
عن ارادة المشرع - عدم جواز الانحراف عنها عن طريق التفسير او
التأويل .

استعمال القوة أو التهديد للاخلال بحرية الانتخاب أو الاستفتاء
أو بنظام إجراءاتهما - مؤتم - المادتان ٤٥ ، ٤٦ من القانون ٧٣ لسنة
١٩٥٦ .

سقوط الدعوتين - العمومية والمخنية - في الجرائم المنصوص
عليها في القانون ٧٣ لسنة ١٩٥٦ بمضى ستة أشهر من يوم اعلان
نتيجة الانتخاب أو الاستفتاء أو من تاريخ آخر عمل متعلق بالتحقيق -
المادة ٥٠ من ذات القانون .

عدم جواز الرجوع الى القانون العام فيما نظمه قانون خاص -
التشريع العام اللاحق - لا ينسخ ضمناً التشريع الخاص السابق .

مثال .

ملخص الحكم : لما كان من المقرر ان الاصل أنه يجب التحرز في
تفسير القوانين الجنائية والتزام جانب الدقة في ذلك وعدم تحميل
عباراتها فوق ما تحتل ، وأنه متى كانت عبارة القانون واضحة لا لبس
فيها فانه يجب أن تعد تعبيراً صادقاً عن ارادة الشارع ولا يجوز
الانحراف عنها عن طريق التفسير أو التأويل أياً كان الباعث على ذلك ،
ولا الخروج على النص متى كان واضحاً جلي المعنى قاطعاً في الدلالة
على المراد منه ، وكان نص المادة ٤٦ من القانون ٧٣ سنة ١٩٥٦ بتنظيم

مباشرة الحقوق السياسية جاء واضحا جليا في معاقبة كل من أحل
بهرية الانتخاب أو الاستفتاء أو بنظام إجراءاته باستعمال القوة أو
للتهديد بذات العقوبات الواردة بالمادة ٤٥ من القانون المذكور ، وهي
الحبس أو الغرامة التي لا تتجاوز مائتي جنيه ، وكانت الواقعة حسبا
حصلها الحكم المطعون فيه تتوافر فيها عناصر الجريمة المنصوص عليها
في تلك المادة وتخفض لحكمها ، فان الحكم المطعون فيه يكون صحيحا
فيما انتهى اليه من اعمالها ، واذ كانت المادة ٥٠ من ذات القانون قد
نصت على أن تسقط الدعوى العمومية والمدنية في الجرائم المنصوص
عليها في هذا القانون بمضي ستة أشهر من يوم اعلان نتيجة الانتخاب
أو الاستفتاء أو من تاريخ آخر عمل متعلق بالتحقيق ، وكانت الطاعة
لا تمارى فيما استخلصه الحكم المطعون فيه من توافر شروط اعماله
هذه المادة على الدعوى المطروحة ، فان ما تنمى عليه من الخطأ في تطبيق
القانون لا يكون سديدا . ولا يغير من هذا النظر أن المادة ١٣٧ مكررا
من قانون العقوبات المعدلة بالقانون ١٢٠ سنة ١٩٦٢ اللاحق للقانون
٧٣ لسنة ١٩٥٦ قد تضمنت المعاقبة بمعقوبة الجنائية لكل من استعمل
القوة أو العنف أو التهديد مع موظف عام أو مكلف بخدمة عامة لحمله
بغير حق على أداء عمل من أعمال وظيفته أو على الامتناع عنه . ذلك
أن القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٥٦ بتنظيم مباشرة الحقوق السياسية هو
قانون خاص يتضمن تنظيميا لاحكام الجرائم الواردة به ، ومن المقرر
أنه مع قيام قانون خاص لا يرجع الى أحكام قانون عام الا فيما لم
ينظمه القانون الخاص من أحكام ، وان التشريع العام اللاحق لا ينسخ
ضمنا التشريع الخاص السابق بل يظل التشريع الخاص قائما .
(يقضى جنائي - جلسة ١٩٨١/٣/٩ - طعن رقم ٢٣١٠ لسنة ٥٠ ق)

قاعدة رقم (٤٩٢)

المبدأ : استقلال شركة القطاع العام عن المؤسسة العامة في أداء نشاطها

**علاقة رئيس مجلس الإدارة — بالشركة — علاقة تعاقدية —
أساس ذلك — وأثره ؟**

**إشراف المؤسسة العامة لا يفضى على الوحدة الاقتصادية وصف
السلطة العامة — تعيين رئيس مجلس الإدارة بقرار جمهوري — تنظيم
للعلاقة التعاقدية — عدم إسباغها صفة الموظف العام عليه — أساس
ذلك ؟**

ملخص الحكم : لما كانت المادة الأولى من مواد إصدار القرار
بقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ بإصدار نظام العاملين بالقطاع العام —
الذى يحكم واقعة الدعوى — قد نصت على أن تسرى أحكام قانون
العمل فيما لم يرد به نص فى هذا النظام • وكانت المادة الأولى منه
قد خولت مجلس إدارة الوحدة الاقتصادية وضع هيكل تنظيمي لها
وجداول بالمقررات الوظيفية ونظمت المادة الخامسة منه طرق التعيين
فى الوظائف المختلفة للوحدة الاقتصادية فنصت على أنه فيما عدا رئيس
مجلس الإدارة وأعضاء مجلس الإدارة الذين يعينون بقرار من رئيس
الجمهورية يكون التعيين فى وظائف الإدارة العليا بقرار من الوزير
المختص • مما مفاده مجتمعا استقلال شركة القطاع العام عن المؤسسة
العامة فى أداء نشاطها وأن عمل رئيس مجلس إدارة الشركة يعد وظيفة
من وظائفها يتقاضى شأغلها عنها اجرا وبديل تمثيل مقابل انصرافه الى
عمله بها والتفرغ لشئونها شأنه فى ذلك شأن سائر العاملين مما يجعل
علاقته بهذه الشركة ليست تنظيمية بل علاقة عمل تعاقدية تتميز بغير
التسمية المميزة لمقد العمل وتنتفى عنه صفة الموظف العام وليس من

شأن اشراف المؤسسة العامة وما لها من سلطة التخطيط والتنسيق والمتابعة والتقييم أن يضافى على الوحدة الاقتصادية وصف السلطة العامة وانما تظل هذه الوحدة ذات شخصية اعتبارية مستقلة تمارس نشاطها فى نطاق القانون الخاص تربطها بموظفيها علاقة تعاقدية يحكمها قانون العمل كما تخضع لاحكام القرار بقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٧١ بنظام العاملين بالقطاع العام ولا يغير من طبيعة هذه العلاقة بما نصت عليه المادة ٤٨ من القرار بقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ من أن تعيين رئيس مجلس ادارة الشركة يكون بقرار من رئيس الجمهورية لان ذلك لا يعدو فى حقيقته ان يكون تنظيميا للعلاقة التعاقدية القائمة بين رئيس مجلس الادارة وبين الشركة التى يعمل بها بالاضافة الى أن أداة التعيين لا تسبغ عليه صفة الموظف العام مادامت عناصرها غير متوافرة فى جانبه وهى ان يعهد الى الشخص بعمل دائم فى خدمة مرفق عام تديره الدولة أو أشخاص القانون العام الاخرى بأسلوب الاستغلال المباشر عن طريق شغله وظيفة تدرج فى التنظيم الادارى لهذا المرفق مما مؤداه ان رئيس مجلس الادارة لا يعد موظفا عاما فى المفهوم العام للموظف العام .

(نقض جنائى - جلسة ١٩٨١/٤/٢٦ - طعن رقم ٣٤٢٩ لسنة ٥٠ ق)

قاعدة رقم (٤٣٤)

المبدأ : الاعتذار بالجهل بحكم من احكام قانون آخر - غير قانون العقوبات - شرط قبوله : اقامة مدعى هذا الجهل الدليل على أنه تعرض تحريا كافيا وان اعتقاده بمشروعية عمله كانت له أسباب معقولة .

القضاء ببراءة المظنون ضدهما - لجرد القول بخلو الاوراق مما ينفى دفاعهما بالجهل بالقاعدة الشرعية التى تحظر الجمع بين الزوجة

وجدتها دون بيان الدليل على صحة ما ادعيه من اعتقادهما بانهما كانا
بياضران عملا مشروعا والاسباب المعقولة التي تبرر لديهما هذا الاعتقاد
- قصور -

ملخص الحكم : من المقرر انه يشترط لقبول الاعتذار بالجهل بحكم
من أحكام قانون آخر غير قانون العقوبات ان يقيم من يدعى هذا الجهل
الدليل القاطع على أنه تحرى تحريا كافيا وان اعتقاده الذي اعتقده
بأنه يباشر عملا مشروعا كانت له اسباب معقولة * وهذا هو المحل عليه
فى القوانين التى اخذ عنها الشارع اسس المسؤولية الجنائية وهو
الاستفاد من مجموع نصوص القانون * فانه مع تقديره قاعدة عدم
قبول الاعتذار بعدم العلم بالقانون أورد فى المادة ٦٣ من قانون
العقوبات انه لا جريمة اذا وقع الفعل من موظف أمضى فى الاحوال
الآتية * (أولا) إذ ارتكب الفعل تنفيذا لامر صادر اليه من رئيس
وجبت عليه طاعته او اعتقد انها واجبة عليه * (ثانيا) اذا حسنت نيته
وارتكب فعلا تنفيذا لما امرت به القوانين أو ما اعتقد أن اجراءه من
اختصاصه * وعلى كل حال يجب على الموظف أن يثبت انه لم يرتكب
الفعل الا بعد التثبت والتحرى وانه كان يعتقد مشروعيته وان اعتقاده
كان مبنيا على اسباب معقولة * كما قال فى المادة ٦٥ من قانون
العقوبات ان أحكام قانون العقوبات لا تسرى على كل فعل ارتكب بنية
سليمة عملا بحق مقرر بمقتضى الشريعة * لما كان ذلك ، وكان الحكم
المطعون فيه قد اقتصر فى قضائه ببراءة المظنون ضدتهما على مجرد
القول بخلو الأوراق مما ينفى دفاعهما بالجهل بالقاعدة الشرعية التى
تحظر الجمع بين الزوجة وجدتها دون ان يبين الدليل على صحة
ما ادعاه المظنون ضدتهما من أنهما كانا يعتقدان أنهما انما كانا يباشران
عملا مشروعا والاسباب المعقولة التى تبرر لديهما هذا الاعتقاد ، فانه
يكون مشوبا بالقصور *

(نقض جنائى - جلسة ١٩٨١/٥/٢٧ - طعن رقم ٢٤٠٢ لسنة ٥٠ ق)

قاعدة رقم (٤٩٥)

المبدأ : احكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ - - عدم انطباقها على واقعة بناء الدور الاول العلوى - - علة ذلك ؟

ملخص الحكم : من المقرر ان احكام القانون رقم ٥٢ سنة ١٩٤٠ فى شأن تقسيم الاراضى المعدة للبناء لا تنطبق على واقعة بناء الدور الاول العلوى ، لان القانون المذكور مقصور بالنسبة للمباني على تلك التى تقام على الارض ومن ثم فهو رهن باقامة الطابق الارضى ولا شأن له بالطوابق التالية غير المتصلة بها .
(نقض جنائى - جلسة ١٩٨١/١٠/٢٥ - طعن رقم ٢٥٢ لسنة ٥١ ق)

قاعدة رقم (٤٩٦)

المبدأ : بناء الدور الاول العلوى على ارض لم يصدر مرسوم بالموافقة على تقسيمها واقامة ذات البناء بدون ترخيص - الحكم بالادانة وتوقيع عقوبة واحدة عنهما تدخل فى حدود العقوبة المقررة للجريمة الثانية - انتفاء المصلحة فى النفي على الحكم بشأن الجريمة الاولى .

ملخص الحكم : لما كان صحيحا ما ذهبت اليه الطاعنة ان الفعل موضوع التهمة الاول - اقامة بناء بالدور الاول - العلوى - فعل غير مؤثم بحكم القانون رقم ٥٢ سنة ١٩٤٠ سالف الذكر بما كان يقتضى تبرئة المظنون ضده من هذه التهمة الا انه لما كان ذلك الفعل ذاته يكون من جهة اخرى جريمة اقامة بناء بغير ترخيص - وهى موضوع التهمة الثانية الموجهة للمظنون ضده - والمعاقب عليها بالمادة ٢٢ من القانون رقم ١٠٦ سنة ١٩٧٦ وكان الحكم المظنون فيه قد قضى ازاء هذا الارتباط بين التهمتين سالفتي الذكر بعقوبة واحدة

عنهما وهي المقررة بالمادة ٢٢ من القانون رقم ١٠٦ سنة ١٩٧٦ - وذلك باعتبارها العقوبة الأشد عملاً بالمادة ١/٣٣ من قانون العقوبات • فانه لا تكون بذلك ثمة مصلحة للطاعة في النفي على الحكم بالادانة في الجريمة المرتبطة طالما كانت العقوبة المقررة المقضى بها في حدود العقوبة المقررة للجريمة الاخرى والتي لا مطعن عليها بما يضحى معه هذا الوجه من النفي غير مقبول •

(نقض جنائي - جلسة ١٠/٢٥/١٩٨١ - طعن رقم ٤٥٢ لسنة ٥١ ق)

قاعدة رقم (٤٩٧)

المبدأ : القوانين المنظمة لطرق الطعن في الاحكام عدم سريتها بشأن ما صدر من احكام قبل تاريخ العمل بها - متى كانت هذه القوانين منشئة لطريق من تلك الطرق •

ملخص الحكم : من المقرر ان القوانين المنظمة لطرق الطعن في الاحكام عموماً - ومنها الجنائية - لا تسرى بالنسبة لما صدر من الاحكام قبل تاريخ العمل بها متى كانت هذه القوانين منشئة لطريق من تلك الطرق •

(نقض جنائي - جلسة ١٠/٢٨/١٩٨١ - طعن رقم ٤٢٨ لسنة ٥١ ق)

قاعدة رقم (٤٩٨)

المبدأ : سريان التشريع الجديد على الجريمة المستمرة حتى ولو كانت أحكامه أشد مما سبقه •

مقياس التمييز بين الجريمة الوقتية والجريمة المستمرة - جريمة الامتناع عن تنفيذ القرار الهندسى - مستمرة - اثر ذلك ؟ •

ملخص الحكم : لما كان من المقرر قانوناً ان التشريع الجديد يسرى على الجريمة المستمرة حتى لو كانت أحكامه أشد مما سبقه لاستمرار

ارتكاب الجريمة فى ظل الاحكام الجذيدة ، وكان الفيصل فى التمييز بين الجريمة الوقتية والجريمة المستمرة هو طليعة الفعل المادى المكون للجريمة كما عرفه القانون ، سواء اكان هذا الفعل ايجابيا أو سلبيا ، ارتكابا أو تركا ، فاذا كانت الجريمة تتم وتنتهى بمجرد اتيان الفعل كانت وقتية ، أما اذا استمرت الحالة الجنائية فترة من الزمن فتكون الجريمة مستمرة طوال هذه الفترة ، والعبرة فى الاستمرار هنا هى تدخل ارادة الجانى فى الفعل المعاقب عليه تدخل متتابعا متجددا ، ولا عبرة بالزمن الذى يسبق هذا الفعل فى التهيؤ لارتكابه والاستعداد لمقارفته أو بالزمن الذى يليه والذى تستمر فيه آثاره الجنائية فى اعتابه ، بل اكان ذلك ، وكانت جريمة امتناع المطمون ضده عن تنفيذ القرار الهندسى تقوم على فعل سلبى يتوقف على تدخل ارادته تدخل متتابعا ومتجددا بتكوين فعل الامتناع المعاقب عليه ومن ثم فانه يكون جريمة مستمرة تخضع ما بقى استمرارها لاحكام القانون اللاحق ولو كان أحكامه أشد .

(نقض جنائى - جلسة ١٩٨١/١١/٣ - طعن رقم ١٥١٢ لسنة ٥١ ق)

قاعدة رقم (٤٩٩)

المبدأ : اختصاص محكمة الاحداث دون سواها بنظر الجرائم التى يتهم فيها الحدث - اشترك محكمة الاحداث والمحكمة الجزئية - صاحبة الاختصاص العام - بنظر الجرائم المنصوص عليها فى قانون الاحداث - متى وقعت من غير حدث .

عدم اختصاص محكمة الاحداث بمحاكمة غير الحدث فى الجرائم المنصوص عليها فى قانون العقوبات أو أى قانون عقابى غير قانون الاحداث - مثال .

القضاء بالفناء الحكم المستأنف وعدم اختصاص المحكمة — لعدم تجاوزاتهم وقت الحادث سن الاحداث — قضاء منه للخصومة على خلاف ظاهره — جواز الطعن فيه بالنقض — أساس ذلك ؟

ملخص الحكم : لما كان الشارع قد نص في المادة الاولى من القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ بشأن الاحداث والمعمول به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية في ١٦ مايو سنة ١٩٧٤ على أن : « يقصد بالحدث في حكم هذا القانون من لم يتجاوز سنه ثمانى عشرة سنة ميلادية وقت ارتكاب الجريمة » كما نص في المادة ٢٩ منه على أن : « تختص محكمة الاحداث دون غيرها بالنظر في أمر الحدث عند اتهامه في الجرائم وعند تعرضه للانحراف ، كما تختص بالفصل في الجرائم الأخرى التي تنص عليها هذا القانون ، وذا اسم في الجريمة غير حدث وجب تقديم الحدث وحده الى محكمة الاحداث . فدل بذلك — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة — على أنه اختص محكمة الاحداث دون سواها بنظر الجرائم التي يتهم فيها الحدث ، واشراكها مع المحكمة الجزئية — صاحبة الاختصاص العام — في نظر الجرائم المنصوص عليها في القانون المذكور والتي تقع من غير الحدث ، أما الجرائم الأخرى التي يساهم فيها غير حدث — فاعلا أصليا كان أو شريكا — والمنصوص عليها في قانون العقوبات أو في القوانين العقابية الخاصة أو أى قانون آخر فهذا لا شأن لمخكمة الاحداث بمحاكمة غير الحدث فيها . ولما كان ذلك وكان المطعون ضده قد تجاوز الثمانى عشرة سنة عند ارتكابه جريمة ادارة محل بدون ترخيص المسندة اليه ، وهى جريمة لم ينص عليها القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ بشأن الاحداث ، فان محكمة الاحداث لا تختص بمحاكمته عنها وينعقد الاختصاص لمحكمة الجناح الجزئية ويكون الحكم المطعون فيه اذ قضى بعدم اختصاصها قد خالف القانون ، واذ جاء منهيا للخصومة على خلاف

ظاهره اعتبارا بان محكمة الاحداث سوف تحكم حتما بعدم اختصاصها
بنظر الدعوى فيما لو رفعت اليها فان الطعن في هذا الحكم يكون جائزا .
(نقض جنائي - جلسة ١٩٨١/١١/٤ - طعن رقم ٥١٥ لسنة ٥١ ق)

قاعدة رقم (٥٠٠)

المبدأ : العقوبة المقررة لجريمة انتاج خبز بلدى يقل عن الوزن
المقرر قانونا - هي الحبس من ستة أشهر الى سنتين والغرامة التى
لا تقل عن مائة جنيه ولا تزيد عن خمسمائة جنيه - فضلا عن شهر
ملغص الحكم الصادر بالادانة على واجهة المحل لمدة تعادل مدة الحبس
المحكوم بها - م ٢/٢٨ من القرار رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ المعدل بالقرار
رقم ١٠٩ لسنة ١٩٥٩ والقرار رقم ٣٩ لسنة ١٩٧٥ والمادتين ٥٦ ، ٥٧
من المرسوم بقى ٥ لسنة ١٩٤٥ .

تعديل الحكم المطعون فيه للحكم المستأنف فى العقوبة المقضى
بها والاكتفاء بتوقيع الغرامة دون الحبس وشهر الحكم الوجوبيين -
خطا فى تطبيق القانون - وجوب النقض والتصحيح بتأييد الحكم
المستأنف الذى صايف القانون ، مادام التصحيح لا يخضع لاي
تقدير موضوعى ، بعد أن قالت محكمة الموضوع كلمتها من حيث ثبوت
اسناد التهمة - م ٣٩ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن
حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض .

ملغص الحكم : حيث أن الحكم الابتدائي المؤيد لاسبابه - فى
شأن بيان واقعة الدعوى وأدلة الثبوت فيها والتطبيق القانونى -
بالحكم المطعون فيه قد قضى بمعاقبة المطعون ضدهما بالحبس مع الشغل
لمدة ستة أشهر وتغريم كل منهما مائتى جنيه ومصادرة الخبز المضبوط
وشهر ملغص الحكم لمدة تساوى مدة الحبس . وقد قضى الحكم
المطعون فيه بتعديل الحكم المستأنف الى تغريم كل من المطعون ضدهما

بمبلغ مائتى جنيه والمصادرة - لما كان ذلك وكانت الفقرة الثالثة من المادة ٣٨ من القرار رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٨ المعدلة بالقرار رقم ١٠٩ لسنة ١٩٥٩ ثم بالقرار رقم ٣٩ لسنة ١٩٧٥ - التى دين المطعون ضدتهما وفقا لها - قد جرى نصها على انه « وكل مخالفة أخرى لأحكام هذا القرار يعاقب عليها بالعقوبات الواردة فى المادة ٥٦ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ » وكانت المادة ٥٦ المشار اليها قد نصت على انه « مع عدم الاخلال بأحكام المادة ٢٠ يعاقب عن كل مخالفة أخرى لأحكام هذا القانون بالحبس من ستة أشهر الى سنتين وبغرامة من مائة جنيه الى خمسمائة » كما نصت المادة ٥٧ من ذات المرسوم بقانون على انه « تشهر ملخصات جميع الأحكام التى تصدر بالإدانة فى الجرائم التى ترتكب بالمخالفة لأحكام هذا المرسوم بقانون بهروفة كبيرة على واجهة محل التجارة أو المصنع لمدة تعادل فترة الحبس المحكوم بها . » فان الحكم المطعون فيه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون فيما قضى به من إلغاء عقوبتى الحبس والشهر المقتضى بهما بالحكم المستأنف مما يتعين معه نقضه وتصحيحه بتأييد الحكم المستأنف الذى صادف صحيح القانون مادام تصحيح هذا الخطأ لا يخضع لأي تقدير موضوعى بعد أن قالت محكمة الموضوع كلمتها من حيث ثبوت صحة اسناد التهمة ماديا الى المطعون ضدتهما وذلك أعمالا لنص المادة ٣٩ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض .

(نقض جنائى - جاسبة ١٩٨١/١١/٥ - طعن رقم ٥٢٦ لسنة ٥٣ ق)

قاعدة رقم (٥٠١)

المبدأ : ضباط المخابرات الحربية من أعضاء الضبط القضائى
المسكرى فى دائرة اختصاصهم - م ١٢ من القانون ٢٥ لسنة
١٩٦٦ .

حق رجال الضبط القضائي العسكري تفتيش الداخلين أو الخارجين مدنيين أو عسكريين — من مناطق الاعمال العسكرية — المادة ٢٠ من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ — عدم التقيد في ذلك بقيود القبض والتفتيش المنصوص عليها في قانون الاجراءات الجنائية — كفاية أن يكون الشخص خارجا أو داخلا من مناطق الاعمال العسكرية لثبوت الحق في تفتيشه .

العثور أثناء التفتيش على دليل يكشف عن جريمة — اثره : صحة الاستدال به أمام المحاكم في تلك الجريمة — علة ذلك ؟

ملخص الحكم : لما كانت المادة الثانية عشرة من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ قد حددت أعضاء الضبط القضائي العسكري ومن بينهم ضباط المخابرات الحربية في دائرة اختصاصهم ، وكانت المادة العشرون من القانون المذكور قد نصت على أن لأعضاء الضبط القضائي العسكري كل في دائرة اختصاصه تفتيش الداخلين أو الخارجين من مناطق الأعمال العسكرية ، فإن مؤدى ذلك أن تفتيش الداخلين أو الخارجين — عسكريين كانوا أم مدنيين — من مناطق الاعمال العسكرية بمعرفة ضباط المخابرات الحربية هو أمر جائز قانونا ، ولم يتطلب التماسع بالنسبة للأشخاص توافر قيود القبض والتفتيش المنظمة بقانون الاجراءات الجنائية أو اشتراط وجود المراد تفتيشه في إحدى الحالات المبينة له في نطاق الفهم القانوني للمبادئ المقررة المذكورة ، بل إنه يكفي أن يكون الشخص داخلا أو خارجا من مناطق الاعمال العسكرية حتى يثبت لضباط المخابرات الحربية المختص حق تفتيشه ، فإذا هو عثر أثناء التفتيش الذي يجريه على دليل يكشف عن جريمة معاقب عليها في القانون العام ، فإنه يصح الاستدلال بهذا الدليل أمام المحاكم في تلك الجريمة لأنه ظهر أثناء إجراء مشروع في ذاته ولم ترتكب في سبيل الحصول عليه أية مخالفة .

(نقض جنائي — جلسة ١٩٨١/١٢/٢٣ — طعن رقم ٢٢٤٥ لسنة ٥١ ق)

قبض

قاعدة رقم (٥٠٢)

المبدأ : أمر المحكمة بالقبض على المتهمين وحبسهم - اجراء
تحفظى - عدم اعتباره تكويناً للرأى فى الدعوى *

ملفص الحكم : لما كانت المادة ٣٨٠ من قانون الاجراءات الجنائية
تنص على أن لمحكمة الجنايات فى جميع الاحوال أن تأمر بالقبض على
المتهم واحضاره ولها أن تأمر بحبسه احتياطياً وأن تفرج بكفالة أو بغير
كفالة عن المتهم المحبوس احتياطياً فانه لا وجه لما يقوله الطاعنون
من أن المحكمة كونت رأياً فى الدعوى قبل اكتمال نظرها وفقدت
صلاحيتها لنظرها باصدار الأمر بالقبض عليهم وحبسهم مادام أن ذلك
لا يعدو أن يكون اجراء تحفظياً مما يدخل فى حدود سلطتها المخولة
لها بمقتضى القانون *
(نقض جنائى - جلسة ١٩٨١/١٢/٢٠ - طعن رقم ١٢٦٥ لسنة ٥١ ق)

قصہ جنائی

قاعدة رقم (٥٠٣)

المبدأ : ركن العمد فى معنى المادة ٢٥٣ عقوبات مناط تحققه ؟
ملخص الحكم : ركن العمد فى معنى المادة ٢٥٣ من قانون العقوبات التى دين الطاعنان بها ، هو توجه الارادة اختيارا الى وضع النار .
(نقض جنائى - جلسة ١٩٨١/٤/٦ - طعن رقم ١٨٣٦ لسنة ٥٠ ق)

قاعدة رقم (٥٠٤)

المبدأ : القصد الجنائى فى جرائم التزوير والنصب - موضوعى
نحدث الحكم عنه مراعاة وعلى استقلال - غير لازم مادام قد أورد ما يدل عليه .

ملخص الحكم : القصد الجنائى فى جرائم التزوير والنصب من المسائل المتعلقة بوقائع الدعوى التى تفصل فيها محكمة الموضوع فى ضوء الظروف المطروحة عليها . وليس بلازم ان يتجسد الحكم عنه مراعاة وعلى استقلال ، مادام قد أورد من الوقائع ما يدل عليه .
(نقض جنائى - جلسة ١٩٨١/٤/١٣ - طعن رقم ١٤٤٥ لسنة ٥١ ق)

قاعدة رقم (٥٠٥)

المبدأ : القصد الجنائى فى جريمة البلاغ الكاذب - مناط تحققه ؟

الحكم بالادانة فى جريمة البلاغ الكاذب - وجوب بيانه القصد الجنائى فيها - مثال لتسبب معيب فى نفي القصد الجنائى .

ملخص الحكم : ينبغى لتوافر أركان جريمة البلاغ الكاذب أن يكون المبلغ عالما علما يقينيا لا يداخله أى شك فى أن الواقعة التى أبلغ

بها كاذبة وأن المبلغ ضده يرى منها وأن يقدم على تقديم البلاغ منتويا السوء والاضرار بمن أبلغ في جقه مما يتمين معه أن يعنى الحكم القاضي بالادانة في هذه الجريمة ببيان هذا القصد ، وكان الحكم المطعون فيه قد اقتصر على مجرد قوله أنه لا يوجد ما يبرر اتهام الطاعن للمدعية بالحقوق المدنية بالسرقة وأنه أصر على اتهامه لها دون أن يدل على توافر علمه بكذب البلاغ ويستظهر قصد الاضرار بالمبلغ في حقها بدليل ينتج عقلًا ، فإنه يكون فضلا عن خطئه في تطبيق القانون ، مشوبا بالقصور في البيان .

(نقض جنائي - جلسة ١٩٨١/١١/١٨ - طعن رقم ١٧٩ لسنة ٥٠ ق)

قاعدة رقم (٥٠٦)

المبدأ : تحدث الحكم استقلالاً عن القصد الجنائي في جريمة الاختلاس - غير لازم كفاية أن يكون فيما أوردته من وقائع وظروف ما يدل على قيامه .

ملخص الحكم : من المقرر أنه يلزم أن يتحدث الحكم استقلالاً عن توافر القصد الجنائي في الاختلاس بل يكفي أن يكون فيما أوردته ، من وقائع وظروف ما يدل على قيامه .

(نقض جنائي - جلسة ١٩٨١/١٢/١٥ - طعن رقم ٢١٢ لسنة ٥١ ق)

قتل

أولا : قتل خطا

ثانيا : قتل عمد

اولا : قتل خطأ

قاعدة رقم (٥٠٧)

المبدأ : انزال الحكم بالمطعون ضده عقوبة نقل عن الحد الأدنى المقرر للجريمة - المرتبطة ذات العقوبة الأشد - خطأ .

كون العيب الذي يشاب الحكم مقصورا على الخطأ على تطبيق القانون - أثر ذلك : وجوب تصحيح الخطأ والحكم وفقا للقانون .

عدم جواز اضرار المتهم بناء على الطعن المرفوع منه .

كون المتهم وحده هو المستأنف - وجوب قصر الحكم على تأييد حكم محكمة أول درجة .

ملخص الحكم : حيث ان الدعوى الجنائية أقيمت على المطعون ضده بتهمة القتل الخطأ بقيادة سيارة بخالة تعرض حياة الاشخاص والاموال للخطر فقضت محكمة أول درجة حضوريا بحبس المطعون ضده ستة أشهر مع الشغل وكفالة عشرين جنيها لوقف التنفيذ عن التهمتين مع تطبيق المادة ٢/٣٣ من قانون العقوبات . واذا استأنف المطعون ضده محكمة ثانية درجة بحكمها المطعون فيه بتعديل الحكم المستأنف وحبس المطعون ضده ثلاثة أشهر مع الشغل . لما كان ذلك ، وكانت عقوبة جريمة القتل الخطأ - وهي الجريمة ذات العقوبة الأشد التي دين بها المطعون ضده - كنص الفقرة الاولى من المادة ٢٣٨ من قانون العقوبات هي الحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر والغرامة التي لا تتجاوز مائتي جنية أو احدى هاتين العقوبتين . ولما كان الحكم المطعون فيه قد نزل بالعقوبة عن الحد الأدنى المقرر قانونا على النحو المسار بيانه فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون . وإذا كان العيب الذي شاب الحكم مقصورا على الخطأ في تطبيق القانون على الواقعة صار اثباتها في الحكم فإنه يتعين حسبا اوجبه الفقرة الاولى من

المادة ٣٩ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض أن تحكم محكمة النقض في الطعن بتصحيح الخطأ وتحكم بمقتضى القانون وهو ما يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه وتصحيحه بتوقيع عقوبة الحبس التي لا تقل عن ستة أشهر ولما كان المطعون ضده هو المستأنف وحده وكان من المقرر أنه لا يصح أن يصار المتهم بناء على الاستئناف المرفوع منه وحده فإنه يتعين ألا تزيد مدة الحبس المقضى بها عن المدة التي قضت بها محكمة أول درجة مما لازمه القضاء بتأييد الحكم المستأنف .
(نقض جنائي - جلسة ١٩٨١/١٢/١٠ - طعن رقم ٢٠٤٣ لسنة ٥١ ق)

ثانياً : قتل عمد

قاعدة رقم (٥٠٨)

المبدأ : استظهار نية القتل - موضوعي .

ملخص الحكم : من المقرر أن قصد القتل أمر خفي لا يدرك بالحبس الظاهر وإنما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى والامارات والمظاهر الخارجية التي يأتيها الجاني وتنم عما يضره في نفسه ، فإن استخلاص هذه النية من عناصر الدعوى موكول الى قاضي الموضوع في حدود سلطته التقديرية .
(نقض جنائي - جلسة ١٩٨١/٢/٥ - طعن رقم ٢١٠٦ لسنة ٥٠ ق)

قاعدة رقم (٥٠٩)

المبدأ : لا تلازم بين قيام القصد الجنائي وتوافر سبق الاصرار .

ملخص الحكم : لا تلازم بين قيام القصد الجنائي وسبق الاصرار فكل مقوماته ، فقد يتوافر القصد الجنائي وينتفى في الوقت ذاته سبق الاصرار الذي هو مجرد ظرف مشدد في جرائم الاعتداء على الأشخاص .
(نقض جنائي - جلسة ١٩٨١/٢/٥ - طعن رقم ٢١٠٦ لسنة ٥٠ ق)

قاعدة رقم (٥١٠)

المبدأ : حق المحكمة في رد الواقعة الى صورتها الصحيحة -

حد ذلك ؟ *

اسناد الحكم للطاعن وحده ارتكاب القتل المقترن بشروع في قتل
على خلاف ما جاء بأمر الاحالة من ارتكابه الجريمة مع آخر - قضى
ببرائته - لا يعيبه - علة ذلك ؟ *

ملخص الحكم : للمحكمة أن ترد الواقعة الى صورتها الصحيحة
مادامت تجريه لا تخرج عن نطاق الواقعة ذاتها التي تضمنها أمر الاحالة
والتي كانت مطروحة على بساط البحث ، فلا يعيب الحكم أن ينسب
الى الطاعن وحده ارتكابه فعل القتل المقترن بجناية الشروع في القتل
خلافا لما جاء بأمر الاحالة من ارتكابه هذا الفعل مع آخر - قضى
ببرأته - مادام الحكم لم يتناول التهمة التي رفعت بها الدعوى
بالتعديل وهي تهمة القتل العمد المقترن بجناية شروع في قتل ، ومادام
يحق للمحكمة ان تستبين الصورة الصحيحة التي وقع بها الحادث
أخذاً من كافة ظروف الدعوى وأدلتها المطروحة والتي دارت عليها
المرافعة ، اذ ان الطاعن لم يسأل في النتيجة الا عن جريمة القتل
العمد المقترن بجناية شروع في قتل ، وهي الجريمة التي كانت معروضة
على بساط البحث بالجلسة ، والتي يستوى ان يرتكبها الطاعن وحده
أو مع غيره ، ومن ثم فان المحكمة لم تكن ملزمة بإجراء تعديل في
وصف التهمة يقتضى تنبيه الدفاع اليه في الجلسة ليترافع على
أساسه *

(نقض جنائي - جلسة ١٩٨١/٢/٢٢ - طعن رقم ١٣١٥ لسنة ٥٠ ق)

(م - ٢٥)

قاعدة رقم (٥١١)

المبدأ : كفاية أن يكون جماع الدليل القولى غير متناقض مع الدليل الفنى ، تناقضا يستصحب على الملاءمة والتوفيق .

ملخص الحكم : من المقرر أنه ليس بلازم أن تطابق أقوال الشهود مضمون الدليل الفنى بل يكفى أن يكون جماع الدليل القولى غير متناقض مع الدليل الفنى تناقضا يستصحب على الملاءمة والتوفيق .
(نقض جنائى - جلسة ١٩٨١/٤/٣٠ - طعن رقم ١٤٠٤ لسنة ٥٠ ق)

قاعدة رقم (٥١٢)

المبدأ : اتهام الطاعن بعدة جرائم - مؤاخذته عنها بعقوبة تدخل فى الحدود المقررة لاحدهما اعمالا للمادة ٣٢ عقوبات - عدم جدوى النعى بدعوى الاخلال بحقه فى الدفاع لعدم لفت نظره الى تعديل وصف تهمة أخرى .

ملخص الحكم : لما كان الحكم المطعون فيه لم يوقع على الطاعن سوى عقوبة واحدة عن الجرائم الثلاث التى دانه بها تطبيقا للمادة ٣٢ من قانون العقوبات ، وكانت العقوبة المقررة بها مع تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات وهى الاسغال الشاقة المؤبدة - تدخل فى حدود العقوبة المقررة لجريمة القتل العمد مع سبق الاصرار التى دين الطاعن بها فانه لا يكون له مصلحة فى النعى على الحكم بالاخلال بحقه فى الدفاع لعدم لفت نظره الى تعديل وصف التهمة الثانية الخاصة بجريمة احراز السلاح المششن .
(نقض جنائى - جلسة ١٩٨١/٤/٣٠ - طعن رقم ١٤٠٤ لسنة ٥٠ ق)

قاعدة رقم (٥١٣)

المبدأ : حق محكمة الموضوع فى تعديل وصف التهمة — حده ؟
التزام الواقعة المادية الميينة بأمر الاحالة .
مثال فى قتل عمد .

ملخص الحكم : لئن كان الامل أن المحكمة لا تتقيد بالوصف القانونى الذى تسبغه النيابة العامة على الفعل المسند إلى المتهم لأن هذا الوصف ليس نهائيا بطبيعته ، وليس من شأنه أن يمنع المحكمة من تعديله متى رأت أن ترد الواقعة بعد تمحيصها الى الوصف القانونى السليم ، الا أن حد ذلك أن تلتزم ذات الواقعة المادية الميينة بأمر الاحالة التى كانت مطروحة بالجلسة ودارت حولها المرافعة ، وليس لها إسناد واقعة مادية أو إضافة عناصر جديدة تختلف عن الأولى ، أو أن تجرى تغييرا فى الأفعال المؤسسة عليها التهمة ، ولما كانت الواقعة التى شملها أمر الإحالة ورفعت بها الدعوى الجنائية على الطاعن لم تستند اليه فعل اطلاق العيار النارى على المجنى عايه ، فقد كان يجب على المحكمة وقد اتجهت إلى التعديل بإسناد هذا الفعل المادى إلى الطاعن على خلاف ما ورد بأمر الاحالة بما يعتبر تعديلا للتهمة بإسناد واقعة مادية جديدة للمتهم الطاعن ثم ادانته على أساسها أن تنيبهم الى هذا التعديل الجديد ليبدى دفاعه فيه ، واذ كان لا يبين من محاضر جلسات المحاكمة أن المحكمة شبهته الى ذلك ، فان اجراءات المحاكمة تكون مشوبة بعيب جوهري أثر فى الحكم بما يبطله ويوجب نقضه والإحالة بغير حاجة لبحث الوجه الآخر للطعن . وذلك بالنسبة للطاعن وأيضا بالنسبة للمحكوم عليه الآخر الذى لم يطمعن على الحكم نظرا لوحدة الواقعة ولحسن سير العدالة .

(نقض جنائى — جلسة ١٩٨١/٥/١١ — طعن رقم ٢٠٨٢ لسنة ٥٠ ق)

قاعدة رقم (٥١٤)

المبدأ : قصد القتل أمر خفى — ادراكه من ظروف الدعوى وملايساتها •

ملخص الحكم : من المقرر ان قصد القتل أمر خفى لا يدرك بالحس الظاهر انما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى والامارات والمظاهر الخارجية التى يأتياها الجانى وتتم عما يضره فى نفسه ، واستخلاص هذه النية موكل الى قاضى الموضوع فى حدود سلطته التقديرية •
(نفس جنائى — جلسة ١٩٨١/١٠/٢٧ — طعن رقم ١٤٢٤ لسنة ٥١ ق)

قاعدة رقم (٥١٥)

المبدأ : قصد القتل أمر خفى — ادراكه بالظروف المحيطة بالدعوى والمظاهر الخارجية التى تتم عنه — استخلاص توافره — موضوعى •

ملخص الحكم : من المقرر ان قصد القتل أمر خفى لا يدرك بالحس الظاهر انما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى والامارات والمظاهر الخارجية التى يأتياها الجانى وتتم عما يضره فى صدره واستخلاص هذه النية من عناصر الدعوى موكل الى قاضى الموضوع فى حدود سلطته التقديرية •
(نفس جنائى — جلسة ١٩٨١/١٠/٢٨ — طعن رقم ٢٦٣ لسنة ٥١ ق)

قاعدة رقم (٥١٦)

المبدأ : قصد القتل أمر خفى — ادراكه بالظروف المحيطة بالدعوى والمظاهر التى يأتياها الجانى وتتم عما يضره — استخلاصه — موضوعى •

ملخص الحكم : من المقرر ان قصد القتل أمر خفى لا يدرك بالحس الظاهر وإنما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى والامارات والمظاهر الخارجية التي يأتيها الجاني وتتم عما يضمنه في نفسه ، وان استخلاص هذه النية موكل الى قاضي الموضوع في حدود سلطته التقديرية .
(نقض جنائي - جلسة ١٩٨١/١١/١٠ - طعن رقم ١٣٠٣ لسنة ٥١ ق)

قاعدة رقم (٥١٧)

المبدأ : قصد القتل أمر خفى - ادراكه بالظروف المحيطة بالدعوى والمظاهر الخارجية التي تتم عنه - استخلاص توافره - موضوعي *

ملخص الحكم : من المقرر ان قصد القتل أمر خفى لا يدرك بالحس الظاهر وإنما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى والامارات والمظاهر الخارجية التي يأتيها الجاني وتتم عما يضمنه في نفسه واستخلاص هذه النية موكل الى قاضي الموضوع في حدود سلطته التقديرية .
(نقض جنائي - جلسة ١٩٨١/١١/١٢ - طعن رقم ٥٩٧ لسنة ٥١ ق)

قاعدة رقم (٥١٨)

المبدأ : قول المحكمة ان الشاهد شهد بالتحقيقات وبالجلسة بانه شاهد المتهم والجنى عليه يتشاجران ويبد المتهم طبنجة - وتناهى الى سيمعه صوت أعيرة نارية - في حين لم يشهد بذلك الا في التحقيقات - يعيبه - أساس ذلك ؟ *

ملخص الحكم : لا كان يبين من الاطلاع على محاضر جلسات المحاكمة ان شهادة هذا الشاهد انحصرت في قوله بانه سماع صوت الفيار النازي ورأى المتهم والجنى عليه عقب الحادث ، دون أن يورد فيها ذكر الاعتراف المتهم له بواقعة الاعتداء ، فان الحكم اذ تساند

الى شهادة الشاهد بالجلسة في القول بان المتهم اعترف له بالاقتداء ،
يكون قد اقام قضاءه على ما لا اصل له في الاوراق ولا يغير من الامر
ان يكون الحكم قد اخذ بأقوال الشاهد بالتحقيقات مادام أنه استدله
على جديتها بأقواله بجلسة المحاكمة • بما لا اصل له في الاوراق •
ولا يرفع هذا العوار ما لورده الحكم من أدلة أخرى اذ ان الادلة في
المواد الجنائية متساندة والحكمة تكون عقيدتها منها مجتمعة بحيث اذ
سقط احدها أو استبعد تعذر الوقوف على مبلغ الاثر الذي كان للدليل
الباطل في الرأي الذي انتهت اليه •
(نقض جنائي - جلسة ١٩٨١/١١/١٧ - طعن رقم ١٢٢٣ لسنة ٥٠ ق)

قاعدة رقم (٥١٩)

المبدأ : تميز جرائم القتل العمد والشروع فيها بنية خاصة
هي انتواء القتل وازهاق الروح - وجوب ابراز هذه النية وايراد
الادلة التي تثبت توافرها •

فعود المحكمة عن استظهار القصد الجنائي الخاص بعدم ايراد
الادلة او المظاهر الخارجية التي تدل عليه - قصور •

مثال : استعمال الطاعن سلاحاً من شأنه احداث القتل وإطلاقه
على المجنى عليه في مقتل - لا يفيد سوى تعمد ارتكاب الفعل المادى •

ملخص الحكم : لا كانت جرائم القتل العمد والشروع فيه تتميز
قانوناً بنية خاصة هي انتواء القتل وازهاق الروح وهذه تختلف عن
القصد الجنائي العام الذي يتطلبه القانون في سائر الجرائم المعدية
فان من الواجب أن يعنى الحكم الصادر بالادانة في جرائم القتل
العمد والشروع فيه عناية خاصة باستظهار هذا العنصر وايراد الادلة
التي تثبت توافره ، وكان ها استدله به الحكم - فيما تقدم - على توافر

نية القتل لدى الطاعن من استعماله سلاحا من شأنه أحداث القتل وإطلاقه على المجنى عليه فى مقتل لا يفيد سوى مجرد تعدد الطاعن ارتكاب الفعل المادى من استعمال سلاح قاتل بطبيعته وإصابة المجنى عليه فى مقتل وهو ما لا يكفى بذاته لثبوت نية القتل ما لم يكشف الحكم عن قيام هذه النية بنفس الجانى بإيراد الأدلة والمظاهر الخارجية التى تدل على القصد الخاص وتكشف عنه .
(نقض جنائى - جلسة ١٧/١١/١٩٨١ - طعن رقم ١٣٢٢ لسنة ٥٠ ق)

قاعدة رقم (٥٢٠)

المبدأ : حق محكمة الموضوع فى الجزم بما لم يجزم به الطبيب الشرعى فى تقريره - أخذ الحكم بدليل احتمالى غير قاطع فيه مادام قد أسس الادانة على اليقين .

ملخص الحكم : لا يقدح فى استدلال الحكم أن يكون الطبيب الشرعى قد تعذر عليه تحديد نوع أو عيار المقذوف لعدم استقراره بجسم المجنى عليه وأنه أجاز حدوث إصابة المجنى عليه من مثل الطبنجة المضبوطة دون أن يقطع بذلك لما هو مقرر أن لمحكمة الموضوع أن تجزم بما لم يجزم به الطبيب الشرعى فى تقريره متى كانت وقائع الدعوى قد أيدت ذلك عندها وأكدت لحيها وهو ما لم يخطئ الحكم فى تقديره ، هذا فضلا عن أن أخذ الحكم بدليل احتمالى غير قاطع فيه مادام قد أسس الادانة على اليقين .
(نقض جنائى - جلسة ١٠/١٢/١٩٨١ - طعن رقم ٢٠٤٨ لسنة ٥١ ق)

قاعدة رقم (٥٢١)

المبدأ : الدفع بقيام حالة الدفاع الشرعى من النفع الموضوعية - عدم جواز اثارة لأول مرة أمام النقض ، ما لم تكن مدونات الحكم تظاهره .

التمسك بقيام حالة الدفاع الشرعى عن النفس لا يفنى عن التمسك بقيام حالة الدفاع الشرعى عن المال - أساس ذلك وأثره ؟ *

ملخص الحكم : الأصل فى الدفاع الشرعى أنه من اندفوع الموضوعية التى يجب التمسك بها لدى محكمة الموضوع ولا يجوز اثارها لأول مرة أمام محكمة النقض إلا إذا كانت الوقائع الثابتة بالتحكم دالة بذاتها على تحقق حالة الدفاع الشرعى كما عرفه القانون أو ترشح لقيامها • ولما كانت واقعة الدعوى كما أثبتتها الحكم المطعون فيه لا تتوافر فيها حالة الدفاع الشرعى عن المال أو ترشح لقيامها ، وكان يبين من محاضر جلسات المحاكمة أن الطاعن أو المدافع عنه لم يتمسك أيهما بقيام حالة الدفاع الشرعى عن المال ولا يفنى فى ذلك تمسك الطاعن بقيام حالة الدفاع الشرعى عن النفس لاختلاف أساس كل من الدفاعين عن الآخر فإنه لا يقبل من الطاعن إثارة هذا الدفاع لأول مرة أمام محكمة النقض •

(نقض جنائى - جلسة ١٩٨١/١٢/١٠ - طعن رقم ٢٠٤٨ لسنة ٥١ ق)

قاعدة رقم (٥٢٢)

المبدأ : قصد القتل - أمر خفى - ادراكه بالظروف المحيطة بالدعوى والمظاهر الخارجة التى تنم عنه - استخلاص توافره - موضوعى *

ملخص الحكم : من المقرر أن قصد القتل أمر خفى لا يدرك بالحس المظاهر وإنما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى أو الامارات والمظاهر الخارجية التى يأتيناها الجانى وتتم عما يضره فى نفسه واستخلاص هذه النية موكل الى قاضى الموضوع فى حدود سلطته التقديرية •

(نقض جنائى - جلسة ١٩٨١/١٢/١٠ - طعن رقم ٢٠٤٨ لسنة ٥١ ق)

قاعدة رقم (٥٢٣)

المبدأ : تقدير قيام حالة الدفاع الشرعي أو انتفاؤها بموضوعي - متى كان سابقا .

ملخص الحكم : من المقرر أن تقدير الوقائع التي يستنتج منها قيام حالة الدفاع الشرعي أو انتفاؤها متعلق بموضوع الدعوى للمنظمة الفصل فيه بغیر مقتب متى كانت الوقائع مؤيدة للنتيجة التي يبتغي عليها ، كما أن حق الدفاع الشرعي لهم يشرع لمعاقبة معتد على اعتدائه وإنما شرع لرد الغدوان .
(نض جنائي - جلسة ١٠/١٢/١٩٨١ - برطمن رقم ٢٤٨ - لجنة ٥١ ق .)

قاعدة رقم (٥٢٤)

المبدأ : الدفاع الشرعي عن المال لا يبيح استعمال القوة إلا لرد فعل يكون جريمة - الجرائم الواردة حضرا بالمادة ٢٤٦ عقوبات - أنزاع على تجريف أرض متنازع على ملكيتها - ليس من هذه الجرائم .

ملخص الحكم : من المقرر أن الدفاع الشرعي عن المال وفقا للفقرة الثامنة من المادة ٢٤٦ من قانون العقوبات لا يبيح استعمال القوة إلا لرد فعل يعتبر جريمة من الجرائم المنصوص عليها في الابواب الثاني « الحريق عمدا » والثامن « السرقة والاعتصاب » والثالث عشر « التخريب والتعيب والاتلاف » والرابع عشر « انتهاك حرمة ملك الغير » من الكتاب الثالث من هذا القانون - الجنائيات والجنح التي تحصل لأحاد الناس - وفي المادة ٣٨٧ فقرة أولى « الدخول أو المرور بغیر حق في أرض مهيأة للزراعة أو مبذور فيها زرع أو محصول » والمادة ٨٣٩ فقرة أولى « التسبب عمدا في اتلاف منقول للغير »

« وثالثة » رعى بغير حق هواشى أو تركها ترعى فى أرض محصول أو فى بستان ، واذ كانت الواقعة كما أوردتها الحكم يبين منها أن النزاع بين المجنى عليه والطاعن هو فى جوهره نزاع على تجريف الأرض المتنازع على ملكيتها ^{وتمتلك} المجنى عليه عمال الطاعن من رفع الاتربة منها ، ولما كان ما نسبته الطاعن الى المجنى عليه من الاعتداء على حريته وعمله فى الحقل بمنعهم من رفع الاتربة من الأرض دون أن ينسب اليه دخول العقار لمخ حيازته بالقرة أو بقصد ارتكاب جريمة فيه - لو صح أنه يتكون الجريمة المنصوص عليها فى المادة ٣٧٥ من قانون العقوبات الواردة فى الباب الخامس عشر من هذا القانون - لا يتوافر به حق للدفاع الشرعى عن المالك إذ أن ذلك ليس من بين الأفعال التى تصح المرافعة عنها قانونا باستعمال القوة فان منعى الطاعن على الحكم فى هذا الصدد يكون فى غير محله .

(نقض جنائى - جلسة ١٩٨١/١٢/١٠ - طعن رقم ٢٠٤٨ لسنة ٥١ ق)

قمار .

قاعدة رقم (٥٢٥)

المبدأ : ايراد الحكم ان الطاعنين كانوا يمارسون لعبتي
السيف والكومي المؤتمتين طبقا لقرار وزير الداخلية رقم ٣ لسنة
١٩٥٥ - كفايته .

ملخص الحكم : لما كان البين من الحكم أنه أورد ان الطاعنين
كانوا يمارسون لعبتي السيف والكومي وهما من ألعاب القمار
المؤتممة طبقا لقرار وزير الداخلية رقم ٣ لسنة ١٩٥٥ الصادر في ٦
فبراير سنة ١٩٥٥ باعتبار بعض الألعاب من ألعاب القمار ، ومن ثم
فإن النعى على الحكم بالقصور في هذا الصدد يكون غير صحيح .
(نقض جنائي - جلسة ١٩٨١/٢/١ - طعن رقم ٢٠٤٥ لسنة ٤٩ ق)

صکحول

قاعدة رقم (٥٣٦)

المبدأ : عدم استظهار الحكم المطعون فيه بمقدار الخمر المضبوطة ونسبة الكحول الصافي ومقدار الرسم المستحق عليها ومقدار المبلغ المحكوم به والمقصود بالرسم المستحق - قصور .

ملخص الحكم : لما كان الحكم المطعون فيه - فضلا عن قصوره في بيان مؤدى الأدلة التي استمد منها الادانة ، ودور الطاعن مع المتهم الثانى والذي اقتضى الزامه معه بسداد الرسوم المستحقة - لم يستظهر في مدوناته مقدار الخمر المضبوطة ونسبة الكحول الصافي فيها ومقدار الرسم المستحق عليها ، ومقدار المبلغ المحكوم به ، والمقصود بالرسم المستحق وهل هو الرسم المحدد الذي أوجبت المادة ٢٠ من القانون رقم ٣٦٣ لسنة ١٩٥٦ الزام المخالف بادائه ، أم هو التعويض الذى يرجع الى تقدير المحكمة عملا بالرخصة المخولة لها بنص المادة ٢١ من القانون المشار اليه . فان الحكم المطعون فيه يكون ميبيا بالقصور الذى يعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار اثباتها في الحكم .

(نقض جنائى - جلسة ١٩٨١/١١/٢٤ - طعن رقم ١١٩٦ لسنة ٥١ ق)

قاعدة رقم (٥٣٧)

المبدأ : القانون رقم ٢٤٦ لسنة ١٩٥٦ فى شأن مشروب الطافيا - خلا من النص على المسؤولية المفترضة بالنسبة لملك المحل أو العمل - مفاد ذلك وآثره ؟ .

مثال لدفاع جوهرى .

ملخص الحكم : لما كان الثابت من جلسة المحاكمة الاستثنائية أن المدافع عن الطاعن دفع بخصن نيته استنادا الى أنه اشترى الزجاجات (م - ٣٦)

المضبوطة بموجب فاتورة بما مؤداه الدفع بانتفاء القصد الجنائي لديه وكان من المقرر أن المادة الثانية من القانون رقم ٣٤٦ لسنة ١٩٥٦ فى شأن مشروب الطافيا تحظر صناعة أو ملكية أو احرارز أو شراء أو بيع الطافيا ، وقد خلا هذا القانون من النص على مسئولية مفترضة بالنسبة للمالك المحل أو العمل مما مفاده أنه يتعين لعقاب المالك بالتطبيق لاحكام هذا القانون أن تثبت مساهمته فى الفعل المؤثم ، فان ما أثاره الطاعن فيما تقدم يعد دفاعا جوهريا كان يقتضى من المحكمة أن تتصدى له وترد عليه وترد الأدلة على مساهمة الطاعن فى الأفعال المسندة إليه ، أما وأنها لم تفعل ودانته لمجرد كونه صاحب المحل الذى ضبجت به زجاجات الخمر التى تبين من تحليل عينتها أنها مشروب الطافيا : فإن الحكم المطعون فيه يكون معيبا بالقصور فى التسبيب مما يوجب نقضه والإعادة .

(نقض جنائى - جلسة ١٩٨١/١٢/٥ - طعن رقم ١٨٤٥ لسنة ٥١ ق)

متشردون و مشتبه فيهم

قاعدة رقم (٥٢٨)

المبدأ : عقوبة الوضع تحت مراقبة الشرطة المحكوم بها طبقا للعادة ١٠ من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ — عقوبة أصلية — مماثلة لعقوبة الحبس في تطبيق قانون العقوبات وقانون الاجراءات الجنائية .

ايداع المحكوم عليه الكفالة المنصوص عليها في المادة ٣٦ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ — غير لازم لقبول الطعن .

النمى على الحكم الابتدائى والحكم الحضورى الاعتبارى المؤبد له دون الحكم الصادر فى المعارضة الاستثنائية بعدم جوازها — غير جائز — علة ذلك ؟

ملخص الحكم : المادة ١٠ من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ ، الفاص بالمتشردين والمشتبه فيهم الذى وقعت الجريمة فى ظله صريحة فى أن عقوبة الوضع تحت مراقبة الشرطة « التى يحكم بها طبقا لاحكام المرسوم بقانون هى عقوبة أصلية وتعتبر مماثلة لعقوبة الحبس فيما يتعلق بتطبيق احكام قانون العقوبات وقانون الاجراءات الجنائية » أو أى قانون آخر ، أن هذه العقوبة تعتبر فى تطبيق احكام القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض المعدل — تعتبر — صنوا لعقوبة الحبس ومثيلة لها فى كونها عقوبة مقيدة للحرية واذا كان ذلك فانه لا يلزم لقبول الطعن بالنقض من الطاعنة ايداع الكفالة المنصوص عليها فى المادة ٣٦ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ ولما كان البين من أسباب الطعن أنها لم ترد إلا على الحكم

الابتدائي والحكم الاستثنائي الحضورى الاعتبارى المؤيد له - الذى لم تقرر الطاعنة بالطعن فيه بطريق النقض فحاز قوة الامر المقضى ولا يقبل أن تتعرض له فى هذا الطعن - دون الحكم المطعون فيه الصادر فى المعارضة بعدم جوازها والذى لم تنع عليه الطاعنة بأى منعى فان طعنها يكون على غير أساس .
(نقض جنائى - جلسة ١٩٨١/١١/٢١ - طعن رقم ١٢٢٨ لسنة ١٩٨١ ق)

مجرمون أحداث

قاعدة رقم (٥٢٩)

المبدأ : عدم جواز توقيع عقوبة الغرامة على الحدث الذي لا تجاوز سنه خمس عشرة سنة - أساس ذلك ؟
وجوب استظهار سن الحدث - علة ذلك ؟
تقدير السن أمر متعلق بموضوع الدعوى - لا يجوز لحكمة النقض التعرض له - حد ذلك ؟

ملخص الحكم : لما كانت المادة السابعة من القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ بشأن الاحداث تنص على أنه « فيها عدا المصادرة واغلاق المحل ، لا يجوز أن يحكم على الحدث الذي لا تجاوز سنه خمس عشرة سنة ويرتكب جريمة ، أية عقوبة مما نص عليه في قانون العقوبات ، وانما يحكم عليه بأحد التدابير الآتية :

- ١ - التوبيخ ٢ - التسليم ٣ - الالحاق بالتدريب المهني
- ٤ - الالتزام بواجبات معينة ٥ - الاختبار القضائي ٦ - الايداع في احدى مؤسسات الرعاية الاجتماعية ٧ - الايداع في احدى المستشفيات المتخصصة

كما تنص المادة الثانية والثلاثون منه على أن « لا يعتد في تقدير سن الحدث بغير وثيقة رسمية ، فاذا ثبت عدم وجودها تقدر سنه بواسطة خبير » ، فان مؤدى ذلك أنه لا يجوز الحكم على الحدث الذي لا تجاوز سنه خمس عشرة سنة بعقوبة الغرامة اعتبارا بأنها من العقوبات المنصوص عليها في قانون العقوبات ، وهو ما يفضى منه تحديد السن - بالركون في الاصل الى الاوراق الرسمية قبل ما عداها - ذا اثر في تعيين ما اذا كان يحكم على الحدث بأحد التدابير المنصوص عليها في القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ أو بعقوبة من تلك

المنصوص عليها في قانون العقوبات ومنها الغرامة ، ومن ثم يتعين على المحكمة استظهار هذه السن في هذه الحال في حكمها على نحو ما ذكر . لما كان ذلك ، ولئن كان الأصل أن تقدير السن هو أمر متعلق بموضوع الدعوى لا يجوز لمحكمة النقض أن تعرض له ، إلا أن محل ذلك أن تكون محكمة الموضوع قد تناولت مسألة السن بالبحث والتقدير وأنتهكت للمتهم والنيابة العامة ابداء ملاحظتهما في هذا الشأن . واذا كان كلا الحكمين الابتدائي والمطعون فيه الذي تبني أسبابه ، لم يعن البتة في مدوناته باستظهار سن المطعون ضده ، فإن الحكم المطعون فيه يكون معيباً بالقصور .

(نقض جنائي - جلسة ١٩٨١/٣/٤ - ضمن رقم ١٨٧١ لسنة ٥٠ ق)

محاماه

قاعدة رقم (٥٣٠)

المبدأ : حق المحامي - خصما أصليا كان أو وكيلًا في الدعوى - أن ينيب عنه محاميا آخر تحت مسؤوليته دون توكيل خاص - ما لم يكن في التوكيل ما يمنع ذلك .

عدم إشارة التوكيل الى حق المحامي المقرر بالطعن نيابة عن زميله - في التقرير به - لا ينفي عنه صفته في التقرير بالطعن .

ملخص الحكم : من حيث أن البين من ملف الطعن أنه بتاريخ ١٩٧٨/٦/٢٨ قررت لجنة قبول المحامين محو أسم الاستاذ من الجدول العام لعدم تقدمه بطلب للقيّد للمرافعة أمام المحاكم الابتدائية خلال أربع سنوات من تاريخ قيده بالجدول العام ، وبتاريخ ١٩٧٨/١٠/١٧ قرر الاستاذ المحامي بالطعن في القرار المذكور أمام محكمة النقض نيابة عن الاستاذ بموجب توكيل مرفق ، وأودعت مذكرة أسباب الطعن بذات التاريخ موقعة من محام مقبول للمرافعة أمام محكمة النقض . واذ كان البين من الاطلاع على التوكيل المشار اليه أنه صادر بصفته وكيلًا عن الاستاذ المحامي المقرر بالطعن بموجب توكيل غير مرفق ، الا أنه يغني عن بحث أمر هذا التوكيل ما نصت عليه المادة ٩٠ من قانون المحاماة الصادر بالقانون ٦١ لسنة ١٩٦٨ من أنه للمحامي سواء كان خصما أو وكيلًا في الدعوى أن ينيب عنه في الحضور أو في المرافعة أو في غير ذلك من اجراءات التقاضي محاميا آخر تحت مسؤوليته دون توكيل خاص ما لم يكن في التوكيل ما يمنع ذلك مع مراعاة ما يقرره مجلس النقابة من تنظيم في هذا الشأن . ذلك أن التوكيل المرفق وإن لم يشر صراحة الى تخويل المحامي الذي قرر بالطعن ذلك الحق إلا أنه لم يمنعه من مباشرته ومن

ثم يكون تقريره بالطعن نيابة عن زميله غير مفتقر لتوكيل خاص ،
ويكون ذا صفة في التقرير به .
(نقض جنائي - جلسة ١٩٨١/٢/٢٩ - طعن رقم ٣ لسنة ٥٠ ق)

قاعدة رقم (٥٣١)

المبدأ : اشتراط القانون الاعلان لاتخاذ اجراء أو بدء ميعاد -
لا تغنى عنه أية طريقة أخرى .

عدم اعلان المحامي بالقرار الصادر بمحو اسمه ، الى أن قرر
بالطعن فيه - قبول الطعن شكلا .

ملخص الحكم : لما كان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أنه متى
أوجب القانون الاعلان لاتخاذ اجراء أو بدء ميعاد فإن أية طريقة أخرى
لا تقوم مقامه ، وكانت المادة ٢/٦٩ من قانون المحاماة تنص على حق
المحامي في الطعن على القرار الصادر بمحو اسمه أمام الدائرة الجنائية
بمحكمة النقض خلال أربعين يوما من تاريخ اعلانه بالقرار ، وكان
البين من الرجوع الى ملف الطاعن بتقابة المحامين - المضموم - أنه
خلال ما يدل على اعلانه بالقرار المطعون فيه الى أن قرر بالطعن فيه
ومن ثم يتعين قبول الطعن شكلا .

(نقض جنائي - جلسة ١٩٨١/٢/٢٩ - طعن رقم ٣ لسنة ٥٠ ق)

قاعدة رقم (٥٣٢)

المبدأ : الفاء مجلس النقابة قرار المحو المطعون فيه ، اثره :
رفض الطعن .

ملخص الحكم : لما كان ما يرمى اليه الطاعن من طعنه هو الحكم
بالغاء قرار محو اسمه من الجدول العام لنقابة المحامين الصادر في
١٩٧٨/٦/٢٨ ، وكان الثابت من ملف الطاعن بتقابة المحامين أن قرره

المحو المطعون فيه قد أُلغى من مجلس النقابة بتاريخ ٢٢/١٠/١٩٨١ ،
لما كان ذلك وكان ما استهدفه الطاعن من طعنه قد تحقق بإلغاء قرار محو
المطعون فيه ، فإن الطعن يصبح غير ذي موضوع مما يترتب معه رفضه .
(نقض جنائي - جلسة ٢٩/٢/١٩٨١ - طعن رقم ٣ لسنة ٥٠ ق)

قاعدة رقم (٥٣٣)

المبدأ : إيجاب القانون الاعلان لاتخاذ اجراء أو بدء ميعاد -
عدم قيام أية طريقة أخرى مقامه .

ميعاد الطعن في قرار لجنة المحامين بمحو اسم محام من الجداول
أربعين يوما - تبدأ من تاريخ اعلان المحامي بذلك - المادة ٦٩/٢ من
قانون ٦١ لسنة ١٩٦٨ .

ملخص الحكم : لما كان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أنه متى
أوجب القانون الاعلان لاتخاذ اجراء أو بدء ميعاد فإن أى طريقة
أخرى لا تقوم مقامه ، وكانت المادة ٦٩ من قانون المحاماة رقم ٦١
لسنة ١٩٦٨ تنص في فقرتها الثانية على أن « للمحامي حق الطعن في
القرار الذي يصدر بمحو اسمه من الجدول أمام محكمة النقض
(الدائرة الجنائية) خلال أربعين يوما من تاريخ اعلانه بالقرار » وكانت
الاوراق والمفردات المضمومة قد ضلت مما يدل على اعلان الطاعن
بالقرار المطعون فيه قبل هذا التاريخ ، ومن ثم فإن الطعن يكون قد
اقيم في الميعاد المقرر في القانون .

(نقض جنائي - جلسة ٢٤/٤/١٩٨١ - طعن رقم ٢ لسنة ٥٠ ق)

محكمة الجنايات

قاعدة رقم (٥٣٤)

المبدأ : بطلان الحكم الغيابي الصادر من محكمة الجنايات في جنائية - شرطه حضور المتهم أمام المحكمة لاعادة نظر الدعوى - عدم حضوره - وجوب القضاء بعدم سقوط الحكم الاول وباستمراره قائما .

ملخص الحكم : تنص المادة ٣٩٥ من قانون الاجراءات الجنائية على أنه اذا حضر المحكوم عليه في غيبته أو قبض عليه قبل سقوط العقوبة بمضى المدة يبطل حكما الحكم السابق صدوره سواء فيما يتعلق بالعقوبة أو بالتضمنينات ويعاد نظر الدعوى أمام المحكمة . وقد جرى قضاء هذه المحكمة على أن بطلان الحكم الغيابي طبقا لهذا النص مشروط بحضور المتهم أمام المحكمة لاعادة نظر الدعوى . اما اذا قبض عليه وأفرج عنه قبل جلسة المحاكمة وأعلن بها ولم يحضرها فإنه لا معنى لسقوط الحكم الأول بل يجب إذا لم يحضر فعلا أمام المحكمة أن يقضى بعدم سقوط الحكم الاول وباستمراره قائما .
(نقض جنائي - جلسة ١٩٨١/٢/١١ - طعن رقم ٢٣٢٧ لسنة ٥٠ ق)

قاعدة رقم (٥٣٥)

المبدأ : للمحاكم عامة - بما فيها محكمة الجنايات أن تسمع أثناء نظر الدعوى شهودا ممن لم ترد اسماؤهم في القائمة أو لم يعلنهم الخصوم سواء أكان ذلك من تلقاء نفسها أم بناء على حضور الشاهد من تلقاء نفسه بغیر اعلان ، وان تستدعي أي شخص ترى أن هناك فائدة من سماع أقواله .

ملخص الحكم : مفاد نص المادة ٢٧٣ من قانون الاجراءات الجنائية أنه يجوز للمحاكم ومحكمة الجنايات من بينها أن تسمع أثناء نظر الدعوى - في سبيل استكمال اقتناعها والسعي وراء الوصول

الى الحقيقة — شهودا ممن لم ترد اسماؤهم فى القائمة ولم يعلنهم الخصوم سواء أكان ذلك من تلقاء نفسها أو بناء على طلب الخصوم أو بناء على حضور الشاهد من تلقاء نفسه بغير اعلان وأن تستدعى أى شخص ترى أن هناك فائدة من سماع أقواله ، كما أن لها وفقا للمادة ٢٩٣ من ذات القانون من تلقاء نفسها أو بناء على طلب الخصوم أن تأخر باعلان الخبراء ليقدموا ايضاهاات بالجلسة عن التقارير المقدمة منهم فى التحقيق الابتدائى أو أمام المحكمة .

(نقض جنائى - جلسة ١٩٨١/٤/٣٠ - طعن رقم ١٤٠٤ لسنة ٥٠ ق)

قاعدة رقم (٥٣٦)

العبرة فى المحاكمة هى بملف القضية الاصلى — خلو الصورة المنسوخه من بعض الاوراق المطروحة على بساط البحث — لا إخلال بحق الدفاع .

ملخص الحكم : اذ كان البين من الاطلاع على محاضر جلسات المحاكمة أن المحكمة أجلت الدعوى لجلسة ١٩٧٩/١/٢٠ لضم تقرير الصفة التشريحية . وفى تلك الجلسة طلب المدافع عن الطاعن مناقشة الطبيب الشرعى فأجلت المحكمة الدعوى لسماعه . وبجلسة ١٩٧٩/١/٢٤ استتمت المحكمة لأقوال الطبيب الشرعى — فى حضور الطاعن والمدافع عنه — وناقشته فى تقريرها المقدم فى الدعوى بما مفاده أن هذا التقرير قد ضم ملف الدعوى وكان معروضا على بساط البحث والمناقشة فى الجلسة فى حضور الطاعن والمدافع عنه ، ولا يؤثر فى ذلك أن محضر الجلسة قد خلا مما يفيد أن هذا التقرير قد ضم بملف الدعوى تنفيذا لقرار المحكمة إذ الاصل فى الإجراءات أنها روعيت والعبرة فى ذلك بحقيقة الواقع الذى كشفت عنه مناقشة المحكمة للطبيب الشرعى فيما ورد بتقريره المقدم فى ملف الدعوى فكان من

المتعين على الطاعن أن يبنى دفاعه من واقع هذا الملف ، واذا كان لا يدعى أنه طلب من المحكمة أن تطلعه على تقرير الصفة التشريحية وحيل بينه وبين الإطلاع عليه وسماع دفاعه في شأنه بما يفنده ، وقد كان في مكتبته أن يتقدم بهذا الطلب الى المحكمة أما وهو لم يفعل فلا يقبل منه النعي على المحكمة التفتاتها عن تحقيق اجراء كان عليه هو أو المدافع عنه ان يعلن عن رغبته في تحقيقه ، ولا على المحكمة اذ هي استندت الى هذا التقرير في حكمها كعنصر من عناصر الدعوى مادام كان مطروحا على بساط البحث أمامها ، ولا يضير الحكم ان تكون الصورة المنسوخة قد جاءت خلوا من هذا التقرير، لان العبرة في المحاكمة هي بملف القضية الاصلى .

(نقض جنائي - جلسة ١٩٨١/٤/٣٠ - طعن رقم ١٤٠٤ لسنة ٥٠ ق)

قاعدة رقم (٥٣٧)

المبدأ : متى يصح جلوس رئيس محكمة ابتدائية - بمحكمة الجنايات لدور واحد أو أكثر ؟

ملخص الحكم و لا كانت المادة ٣٦٧ من قانون الاجراءات الجنائية قد نصت في فقرتها الثالثة على أنه يجوز عند الاستعجال اذا حصل مانع لاحد المستشارين المعينين لدور من ادوار انعقاد محكمة الجنايات أن يجلس مكانه رئيس المحكمة الابتدائية الكائنة بالجهة التي تنعقد بها محكمة الجنايات أو وكيلها على الا يشترك في الحكم المذكور أكثر من واحد من غير المستشارين ، وكان الثابت من الحكم المطعون فيه أن الهيئة التي أصدرته كانت مشكلة من اثنين من مستشاري محكمة استئناف طنطا وعضو ثالث هو رئيس المحكمة بمحكمة طنطا الابتدائية ، فان تشكيل المحكمة التي اصدرت الحكم يكون صحيحا ، ولا يحتاج في هذا الشأن بما خولته المادة ٣٦٢ من قانون الاجراءات

الجناية لوزير العدل من أن يندب أحد رؤساء المحاكم الابتدائية أو وكلائها للجلوس بمحكمة الجنايات بالشروط والاضباع المنصوص عليها في هذه المادة - فإن هذا محله على ما نصت عليه المادة المذكورة ان يكون الندب لحضور دور - أو أكثر من أدوار انعقاد تلك المحكمة الامر الذي لا يدعيه الطاعن ولم يقيم على حصوله دليل في الاوراق - واذا كان الاصل في الاجراءات التي يتطلبها القانون أنها قد روعيت فان ما يعيبه الطاعن على الحكم المطعون فيه من بطلان تشكيل المحكمة يكون بلا سند في القانون *

(نقض جنائي - جلسة ١٩٨١/٥/١١ - طعن رقم ٣٥٥٥ لسنة ٥٠ ق)

قاعدة رقم (٥٣٨)

المبدأ : اصدار محكمة الجنايات أمر بالقبض على المتهم وحبسه لا يفيد أنها كونت رأيها في الدعوى قبل اكمال نظرها *

ملخص الحكم : لما كانت المادة ٣٨٠ من قانون الاجراءات الجنائية تنص على أن « لمحكمة الجنايات في جميع الاحوال ان تأمر بالقبض على المتهم وإحضاره ولها ان تأمر بحبسه احتياطيا ، وأن تفرج بكفالة أو بغير كفالة عن المتهم المحبوس احتياطيا * فانه لا وجه لما يقوله الطاعن من أن المحكمة كونت رأيها في الدعوى قبيل اكمال نظرها بإصدارها الامر بالقبض عليه وحبسه *

(نقض جنائي - جلسة ١٩٨١/١٠/٢٧ - طعن رقم ١٤٢٤ لسنة ٥١ ق)

قاعدة رقم (٥٣٩)

المبدأ : ولاية المحاكم الجنائية في الحكم بالتعويضات المدنية - استثنائية - أثر ذلك ؟ *

قضاء الحكم بالتعويض دون بيان أساس قضائه به - قصور - مثال : لتسبب معيب في جريمة اصدار شيك بدون رصيد *

نقض الحكم في خصوص الدعوى المدنية - نقضه أيضا في
شقته الجنائي - علة ذلك ؟ *

ملخص الحكم : لما كان الاصل ان ولاية المحاكم الجنائية بالنسبة
الى الحكم بالتعويضات المدنية هي ولاية استثنائية تقتصر على تعويض
الضرر الناشئ مباشرة عن الفعل المكون للجريمة المرفوعة بها الدعوى
الجنائية ولا تتعداها إلى الأفعال الأخرى غير المحمولة على الجريمة -
ولو كانت متصلة بالواقعة التي تجرى المحاكمة عنها - لانتفاء علة
التبعية التي تربط الدعوى المدنية بالدعوى الجنائية ، وكان الحكم
المطعون فيه قد قضى بالتعويض دون أن يبين البتة أساس قضائه
به ولم يورد فيما نقله عن صحيفة الدعوى المباشرة ما اذا كان سند
المدعى في طلبه أنه جانب من قيمة الشيك فيكون خارجا عن ولاية
المحاكم الجنائية اعتبارا بأن قيمة الشيك إنما هي دين سابق على
وقوع الجريمة مترتب عليها أو أنه تعويض عن ضرر فعلى نشأ مباشرة
عن الجريمة التي دينت الطاعنة بها مما يدخل في ولاية المحاكم الجنائية
الحكم بها ، فان الحكم المطعون فيه يكون - في خصوص الدعوى
المطروحة - قاصر البيان في شقه الخاص بالتعويض بما يوجب نقضه
والاعادة ، ومتى تقرر ذلك فان حسن سير العدالة يقتضى نقضه أيضا
فيما قضى به في شقه الجنائي حتى تعيد محكمة الموضوع نظر الدعوى
برمتها . *

(نقض جنائي - جلسة ١٩٨١/١١/٢٥ - طعن رقم ٦٣٢ لسنة ٥١ ق)

محكمة الموضوع

قاعدة رقم (٥٤٠)

المبدأ : تقدير العقوبة من اطلاقات محكمة الموضوع ، مادامت
تدخل في حدود العقوبة المقررة قانونا .

ملخص الحكم : تقدير العقوبة في الحدود المقررة قانونا هو من
اطلاقات محكمة الموضوع دون معقب وهي غير ملزمة ببيان الاسباب
التي دعتها لتوقيع العقوبة بالقدر الذي اراتته .
(نقض جنائي - جلسة ١٩٨١/١/٧ - طعن رقم ٨٩٤١ لسنة ٥٠ ق)

قاعدة رقم (٥٤١)

المبدأ : وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها
شهاداتهم - موضوعي - عدم التزام المحكمة بسرد روايات الشاهد
إذا تعددت حسبها أن تورد ما تطمئن اليه وتطرح ما عداه .

ملخص الحكم : لما كان وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي
يؤدون فيها شهاداتهم وتعويل القضاء على أقوالهم مهما وجه اليها من
مطاعن وحام حولها من الشبهات ، كل هذا مرجعه الى محكمة الموضوع
تنزله المنزلة التي تراها وتقدره التقدير الذي تطمئن اليه دون رقابة
محكمة النقض عليها ، وكان من المقرر أن المحكمة غير ملزمة بسرد روايات
الشاهد إذا تعددت وبيان وجه أخذها بما اقتنعت به ، بل حسبها أن
تورد منها ما تطمئن اليه وتطرح ما عداه ، ولها في ذلك أن تأخذ بأقواله
في أية مرحلة من مراحل التحقيق أو المحاكمة دون بيان العلة في ذلك
ودون أن تلتزم بتحديد موضع الدليل من أوراق الدعوى مادام لها
أصل فيها .
(نقض جنائي - جلسة ١٩٨١/١/١١ - طعن رقم ١٥٣٩ لسنة ٥٠ ق)

قاعدة رقم (٥٤٢)

المبدأ : لحكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى - مادام استخلاصها سائفا - وأن تطرح ما يخالفها .

ملخص الحكم : لحكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليه اقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى مادام استخلاصها سائفا مستندا الى أدلة مقبولة من العقل والمنطق ولها أصلها من الأوراق .
(نقض جنائي - جلسة ١٩٨١/١/١١ - طعن رقم ١٥٣٩ لسنة ٥٠ ق)

قاعدة رقم (٥٤٣)

المبدأ : ركن القوة في جريمة هناك العرض - تحقيقه بكافة صور انعدام الرضا لدى المجنى عليه .

استخلاص حصول الاكراه - موضوعي .

رضا الصغير الذي لم يبلغ السابعة غير معتبر قانونا - اثر ذلك ؟ .

ملخص الحكم : من المقرر أن ركن القوة أو التهديد في جريمة هناك العرض يتحقق بكافة صور انعدام الرضا لدى المجنى عليه ، فهو يتم بكل وسيلة قسرية تقع على الاتساف بقتد تعطيل المقاومة أو اعدامها عندهم تسهلا لارتكاب الجريمة وأن رضا الصغير الذي لم يبلغ السابعة - كما في الدعوى المطروحة - غير معتبر قانونا ، ويعد هناك عرضه جنابة هناك عرض بالقوة ولو لم تستعمل ضده أية وسيلة من وسائل الاكراه أو القسر ، فانه لا يكون ثمة محل لتعيب الحكم

فى صورة الواقعة التى اعتنقتها المحكمة وافقتت بها ولا فى قضائه
بالادانة استنادا الى أقوال شاهدهى الاثبات بدعوى خلو جسم المجنى
عليها من الاصابات ، ولا تعدو منازعة الطاعن فى هذا الصدد أن تكون
جدلا موضوعيا فى تقدير الادلة التى أطمأنت اليها محكمة الموضوع
مما لا تجوز اثارته أمام محكمة النقض •
(نقض جنائى - جلسة ١٩٨١/١/١١ - طعن رقم ١٥٣٩ لسنة ٥٠ ق)

قاعدة رقم (٥٤٤)

المبدأ : وزن أقوال الشهود - موضوعى •

أخذ المحكمة بشهادة الشهود - مفاده : اطراحها جميع الاعتبارات
التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها •

ملخص الحكم : وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون
فيها شهادتهم ، وتحويل القضاء على أقوالهم مهما وجه اليها من مطاعن
وحام حولها من الشبهات كل ذلك مرجعه الى محكمة الموضوع تنزله
المنزلة التي تراها وتقدره التقدير الذى تطمئن اليه ، وهى متى أخذت
- بشهادتهم فان ذلك يفيد أن اطرحت جميع الاعتبارات التي ساقها
الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها ، فان ما تثيره الطاعنة فى شأن
تحويل الحكم على شهادة خصومها لا يعدو أن يكون جدلا موضوعيا فى
تقدير الدليل وفى سلطة المحكمة فى استنباط معتقدها مما لا تجوز
اثارته أمام محكمة النقض •

(نقض جنائى - جلسة ١٩٨١/٢/٤ - طعن رقم ١٦١٥ لسنة ٥٠ ق)

قاعدة رقم (٥٤٥)

المبدأ : حق محكمة الموضوع فى استخلاص الصورة الصحيحة

لواقعة الدعوى واطراح ما يخالفها •

ملخص الحكم : من المقرر أن من حق محكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليه اقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى مادام استخلاصها سائفاً مستنداً الى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها في الأوراق •

(نقض جنائي - جلسة ١٩٨١/٢/٥ - طعن رقم ١٨٨٤ لسنة ٥٠ ق)

قاعدة رقم (٥٤٦)

المبدأ : حق محكمة الموضوع في استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى ، وإطراح ما يخالفها •

ملخص الحكم : من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليه اقتناعها ، وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى مادام استخلاصها سائفاً مستنداً الى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها في الأوراق •

(نقض جنائي - جلسة ١٩٨١/٢/٥ - طعن رقم ٢١٠٦ لسنة ٥٠ ق)

قاعدة رقم (٥٤٧)

المبدأ : وزن أقوال الشهود وتقدير ظروف الادلاء بها ، موضوعي •

ملخص الحكم : وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها شهادتهم وتحويل القضاء على أقوالهم مهما وجه إليها من مطاعن وحام حولها من الشبهات ، كل ذلك مرجعه الى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التي تراها وتقدره التقدير الذي تطمئن إليه بغير معقب ، ومقتن

أخذت المحكمة بأقوال الشاهد فإن ذلك يفيد إطراحها لجميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها .
(نقض جنائي - جلسة ١٩٨١/٢/٥ - طعن رقم ٢١٠٦ لسنة ٥٠ ق)

قاعدة رقم (٥٤٨)

المبدأ : وزن أقوال الشهود - موضوعي .

ملخص الحكم : وزن أقوال الشاهد وتقدير الظروف التي يؤدي فيها شهادته وتمويل القضاء على قوله مهما وجه اليه من مطاعن وحام حوله من الشبهات ، كل هذا مرجعه الى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التي تراها وتقدره التقدير الذي تطمئن اليه دون رقابة محكمة النقض عليها .

(نقض جنائي - جلسة ١٩٨١/٢/١١ - طعن رقم ١٥٠٥ لسنة ٥٠ ق)

قاعدة رقم (٥٤٩)

المبدأ : حق محكمة الموضوع في استخلاص الصورة الصحيحة

لواقعة الدعوى - وإطراح ما يخالفها .

ملخص الحكم : من المقرر أن هن حق محكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي اليه لقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى مادام استخلاصها سائناً مستنداً الى أدلة مقبولة في العقل والمنطق .

(نقض جنائي - جلسة ١٩٨١/٢/١٨ - طعن رقم ٢٠٥٠ لسنة ٥٠ ق)

قاعدة رقم (٥٥٠)

المبدأ : حرية المحكمة في تقدير الدليل .

عدم تقيد القاضى عند محاكمة متهم بحكم آخر صادر فى ذات الواقعة على متهم آخر ؟

ملخص الحكم : لا وجه لقالة التناقض التى أثارها الطاعن مستندا فيها الى الحكم الصادر بالبراءة آخر فى الدعوى عن ذات التهمة ، إذ أنه لا سبيل الى مصادرة المحكمة فى اعتقادها مادامت قد بنيت اقتناعها على أسباب سائغة ، فإن الأمر يتعلق بتقدير الدليل ، ولا يتعدى أثره شخص المحكوم لمصالحه ، ذلك بأنه من المقرر أن القاضى وهو يصاكم هتاما يجب أن يكون مطلق الحرية فى هذه المحاكمة غير مقيد بشيء معا تضمنه حكم صادر فى ذات الواقعة على متهم آخر ، ولا نبال بان يكون من وراء قضائه على مقتضى العقيدة التى تكونت لديه قيام تناقض بين حكمه والحكم السابق مسدوره على مقتضى العقيدة التى تكونت لدى القاضى الآخر .

(نفس جنائى - جلسة ١٩٨١/٢/٢٢ - طعن رقم ١٣١٥ لسنة ٥٠ ق)

قاعدة رقم (٥٥١)

المبدأ : حق محكمة الموضوع فى الاخذ بتقرير طبيب المستشفى الذى قام بالتشريح ولو لم يحلف اليمين قبل مباشرة ماموريته - أساس ذلك ؟

ملخص الحكم : لما كان لمحكمة الموضوع أن تأخذ بما تلمئن اليه من عناصر الاثبات ولو كان ذلك من محاضر جمع الاستدلالات مادامت مطروحة للبحث أمامها ، فإنه لا على المحكمة - وقد أجرت النيابة تحقيق الواقعة بوصفها جنائية فتحقق بذلك ما يشترطه القانون فى

مواد الجنائيات من ايجاب تحقيقها قبل المحاكمة - ان هي اخذت
بتقرير طبيب المستشفى الذى قام بالتشريح ولو لم يحلف يميناً قبل
مباشرة مأموريته بحسابه ورقة من أوراق الاستدلال فى الدعوى
المقدمة لها وعنصرها من عناصرها مادام أنه كان مطروحا على بساط
البحث وتناوله الدفاع بالتفنيد والمناقشة ، ولا عليها - من بعد -
ان هي لم تعرض فى حكمها لدفاع الطاعن فى هذا الشأن مادام أنه
دفاع ظاهر البطلان .
(نقض جنائى - جلسة ١٩٨١/٣/٤ - طعن رقم ١٦٢٤ لسنة ٥٠ ق)

قاعدة رقم (٥٥٢)

**المبدأ : حق محكمة الموضوع فى تقدير جدية الدفع بعدم
الدستورية - لها مطلق التقدير فى وقف نظر الدعوى المنظورة امامها
وتحديد ميعاد لرفع الدعوى بعدم الدستورية .**

ملخص الحكم : لما كان القانون رقم ٨١ لسنة ١٩٦٩ باصدار
قانون المحكمة العليا - المعمول به وقت نظر الدعوى - قد نص فى
المادة الرابعة منه على أن هذه المحكمة تختص بما يأتى « (١) الفصل
دون غيرها فى دستورية القوانين اذا ما دفع بعدم دستورية قانون
أمام احدى المحاكم وتحدد المحكمة التى أثير أمامها الدفع ميعادا
للخصوم لرفع الدعوى بذلك أمام المحكمة العليا ويوقف الفصل فى
الدعوى الاصلية حتى تفصل المحكمة العليا فى الدفع فاذا لم ترفع
الدعوى فى الميعاد اعتبر الدفع كأن لم يكن » . كنا نصت المادة الاولى
فى فقرتها الاولى من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٠ باصدار قانون
الاجراءات والرسوم أمام المحكمة العليا على ان « ترفع طلبات الفصل
فى دستورية القوانين - اذا ما قدرت المحكمة المثار أمامها الدفع بعدم
الدستورية جدية هذا الدفع - وكذلك طلبات الفصل فى مسائل تنازع
(م - ٣٨)

الاختصاص بعريضة تودع قلم كتاب المحكمة العليا موقعة من محام مقبول للمرافعة أمام هذه المحكمة » . ويبين من هذين النصين مجتمعين أنهما يتسقان والقاعدة العامة المقررة في المادة ١٦ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٣ بشأن السلطة القضائية المعدل ، ومفادهما ان محكمة الموضوع وحدها هي الجهة المختصة بتقدير جدية الدفع بعدم الدستورية وأن الامر بوقف الدعوى المنظورة امامها وتحديد ميعاد لرفع الدعوى بعدم الدستورية جوازي لها ومتروك لمطلق تقديرها . وقد أكد القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٩ - باصدار قانون المحكمة الدستورية العليا التي حلت محل المحكمة العليا - والسارى المفعول اعتبارا من ١٩٧٩/٩/٢٠ - هذا المعنى بما نص عليه في المادة ٢٩ منه بأن تتولى هذه المحكمة الرقابة القضائية على دستورية القوانين واللوائح على الوجه التالي « » ب إذا دفع أحد الخصوم أثناء نظر الدعوى امام احدى المحاكم أو الهيئات ذات الاختصاص القضائي بعدم دستورية نص في قانون أو لائحة ورأت المحكمة أو الهيئة ان الدفع جدى أجلت نظر الدعوى وحددت لن آثار الدفع ميعاد لا يجاوز ثلاثة أشهر لرفع الدعوى بذلك أمام المحكمة الدستورية العليا فاذا لم ترفع الدعوى في الميعاد اعتبر الدفع كأن لم يكن » . لا كان ذلك ، وكان يبين من الحكم المطعون فيه ان المحكمة في حدود سلطتها التقديرية رأت أنه لا محل لاجابة طلب الوقف لرفع الدعوى بعدم الدستورية امام المحكمة العليا فان ما يثيره الطاعن في هذا الشأن يكون على غير أساس . (نقض جنائي - جلسة ١٩٨١/٤/١٦ - طعن رقم ٢١٩٠ لسنة ٥٠ ق)

قاعدة رقم (٥٥٣)

المبدأ : تقدير صحة الاعتراف بقيمته في الاثبات - حق لمحكمة

الموضوع .

اختيار المحقق لكان التحقيق - متروك لتقديره - حرصا على
صالح التحقيق وسرعة انجازه .

تواجد ضباط الشرطة أثناء التحقيق ، ليس فيه ما يعيب إجراءاته
- سلطان الوظيفة بما يسبغ على صاحبه من اختصاصات وامكانيات
لا يعد اكراها ، مادام لم يستغل على المتهم بأذى مادي أو معنوي .

ملخص الحكم : الاعتراف في المسائل الجنائية عنصر من عناصر
الاستدلال التي تملك محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير صحتها
وقيمتها في الاثبات فلها تقدير، عدم صحة ما يدعيه المتهم من أن
اعترافه نتيجة اكراه بغير معقب عليها مادامت تقيمه على اسباب سائفة،
ولا يغير من ذلك عدول الطاعن على اعترافه وانكاره بجلسة المحاكمة
الاتهام المسند اليه اذ انه من المقرر أنه لا على الحكم ان يأخذ باعتراف
المتهم في تحقیقات النيابة لبرأته مما يشوبه من عيب الاكراه واطمئنانا
من المحكمة الى صدقه ومطابقته للواقع ولو عدلّا عنه بعد ذلك ، ولا يؤثر
في ذلك أن يكون الطاعن قد أدلى باعترافه في تحقيق النيابة الذي
باشرته في دار الشرطة وفي حضور ضباطها لما هو مقرر من أن اختيار
المحقق لكان التحقيق متروك لتقديره حرصا على صالح التحقيق وسرعة
انجازه ، كما ان مجرد حضور ضباط الشرطة للتحقيق ليس فيه ما يعيب
إجراءاته إذ أن سلطان الوظيفة في ذاته بما يسبغه على صاحبه من
اختصاصات وامكانيات لا يعد اكراها مادام هذا السلطان لم يستغل
على المتهم بالأذى ماديا أو معنويا كما أن مجرد الخشية لا يعد قرين
الاكراه المبطل للاعتراف لا معنى ولا حكما وهو ما لم يغب امره على
الحكم الطعون فيه في رده على الدفع ببطلان الاعتراف في المساق
المتقدم بما يسوغ رفضه ومن ثم فان النعي عليه في هذا الخصوص
لا يكون له محل .

(نقض جنائي - جلسة ١٩٨١/٤/١٦ - طعن رقم ٢١٩٠ لسنة ٥٠ ق)

قاعدة رقم (٥٥٤)

المبدأ : الطلب الجازم ماهيته ؟

طلب ضم القضية الذى يتصل بالباعث على الجريمة - للمحكمة
الالتفات عنه عدم التزامها بالرد عليه صراحة واستقلالاً ، طالما أن
الدليل الذى يستمد منه ليس من شأنه أن يؤدى الى البراءة أو يوهن
من الدليل المستمد من أقوال الشهود فى الاثبات .

ملخص الحكم : من المقرر أن الطلب الذى تلتزم محكمة الموضوع
باجابته أو الرد عليه هو الطلب الجازم الذى يصر عليه مقدمه ولا ينفك
عن التمسك به والاصرار عليه فى طلباته الختامية . ولما كان البين من
محضر جلسة المحاكمة التى اختتمت بصدور الحكم المطعون فيه ان
الدافع عن الطاعن وأن استهل مرافعته بطلب ضم القضية الخاصة
بمقتل والد الطاعن إلا أنه أتم مرافعته فى الدعوى دون أن يصر على
هذا الطلب فى طلباته الختامية مما يفقده خصائص الطلب الجازم
فلا تشريب على الحكم اذ هو التفتت عن هذا الطلب ولم يرد عليه وفضلاً
عن ذلك فإن البين من سياق مرافعة الدافع عن الطاعن ان الاتهام قام
على أن سبب الحادث هو الاخذ بالثأر ، وكان طلب ضم القضية المشار
إليها إنما يتصل بالباعث على الجريمة وهو ليس من عناصرها أو ركنا
من اركانها فلا على المحكمة أن هى التفتت عنه وهو بهذه المثابة لا يقتضى
رداً صريحاً مستقلاً طالما أن الدليل الذى قد يستمد منه ليس من شأنه أن
يؤدى الى البراءة ، أو يوهن من الدليل المستمد من أقوال الشهود فى
الاثبات ، بالإضافة الى أن الحكم قد ركن فى بيان الباعث على الجريمة
الى أقوال الطاعن فى التحقيقات وأقوال الشاهد الثانى بمحضر جلسة
المحاكمة وهو ما لا يجادل فيه الطاعن - ومن ثم فلا يقبل منه النعى
على الحكم فى هذا الصدد .

(نقض جنائى - جلسة ١٦/٤/١٩٨١ - طعن رقم ٢١٩٠ لسنة ٥٠ ق)

قاعدة رقم (٥٥٥)

المبدأ : تجريح أدلة الدعوى ، تأديا الى مناقضة الصورة التى ارتسمت بالدليل الصحيح فى وجدان المحكمة - غير جائز أمام النقض - مثال ٠

ملخص الحكم : لما كان الحكم قد أثبت فى مدوناته أن تقرير الصفة التشريحية تضمن نقلا عن التذكرة الطبية للمجنى عليه أنه يتكلم عند حضوره الى المستشفى كما حصل أقوال الطبيب الشرعى فى الجلسة بأن كمية الدم التى وجدها عند التشريح تبلغ نصف لتر الى ثلاثة ارباع اللتر وان كمية اخرى فقدت نتيجة النزيف وان المجنى عليه ظل حيا لفترة تصل الى نصف ساعة ووفقا لوصف الاصابة الواردة فى تقريره فإن المجنى عليه كان يستطيع التحدث بتعقل لسلامة منطقة الرأس ، وكان الطاعن لا يمارى فى صحة ما ورد بالتذكرة الطبية للمجنى عليه من قدرته على الحديث عقب اصابته وفيما نقله الحكم عن رأى الخبير الفنى من استطاعة المجنى عليه التحدث بتعقل عقب إصابته ومن أن هذه الادلة لها صداها فى الأوراق ، وكانت إشارة المستشفى - بفرض صحة ما جاء بها من أن المجنى عليه كان فى حالة سيئة لا تنفى ما أثبتته التذكرة الطبية وجزم به الطبيب الشرعى ، واذ كان ما أورده الحكم من أدلة سائغة نقلا عن الخبير الفنى قد أثبتت بغير معقب أن المجنى عليه كان يستطيع الحديث بتعقل عقب اصابته فلا يعدو الطعن عليه بدعوى مخالفة الثابت فى الأوراق أن يكون محاولة لتجريح أدلة الدعوى على وجه معين تأديا من ذلك الى مناقضة الصورة التى ارتسمت فى وجدان قاضى الموضوع بالدليل الصحيح وهو ما لا يقبل لدى محكمة النقض ٠

(نقض جنائى - جلسة ١٩٨١/٤/٣٠ - طعن رقم ١٤٠٤ لسنة ٥٠ ق)

قاعدة رقم (٥٥٦)

المبدأ : قصد القتل أمر خفى — ادراكه بالامارات والمظاهر

التي لتبىء عنه — استخلاص توافره — موضوعي •

ملخص الحكم : من المقرر أن قصد القتل أمر خفى لا يدرك بالمس الظاهر وانما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى والامارات والمظاهر الخارجية التي يأتيها الجاني وتتم عما يضمرة في نفسه ، واستخلاص هذه النية هوكل الى قاضي الموضوع في حدود سلطته التقديرية •

(نقض جنائي — جلسة ١٣/٥/١٩٨١ — طعن رقم ٣٥٧٠ لسنة ٥٠ ق)

قاعدة رقم (٥٥٧)

المبدأ : حق محكمة الموضوع في الاخذ بما تطمئن اليه من أقوال

الشهود في حق متهم دون آخر — أساس ذلك ؟ •

ملخص الحكم : لمحكمة الموضوع ان تزن اقوال الشهود فتأخذ منها بما تطمئن اليه في حق احد المتهمين وتطرح ما لا تطمئن اليه منها في حق متهم آخر دون ان يكون هذا تناقضا يعيب حكمها مادام يصح في العقل ان يكون الشاهد صادقا في ناحية من أقواله وغير صادق في شطر منها ، ومادام تقدير الدليل موكولا الى اقتناعها وحدها •

(نقض جنائي — جلسة ١٣/٥/١٩٨١ — طعن رقم ٣٥٧٠ لسنة ٥٠ ق)

قاعدة رقم (٥٥٨)

المبدأ : حق محكمة الموضوع في الاخذ بما تطمئن اليه من أقوال

الشهود واطراح ما عداه — أساس ذلك ؟ •

ملخص الحكم : للمحكمة الا تورد بالاسباب الا ما تقيم عليه قضاها ، ولها ان تأخذ من أقوال الشهود ما تطمئن اليه وتطرح ما عداها .

(نقض جنائى - جلسة ١٣/٥/١٩٨١ - طعن رقم ١٣٩١ لسنة ٥٠ ق)

قاعدة رقم (٥٥٩)

المبدأ : حق محكمة الموضوع فى التعويل على أقوال الشاهد فى أى مرحلة .

ملخص الحكم : من المقرر ان لمحكمة الموضوع ان تعول على أقوال الشاهد فى أى مرحلة من مراحل الدعوى مادامت قد اطمأنت اليها .
(نقض جنائى - جلسة ١٤/٥/١٩٨١ - طعن رقم ٣٣٨١ لسنة ٥٠ ق)

قاعدة رقم (٥٦٠)

المبدأ : إحالة الحكم فى بيان شهادة الشهود الى أقوال شاهد آخر - لا عيب - متى كانت أقوالهم متفقة مع ما استند اليه منها .

ملخص الحكم : لا يعيب الحكم أن يحيل فى بيان شهادة الشهود الى ما أورده من أقوال شاهد آخر مادامت أقوالهم متفقة مع ما استند اليه الحكم منها ولا يؤثر فى النظر اختلاف الشهود فى بعض التفاصيل التى لم يوردها الحكم ذلك بأن لمحكمة الموضوع فى سبيل تكوين عقيدتها أن تعتمد على ما تطمئن اليه من أقوال الشاهد وأن تطرح ما عداها .

(نقض جنائى - جلسة ١٤/٥/١٩٨١ - طعن رقم ٣٣٨١ لسنة ٥٠ ق)

قاعدة رقم (٥٦١)

المبدأ : حق محكمة الموضوع فى استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى .

عدم التزامها بتتبع المتهم في مناحي دفاعه والرد على ما كان منها ظاهر البطلان •

ملخص الحكم : الاصل ان من حق محكمة الموضوع ان تستخلص من اقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي اليه اقتناعها وان تطرح ما يخالفه من صور أخرى مادام استخلاصها سائغا مستندا الى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها في الاوراق ، كما أنها غير ملزمة بتعقب المتهم في مناحي دفاعه والرد على ما كان منها ظاهر البطلان •
(نقض جنائي - جلسة ١٩٨١/٥/١٤ - طعن رقم ٣٣٨١ لسنة ٥٠ ق)

قاعدة رقم (٥٦٢)

المبدأ : تقدير القوة التدليلية لتقرير الخبير - موضوعي •

ملخص الحكم : لمحكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير القوة التدليلية لتقرير الخبير المقدم اليها ومادامت قد اطمأنت الى ما جاء به فلا يجوز مصادرتها في ذلك •
(نقض جنائي - جلسة ١٩٨١/٥/١٤ - طعن رقم ٣٣٨١ لسنة ٥٠ ق)

قاعدة رقم (٥٦٣)

المبدأ : حق محكمة الموضوع أن تجزم بما لم يجزم به الخبير - مناطه ؟ •

ملخص الحكم : من المقرر أن لمحكمة الموضوع سلطة الجزم فيما لم يجزم به الخبير في تقريره متى كانت وقائع الدعوى قد أيدت ذلك عندها وادكته لديها •
(نقض جنائي - جلسة ١٩٨١/٥/١٤ - طعن رقم ٣٣٨١ لسنة ٥٠ ق)

قاعدة رقم (٥٦٤)

المبدأ : أخذ الحكم بدليل احتمالي غير قاطع فيه — مادام قد أسس الادانة على اليقين •

ملخص الحكم : أخذ الحكم بدليل احتمالي غير قاطع فيه مادام قد أسس الادانة على اليقين •
(نقض جنائي — جلسة ١٩٨١/٥/١٤ — طعن رقم ٢٢٨١ لسنة ٥٠ ق)

قاعدة رقم (٥٦٥)

المبدأ : تقدير آراء الخبراء والفصل فيما يوجه الى تقاريرهم من اعتراضات — موضوعي •

ملخص الحكم : اذ كان تقدير آراء الخبراء والفصل فيما يوجه الى تقاريرهم من اعتراضات مرجعه الى محكمة الموضوع فلها وهي تقضي في الدعوى أن ترجح بين آراء الخبراء المتعارضة •
(نقض جنائي — جلسة ١٩٨١/٥/١٤ — طعن رقم ٢٢٨١ لسنة ٥٠ ق)

قاعدة رقم (٥٦٦)

المبدأ : تقدير جدية التحريات وكفايتها لاصدار الاذن بالتفتيش — موضوعي •

ملخص الحكم : لما كان من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لاصدار اذن التفتيش هو من المسائل الموضوعية التي يوكل الامر فيها الى سلطة التحقيق تحت اشراف محكمة الموضوع ، وكانت المحكمة قد اقتنعت بجدية الاستدلالات التي بنى عليها اذن التفتيش وكفايتها لتسويق اصداره وأقرت النيابة على تصرفها في هذا الشأن ، فانه لا معقب عليها فيما ارتأته لتعلقه بالموضوع لا بالقانون •
(نقض جنائي — جلسة ١٩٨١/٦/١٠ — طعن رقم ٢٦٧٠ لسنة ٥٠ ق)

قاعدة رقم (٥٦٧)

المبدأ : طلب ضم قضية بقصد اثارة الشبهة فى أدلة الثبوت التى اطمأنت اليها المحكمة — عدم التزامها بإجابته •

ملخص الحكم : لما كان قضاء هذه المحكمة قد جرى بأن طلب ضم قضية بقصد اثارة الشبهة فى أدلة الثبوت التى اطمأنت اليها المحكمة — فضلا عن أن الحكم قد رد عليه بما يبرر اطراحه — هو طلب لا يتجه مباشرة الى نفي الفعل المكون للجريمة ، فلا على المحكمة إن هى أعرضت عنه والتفتت عن اجابته ، وما يثيره الطاعن فى شأنه. انما ينحل فى حقيقته الى جدل فى تقدير الدليل مما تستقل به محكمة الموضوع •
(نقض جنائى — جلسة ١٩٨١/١٠/٢٠ — طعن رقم ١٧٠٧ لسنة ٥١ ق)

قاعدة رقم (٥٦٨)

المبدأ : حق محكمة الموضوع استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى — واطراح ما يخالفها •

ملخص الحكم : لمحكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود العناصر المطروحة على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدى اليه اقتناعها وان تطرح ما يخالفها من صور أخرى مادام استخلاصها سائما مستندا الى أدلة مقبولة فى العقل والمنطق ولها أصلها فى الأوراق •
(نقض جنائى — جلسة ١٩٨١/١٠/٢٠ — طعن رقم ١٧٠٧ لسنة ٥١ ق)

قاعدة رقم (٥٦٩)

المبدأ : الدفع غير المنتج فى الدعوى — افغال تحقيقه أو الرد عليه — لا عيب •

ملخص الحكم : اذا كان دفاع المتهم غير منتج فى الدعوى فلا تثريب على المحكمة إن هى لم تحققه أو أغفلت الرد عليه .
(نقض جنائى - جلسة ١٠/٢٠/١٩٨١ - طعن رقم ١٧٠٧ لسنة ٥١ ق)

قاعدة رقم (٥٧٠)

المبدأ : حق محكمة الموضوع فى تعديل وصف التهمة - شرطه - وحده ؟

جناية الفش فى عقود التوريد المنصوص عليها فى الفقرة الاولى من المادة ١١٦ مكررا ج عقوبات قوامها : توافر قصد المتعاقد على الاخلال بمعد من الصور التى يبينتها المادة - أو ارتكابه أى فش فى تنفيذه - وأن يكون التعاقد مع احدى الجهات المنصوص عليها فيها .

تعديل المحكمة للتهمة المرفوعة بها الدعوى من النيابة العامة - من جريمة بيع وعرض للبيع اغنية مغشوشة المنصوص عليها فى المواد ١/٧ ، ٨ ، ٩ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ الى جريمة الفش المنصوص عليها فى المادة ١١٦ مكررا ج عقوبات - تعديل فى التهمة ذاتها - وجوب اجرائه اثناء المحاكمة ومراعاة الضمانات المنصوص عليها فى المادة ٢٠٨ اجراءات - مخالفة ذلك - اخلال بحق الدفاع - لا ترفعه معاقبة المتهم بعقوبة جريمة بيع اغنية مغشوشة - وفقا لنصوص القانون ٤٨ لسنة ١٩٤١ المعدل - علة ذلك ؟

ملخص الحكم : لما كان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن لمحكمة الموضوع الا تنقيد بالوصف القانونى الذى تسبغه النيابة العامة على الفعل المسند الى المتهم لأن هذا الوصف ليس نهائيا بطبيعته وليس من شأنه أن يمنع المحكمة من تعديله متى رأت أن ترد الواقعة بعد تخصيصها الى الوصف القانونى السليم الذى ترى انطباقه على واقعة الدعوى ، الا أنه اذا تعدى الامر مجرد تعديل الوصف الى

تعديل التهمة ذاتها بتحويل كيان الواقعة المادية التي اقيمت بها ادعوى وبنيناها القانوني والاستماعة في ذلك بعناصر أخرى تضاف الى تلك التي اقيمت بها الدعوى ، فان هذا التغيير يقتضى من المحكمة ان تلتزم في هذا الصدد بمراعاة الضمانات التي نصت عليها المادة ٣٠٨ من قانون الاجراءات الجنائية بما توجبه من تنبيه المتهم الى التغيير في التهمة ومنحه اجلا لتحضير دفاعه اذا طلب ذلك ، وبشرط الا يترتب على ذلك اساءة لمركز المتهم اذا كان هو المستأنف وحده .

لما كان ذلك وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أن المحكمة أسندت الى الطاعن مقارفته الغش وعاقبته بالمادة ١١٦ مكررا ج من قانون العقوبات وكانت جناية الغش في عقد التوريد التي نصت عليها الفقرة الاولى من هذه المادة هي جريمة عمدية يشترط لقيامها توفر القصد الجنائي باتجاه ارادة المتعاقد الى الاخلال بعقد من العقود التي رددتها الفقرة المذكورة أو ارتكب أى غش في تنفيذه ، وأن يكون التعاقد مع احدى الجهات المبينة في المادة ١١٦ مكررا ج سالفه الذكر ، فان هذا الذى أجرته المحكمة لا يعد تعديلا في وصف التهمة ، وانما هو تعديل في التهمة ذاتها ، لا تملك المحكمة اجراءه الا في اثناء المحاكمة وقبل الحكم في الدعوى ، مما كان يقتضى لفت نظر الدفاع ومنحه اجلا لتحضير دفاعه اذا طلب ذلك منعا للافتئات على الضمانات القانونية التي تكفل له حقه في الدفاع عن نفسه دفاعا كاملا حقيقيا لا مبتورا ولا شكليا أمام سلطة القضاء بعد أن يكون قد أحيط بالتهمة علما وصار على بيينة من أمره فيها ، أما وهى لم تفعل فان حكمها يكون قد بنى على اجراء باطل أخل بحق الطاعن في الدفاع مما يعيب الحكم بما يوجب نقضه والاعادة دون حاجة الى بحث الوجه الثانى من وجهي الطعن ، ولا وجه للقول ان العقوبة التي أوقعها الحكم الابتدائى على الطاعن هي المقررة لجنحة بيع جبن مغشوش مع العلم بذلك وفقا

لنصوص القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ المعدل بالقانونين ٥٥٢ لسنة ١٩٥٥ ، ٨٠ لسنة ١٩٦١ أخذاً بالقرينة المنصوص عليها بالقانونين الأخيرين التي افترض بها الشارع العام بالغش في حق المشتغل بالتجارة ما لم يثبت حسن نيته ذلك أن مدونات الحكم المطعون فيه الذي انشأ لنفسه أسباباً جديدة قد خلت البتة مما يفيد توافر هذا الشرط في حق الطاعن كما خلت من أية اهالة الى أسباب الحكم الابتدائي في هذا الشأن .

(نقض جنائي - جلسة ١٠/٢١/١٩٨١ - طعن رقم ٤٣٩ لسنة ٥١ ق)

قاعدة رقم (٥٧١)

المبدأ : أغفال ما أثاره الدفاع من وجود تناقض بين الدليلين التوالي والفني - لا يعيب الحكم مادام قد أورد في مدوناته ما يفيد الرد عليه - أساس ذلك ؟

ملخص الحكم : من المقرر انه ليس بلزوم ان يورد الحكم ما أثاره الدفاع من وجود تناقض بين الدليلين مادام ان ما أوردته في مدوناته يتضمن الرد على ذلك الدفاع اذ المحكمة لا تلتزم بمتابعة المتهم في مناهي دفاعه المختلفة والرد عليها على استقلال ظالماً أن الرد يستفاد من أدلة الثبوت التي أوردتها الحكم .

(نقض جنائي - جلسة ١٠/٢٧/١٩٨١ - طعن رقم ١٤٢٤ لسنة ٥١ ق)

قاعدة رقم (٥٧٢)

المبدأ : حق محكمة الموضوع في استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى من سائر عناصرها - وإطراح ما يخالفها -

ملخص الحكم : من المقرر ان لمحكمة الموضوع ان تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث

الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي اليه اقتناعها وان تطرح ما يخالفها من صور أخرى مادام استخلاصها سائعا مستندا الى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها في الاوراق *

(نقض جنائي - جلسة ١٩٨١/١١/١٠ - طعن رقم ١٣٠٣ لسنة ٥١ ق)

قاعدة رقم (٥٧٣)

المبدأ : لا عبرة بما اشتمل عليه بلاغ الواقعة *

ملخص الحكم : من المقرر انه لا عبرة بما اشتمل عليه بلاغ الواقعة وانما العبرة بما اطمأنت اليه المحكمة مما استخلصته من التحقيقات *

(نقض جنائي - جلسة ١٩٨١/١١/١٠ - طعن رقم ١٣٠٣ لسنة ٥١ ق)

قاعدة رقم (٥٧٤)

المبدأ : وزن اقوال الشهود - موضوع *

أخذ محكمة الموضوع بأقوال الشاهد - مفاده اطلاقها جميع

الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الاخذ بها *

ملخص الحكم : لما كان من المقرر ان وزن اقوال الشهود وتقديرها مرجعه الى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التي تراها وتقدره التقدير الذي تطمئن اليه بغير معقب ، وانها متى أخذت بأقوال الشاهد فان ذلك يفيد اطلاقها لجميع الاعتبارات التي سلقها الدفاع لحملها على عدم الاخذ بها *

(نقض جنائي - جلسة ١٩٨١/١١/١٠ - طعن رقم ١٣٠٣ لسنة ٥١ ق)

قاعدة رقم (٥٧٥)

المبدأ : الاجراءات المنصوص عليها في المادة ٢٧١ اجراءات جنائية - تنظيمية - اغفال سؤال المتهم عن الفعل المسند اليه - لا بطلان *

ملخص الحكم : ما يتطلبه قانون الاجراءات الجنائية فى المادة ٢٧١ من سؤال المتهم عن الفعل المسند اليه هو من قبيل تنظيم الاجراءات فى الجلسة ولا يترتب البطلان على مخالفته .
(نقض جنائى - جلسة ١٩٨١/١١/١١ - طعن رقم ٥٧٥ لسنة ٥١ ق)

قاعدة رقم (٥٧١)

المبدأ : حق محكمة الموضوع فى الاخذ بما تراتح اليه من أدلة وأن تعول على أقوال الشاهد فى أية مرحلة من مراحل الدعوى وتلتفت عما عداها - دون بيان الطة فى ذلك .

ملخص الحكم : من حق محكمة الموضوع أن تأخذ بما تراتح اليه من الادلة وأن تأخذ بقول الشاهد فى أى مرحلة وأن تلتفت عما عداها دون أن تبين الطة فى ذلك مادام له أساس فيها .
(نقض جنائى - جلسة ١٩٨١/١١/١٧ - طعن رقم ٢٢٨٨ لسنة ٥٠ ق)

قاعدة رقم (٥٧٧)

المبدأ : تعقب المتهم فى كل جزئية من جزئيات دفاعه - غير لازم - كفاية ايراد الادلة المنتجة فى تكوين عقيدة المحكمة سنداً للادانة .

ملخص الحكم : بحسب الحكم كيما يتم تدليله ويستقيم قضاؤه أن يورد الادلة المنتجة التى صحت لديه على ما استخلصه من وقوع الجريمة المسندة الى المتهم ولا عليه أن يتعقبه فى كل جزئية من جزئيات دفاعه لان مفاد التفاته عنها أنه أطرحها .
(نقض جنائى - جلسة ١٩٨١/١١/١٧ - طعن رقم ٢٢٨٨ لسنة ٥٠ ق)

قاعدة رقم (٥٧٨)

المبدأ : التزام محكمة الموضوع بتطبيق صحيح القانون - عدم تقيدها بالوصف المسبغ على الواقعة أو القانون المطلوب العقاب به .

ملخص الحكم : المحكمة ملزمة بأن تنزل الحكم الصحيح للقانون على الواقعة التي رفعت بها الدعوى غير مقيدة في ذلك بالوصف الذي اسبغ على هذه الواقعة ولا بالقانون الذي طلب عقاب المتهم طبقاً لاحكامه .

(نقض جنائي - جلسة ١٩٨١/١١/٢٤ - طعن رقم ١٤٧٠ لسنة ٥١ ق)

قاعدة رقم (٥٧٩)

المبدأ : حق محكمة الموضوع في استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى وطراح ما يخالفها ، مادام ذلك سائفاً .

ملخص الحكم : من حق محكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي اليه اقتناعها وان تطرح ما يخالفها من صور أخرى مادام استخلاصها سائفاً مستنداً الى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها في الاوراق .

(نقض جنائي - جلسة ١٩٨١/١٢/١ - طعن رقم ١٨٢٤ لسنة ٥١ ق)

قاعدة رقم (٥٨٠)

المبدأ : حق المحكمة في الاعراض عن الدفاع أو طلبات التحقيق غير المنتجة - متى وضحت الواقعة لديها - شرط بيان الطلة .

ملخص الحكم : لما كان من المقرر انه وان كان القانون قد أوجب سماع ما يبيديه المتهم من أوجه الدفاع وتحقيقه إلا أن للمحكمة إن كانت قد وضحت لديها الواقعة أو كان الامر المطلوب تحقيقه غير منتج في الدعوى ان تعرض عن ذلك بشرط بيان علة عدم اجابة هذا الطلب ، وكان الحكم قد اطرح طلب ندب خبير حسابي في الدعوى لما رأيته المحكمة من أن مهمة الخبير لا تعدو ان تكون تكراراً للمهمة التي سبق

ان قامت بها لجنة الجرد التي أطمنت المحكمة الى تقريرها فانه لا يكون هناك محل لما ينعاه الطاعن فى هذا الشأن •
(نقض جنائى - جلسة ١٩٨١/١٢/١٥ - طعن رقم ٢١٢٠ لسنة ٥١ ق)

قاعدة رقم (٥٨١)

المبدأ : انعى على الحكم أخذه بأقوال المدعين بالحقوق المدنية -
جدل موضوعى - لا تجوز اثارته أمام النقض •

ملخص الحكم : لما كان ذلك ، وكان ما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه عول على أقوال المدعين بالحقوق المدنية • رغم كونها ظاهرة البطلان ومع وجود منازعات قضائية بينهم وبينه ، يعد جدلا موضوعيا فى تقدير الدليل الذى تستقل به محكمة الموضوع ولا تجوز مجادلتها فبه أمام محكمة النقض •
(نقض جنائى - جلسة ١٩٨١/١٢/١٦ - طعن رقم ٥١٤ لسنة ٥١ ق)

قاعدة رقم (٥٨٢)

المبدأ : وزن أقوال الشهود - موضوعى •
أخذ المحكمة بشهادة الشهود - مفاده : أطرافها جميع الاعتبارات التى ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها •
حق محكمة الموضوع فى تكوين اقتناعها من أى دليل تطمئن اليه مادام له ما يؤيده الصحيح من الأوراق •

ملخص الحكم : وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التى يؤدون فيها شهادتهم وتعويل القضاء على أقوالهم مهما وجه اليهم من مطاعن وحام حولهم من الشبهات ، مرجعه الى محكمة الموضوع ، تنزاه المنزلة التى تراها وتقدره التقدير الذى تطمئن اليه ، وهى متى أخذت
(م - ٣٩)

بشهادتهم فان ذلك يفيد اطراحها جميع الاعتبارات التى ساقها الدفاع
لحملها على عدم الاخذ بها ومن حقها استمداد اقتناعها من أى دليل
تطمئن اليه مادام له مأخذ الصحيح فى الاوراق *
(نقض جنائى - جلسة ١٦/١٢/١٩٨١ - طعن رقم ٥١٤ لسنة ٥١ ق)

قاعدة رقم (٥٨٣)

المبدأ : تقدير أدلة الدعوى - موضوعى *

تعويل الحكم على معاينة أجزائها ضابط الشرطة دون أخرى أجرتها
لجنة من الخبراء - لا عيب *

ملخص الحكم : لما كان من المقرر ان لمحكمة الموضوع السلطة
المطلقة فى تقدير الأدلة وكان الحكم قد عول على المعاينة التى أجزاها
ضابط الشرطة دون المعاينة التى أجرتها لجنة برئاسة مدير الجمعية
فان ما يثيره الطاعن فى هذا الشأن لا يعدو ان يكون مجادلة فى تقدير
المحكمة لأدلة الدعوى ومبلغ اطمئنانها اليهما مما لا يجوز مصادرتها
فيه أو الفوضى بشأنه لدى محكمة النقض *
(نقض جنائى - جلسة ٢٢/١٢/١٩٨١ - طعن رقم ٢٢٢٤ لسنة ٥١ ق)

قاعدة رقم (٥٨٤)

المبدأ : وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التى يؤدون بها
شهادتهم موضوعى *

أخذ محكمة الموضوع بشهادة شاهد - مفاده : اطراحها جميع
الاعتبارات التى ساقها الدفاع لحملها على عدم الاخذ بها *
حق محكمة الموضوع فى التعويل على أقوال الشاهد فى أى مرحلة
من مراحل التحقيق ولو عدل عنها بعد ذلك *

ملخص الحكم : لما كان من المقرر أن وزن أقوال الشهود وتقديره الظروف التي يؤدون فيها شهاداتهم متروك لتقدير محكمة الموضوع ، وهي متى أخذت بشهادة شاهد فان مفاد ذلك أنها اطرحت جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها ، كما أن من حقها التعويل على أقوال الشاهد في أى مرحلة من مراحل التحقيق ولو عدل عنها بعد ذلك ، فان النعمى على الحكم استفادته الى أقوال الشهود في التحقيقات دون محضر الجلسة لا يكون له محل .
(نقض جنائى - جلسة ١٩٨١/١٢/٣٠ - طعن رقم ٢٢٩٢ لسنة ٥١ ق)

محكمة استئنافية

قاعدة رقم (٥٨٥)

المبدأ : التمسك ببطلان اجراءات المحاكمة أمام محكمة أول درجة - لأول مرة أمام محكمة النقض - غير جائز .

ملخص الحكم : أن العبرة ببطلان الاجراءات هو بما يتم منها أمام المحكمة الاستئنافية ، واذ كان الثابت من الاطلاع على محاضر جلسات المحاكمة أن الطاعن حضر مع محاميه أمام المحكمة الاستئنافية ولم يثر في دفاعه شيئاً في شأن البطلان المدعى به في اجراءات المحاكمة أمام محكمة أول درجة فلا يقبل منه اثاره ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض .

• نقض جنائي - جلسة ١٩٨١/٢/٥ - طعن رقم ١٧٦٦ لسنة ٥٠ ق (

قاعدة رقم (٥٨٦)

المبدأ : عدم التزام محكمة ثاني درجة أن تجرى من التحقيقات الا ما ترى لزوماً لاجرائه - او ما فات محكمة أول درجة - اجراءه .

ملخص الحكم : الأصل أن محكمة ثاني درجة إنما تحكم على مقتضى الأوراق وهي لا تجرى من التحقيقات إلا ما ترى لزوماً لاجرائه، ولا تلتزم بسماع الشهود الا من كان يجب على محكمة أول درجة سماعهم .

(نقض جنائي - جلسة ١٩٨١/١٠/٢٠ - طعن رقم ١٧٠٧ لسنة ٥١ ق)

قاعدة رقم (٥٨٧)

المبدأ : ادعاء الطاعن عدم اعلانه بالجلسة المحددة لنظر الدعوى

أمام محكمة أول درجة - لا يجوز لأول مرة أمام محكمة النقض .

ملخص الحكم : لا يقبل من الطاعن الادعاء لأول مرة أمام محكمة النقض بعدم اعلانه بالجلسة المحددة لنظر الدعوى أمام محكمة أول درجة .

(نقض جنائي - جلسة ١٩٨١/١٢/١ - طعن رقم ١٨٠٥ لسنة ٥١ ق)

محاکمه

قاعدة رقم (٥٨١)

المبدأ : عدم سؤال المتهم في التحقيق لا يترتب عليه بطلان الإجراءات - أساس ذلك ؟

ملخص الحكم : عدم سؤال المتهم في التحقيق لا يترتب عليه بطلان الإجراءات إذ لا مانع في القانون يمنع من رفع الدعوى العمومية بدون استجواب المتهم بل يجوز رفعها في مواد الجنح والمخالفات مباشرة بدون تحقيق ما •
(نقض جنائي - جلسة ١٩٨١/١٢/٢٩ - طعن رقم ٢٢٤٢ لسنة ٥١ ق)

معارضة

قاعدة رقم (٥٨٩)

المبدأ : القضاء باعتبار المعارضة كان لم تكن - جزاء يتعين ايقاعه حتماً في حالة تخلف المعارض عن الحضور في الجلسة المحددة لنظر معارضته بغير عذر - المادة ٤٠١ إجراءات *

عدم ادعاء الطاعن أنه أضر بسبب عدم ضم مفردات الدعوى إلى ملف المعارضة - لا مصلحة له في النعمى على الحكم في هذا الشأن -
علة ذلك ؟ *

ملخص الحكم : لما كان القضاء باعتبار المعارضة كأن لم تكن هو - طبقاً لنص الفقرة الثانية من المادة ٤٠١ من قانون الإجراءات الجنائية جزاء يتعين ايقاعه حتماً في حالة تخلف المعارض عن الحضور في الجلسة المحددة لنظر الدعوى بغير عذر وكان الطاعن لا يمارى في أن تخلفه عن الحضور في الجلسة المحددة لتقرر معارضته الاستثنائية كان بغير عذر ، كما لا يدعى أنه أضر بسبب عدم ضم مفردات الدعوى الى ملف المعارضة وقت نظرها فإنه لا محل لما يثيره في هذا الشأن إذ لا مصلحة له من وراء اثارته لانه لم يمس له حقاً ولم يحرم من ابداء دفاعه *

(نقض جنائى - جلسة ١٩٨١/٤/٢٢ - طعن رقم ٢٧٣٥ لسنة ٥٠ ق)

قاعدة رقم (٥٩٠)

المبدأ : علم الطاعن بان قضية منظورة بذات الجلسة مع قضيتين آخرين له مثل فيهما يحتم عليه متابعتها والمتول فيها *

بدء سريان مهلة الطعن في الحكم الصادر في المعارضة - بين يوم صدور *

ملخص الحكم : متى كان الثابت في الأوراق أن الأحكام في الدعوى صدرت ابتدائيا واستثنافيا باسم ، وكان الطاعن لا يدعي أنه اتخذ إجراءات الطعن أمام درجتي التقاضي باسم يغير الاسم الذي صدرت به هذه الأحكام - لا بالاسم الذي يزعم بأسباب هذه الأحكام ، فإنه يكون لزاما أن ينادى على الطاعن عند نظر معارضة الاستئنافية باسم اذ أنه الاسم الذي اتخذت جميع الإجراءات وصدرت الأحكام به - لا بالاسم الذي يزعم بأسباب طعنه أنه الاسم الحقيقي له ، فضلا عن أن الحرص اللازم توافره لدى الرجل العادي من شأنه أن يحتم على الطاعن إزاء علمه سلفا بأن قضية منظورة مع قضيتين أخريين له مثل فيهما أمام المحكمة ذاتها وفي اليوم ذاته وهو - ما يسلم به أسباب طعنه - أن يتابعها وإن يمثل فيها أمام المحكمة لما كان ذلك فإن ما يدعيه الطاعن لا يتوافر به العذر القهري الذي يجعل ميعاد التقرير بالطعن بالنقض وإيداع الأسباب لا يفتح إلا من اليوم الذي يعلم فيه الطاعن علما رسميا بضرورة الحكم فيه ، بل يبدأ من تاريخ صدوره لما كان ما تقدم ، وكان الطاعن لم يقرز ويودع الأسباب إلا بعد انتهاء الميعاد المحدد في القانون محسوبا من تاريخ صدور الحكم المطعون فيه دون عذر مقبول ، فإن طعنه يكون غير مقبول شكلا .

(نقض جنائي - جلسة ١٩٨١/٦/١٠ - طعن رقم ١٩٧ لسنة ٥١ ق)

قاعدة رقم (٥٩١)

المبدأ : بطلان الحكم باعتبار المعارضة الابتدائية كان لم تكن يوجب على المحكمة الاستئنافية عند نظر استئناف هذا الحكم - القضاء بالفائه وإعادة القضية الى محكمة أول درجة مخالفة هذا النظر خطأ في القانون - يوجب تصحيحه .

ملخص الحكم : البين من الحكم المطعون فيه أنه عول قضائته بقبول الاستئناف شكلا على شهادة طبية تفيد مرض الطاعن من اليوم الذي صدر فيه الحكم المستأنف في المعارضة الابتدائية إلى التقرير بالاستئناف ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد خلص إلى أن تغلف الطاعن عن جلسة المعارضة الابتدائية إنما كان لعذر قهري هو مرضه الثابت بالشهادة الطبية فإن الحكم الصادر باعتبار المعارضة كان لم تكن قد وقع باطلا وكان يتعين على المحكمة الاستئنافية أن تقضى في الاستئناف المرفوع عن هذا الحكم بالغائه وإعادة القضية إلى محكمة أول درجة للفصل في المعارضة أما وهي لم تغل وقوتت على المحكوم عليه إحدى درجتى التقاضى بقضائهما في موضوع الدعوى فإنها تكون قد أخطأت في تطبيق القانون مما يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه فيما قضى به في موضوع الدعوى وتصنيفه والقضاء في موضوع الاستئناف بالغاء الحكم المستأنف القاضى باعتبار المعارضة كأن لم تكن وإعادة القضية إلى محكمة أول درجة لنظر المعارضة .
(نقض جنائى - جلسة ١٩٨١/١١/١١ - طعن رقم ٥٧٢ لسنة ٥١ ق)

قاعدة رقم (٥٩٢)

المبدأ : عدم جواز الحكم في المعارضة بغير سماع دفاع المعارض - ما لم يكن تخلفه بغير عذر - ثبوت أن تخلفه كان لعذر قهري - يعيب الإجراءات - محل نظر العذر وتقديره يكون عند المظن في الحكم - ملة ذلك ؟

ملخص الحكم : لا يصح الحكم في المعارضة باعتبارها كأن لم تكن أو برفضها بغير سماع دفاع المعارض إلا إذا كان تخلفه عن الحضور بالجلسة حاصلا بدون عذر ، وأنه إذا كان هذا التخلف يرجع إلى عذر قهري فإن الحكم يكون غير صحيح لقيام المحاكمة على إجراءات مميته من شأنها حرمان المعارض من استعمال حقه في الدفاع .

ومحل النظر في هذا العذر يكون عند استئناف الحكم أو عند الطعن فيه بطريق النقض ولا يغير من ذلك عدم وقوف المحكمة وقت إصدار الحكم على ذلك العذر لأن الطاعن وقد استحال عليه الحضور أمامها لم يكن في مقدوره إبداءه لها مما يجوز منه التمسك به لأول مرة أمام محكمة النقض واتخاذها وجها لطلب نقض الحكم ، ولما كان الطاعن لم يقدم لهذه المحكمة محكمة النقض - الدليل على عذر المرض الذي يقرر بأسباب طعنه أنه منعه من حضور جلسة المعارضة التي صدر فيها الحكم المطعون فيه فإن منمناه في هذا الشأن يكون على غير سند .

(نقض جنائي - جلسة ١١/١١/١٩٨١ - طعن رقم ٥٧٦ لسنة ٥١ ق)

قاعدة رقم (٥٩٣)

المبدأ : اندماج الحكم باعتبار المعارضة الاستئنافية كان لم تكن في الحكم الغيابي الاستئنافي الصادر بعدم قبول الاستئناف شكلا - أثره ؟ .

النتي عليه بعدم قضائه بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها في جائز لتعلقه بموضوع الدعوى - علة ذلك ؟ .

ملخص الحكم : لما كان الحكم فيه وقد قضى باعتبار معارضة الطاعن الاستئنافية كان لم تكن يندمج في الحكم المطعون فيه الذي قضى غيابيا بعدم قبول الاستئناف شكلا للتقرير به بعد اليماد فان ما ينعاه الطاعن على هذا الحكم بدعوى سابقة محاكمته عن ذات الواقعة يكون غير مقبول لتعلق ذلك بموضوع الدعوى فلا يمكن التحدث فيه إلا إذا كان الاستئناف مقبولا من ناحية الشكل وإلا انعطفت الطعن على الحكم الابتدائي الذي قضى في الموضوع وهو ما لا يجوز لمحكمة النقض أن تعرض لما يشوبه بعد أن حاز قوة الأمر المقضى .

(نقض جنائي - جلسة ١١/١١/١٩٨١ - طعن رقم ٥٧٦ لسنة ٥١ ق)

ملكية صناعية

قاعدة رقم (٥٩٤)

المبدأ : جريمة تقليد الرسم الصناعي — المقصود بها ومناط تحقيق أركانها ؟ *

اختلاف مجال تطبيق كل من القانون ١٢٢ لسنة ١٩٤٩ بشأن براءات الاختراع والرسوم والنماذج الصناعية — والقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٣٩ بشأن البيان والعلامات التجارية *

استناد الحكم في قضاءه بالبراءة من تهمة تقليد نموذج صناعي إلى اختلاف البيانات التجارية في كل من الرسمين — خطأ في تطبيق القانون — علة ذلك ؟ *

ملخص الحكم : لما كانت المادة ٤٨ من القانون آنف البيان تعاقب كل من قلد موضوع رسم أو نموذج صناعي تم تسجيله وفقا لهذا القانون بالمقويات المنصوص عليها في صدر هذه المادة وكان يكفي لتحقيق أركان جريمة تقليد الرسم الصناعي المنصوص عليها في هذه المادة والتي قصد بها حماية الرسوم والنماذج الصناعية أن يوجد تشابه في الرسم والنموذج من شأنه أن يخدع المتعاملين بالسلمة التي قلد رسمها أو نموذجها وذلك بصرف النظر عما يكون قد أثبت فيها من بيانات تجارية نص عليها القانون ٥٧ لسنة ١٩٣٩ الخاص بالبيانات والعلامات التجارية ، وهي التي عرفت المادة ٣٦ من هذا القانون بأنها كل ايضاح يتعلق بعدد البضائع أو مقدارها أو مقاسها وبالجهة التي صنعت فيها وطريقة صنعها والعناصر الداخلة في تركيبها واسم المنتج أو الصانع لها ووجود براءات اختراع أو غيرها من حقوق الملكية الصناعية والاسم أو الشكل الذي تعرف به ، وأوجب المادة ٣٧ منه أن تكون هذه البيانات مطابقة للحقيقة وذلك بقصد حماية جمهور المستهلكين من كل تضليل في شأن حقيقة ما تعرض عليه

من منتجات • لما كان ذلك وكان مطل تطبيق كل من القانونين يختلف
عن الآخر ولكل منهما أحكام متميزة ، وكان الحكم المطعون فيه قد استند
في قضائه بالبراءة الى اختلاف البيانات التجارية في كل من الرسمين ،
فانه يكون قد تردى في خطأ قانوني آخر بالخلط بين أحكام قانون
الرسوم والبيانات الصناعية وبين أحكام قانون العلامات والبيانات
التجارية ، مع أن الشارع أمار هذه عن تلك • لما كان ذلك وكان خطأ
الحكم في تطبيق القانون قد حجب المحكمة عن بحث عناصر تقليد
النموذج الصناعي التي أقامها الطاعن على المطعون ضده ، فانه يتمين
نقض الحكم •

(نقض جنائي - جلسة ١٣٨١/١٢/٩ - طعن رقم ٢٢٤٤ لسنة ٥٠ ق)

مرافق عام

قاعدة رقم (٥٩٥)

المبدأ : شرط اكتساب العاملين بمرفق عام صفة الموظف العام ؟

ملخص الحكم : لكي يكتسب الموظفون في خدمة مرفق عام صفة الموظف العام يجب أن يكون المرفق مداراً بمعرفة الدولة عن طريق الاستئصال المباشر .
(نقض جنائي - جلسة ١٩٨١/٢/٩ - طعن رقم ٢١٢٥ لسنة ٥٠ ق)

مصادرة

قاعدة رقم (٥٩٦)

المبدأ : اغفال القضاء بمصادرة الذخائر المضبوطة مع وجوب الحكم بها إعمالاً لنص المادة ٣٠ من القانون ٢٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل .
— خطأ في القانون .

ملخص الحكم : لما كانت المادة ٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأسلحة والذخائر والقوانين المعدلة له توجب الحكم بمصادرة الأسلحة والذخائر موضوع الجريمة في جميع الأحوال وذلك علاوة على العقوبات المنصوص عليها في المواد السابقة عليها ، فإن الحكم المطعون فيه أذ أغفل القضاء بمصادرة الذخائر المضبوطة مع وجوب الحكم بها إعمالاً لنص المادة ٣٠ من القانون المشار إليه يتكون قد خالف القانون .

(نقض جنائي - جلسة ١٩٨١/٦/٨ - طعن رقم ١٨٩ لسنة ٥١ في)

قاعدة رقم (٥٩٧)

المبدأ : مصادرة ما لا يجوز اهرازه أو هيازته : تنبيه معنى وقائي ينصب على الشيء في ذاته - لخروجه من دائرة التعامل - أساس ذلك ؟

القضاء بوقف تنفيذ عقوبة المصادرة خطأ في القانون - وجوب النقض الجزئي والتصحيح .

اغفال الحكم القضاء بمصادرة الذخيرة المضبوطة وقضاؤه بوقف تنفيذ عقوبة مصادرة السلاح المضبوط - خطأ يوجب نقضه جزئياً وتصحيحه بمصادرة الذخيرة المضبوطة والغاء ما قضى به من وقف وتصحيحه بمصادرة الذخيرة المضبوطة والغاء ما قضى به من وقف تنفيذ عقوبة مصادرة السلاح .

ملخص الحكم : مصادرة ما لا يجوز أهرازه أو حيازته من الأشياء التي تفرج بذاتها عن دائرة التعامل إنما هو تدبير عيني وقائي ينصب على الشيء ذاته لأخراجه من تلك الدائرة لأن أساسها رفع الضرر أو دفع الخطر من بقائها في يد من يحرزها أو يهوزها ، ومن ثم كانت المصادرة الوجوبية في معنى نص المادة ٣٠/٢ من قانون العقوبات والمادة ٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأسلحة والذخائر لأن الشارع ألحق بالسلاح طالبا جنائيا يجعله في نظره مصدر ضرر أو خطر عام الأمر الذي لا يتحقق رفعه أو دفعه إلا بمصادرته ، وإذا كان الغرض من هذا التدبير لا يتحقق إذا جاز وقف تنفيذه برد الشيء إلى صاحبه الذي لا يجيز له القانون حيازته هذا إلى أن القول بوقف تنفيذ المصادرة - يقتضى حتما القول برد الشيء المضبوط بناء على وقف التنفيذ إلى صاحبه ، ثم طلبه وإعادة ضبطه عند مخالفة شروط وقف التنفيذ في المدة المحددة بالقانون لتنفيذ المصادرة فيه وهو ما لا يمكن التسليم به أو تصور إجازته ، ومن ثم فإن القضاء بوقف تنفيذ عقوبة مصادرة السلاح المضبوط يكون ميبيا بالخطأ في تطبيق القانون . لما كان ما تقدم ، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه نقضا جزئيا وتصحيحه وفقا للقانون في خصوص الأمرين بمصادرة الذخيرة المضبوطة بالإضافة إلى ما قضى به من عقوبات ، وبإلغاء ما قضى به من وقف تنفيذ عقوبة مصادرة السلاح المضبوط .

(نقض جنائي - جلسة ١٩٨١/١/٨ - طعن رقم ١٨٦ لسنة ٥١ ق)

قاعدة رقم (٥٩٨)

المبدأ : المصادرة فى حكم المادة ٣٠ من قانون العقوبات —

ماهيتها ؟ *

عقوبة المصادرة المقررة بالمادة ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة

١٩٦٠ — نطاقها ؟ *

عدم مصادرة دراجة بخارية لم يثبت استخدامها فى ارتكاب

الجريمة صحيح *

ملخص الحكم : لما كانت المصادرة — فى حكم المادة ٣٠ من قانون العقوبات — إجراء الغرض منه تطبيق الدولة أشياء مضبوطة ذات صلة بالجريمة — قهرا عن صاحبها وبغير مقابل — وهى عقوبة اختيارية تكميلية فى الجنايات والجنح إلا إذا نص القانون على غير ذلك • وقد تكون المصادرة وجوبية يقتضيها النظام العام لتعلقها بشئ خارج بطبيعته عن دائرة التعامل ، وهى على هذا الاعتبار تدبير وقائى لا مفر من اتخاذه فى مواجهة الكافة ، وكانت المادة ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن مكافحة المخدرات — وتنظيم استعمالها والاتجار فيها — لا توجب سوى القضاء بمصادرة الجواهر المخدرة والنباتات المضبوطة والادوات ووسائل النقل المضبوطة التى تكون قد استخدمت فى ارتكاب الجريمة ، فان المحكمة اذ لم تقض بمصادرة الدراجة الآلية المنوه عنها والتى لم يثبت لها استخدامها فى ارتكاب الجريمة ، لا تكون قد جانبت التطبيق القانونى الصحيح وينحصر عن حكمها ما نعام الطاعن من دعوى التناقض *

(نقض جنائى — جلسة ١٩٨١/٦/١٠ — طعن رقم ٢٦٧٠ لسنة ٥٠ ق)

مستوليه مدنية

قاعدة رقم (٥٩٩)

**المبدأ : استفادة المسؤول عن الحقوق المدنية - بطريق التبعية
من استئناف المتهم .**

ملخص الحكم : استئناف المتهم على استقلال يفيد منه المسؤول
عن الحقوق المدنية اذا كسبه بطريق التبعية والالزوم .
(نقض جنائي - جلسة ١٩٨١/١١/١٥ - طعن رقم ٦٠٥ لسنة ٥١ ق)

مسئوليه جنائيه

قاعدة رقم (٦٠٠)

المبدأ : الاعفاء من المسؤولية بعد علم السلطات بالجريمة طبقا
للمادة ٤٨ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ - حده ومناطه وعلمه ؟ *

انتهاء الحكم إلى جدية إبلاغ المظنون ضده من المساهمين معه
في الجريمة وثبوت أن عدم ضبطهم ليس مرجعه إلى عدم صدق بلاغه
- اعفاؤه من العقوبة - صائب *

ملخص الحكم : مفاد نص المادة ٤٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة
١٩٦٠ أن القانون لم يوجب الاعفاء بعد علم السلطات بالجريمة
إلا بالنسبة للمتهم الذي يسهم بإبلاغه إسهاما إيجابيا ومنتجا وجديا
في معاونة السلطات للتوصل إلى مهربى المخدرات والكشف عن الجرائم
الخطيرة المنصوص عليها في المواد ٣٣ ، ٣٤ ، ٣٥ من ذلك القانون
باعتبار أن هذا الاعفاء نوع من المكافأة منحها الشارع لكل من يؤدي
خدمة للمعدالة فإذا لم يتحقق صدق التبليغ بأن كان غير متمم بالجدية
فلا يستحق صاحبه الاعفاء لانتفاء مقوماته وعدم تحقق حكمة التشريع
لعدم بلوغ النتيجة التي تجزى عنها بالاعفاء وهي تمكين السلطات من
وضع يدها على مرتكبي تلك الجرائم الخطيرة * ولما كان الحكم المظنون
فيه قد خلص للأسباب السائفة التي أوردتها إلى توافر الجدية في
إبلاغ المتهم - المظنون ضده - عن المساهمين معه في الجريمة وأن
عدم ضبط من أبلغ عنهم لا يرجع إلى عدم صدق الإبلاغ بل إلى تقاعس
السلطات وهي من الأمور الموضوعية التي يستقل بتقديرها قاضي
الموضوع ، فإن ما انتهى إليه الحكم من اعفاء المتهم من العقاب يكون
قد أصاب صحيح القانون *

(نقض جنائي - جلسة ١٩٨١/٤/١ - ظعن رقم ٢٥٩٨ لسنة ٥٠ ق)

قاعدة رقم (٦٠١)

المبدأ : الاصل : مسامحة المتهم عن الفعل الذى ارتكبه أو اشتراك فى ارتكابه .

تقرير مسؤولية المتهم عن النتائج المحتمل حصولها نتيجة سلوكه - خروج من هذا الاصل - علته ؟ مثال .

ملخص الحكم : لما كان الاصل أن المتهم لا يسأل إلا عن الفعل الذى ارتكبه أو اشتراك فى ارتكابه متى وقع ذلك الفعل ، الا أن الشارع وقد توقع حصول نتائج غير مقصودة لذاتها وفقا للمجرى العادى للأمور خرج عن ذلك الاصل وجعل المتهم مسئولاً عن النتائج المحتملة لعملة متى كان فى مقدوره أو كان من واجبه أن يتوقع حصولها على أساس أن إرادة الفاعل لا بد وأن تكون قد اتجهت نحو الفعل ونتائج الطبيعية ، ولذا بات من المقرر أن المتهم يسأل عن جميع النتائج المحتمل حصولها نتيجة سلوكه الاجرامى ، ما لم تتداخل عوامل اجنبية غير مألوفة تقطع رابطة السببية بين فعل الجانى والنتيجة . واذا كان التقرير الطبى قد جاء قاطعاً فى أن « الانفعال النفسانى المصاحب للحادث قد أدى الى تنبيه القلب عن طريق الجهاز العصبى السمتاوى ممالقى عبثاً اضافياً على طاقة القلب والدورة الدموية اللتين كانتا متأثرتين أصلاً بالحالة المرضية المزمنة المتقدمة بالقلب والاعوية الدموية مما مهد وعجل بظهور نوبة هبوط خاد بالقلب انتهت بالوفاة » فإن فى ذلك ما يقطع بتوافر رابطة السببية بين الفعل المسند الى المظعون ضده و وفاة المجنى عليه ويحقق بالتالى مسئولية المتهم عن نتيجة فعله التى كان من واجبه أن يتوقع حدوثها ، خلافاً لما ذهب اليه الحكم المظعون فيه فى قضائه اعتماداً على ما ذكره التقرير الطبى من أن نوبة هبوط القلب كان يمكن أن تظهر ذاتياً اذ ان ما جاء

بالتقرير الطبى فى هذا الخصوص لا يؤثر على ما ابرزه وقطع به من ان ما صاحب التعدى من انفعال نفسانى لدى المجنى عليه كان سببا مهد وعجل بحصول نوبة هبوط القلب التى انتهت الى وفاته • بما يجعله مسئولا عن جريمة الضرب المفضى الى الموت لما كان ما تقدم ، فان الحكم المطعون فيه يكون ضعيبا بما يبيطه ويوجب نقضه والاحالة •
(نقض جنائى - جلسة ١٩/٤/١٩٨١ - طعن رقم ٢٧٠٣ لسنة ٥٠ ق)

قاعدة رقم (٦٠٢)

المبدأ : حكم المادة ٩١ من قانون المحاماة رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨
- تطبيق لبدأ عام - هو حرية الدفاع - بالتقدير الذى استلزمه هذا الحق - تجاوز ذلك - تحقق المسألة •

ملخص الحكم : من المقرر - اعمالا للمادة ٩١ من قانون المحاماة رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ - ان مناط عدم جواز مساطة المحامى عما يدلى به فى مرافعته الكتابية أو الشفوية ان يكون ما أورده مما يستلزمه حق الدفاع ، وذلك لما هو مقرر من ان حق الدفاع من الحقوق المباحة فلا يسأل صاحبه الا اذا انحرف به واستعمله استعمالا غير مشروع •
لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد اثبت فى حق الطاعن بالاسباب السائغة التى أوردها ان ما وجهه الى هيئة المحكمة المعتدى عليها هو الفاظ جارحة تحمل بذاتها معنى الاهانة لهيئة المحكمة وتخرج بالتالى عن مستلزمات حق الدفاع فان تعلله بان ما بدر منه كان استعمالا مشروعا لحق الدفاع عن موكله لا يكون سديدا •
(نقض جنائى - جلسة ٢٠/١٠/١٩٨١ - طعن رقم ١٧٠٧ لسنة ٥١ ق)

موظفون عموميون

قاعدة رقم (٦٠٣)

المبدأ : الموظف العام - تعريفه .

ملخص الحكم : الموظف العام هو الذى يعهد اليه بعمل دائم فى خدمة مرفق عام تديره الدولة أو أحد أشخاص القانون العام عن طريق شغل منصب يدخل فى التنظيم الإدارى لذلك المرفق .
(نقض جنائى - جلسة ١٩٨١/٢/٩ - ملحق رقم ٢١٢٥ لسنة ٥٠ ق)

قاعدة رقم (٦٠٤)

المبدأ : شركة القطاع العام - ماهيتها ؟ المادتان ٢٨ ، ٣٢ من القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ .

مجلس إدارة الشركة السلطات اللازمة لمباشرة نشاطها دون التقيد بموافقة المؤسسة العامة - وله وضع اللوائح الداخلية .
المؤسسة العامة - وحدة اقتصادية قابضة - يقتصر دورها على التخطيط والمتابعة .

اختصاصات رئيس مجلس الإدارة ؟ المادة ٥٤ من القانون المذكور .

حق الوزير فى ترقية رئيس وأعضاء مجلس الإدارة .

ملخص الحكم : من مقتضى المادتين ٢٨ ، ٣٣ من القرار بقانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ بإصدار قانون المؤسسات العامة وشركات القطاع العام الذى يحكم واقعة الدعوى أن شركة القطاع العام وحدة اقتصادية ذات شخصية اعتبارية تقوم على تنفيذ مشروع اقتصادى وفقا لخطة التنمية ، ووصولاً الى هذه الغاية خول مجلس إدارة الشركة السلطات اللازمة لمباشرة النشاط دون التقيد بموافقة المؤسسات العامة

التي انحصرت سلطاتها واقتصرت — وفقا للمادة الثالثة من القانون — على التخطيط ومتابعة تحقيق الاهداف المقررة للوحدات الاقتصادية التابعة لها والتنسيق بينها وتقييم ادائها دون تدخل في شؤونها التنفيذية وذلك بحسبان ان المؤسسة اصبحت وحدة اقتصادية قابضة تقوم في مجال نشاطها بالمشاركة في تنمية الاقتصاد القومي الاشتراكي ومعاونة الوزير في تحقيق أهداف خطة التنمية ، وانطلاقا من هذا المفهوم في استقلال الشركة في اداء رسالتها خولت المادة ٤٩ من القرار بقانون آنف البيان مجلس الادارة جميع السلطات اللازمة للقيام بالأعمال التي تقتضيها أغراض الشركة ، ورغبة في تحرير الشركات من القيود في حدود الاطار العام المرسوم لها نيط بالمجلس — كقيادة جماعية وضع اللوائح الداخلية لتنظيم أعمال الشركة وإدارتها ، كما نصت المادة ٥٤ من القرار بقانون على ان يختص رئيس مجلس الادارة بادارة الشركة وتصريف شؤونها ومن اخصها تنفيذ قرارات مجلس الادارة .

وخول الوزير في المادة ٥٢ من القرار بقانون تنحية رئيس مجلس الادارة المعينين والمنتخبين كلهم أو بعضهم اذا رأى في استمرارهم اضارا بمصلحة العمل .

(نقض جنائي — جلسة ١٩٨١/٤/٢٦ — طعن رقم ٣٤٢٩ لسنة ٥٠ ق)

مواد مخدرة

قاعدة رقم (٦٥)

المبدأ : الاكراه البطل للاعتراف - ماهيته ؟

ملخص الحكم : الاكراه البطل للاعتراف هو ما يستطيل بالأذى ماديا كان أو معنويا بحق المعترف فيؤثر في ارادته ويحمله على الادلاء بما أدلى به .
(نقض جنائي - جلسة ١٩٨١/١/٧ - طعن رقم ١٦٢٢ لسنة ٥٠ ق)

قاعدة رقم (٦٥٦)

المبدأ : مناط تحقق جريمة تسهيل تعاظم الغير للمواد المخدرة ؟

ملخص الحكم : جريمة تسهيل تعاظم الغير للمواد المخدرة ، تتوافر بقيام الجاني بفعل أو أفعال يهدف من ورائها إلى أن ييسر لشخص بقصد تعاظم المخدرات تحقيق هذا القصد أو قيام الجاني بالتدابير اللازمة لتسهيل تعاظم الغير للمخدرات وتهيئة الفرصة له أو تقديم المساعدة المادية أو المعنوية الى شخص لتمكينه من تعاظم المخدرات أيا كانت طريقة أو مقدار هذه المساعدة .
(نقض جنائي - جلسة ١٩٨١/٢/٢٥ - طعن رقم ٢٢٢١ لسنة ٥٠ ق)

قاعدة رقم (٦٥٧)

المبدأ : وجوب العقاب على احرار المادة المخدرة مهما كان

المقدار ضئيلا - متى كان له كيان مادي محسوس .

أليات الحكم : حيازة الطاعن لكمية من الحشيش ضبطت في مسكن ابنته - لا مصلحة للطاعن في القول بان ما ضبط بمسكنه هو فتات لا يعدو أن يكون آثارا لا عقاب على احرارها ، طالما أنه لم يكن لاحراز فتات الحشيش أثر في وصف التهمة التي دين بها .

ملخص الحكم : لما كان القانون لم يعين حدا أدنى للكمية المحرزة من المادة المخدرة وأن العقاب واجب حتما مهما كان المقدار ضئيلا متى كان له كيان مادي مصسوس امكن تقديره - كما هو الحاصل في الدعوى المطروحة بالنسبة لفتات مخدر الحشيش المضبوط في مسكن الطاعن - فان النعى على الحكم بالخطأ في تطبيق القانون في هذا الخصوص يكون في غير محله فضلا عن عدم جدواه لأنه ليس من شأنه أن ينفي عن الطاعن حيازته لكمية الحشيش المضبوط في مسكن ابنته فمستوياته الجنائية قائمة عن حيازة هذا المخدر بغض النظر عما ضبط في مسكنه قل ما ضبط منه أو كثر لأنه لم يكن لاهراز فتات مخدر الحشيش أثر في وصف التهمة التي دين بها الطاعن ويبقى الوصف صحيحا حتى مع التسليم بان أحرار فتات المخدر لا عقاب عليه .

(نفى جنائي - جلسة ١٩٨١/٣/١٩ - طعن رقم ٢١٥٤ لسنة ٥٠ ق)

قاعدة رقم (٦٠٨)

البدء : حيازة المادة المخدرة - يكفي فيها أن يكون سلطان الجاني مبسوطا عليها ولو لم تكن في حيازته المادة - أو كان المهرز لها شخصا غيره - مثال لتسبيب سائق في التدليل على نسبة حيازة المخدر للطاعن .

ملخص الحكم : من المقرر أنه لا يشترط لاعتبار الجاني حائزا لمادة مخدرة أن يكون محرزا لها بل يكفي لاعتباره كذلك أن يكون سلطانه مبسوطا عليها ولو لم تكن في حيازته المادية أو كان المهرز لها شخصا غيره ، واذ كان الحكم المطعون فيه قد استند في اثبات حيازة الطاعن لمخدر الحشيش المضبوط في مسكن ابنته الى تحريات ضابط مكتب مكافحة المخدرات وأقواله التي أطمأن اليها والتي حصل مؤداها بان الطاعن يتجر في المواد المخدرة ويحتفظ بها في مسكنه وتساعد

ابنته فى أخفاء المخدرات بمسكنها وبناء على اذن التفتيش الصادر له قام بضبط أربعين لفافة سلفانية حمراء اللون تحوى كل لفافة قطعة من الحشيش بمسكن ابنة الطاعن والى اقرار الأخيرة للضابط باحرازها المخدر المضبوط لأذيها لحساب والدها والى ضبط لفافات من السلوفان الاحمر مما يستعمل فى تغليف المخدر بمسكن الطاعن وكذا مسكين ملوث نصلها بفتات الحشيش وميزان بكفتين ملتصقا به فتات الحشيش والأفيون وثلاث قطع معدنية من فئة الخمسة مليمات تستخدم فى وزن المخدر ، ولما كان الطاعن لا يجادل فى أن ما أورده الحكم من وقائع وما حصله من أقوال الضابط وتحرياته التى أطمأن اليها وعول عليها فى الإدانة له أصله الثابت فى الأوراق ، وكان ما أورده الحكم من ذلك كافيا وسائعا فى التدليل على نسبة المخدر المضبوط فى مسكن ابنة الطاعن إليه فإن النemy على الحكم بالقصور فى هذا الخصوص ينحل فى حقيقته الى جدل موضوعى لا يقبل لدى محكمة النقض +
(نقض جنائى - جلسة ١٩٨١/٣/١٩ - طعن رقم ٢١٥٤ لسنة ٥٠ ق)

قاعدة رقم (٦٠٩)

المبدأ : الاستيقاف : ماهيته ؟

ملاحظة المتهم على أثر قراره لاستيقاف أمره - استيقاف -
تقدير قيام المبرر للاستيقاف أو تخلفه - موضوعى - مادام
سائفا - مثال -

عدم جواز النemy على المحكمة قضاءها بالبراءة لاحتمال ترجيح
لديها - يدعى قيام احتمالات أخرى قد تصح لدى غيرها -
علة ذلك ؟

ملخص الحكم : لما كان الاستيقاف هو اجراء يقوم به رجل
السلطة العامة فى سبيل التحرر عن الجرائم وكشف مرتكبيها ويسوغ

إشتباه تبرره الظروف وكانت ملاحقة المتهم على أثر فراره لاستكشاف أمره هي استيقاف وكان الفصل في قيام المبرر للاستيقاف أو تخلفه هو من الموضوع الذي يستقل به قاضيه بغير معقب ، مادام لاستنتاجه وجه يسوغه وكان ما استخلصه الحكم من أن فرار المتهم كان عن خوف لا عن ريبه فيه ، هو أحد الاحتمالات التي يتسع لها تفسير مسلكه ، وكان لا يصح النفي على المحكمة أنها قضت ببراءة المتهم بناء على احتمال ترجح لديها بدعوى قيام احتمالات أخرى قد تصح لدى غيرها ، لأن ملك الأمر كله يرجع الى وجدان قاضيه وما يطمئن اليه ، مادام قد أقام قضاءه على أسباب تحمله .

(نقض جنائي - جلسة ١٩٨١/٥/٢٧ - طعن رقم ٦٩ لسنة ٥١ ق)

قاعدة رقم (٦١٠)

المبدأ : أحرار المخدر بقصد الاتجار - واقعة مادية - تقديرها
- موضوعي - مثال لتسبيب سائق في توافر قصد الاتجار .

ملخص الحكم : من المقرر أن أحرار المخدر بقصد الاتجار واقعة مادية يستقل قاضي الموضوع بحرية التقدير فيها طالما أنه يقيّمها على ما ينتجها ، وكان الحكم المطعون فيه قد دلل على توافر قصد الاتجار في حق الطاعن بقوله : « وحيث أنه عن قصد المتهم من حيازة الاقراص والأمبولات سألته الذكر فإن المحكمة ترى من ظروف الواقعة أن حيازته لتلك الاقراص كان بقصد الاتجار فيها وذلك لكثرة عدد هذه الاقراص والأمبولات وتتوعها يؤيدها ما ذهب اليه الضابط في هذا الخصوص .

كما أنه لم يثبت في الأوراق ان أحدا سلمه هذا المخدر لحسابه ولم يقرر بذلك ، وليست الكمية المضبوطة مما يرشح لاعتبار حيازته بقصد التعاطي أو الاستعمال الشخصي ، الأمر الذي تطمئن معه المحكمة تعلم الإطّمتنان أن حيازة المتهم للمضبوطات كان بقصد الاتجار فيها » .

فان الحكم اذ استدل على ثبوت قصد الاتجار لدى الطاعن من تلك الظروف التي أوردتها يكون قضاؤها في هذا الشأن محمولا وكافيا في استخلاص هذا القصد في حق الطاعن ، بما يضحى معه منعا في هذا الصدد ولا وجه له .

(نقض جنائي - جلسة ١٩٨١/٥/٣١ - طعن رقم ١٦٨٠ لسنة ٥٠ ق)

قاعدة رقم (٦١١)

المبدأ : قضاء المحكمة بمصادرة الحبوب والتي ليست من المواد المخدرة - والنقود - صحيح - مادام قد ثبت استعمال الطاعن لها بخلطها بالاقراص المخدرة المضبوطة الشبيهة بها واتجاره فيها .

ملخص الحكم : لما كان الحكم فيما اعتنقه من صورة لواقعة الدعوى قد أورد عن حبوب الدواء المضبوط والغير مدرج بالجداول الملحقه بالقانون ١٨٢ سنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات ان الطاعن قد حصل عليها لخلطها بالاقراص المخدرة المضبوطة الشبيهة بها ليقوم ببيعها مما يحقق له ربحا اكبر ، وكان قانون العقوبات قد نص في الفقرة الاولى من المادة ٣٠ منه على أنه « يجوز للقاضي اذا حكم بعقوبة لجنائية أو جنحة أن يحكم بمصادرة الاشياء المضبوطة التي استعملت أو التي من شأنها أن تستعمل فيها ، وهذا كله بدون اخلال بحقوق الخير حسن النية » فان الحكم المطعون فيه فيما قضى من مصادرة لتلك الحبوب والتي ليست من المواد المخدرة وكذلك للنقود يكون قد اصاب صحيح القانون من بعد ما أوردته واستقام تدليله عليه من استعمال الطاعن تلك الحبوب بخلطها بالاقراص المخدرة واتجاره فيها ويغدو النفي عليه في هذا الخصوص غير سديد .

(نقض جنائي - جلسة ١٩٨١/٥/٣١ - طعن رقم ١٦٨٠ لسنة ٥٠ ق)

قاعدة رقم (٦١٢)

المبدأ : الإجراءات السابقة على المحاكمة — لا تصلح سبباً للطعن .

عدم جواز النعي على المحكمة قعودها عن إجراء لم يطلب منها — مثال .

ملخص الحكم : لما كان تعيب الإجراءات السابقة على المحاكمة لا يصح أن يكون سبباً للطعن على الحكم ، كما أنه لا يحق للطاعن أن ينعي على المحكمة قعودها عن إجراء لم يطلبه منها ، وكان البين من محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن وإن عيب تحقيقات النيابة لعدم سماع أقوال أفراد القوة المرافقة للضابط إلا أنه لم يطلب من المحكمة استدعاء أى منهم لمناقشته ومن ثم فلا يقبل منه إثارة شيء من ذلك أمام محكمة النقض .
(نقض جنائي — جلسة ١٩٨١/٥/٣١ — طعن رقم ١٦٨٠ لسنة ٥٠ ق)

قاعدة رقم (٦١٣)

المبدأ : إدارة أو أعداد أو تهيئة المكان لتعاطي المخدرات في حكم الفقرة (د) من المادة ٣٤ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ إنما يكون بمقابل تقاضاه القائم عليه — مرتكبوا هذه الجريمة « يدخلون » في عداد المتجرئين بالمواد المخدرة .

جريمة تسهيل تعاطي المخدرات بغير مقابل عقوبتها أخف ويحكمها نص المادة ٣٥ من القانون المذكور .

حكم الادانة في جريمة إدارة وتهيئة مكان لتعاطي المخدرات وجوب اشتماله على بيان أن إدارة المكان بمقابل يتقاضاه القائم عليه والا كان قاصراً .

امتداد أثر الطعن الى غير الطاعن — مثال .

ملخص الحكم : لما كان استقراء مواد القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها يفصح عن أن المشرع خطة تهدف الى التدرج في العقوبات تبعا لخطورة الجريمة فنص في المادة ٣٣ على عقوبة الاعدام لجريمة تصدير أو جلب جواهر مخدرة قبل الحصول على ترخيص بذلك وكذا انتاج أو استخراج أو فصل أو صنع جواهر مخدر متى كان ذلك بقصد الاتجار ، وأعقب ذلك بالعقوبة في المادة ٣٤ الى الاعدام أو الاشغال الشاقة المؤبدة لجريمة أقل خطورة وهي الاتجار في المواد المخدرة وزراعة النباتات الواردة في الجدول رقم (٥) المرفق بالقانون والاتجار فيها وكذا جريمة من رخص لهم في حيازة جواهر مخدرة لاستعمالها في اغراض معينة وتصرفوا فيها بأية صورة كانت في غير تلك الاغراض، ثم لحق بهذه الجرائم في الفقرة «د» من هذه المادة جريمة ادارة أو اعداد أو تهيئة مكان لتعاطي المخدرات وبعد ذلك عرضت المادة ٣٥ لحالة تقديم جواهر مخدرة للتعاطي بغير مقابل أو تسهيل تعاطيها وقررت لها عقوبة اخف نوعا وهي عقوبة الاشغال الشاقة المؤبدة — وهذه المعايير بين الفرقة «د» من المادة ٣٤ وبين المادة ٣٥ تدخل مرتكبي الجريمة الأولى في اعداد أو تهيئة المكان في حكم الفقرة «د» من المادة ٣٤ لتعاطي المخدرات انما تكون بمقابل يتقاضاه القائم عليه، وهو ما يلزم عنه تخصيص مكان لتعاطي المخدرات ، وهو الأمر المستفاد من منطق التائيم في هذه الصورة من صور التسهيل للتعاطي بتخليط العقاب على مرتكبيها شأنهم في ذلك شأن المتجرين بالمواد المخدرة سواء بسواء ، اما حيث يكون تسهيل تعاطي المخدرات بغير مقابل فتكون العقوبة الاخف والمنصوص عليها في المادة ٣٥ من القانون ذاته — لما كان ذلك ، وكان الحكم المظنون فيه قد طبق حق الطاعن الأول حكم المادة ١/٣٣ عقوبات وأوقع عليه عقوبة الجريمة الاشد للجرائم التي

دان بها وهي المقررة لجريمة إدارة وتهيئة مكان لتعاطي المخدرات ،
واذ كان الحكم بالإدانة في تلك الجريمة يجب لصحته أن يشتمل بذاته
على بيان أن إدارة المكان بمقابل يتعاطاه القائم عليه حتى يمكن لحكمة
النقض مراقبة تطبيق القانون. تطبيقا صحيحا على واقعة الدعوى كما
صار اثباتها في الحكم ، وكان الحكم المطعون فيه سواء في بيان واقعة
الدعوى أو سرده أقوال الشهود - قد خلا من ذكر هذا البيان فإنه
يكون معيبا بالقصور الذي يوجب نقضه والاحالة بالنسبة للطاعن الأول
بغير حاجة الى بحث سائر ما يثيره في أوجه طعنه * لما كان ذلك ،
وكانت الجريمةتان اللتان دين بهما الطاعن الثاني ثلثتيان في صعيد
واحد مع الجريمةتين الأولى والثانية اللتين دين بهما الطاعن الأول فإن
نقض الحكم بالنسبة لهذا الأخير يقتضي نقضه بالنسبة للطاعن الثاني
لأن إعادة المحاكمة بالنسبة لأولهما وما تجر اليه أو تنتهي عنده تقتضي
لحسن سير العدالة أن تكون إعادة البحث في الواقعة بالنسبة للطاعنين
في جميع نواحيها وذلك بغير حاجة الى بحث أوجه الطعن المقدمة من
الطاعن الثاني *

(نقض جنائي - جلسة ١٩٨١/٦/١١ - طعن رقم ٢٢٦ لسنة ٥١ ق)

قاعدة رقم (٦١٤)

المبدأ : التحقق من علم المتهم بكنه المادة المضبوطة - موضوعي
- مادام سائفا مثال لتسبيب سائغ على توافر هذا العلم *

ملخص الحكم : لما كان يبين من الحكم أنه عرض لدفاع الطاعن
القائم على عدم علمه بوجود المخدر في سيارته ورد عليه بأنه من غير
المقبول الا يعلم بذلك وهو مالك لها وكانت يده مبسوبة عليها طوال
فترة قيادتها من تركيا مخترقا بها عدة دول عربية حتى وصل بها الى
أراضي الجمهورية التي قرر أنه كان يزعم قضاء أربعة أيام فقط فيها *

لما كان تقصى العلم بحقيقة الجواهر المخدر هو من شئون محكمة الموضوع وحسبها في ذلك أن تورّد من الوقائع والظروف ما يكفي في الدلالة على توافره بما لا يخرج عن موجب الاقتضاء العقلي والمنطقي واذ كانت المحكمة قد استظهرت من ظروف الدعوى وملاساتها على النحو المتقدم بيانه - علم الطاعن بوجود المخدر المضبوط بالمخابيء السرية التي أعدت بسيارته وعلى علمه بكتبتها وردت - في الوقت ذاته - على دفاعه في هذا الخصوص ردا سائغا في العقل والمنطق يتحقق به توافر ذلك العلم في حقه - توافرا فعليا - فانه لا يجوز مصادرتها في عقيدتها ولا المجادلة في تقديرها أمام محكمة النقض • (نقض جنائي - جلسة ١٥/١٠/١٩٨١ - طعن رقم ٣٧٢ لسنة ٥١ ق)

قاعدة رقم (٦١٥)

المبدأ : القصد الجنائي في جريمة احرار أو حيازة - مخدر -
مناطق تحققه ؟ •

عدم التزام المحكمة بالتحدث استقلالا - عن القصد الجنائي -
كفاية إيراد الحكم ما يدل على توافره •

ملخص الحكم القصد الجنائي في جريمة احرار أو حيازة مخدر يتمتق بعلم المحرز أو الحائز بأن ما يحرزه أو يحوز به من المواد المخدرة ، المحكمة غير مكلفة بالتحدث استقلالا عن هذا الركن اذا كان ما أورده في حكمها كافيا في الدلالة على علم المتهم بأن ما يحرزه مخدر •

(نقض جنائي - جلسة ٤/١١/١٩٨١ - طعن رقم ٢١٧٠ لسنة ٥١ ق)

قاعدة رقم (٦٦)

المبدأ : وجوب إقامة الحكم على أسس صحيحة من أوراق الدعوى وعناصرها - استناد الحكم على ما ليس له أصل فى الأوراق - يعيبه - مثال .

شرط القضاء بالبراءة : أن يشتمل الحكم على ما يفيد أن المحكمة مخضت الدعوى وأحاطت بطروفيها عن بصر وبصيرة .

ملخص الحكم : حيث أن الحكم المطعون فيه برر قضاءه بالبراءة بقوله « أن التهمة المسندة الى المتهم يحوطها الشك لعدم اطمئنان المحكمة الى أقوال شاهد الاثبات وتناقضها مع ما هو ثابت بأوراق الدعوى اذ أثبت الضابط أنه فى الساعة الثانية عشر والدقيقة العشرين من صباح يوم ١٩٧٦/٥/٢ استأذن السيد وكيل نيابة المخدرات فى ضبط وتفتيش المتهم فى حين أثبت وكيل النيابة المذكور أنه اذن للضابط بضبط وتفتيش المتهم فى الساعة العاشرة والنصف من صباح ذلك اليوم أى أن الضبط والتفتيش قد وقعا بغير سند من القانون مما يتعين معه الإخذ بالدفع المبدى من الدفاع عن المتهم بجلسة المحاكمة واذ كان ذلك ولم يرد بالأوراق ما يساند الاتهام المنسوب الى المتهم سوى أقوال شاهد الاثبات الوحيد فى الدعوى التى طرحتها المحكمة ومن ثم يتعين القضاء ببراءة المتهم » لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن الأحكام يجب أن تبني على أسس صحيحة من أوراق الدعوى وعناصرها، فإذا استند الحكم إلى واقعة لا أصل لها فى التحقيقات فإنه يكون معيبا لابتناؤه على أساس فاسد حتى كانت هذه الواقعة هى عماد الحكم . ولما كان الثابت من الاطلاع على المفردات أن السيد وكيل نيابة المخدرات قد أثبت بمذكرته المرفقة بالتحقيقات ما نضه « أنه فى يوم ١٩٧٦/٥/٢ الساعة ١٢/٣٠ صباحا اتصل بنا تليفونيا الرائد

..... من مباحث ميناء القاهرة الجوى ونلى علينا . محضر تصريحات
 شعواه أنه علم من أحد المصادر السرية أن المتهم وصل من دمشق
 على طائرة مصر للطيران وأنه يتواجد بالدائرة الجمركية وقد جلب
 معه مواد مخدرة يخبئها فى مكان حساس بجسمه ونظرا لظروف الواقعة
 وخشية مناصرة المذكور الدائرة الجمركية فقد طلب الاذن له تليفونيا
 بضبط المذكور وتفتيشه واصطحابه الى احدى المستشفيات الاميرية
 لتوقيع الفحص الشرجى عليه لضبط ما يحوزه أو يحزره من . مواد
 مخدرة . وقد اذن بذلك لمرة واحدة خلال أربع وعشرين ساعة من
 وقت اصدار الاذن » . ومن ثم فان ما ورد بالحكم المطعون فيه من
 أن اذن النيابة بالضبط والتفتيش قد صدر فى الساعة العاشرة والنصف
 من صباح يوم ١٩٧٦/٥/٢ يكون ولا سند له من التحقيقات بل مخالفا
 للثابت بها . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن محكمة الموضوع وان كان
 لها أن تقضى بالبراءة متى تشككت فى صحة اسناد التهمة الى المتهم
 أو لعدم كفاية أدلة الثبوت ، غير أن ذلك مشروط بأن يشتمل حكما
 على ما يفيد أنها محصت الدعوى واحاطت بظروفها عن بصر وبصيرة ،
 فاذا كان الحكم المطعون فيه قد استند الى ما لا أصل له فى التحقيقات
 واستدل على بطلان القبض والتفتيش بأدلة لا تظاهر هذا الاستدلال
 بل تخالفه ، فانه يكون معيبا بما يوجب نقضه والاحالة .
 (نقض جنائى - جلسة ١٩٨١/١٢/٢ - طعن رقم ٢٦٩ لسنة ٥١ ق)

قاعدة رقم (٦١٧)

المبدأ : جريمة جلب الجواهر المخدرة - مناط تحققها ؟ .

الالتيم الجمركى والخط الجمركى - فى المواد الثلاث الأولى

من القانون ٦٦ لسنة ١٩٦٣ - ماهية كل منهما ؟ .

تغطي الحدود الجمركية أو الخط الجمركي - بغير استيفاء الشروط المنصوص عليهما في القانون ٨٢ لسنة ١٩٦٠ - يعد جلبا مخطورا للمخدرات - مثال .

ملخص الحكم : لما كان الجلب في حكم القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها ليس مقصورا على استيراد الجواهر المخدرة من خارج الجمهورية وادخالها المجال الخاضع لاختصاصها الاقليمي كما هو محدد دوليا ، بل إنه يمتد أيضا الى كل واقعة يتحقق بها نقل الجواهر المخدرة - ولو في نطاق ذلك المجال - على خلاف الاحكام المنظمة لجلبها المنصوص عليها في المواد من ٣ الى ٦ التي رصد لها الشارع الفصل الثاني من القانون المذكور ونظم فيها جلب الجواهر المخدرة وتصديرها ، فاشتراط لذلك الحصول على ترخيص كتابي من الجهة الادارية المختصة لا يمنح الا للأشخاص والجهات التي بينها بيان حصر ، وبالطريقة التي رسمها على سبيل الالتزام والوجوب ، فضلا عن حظره تسليمها يصل الى الجمارك من تلك الجواهر إلا بموجب إذن سحب كتابي تعطيه الجهة الادارية المختصة للمرخص له بالجلب أو لمن يحل محله في عمله وإيجابه على مصلحة الجمارك في حالتها الجلب والتصدير تسلم اذن السحب أو التصدير من صاحب الشأن واعادته الى تلك الجهة ، كما يبين من نصوص المواد الثلاث الأولى من قانون الجمارك - المبادر به القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ أنه « يقصد بالاقليم الجمركي ، الاراضى والمياه الاقليمية الخاضعة لسيادة الدولة » وأن الخط الجمركي هو الحدود السياسية الفاصلة بين جمهورية مصر والدول المتاخمة وكذلك شواطئ البحار المحيطة بالجمهورية ، ومع ذلك تعتبر خطا جمركيا ضفتا قناة السويس وشواطئ البحيرات التي تمر بها هذه القناة وأن يمتد نطاق الرقابة الجمركية البحرية من الخط الجمركي الى مسافة ثمانية

عشر. ميلا بحريا فى البحار المحيطة به • أما النطاق البرى فيحدد بقرار من وزير المالية وفقا لمقتضيات الرقابة ويجوز أن تتخذ داخل النطاق تدابير خاصة لمراقبة بعض البضائع التى تحدد بقرار منه • ومفاد ذلك أن تخطى الحدود الجمركية أو الخط الجمركى بغير استيفاء الشروط التى نص عليها القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ والحصول على الترخيص المطلوب من الجهة الادارية المنوط بها منحه ، يعد جلبا محظورا • لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن الطاعن قد اجتاز بالمخدرات الخط الجمركى ، وذلك بنقلها من الضفة الشرقية لقناة السويس الى الضفة الغربية لها ، فان ما أثبتته الحكم من ذلك هو الجلب بعينه كما هو معروف به فى القانون •
(نفى جنائى - جلسة ١٢/٢٣/١٩٨١ - طعن رقم ٢٢٤٥ لسنة ٥١ ق)

قاعدة رقم (٦١٨)

المبدأ : جريمة زراعة النباتات المخدرة الواردة فى الجدول رقم (٥) المرافق للقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ - من الجرائم ذات القصد الخاصة - وموازنة هذا القانون بين ماهية كل من التصود التى يتطلبها فى الصور المختلفة لهذه الجريمة وتقديره عقوبة مناسبة لكل منها - وجوب استظهار القصد الخاص فى هذه الجريمة - لا يكفى مجرد القول بتوافر الزراعة وعلم الجانى بان ما زرعه من النباتات المخدرة •

ادانة المحكمة الطاعن فى جريمة زراعة نباتات مخدرة بقصد الاتجار فى غير الاحوال المصرح بها قانونا - تطبيقا للمادة ٣٤٥ ب من القانون رقم ١٩٨٢ لسنة ١٩٦٠ - دون أن تستظهر توافر قصد الاتجار - قصور •

ملخص الحكم : لما كان القانون رقم ١٩٨٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها والذى يحكم واقعة الدعوى قد جعل جريمة زراعة النباتات المخدرة - الواردة فى الجدول رقم (٥) المرافق للقانون المذكور - من الجرائم ذات القصد الخاصة حين اختط عند الكلام على العقوبات خطة تهدف الى التدرج فيها ، ووازن بين ماهية كل من القصد التى يتطلبها القانون فى المصور المختلفة لجريمة زراعة هذه النباتات وقدر لكل جوهرى قصد به تكذيب شهادة الرؤية سالفه الذكر ومن شأنه - إن صح - أن يتغير به وجه الرأى فى الدعوى ، فانه لا يسوغ الاعراض عنه سواء بقالة الاطمئنان الى ما شهدت به الشهادة المذكورة ، لما يمثل هذا الرد من مصادرة لدفاع الطاعن ، قيل أن ينحسم أمره بتحقيق تجريه المحكمة أو بالرد عايه بما يحضه من ماديّات الدعوى ، أو بقالة ان النزيّف بجثة المجنى عليه كان نزيّفا داخليا ببطنه ، غافلا عما سبق ان سجله بمدوناته نقلا عن تقرير الصفة التشريحية أنه الى جانب النزيّف الداخلى ببطن المجنى عليه كان يوجد نزيّف خارجى أيضا ، ومن ثم يكون ما أورده الحكم فى هذا الصدد قاصرا عن مواجهة دفاع الطاعن بما يوجب نقضه والإعادة بغير حاجة الى بحث باقى وجوه الطعن .

(يقضى جنائى - جلسة ١٩٨١/١٢/٣٠ - طعن رقم ٢٢٩١ لسنة ٥١ ق)

میاہ غازیہ

قاعدة رقم (٦١٩)

المبدأ : ثبت بأن المياه الغازية المشوشة قد صنعت فى شركة المتهم - لا يكفى للحكم بالادانة •

وجوب اثبات ارتكابه فعل الغش - أو أنها صنعت تحت إشرافه ورقابته لا يكفى للحكم بادانته •

ماهى قصد الشارع من قرينة افتراض العلم بالغش اذا كان المخالف من المشتغلين بالتجارة المنصوص عليه فى المادة ٢ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ - عدم مساس ذلك بضرورة توافر الركن المعنوى فى جنحة الغش للعقاب •

ملخص الحكم : من المقرر أنه لا يكفى لادانة المتهم فى جريمة صنع وعرض مياه غازية مشوشة للبيع أن يثبت أن المياه الغازية قد صنعت فى مصنع شركة المتهم بل لابد أن يثبت أنه هو الذى ارتكب فعل الغش أو أن تكون المياه الغازية قد صنعت تحت إشرافه ورقابته مع علمه بغشها وفسادها وان القرينة المنشأة بالتعديل الصادر بالقانونين رقمى ٥٢٢ لسنة ١٩٥٥ ، ٨٠ لسنة ١٩٦١ على المادة الثانية من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٤١ ولقى افتراض بها الشارع العلم بالغش اذا كان المخالف من المشتغلين بالتجارة رفع بها عبء اثبات العلم عن كاهل النيابة دون أن ينال من قابليتها لإثبات العكس ، ولغير اشتراط نوع من الأدلة لحضضا ، ودون أن يمس الركن المعنوى فى جنحة الغش والذى يلزم توافره حتما للعقاب •

(نقض جنائى - جلسة ١٩٨١/٦/١٤ - طعن رقم ٢٢٣ لسنة ٥١ ق)

نصب

قاعدة رقم (٦٢٠)

المبدأ : عدم بيان ما صدر عن المتهم مما حمل المجنى عليه على التسليم في ماله - قصور •

ملخص الحكم : يجب في جريمة النصب أن يعنى الحكم ببيان ما صدر عن المتهم من قوله أو فعل في حصة المجنى عليهم مما حملهم على التسليم في ماله ، وذلك حتى يتسنى لحكمة النقض مراقبة تطبيق القانون تطبيقاً صحيحاً على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم وكان البين من الحكم المطعون فيه أنه لم يورد أقوال المجنى عليهم التي عول عليها في إدانة الطاعن ، كما لم يبين ما صدر من الطاعن من قول أو فعل في حصة المجنى عليهم مما حملهم على التسليم في ماله فإنه يكون محيياً بالقصور •
(نقض جنائي - جلسة ١٩٨١/١/١٤ - طعن رقم ١٦٥٧ لسنة ٥٠ ق)

قاعدة رقم (٦٢١)

المبدأ : رد المبلغ المستولى عليه باستعمال طرق احتيالية لا يعمو الجريمة •

ملخص الحكم : رد المبلغ الذي استولى عليه المتهم باستعمال طرق احتيالية بغرض حصوله لا يعمو الجريمة بعد تمامها •
(نقض جنائي - جلسة ١٩٨١/١٢/١ - طعن رقم ١٨٠٥ لسنة ٥١ ق)

نقض

- أولا : إجراءات الطعن وميعاده والخصوم فيه .
- ثانيا : المصلحة في الطعن .
- ثالثا : احوال الطعن .
- رابعا : أسباب الطعن .
- خامسا : ما يجوز الطعن فيه من احكام .
- سادسا : ما لا يجوز الطعن فيه من احكام .
- سابعا : مسائل متنوعة .

أولا - إجراءات الطعن وميعاده والخصوم فيه

قاعدة رقم (٦٢٢)

المبدأ : تعيب الإجراءات السابقة على المحاكمة - عدم جواز اثارته الأول مرة أمام النقض - مثال *

ملخص الحكم : متى كان البين من محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن لم يثر شيئاً عما يدعيه من عدم تحرير النيابة مذكرة بوقائع الدعوى للطبيب الذي قام بتشريح جثتي المجنى عليهما فإنه لا يطل له أن يثير ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض لأنه لا يعمدو أن يكون تعيباً للإجراءات السابقة على المحاكمة مما لا يصح أن يكون سبباً للطعن *
(نقض جنائي - جلسة ١٩٨١/٢/٤ - طعن رقم ١٦٢٤ لسنة ٥٠ ق)

قاعدة رقم (٦٢٣)

المبدأ : الدفع ببطلان اجراء سابق على المحاكمة - الأول مرة أمام النقض - في جائز *

ملخص الحكم : من المقرر أن الدفع ببطلان اجراء من الاجراءات السابقة على المحاكمة لا تجوز اثارته الأول مرة أمام محكمة النقض *
(نقض جنائي - جلسة ١٩٨١/٣/١٩ - طعن رقم ١٩٣ لسنة ٥٠ ق)

قاعدة رقم (٦٢٤)

المبدأ : ادعاء وجود نقص بتحقيقات النيابة - تعيب للإجراءات السابقة على المحاكمة - عدم جواز اثارته لأول مرة أمام النقض *

ملخص الحكم : لما كان البين من محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن لم يثر بها ما يدعيه من وجود نقص في تحقيقات النيابة ومن ثم فلا يطل له - من بعد - أن يثير شيئاً من ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض

اذ هو لا يعدو أن يكون تسيييا للإجراءات السابقة على المحاكمة مما لا يصح ان يكون سببا للطعن فى الحكم اذ العبرة فى الاحكام هى بإجراءات المحاكمة وبالتحقيقات التى تحصل أمام المحكمة .
(نقض جنائى - جلسة ١٩٨١/٤/٣٠ - طعن رقم ١٤٠٤ لسنة ٥٠ ق)

قاعدة رقم (٦٢٥)

المبدأ : حق الطعن بالنقض - مناطه : أن يكون الطاعن طرفا فى الحكم النهائى الصادر من آخر درجة ، وأن يكون هذا الحكم قد أضر به - أغفل الحكم الابتدائى الفصل فى الدعوى المقامة ضد المسئول عن الحقوق المدنية ، وعدم اختصاصه وبالتالي فى الاستئناف المقام من المتهم وحده - أثره - عدم جواز طعنه فى الحكم الصادر برفض الاستئناف .

ملخص الحكم : لما كانت المادة ٣٠ من قانون حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ اذ أجازت لكل من المدعى بالحقوق المدنية والمسئول عنها - فيما يتعلق بالحقوق المدنية - الطعن أمام محكمة النقض فى الاحكام النهائية الصادرة من آخر درجة وأن يكون هذا الحكم قد أضر به ، فاذا تخلف هذا الشرط فان طعنه فى الحكم الصادر فيها بطريق النقض يكون غير جائز ، وكان من المقرر أنه لا يكفى لاعتبار الطاعن طرفا فى الحكم المطعون فيه أن يكون قد اختصم أمام محكمة أول درجة دون محكمة ثانى درجة ، واذا كان الثابت من الأوراق أن الطاعنة - شركة النيل العامة لاتوبييس الوجه القبلى وان اختصمت أمام المحكمة الجزئية الا أن حكمها الصادر فى ١٣ من فبراير سنة ١٩٧٧ قضى حضوريا بتغريم المتهم (الطاعن الأول) عشرين جنيها والزامه أن يدفع قرشاً صاعاً واحداً على سبيل التعويض المؤقت ، وأغفل الفصل فى الدعوى

المدنية القائمة من المدعى بالحقوق المدنية ضد الشركة المسؤولة عنها ،
فاستأنف المتهم وحده هذا الحكم وقضت المحكمة الاستئنافية برفض
الاستئناف وتأييد الحكم المستأنف ، وبالتالي لم تكن الشركة المسؤولة
مختصة أمام محكمة ثانية درجة ومن ثم لم يلزمها الحكم المطعون
فيه بشيء اذ اقتصر قضاؤه على تأييد الحكم الابتدائي الصادر ضد
الطاعن الأول وحده فانه يتعين - والحال هذه - القضاء بعدم جواز
الطعن المقدم من المسؤولة عن الحقوق المدنية .
(نقض جنائي - جلسة ١٩٨١/١/١٨ - طعن رقم ١٦٢٧ لسنة ٥٠ ق)

قاعدة رقم (١٦٢٦) :

المبدأ : الطعن بالنقض لبطلان الاجراءات لا يقبل ممن لا شأن
له بالبطلان - ليس للمحكوم عليه النemy على الحكم بالبطلان
لعدم اخطار المدعى المدني بالجلسة و صدور الحكم في غيبته .

ملخص الحكم : من المقرر أن الطعن بالنقض لبطلان الاجراءات
التي بنى عليها الحكم لا تقبل ممن لا شأن له بهذا البطلان ، فان
ما يثيره الطاعن من بطلان في الاجراءات لعدم اخطار المدعى بالحقوق
المدنية بتاريخ جلسة نظر الاستئناف و صدور الحكم في غيبته -
مما لا شأن له به - لا يكون له محل .
(نقض جنائي - جلسة ١٩٨١/١/١٨ - طعن رقم ١٦٢٧ لسنة ٥٠ ق)

قاعدة رقم (١٦٢٧) :

المبدأ : صدور التوكيل بعد صدور الحكم المطعون فيه وقبل
التقرير بالطعن - دلالة - إنصاف إرادة الطاعن إلى توكيل محاميه
التقرير بالطعن بالنقض .

ملخص الحكم : ولئن كان الطعن قد قرر به محام نيابة عن
المحكوم عليه بموجب التوكيل المرفق الذي اقتصرته عبارته على التقرير .

بالمعارضة والاستئناف إلا أنه لما كان الحكم المطعون فيه قد صدر في ٤ فبراير سنة ١٩٧٩ وكان هذا التوكيل قد اجري في ١١ فبراير سنة ١٩٧٩ أى في تاريخ لاحق لصدر الحكم وسابق بيوم واحد على تاريخ التقرير بالطعن بالنقض فإن ذلك يفصح بجلاء على انصراف ارادة الطاعن الى توكيله محاميه بالتقرير بالطعن بالنقض في هذا الحكم الاستئنافي .

(نقض جنائي - جلسة ١٧/١٠/١٩٨١ - طعن رقم ١٧١٩ لسنة ٥١ ق)

قاعدة رقم (٦٢٨)

المبدأ : التقرير بالطعن بالنقض - ماهيته ؟ *

التوقيع عليه من المقرر - في لازم *

ملخص الحكم : من حيث ان تقرير الطعن بالنقض المحرر بالسجل الخاص والموقع من الكاتب المختص وان تضمن اسم رئيس النيابة المختص دون توقيعه الا ان الطعن يعتبر قائما قانونا * اذ يترتب على مجرد التقرير به ، دخوله في حوزة المحكمة واتصالها به بصرف النظر عن عدم التوقيع عليه من المقرر ، ذلك ان القانون لم يشترط في التقرير بالطعن بالنقض - بوصفه عملا اجرائيا - سوى افصح للطاعن صاحب الصفة في الطعن عن رغبته في الاعتراض على الحكم بالشكل الذي رسمه المشرع وهو التقرير به في قلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم في خلال الاجل المحدد بالمادة ٣٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطعن امام محكمة النقض *

(نقض جنائي - جلسة ٢٧/١٠/١٩٨١ - طعن رقم ١٤٢٠ لسنة ٥١ ق)

قاعدة رقم (٦٢٩)

المبدأ : عدم التقرير بالظن لا يجعل للظن قائمة — ولا تتمثل به المحكمة ولا يفنى عنه أى إجراء آخر .

ملخص الحكم : لما كان التقرير بالظن الذى رسمه القانون هو الذى يترتب عليه دخول الظن فى حوزة محكمة النقض واتصالها به بناء على اعلان ذى الشأن عن رغبته فيه ، فان عدم التقرير بالظن لا يجعل للظن قائمة ولا تتمثل به محكمة النقض ولا يفنى عنه أى إجراء آخر .

(نقض جنائى — جلسة ١٩٨١/١٠/٣١ — ظعن رقم ١٥١٧ لسنة ٥١ ق)

قاعدة رقم (٦٣٠)

المبدأ : مضى ما يزيد على مدة السنة المقررة لانقضاء الدعوى فى مواد المخالفات منذ يوم تقرير النيابة العامة بالظن فى الحكم الى يوم عرض الظن على محكمة النقض دون اتخاذ أى إجراء قاطع — انقضاء الدعوى بمضى المدة — اثر ذلك ؟ .

ملخص الحكم : لما كان للحكم المظنون فيه قد صدر بالبراءة فى ١٣ من يناير سنة ١٩٧٩ فقررت النيابة العامة فى ٣ من فبراير سنة ١٩٧٩ الظن فيه بطريق النقض ثم عرض على هذه المحكمة بجلسة اليوم ٨ من نوفمبر سنة ١٩٨١ — واذ كان قد انقضى على الدعوى الجنائية منذ يوم تقرير النيابة العامة بالظن فى ذلك الحكم الى يوم عرض الظن على محكمة النقض ما يزيد على مدة السنة المقررة بالمادة ١٥ من قانون الاجراءات الجنائية لانقضاء الدعوى بمضى المدة فى مواد المخالفات دون اتخاذ أى إجراء قاطع لهذه المدة فتكون الدعوى قد

انقضت بمضى المدة ولا جدوى من بعد من نقضه ، ولا مناص والحال
هذه من رفض الطعن *
(نقض جنائي - جلسة ١٩٨١/١١/٨ - طعن رقم ٥٤٣ لسنة ٥١ ق)

قاعدة رقم (٦٣١)

**المبدأ : الطعن بالنقض في الحكم باعتبار المعارضة كان لم تكن
يشمل الحكم الغيابي المعارض فيه ***

**ميعاد الاستئناف من النظام العام - اثاره أى دفع بشأنه لأول
مرة أمام محكمة النقض - شرطه : أن يكون مستندا الى وقائع اثبتها
الحكم والا يقتضى تحقيقا موضوعيا - لا يغير من ذلك تمام اجراءات
المحاكمة أمام محكمة ثان درجة فى غيبة المتهم - علة ذلك ؟ ***

**تخلف الطاعن بغير عذر عن حضور جلسة المعارضة الاستئنافية
لابداء عذره فى التقرير بالاستئناف بعد الميعاد - يحول بينه وبين
ابدائه الأول مرة أمام النقض - أساس ذلك ؟ ***

**ملخص الحكم : من المقرر أن الطعن بطريق النقض فى الحكم
الصادر باعتبار المعارضة كان لم تكن يشمل الحكم الغيابي المعارض
فيه ، ولما كان ميعاد الاستئناف - ككل مواعيد الطعن فى الاحكام -
من النظام العام ويجوز التمسك به فى أية حالة كانت عليها الدعوى
الا ان اثاره أى دفع بشأنه لأول مرة أمام محكمة النقض مشروطا بان
يكون مستندا الى وقائع اثبتتها الحكم وان لا تقتضى تحقيقا موضوعيا
واذ خلا الحكم ومحضر الجلسة من أى دفاع للطاعن يبرر به تأخره
فى التقرير بالاستئناف فى الموعد الذى حدده القانون وكان هذا
الدفاع يقتضى تحقيقا موضوعيا تنحصر عنه وظيفة محكمة النقض ،
فان ما يثيره الطاعن فى شأن عذر مرضه تبريرا للتأخير فى التقرير
بالاستئناف فى الميعاد يكون غير مقبول ، ولا يغير من ذلك ان اجراءات**

المحاكمة أمام محكمة ثانية درجة قد تمت في غيبته اذ أن مقتضى اطراح المحكمة لعذر الطاعن في عدم حضور جلسة المعارضة الاستئنافية أنه كان في امكانه الحضور أمام المحكمة الاستئنافية بتلك الجلسة ، وكان في مقدوره ابداء عذره في التأخير في التقرير بالاستئناف في الميعاد وعوده عن ذلك يحول بينه وبين اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض ذلك أنه من المقرر أنه وان كان من المسلمات في القانون أن حضور المتهم أو تخلفه أمام محكمة الموضوع بدرجتها الأمر فيه مرجعه اليه الا أن قعوده عن ابداء دفاعه الموضوعي أمامها يحول بينه وبين ابدائه أمام محكمة النقض نظرا لما يحتاجه من تحقيق يخرج عن وظيفتها *

(نقض جنائي - جلسة ١٩٨١/١١/١١ - طعن رقم ٥٧٦ لسنة ٥١ ق)

قاعدة رقم (٦٣٢)

المبدأ : اتصال أوجه الطعن بشخص الطاعن - شرط لقبولها

— مثال لنمی غیر مقبول *

ملخص الحكم : لما كان الأصل أنه لا يقبل من أوجه الطعن على الحكم إلا ما كان متصلا منها بشخص الطاعن ، وكان ما ينمى الطاعن على الحكم في شأن عدم قضاائه بانقضاء الدعوى الجنائية لوفاة والده لا يتصل بشخصه ولا مصلحة له فيه بعد أن أثبت الحكم مسؤوليته الجنائية وقضى بادانته ، فلا يقبل من الطاعن ما يثيره في هذا الشأن .
(نقض جنائي - جلسة ١٩٨١/١١/١٥ - طعن رقم ٦٠٤ لسنة ٥١ ق)

قاعدة رقم (٦٣٣)

المبدأ : التقرير بالطعن وايداع الاسباب بعد الميعاد - أثره :

عدم قبول الطعن شكلا *

ملخص الحكم : من حيث ان الحكم المطعون فيه صدر على الطاعنتين حضوريا بتاريخ ١٨ من يناير سنة ١٩٧٩ فقرر وكيل الطاعة الاولى بالطعن فيه بطريق النقض بتاريخ ٥ من مارس سنة ١٩٧٩ وأودعت الأسباب التي بنى عليها طعنهما في التاريخ ذاته بعد الميعاد المحدد لذلك في المادة ٣٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض - وهو أربعون يوما من تاريخ الحكم الحضورى - دون قيام عذر يبرر تجاوزها هذا الميعاد ومن ثم يتعين القضاء بعدم قبول الطعن المقدم منها شكلا عملا بنص الفقرة الاولى من المادة ٣٩ من القانون المشار اليه .
(نقض جنائى - جلسة ١٩٨١/١١/١٩ - طعن رقم ٦٤٨ لسنة ٥١ ق)

ثانيا - المصلحة فى الطعن

قاعدة رقم (٦٣٤)

المبدأ : النemy على الحكم اقتصراره على اثبات بعض الجرائم التى دان الطاعن بها دون البعض - عدم جدواه - متى أثبت فى حقه الجريمة الاشد وأوقع عليه عقوبتها عملا بالمادة ٢/٣٢ عقوبات - مثال .

ملخص الحكم : لا مصلحة له فى النemy على الحكم بأنه قد أثبت فى حقه مقارنة بعض الجرائم التى دانه بها دون البعض ، ذلك ان الثابت من الحكم أنه أعمل فى حقه وسائر المتهمين حكم الارتباط المنصوص عليه فى الفقرة الثانية من المادة ٣٢ من قانون العقوبات واعتبر الجرائم المسندة اليهم جريمة واحدة وقضى بالعقوبة المقررة لأشدها وهى جريمة تقليد العملة والتى لا يمارى الطاعن فى أن

الحكم قد تناولها بالتدليل على ثبوتها في حقه • ومن ثم فإن ما ينمناه الطعن على الحكم في هذا الصدد يكون على غير أساس •
(نقض جنائي - جلسة ١٩٨١/٤/١٩ - طعن رقم ٢٦٠٤ لسنة ٥٠ ق)

قاعدة رقم (٦٣٥)

المبدأ : حق النيابة العامة في الطعن في الحكم - مناطه ؟ •

ملخص الحكم : النيابة العامة في مجال المصلحة أو الصفة في الطعن هي خصم عادل يختص بمركز قانوني خاص بحسبانها تمثل الصالح العام وتسعى الى تحقيق موجبات القانون من جهة الدعوى الجنائية ، فلها بهذه المثابة أن تطعن في الأحكام وان لم يكن لها كسلطة اتهام مصلحة خاصة في الطعن ، بل كانت المصلحة هي للمحكوم عليه •
(نقض جنائي - جلسة ١٩٨١/٥/٢٠ - طعن رقم ٢٦ لسنة ٥١ ق)

قاعدة رقم (٦٣٦)

المبدأ : النيابة العامة خصم عادل - أثر ذلك وحده •

تقيد حقها في للطعن لمصلحة المتهم بنفس قيود طعنه - مثال •
ملخص الحكم : الاصل أن النيابة العامة في مجال المصلحة العامة أو الصفة في الطعن هي خصم عادل تختص بمركز قانوني خاص اذ تمثل المصلحة العامة وتسعى في تحقيق موجبات القانون من جهة الدعوى الجنائية ولذلك كان لها أن تطعن بطريق النقض في الاحكام وان لم يكن لها كسلطة اتهام مصلحة خاصة في الطعن بل كانت المصلحة هي للمحكوم عليهم من المتهمين بحيث اذا لم يكن لها كسلطة اتهام ولا للمحكوم عليهم من المتهمين مصلحة خاصة في الطعن فان طعنها لا يقبل عملاً بالمبادئ العامة من أن المصلحة أساس الدعوى
(م - ٤٤)

فاذا انعدمت فلا دعوى * ولما كانت النيابة فى طعنها لمصلحة المتهم
انما تنوب عنه فى الطعن لصالحه فينبغى أن يكون حقها مقيدا بنفس
قيود طعنه ولا يصح أن تحل محله فى الطعن دون أن تتقيد بقيوده *
لما كان ذلك ، وكانت المطعون ضدها لم تحرم من دفاعها فى شكل
الاستئناف وام تدع أنها لم تعلن بالحكم المستأنف الصادر فى
المعارضة أو انها لم تعلم به بوجه رسمى حتى يسوغ لها مجاوزة الميعاد
المقرر فى القانون لاستئناف هذا الحكم كما سككت النيابة العامة عن
أبداء ما اوردته فى طعنها أمام المحكمة الاستئنافية ، فلا يجوز لها
اثارته لأول مرة أمام محكمة النقض *
(نقض جنائى - جلسة ١٠/٦/١٩٨١ - طعن رقم ١٩٦ لسنة ٥١ ق)

قاعدة رقم (٦٣٧)

**المبدأ : حق الطعن بالنقض - مناطه - أن يكون الطاعن طرفا
فى الحكم النهائى الصادر من آخر درجة وأن يكون هذا الحكم قد
أضر به - أثر تخلف هذا الشرط ؟ ***

ملخص الحكم : المادة ٣٠ من قانون حالات واجراءات الطعن
أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ اذ أجازت
لكل من المدعى بالحقوق المدنية والمسؤول عنها - فيما يتعلق بالحقوق
المدنية - الطعن أمام محكمة النقض فى الاحكام النهائية الصادرة
من آخر درجة فى مواد الجنايات والجنح فى الاحوال المنصوص عليها
فيها فان مناط الحق فى ذلك الطعن هو أن يكون الطاعن طرفا فى
الحكم النهائى الصادر من محكمة آخر درجة وأن يكون هذا الحكم
قد أضر به ، فاذا تخلف هذا الشرط فان طعنه فى الحكم الصادر منها
بطريق النقض يكون غير جائز *

(نقض جنائى - جلسة ٣١/١٠/١٩٨١ - طعن رقم ١٥١٧ لسنة ٥١ ق)

قاعدة رقم (٦٣٨)

المبدأ : أوجه الطعن على الحكم — شرط قبولها : أن تكون متصلة
بشخص الطاعن وأن يكون له مصلحة فيها .

ملخص الحكم : الأصل أنه لا يقبل من أوجه الطعن على الحكم
إلا ما كان متمصلا بشخص الطاعن وكان له مصلحة فيه .
(نقض جنائي — جلسة ١٩٨١/١١/١٩ — طعن رقم ٦٤٨ لسنة ٥١ ق)

ثالثا : أحوال الطعن

قاعدة رقم (٦٣٩)

المبدأ : عدم امتداد النقض لحكوم عليه لم يؤمده أمامه باب
المعارضة في الحكم ولو اتصل به سبب الطعن .

ملخص الحكم : وإن كان وجه الطعن يتصل بالمحكوم عليه الآخر
الذي استأنف حكم محكمة أول درجة مع الطاعن ، بما يدعو الى نقض
الحكم والاحالة بالنسبة له أيضا عملا بالمادة ٤٢ من القانون رقم ٥٧
لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وأجراءات الطعن أمام محكمة النقض
الا أنه لما كان الحكم المطعون فيه قد صدر غيابيا بالنسبة له قابلا
للطعن فيه بالمعارضة فإن أثر الطعن لا يمتد اليه .
(نقض جنائي — جلسة ١٩٨١/١/١٤ — طعن رقم ١٦٥٧ لسنة ٥٠ ق)

قاعدة رقم (٦٤٠)

المبدأ : مؤدى اعمال نص المادة ٣٩ من القانون رقم ٥٧ لسنة
١٩٥٩ عند نقض الحكم المطعون فيه للخطأ في تطبيق القانون —
تصحيح الخطأ والحكم بمقتضى القانون ، طالما كان قد انتهى الى صحة
اسناد الجريمة موضوع الطعن الى المطعون ضده وبين واقعتها بما
تتوافر به كافة عناصرها القانونية .

ملخص الحكم : تصحيح هذا الخطأ الذى تردى فيه الحكم لا يخضع لأى تقدير موضوعى ، وكان الحكم قد انتهى الى صحة اسناد الجريمة المنسوبة الى المطعون ضده وبين واقعتها بما تتوفر به كافة العناصر القانونية لها فانه يتمين وفقا للمادة ٣٩ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض نقض الحكم نقضا جزئيا وتصحيحه والحكم بمقتضى القانون .
(نقض جنائى - جلسة ١٩٨١/١/٢٢ - طعن رقم ١٧١٠ لسنة ٥٠ ق)

قاعدة رقم (٦٤١)

المبدأ : اقتصار عيب الحكم على الخطأ فى تطبيق القانون -
وجوب تصحيحه - المادة ٣٩ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

ملخص الحكم : لما كان العيب الذى شاب الحكم مقصورا على الخطأ فى تطبيق القانون على الواقعة كما صار إثباتها فى الحكم فانه يتمين حسب القاعدة الأصلية المنصوص عليها فى المادة ٣٩ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض أن تصحح محكمة النقض الخطأ وتحكم فيها بمقتضى القانون، لما كان ما تقدم فانه يتمين القضاء بنقض الحكم المطعون فيه نقضا جزئيا وتصحيحه بالغاء ما قضى به من الزام المطعون ضده بتقديم الرسومات .
(نقض جنائى - جلسة ١٩٨١/٤/٦ - طعن رقم ٢٥٦٥ لسنة ٥٠ ق)

قاعدة رقم (٦٤٢)

المبدأ : كون العيب الذى شاب الحكم مقصورا على الخطأ فى تطبيق القانون - اثره - وجوب تصحيح الخطأ فى الحكم وفقا للقانون .

ملخص الحكم : اذ كان العيب الذي شاب الحكم مقصورا على الخطأ فى تطبيق القانون على — الواقعة كما صار اثباتها فى الحكم المطعون فيه فانه يتعين — حسبما أوجبه الفقرة الأولى من المادة ٣٩ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض — أن تحكم محكمة النقض فى الطعن بتصحيح الخطأ وتحكم بمقتضى القانون .
(نقض جنائى — جلسة ١٦/٤/١٩٨١ — طعن رقم ٢٦٧٥ لسنة ٥٠ ق)

قاعدة رقم (٦٤٣)

المبدأ : سقوط الطعن المرفوع من التهم المحكوم عليه بمقوبة مقيدة للحرية — إذا لم يتقدم للتنفيذ قبل يوم الجلسة .
ملخص الحكم : لما كانت المادة ٤١ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض قد نصت على سقوط الطعن المرفوع من التهم المحكوم عليه بمقوبة مقيدة للحرية إذا لم يتقدم للتنفيذ قبل يوم الجلسة ، ولما كانت العقوبة المحكوم بها على الطاعن هى الاشغال الشاقة لمدة سبع سنوات وعلى الطاعن هى الاشغال الشاقة لمدة ثلاث سنوات وكلتاها من العقوبات المقيدة للحرية ، ولم يتقدم الطاعنان للتنفيذ قبل يوم الجلسة طبقا للثابت من الأوراق فانه يتعين الحكم بسقوط طعنيهما .
(نقض جنائى — جلسة ١٩/٤/١٩٨١ — طعن رقم ٢٦٠٤ لسنة ٥٠ ق)

قاعدة رقم (٦٤٤)

المبدأ : تصحيح الحكم دون نقضه فى حالة الخطأ فى تطبيق القانون — المادة ٣٩ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .
ملخص الحكم : لما كان العيب الذى شاب الحكم المطعون فيه مقصورا على الخطأ فى تطبيق القانون بالنسبة للواقعة كما صار

اثباتها في الحكم فانه يتعين حسب القاعدة الأصلية المنصوص عليها في المادة ٣٩ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض أن تصحح المحكمة الخطأ وتحكم بمقتضى القانون ويتعين بالتالى نقض الحكم المطعون فيه والقضاء ببراءة المتهم مما اسند اليه .
(نقض جنائى - جلسة ١٩٨١/٤/٢٠ - طعن رقم ٢٧٢١ لسنة ٥٠ ق)

قاعدة رقم (٦٤٥)

المبدأ : تصحيح الحكم دون نقضه في حالة الخطأ في تطبيق القانون - الفقرة الأولى من المادة ٣٩ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .
الاعتقاد بعدم عودة المحكوم عليه الى مخالفة القانون - حق المحكمة في وقف تنفيذ العقوبة .

ملخص الحكم : إذ كان العيب الذى شاب الحكم مقصورا على الخطأ في تطبيق القانون على الواقعة كما صار اثباتها في الحكم فانه يتعين حسبما أوجبه الفقرة الأولى من المادة ٣٩ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض أن تحكم محكمة النقض في الطعن بتصحيح الخطأ وتحكم بمقتضى القانون وهو ما يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه نقضا جزئيا وتصحيحه بتأييد الحكم المستأنف غير أنه بالنظر الى أن الظروف التى ارتكبت فيها الجريمة تبث على الاعتقاد بأن المحكوم عليه ان يعود الى مخالفة القانون فان المحكمة تأمر بايقاف تنفيذ العقوبة المقتضى بها لمدة ثلاث سنوات تبدأ من اليوم عملا بالمادة ٥٥ أ . ج .
(نقض جنائى جلسة ١٩٨١/٥/٤ - طعن رقم ٣٤٨٦ لسنة ٥٠ ق)

قاعدة رقم (٦٤٦)

المبدأ : كون الخطأ الذي شاب الحكم المطعون فيه لا يخضع لأى تقدير موضوعى وانتهاء محكمة الموضوع الى صحة اسناد التهمة ماديا الى المطعون ضده .

وجوب تصحيح الخطأ والحكم بمقتضى القانون — المادتان ٣٥ ، ٣٩ من قانون حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض .

مثال : توقيع عقوبة الغرامة دون المصادرة .

ملخص الحكم : لما كان الخطأ فى تاويل القانون — الذى تردى فيه الحكم لا يخضع لأى تقدير موضوعى ماداهت محكمة الموضوع قد قالت كلمتها من حيث ثبوت صحة اسناد التهمة ماديا الى المطعون ضده فانه يتعين وفق نص المادتين ٣٥ و ٣٩ من قانون حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ أن تصحح محكمة النقض الخطأ وتحكم بمقتضى القانون بتعريم المطعون ضده خمسين جنيها دون مصادرة السلاح التى لم يعد الحكم بها واجبا — طبقا لنص المادة ٣٥ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ بشأن الاسلحة والذخائر المعدل بالقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٨ إلا فى غير الاحوال المنصوص عليها فى المادة ٢٨ مكررا منه . (نقض جنائى — جلسة ١٩٨١/٥/٦ — طعن رقم ١٣٣٠ لسنة ٥٠ ق)

قاعدة رقم (٦٤٧)

المبدأ : الشهادة السلبية الصادرة بعد فوات ميعاد الطعن بالنقض — عدم صلاحيتها لامتداد الميعاد .

ملخص الحكم : لما كان قضاء هذه المحكمة — محكمة النقض — قد جرى على أن الشهادة الصادرة بعد انقضاء ميعاد الطعن وايداع

الاسباب لا تكون مجدية في امتداد ميعاد الطعن . واذا كانت الشهادة المقدمة من الطاعة محررة بعد انقضاء الميعاد المحدد في الفقرة الأولى من المادة ٣٤ من قانون حالات واجراءات الطعن أمام محكمه انقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ - وهو أربعون يوما من تاريخ الحكم الضوري فانها لا تكسب الطاعة حقا في امتداد الميعاد . ولا يغير من ذلك ما هو مؤثر به على هامش الحكم من وروده في يوم ٢٥ من مارس سنة ١٩٧٩ لأن الثابت على الحكم بما يفيد ايداعه ملف الدعوى في تاريخ لاحق على ميعاد الثلاثين يوما التالية لصدوره لا يجرى بدوره على ما جرى به قضاء هذه المحكمة أيضا - في نفى حصول هذا الايداع في الميعاد القانوني . لما كان ما تقدم ، فانه يتعين - وقد تقرر بالطعن وأودعت اسبابه بعد الميعاد القانوني - القضاء بعدم قبول الطعن شكلا .

(نقض جنائي - جلسة ١٩٨١/٦/١١ - طعن رقم ٥١ لسنة ٥١ ق)

قاعدة رقم (٦٤٨)

المبدأ : متى يكون لحكمة النقص أن تصحح الخطأ وتحكم

بمقتضى القانون ؟

المادة ١/٣٩ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ - مثال .

ملخص الحكم : من المقرر وعلى ما تقضى به الفقرة الأولى من المادة ٣٩ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ - في شأن اجراءات الطعن أمام محكمة النقص - انه اذا كان الطعن مقبولا ومبني على مخالفة القانون أو على خطأ في تطبيقه أو في تأويله فان المحكمة تصحح الخطأ وتحكم بمقتضى القانون مما مقتضاه تصحيح الحكم المطعون فيه على حاله دون نقضه - وذلك بالغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من عقوبة سداد رسم النظر وتأييده فيما عدا ذلك .

(نقض جنائي - جلسة ١٩٨١/١٠/٢٥ - طعن رقم ٥٢ لسنة ٥١ ق)

قاعدة رقم (٦٤٩)

المبدأ : اقتصار العيب الذى شاب الحكم على مخالفة القانون
- وجوب تصحيحه - م ٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن
حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض .

ملخص الحكم : لما كان العيب الذى شاب الحكم فى هذا
الخصوص قد اقتصر على مخالفة القانون فإنه عملاً بالمادة ٤٠ من
القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات واجراءات الطعن أمام
محكمة النقض تنتقض المحكمة الحكم نقضاً جزئياً وتصححه بالقضاء
بعدم اختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى المدنية بالتعويض قبل
الطاعن الثالث .

(نقض جنائى - جلسة ١٧/١١/١٩٨١ - طعن رقم ٢٣٨٨ لسنة ٥٠ ق)

قاعدة رقم (٦٥٠)

المبدأ : الطعن بالنقض - طبيعته : هو خصومة خاصة مهمة
المحكمة فيها مقصورة على القضاء فى صحة الاحكام من قبيل أخذها
أو عدم أخذها بحكم القانون فيما يكون قد عرض عليها من طلبات
وأوجه دفاع - أثر ذلك ؟

ملخص الحكم : من المقرر أن الطعن بالنقض لا يمكن اعتباره
امتداداً للخصومة بل هو خصومة خاصة مهمة المحكمة فيها مقصورة
على القضاء فى صحة الاحكام من قبيل أخذها أو عدم أخذها بحكم
القانون فيما يكون قد عرض عليها من طلبات وأوجه دفاع ، ومتى
كان على محكمة النقض ألا تنتظر القضية إلا بالحالة التى كانت عليها
أمام محكمة الموضوع ، وكان لا يبين من محضر جلسة المحاكمة
الاستثنائية ان الطاعة نازعت فى صفة من قرر بالاستئناف نيابة عن

المطعون ضده فانه لا يقبل منها ان تنازع فى ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض لا يقتضيه من إجراء تحقيق تنأى عنه وظيفتها •
(نقض جنائى - جلسة ١٩٨١/١١/٢٤ - طعن رقم ٢٢٩٧ لسنة ٥١ ق)

قاعدة رقم (٦٥١)

المبدأ : متى يكون لحكمة النقض تصحيح الحكم والقضاء
وفقا للقانون ؟ •

ملخص الحكم : لما كان العيب الذى شاب الحكم المطعون فيه مقصورا على الخطأ فى تأويل القانون وفى تطبيقه على الواقعة كما صار اثباتها فى الحكم فانه يتعين طبقا للمادة ٣٩ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض - أن تحكم المحكمة فى الطعن وتصحيح الخطأ وتحكم بمقتضى القانون •
(نقض جنائى - جلسة ١٩٨١/١٢/٥ - طعن رقم ١٢٣٥ لسنة ٥١ ق)

قاعدة رقم (٦٥٢)

المبدأ : نقض الحكم بالنسبة الى المسئول عن الحقوق المدنية يقتضى نقضه بالنسبة الى المتهم لاتصال وجه الطعن به عملا بنص المادة ٤٢ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض •

ملخص الحكم : نقض الحكم بالنسبة الى المسئول عن الحقوق المدنية يقتضى نقضه بالنسبة الى المتهم (التابع) - وان لم يقررز بالطعن - لاتصال وجه الطعن به أعمالا للمادة ٤٢ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض •
(نقض جنائى - جلسة ١٩٨١/١٢/١٥ - طعن رقم ٢١٠١ لسنة ٥١ ق)

- ١١٩ -

رابعاً - أسباب الطعن

قاعدة رقم (٦٥٣)

المبدأ : وجه الطعن - وجوب أن يكون واضحاً محدداً .

النمى على الحكم عدم رده على أوجه الدفاع الجوهرية - دون
الانصاح عن ماهية هذه الأوجه أو تحديدها - أثره : عدم قبول
النمى .

ملخص الحكم : لما كان من المقرر أنه يجب لقبول وجه الطعن
أن يكون واضحاً محدداً ، وكان الطاعن لم يكشف فى طعنه عن ماهية
الدفاع الذى أمسكت محكمة الموضوع عن التعرض له والرد عليه ،
فان ما ينمأه الطاعن فى هذا الشأن يكون غير مقبول
(نقض جنائى - جلسة ١٩٨١/١/١١ - طعن رقم ١٥٣٩ لسنة ٥٠ ق)

قاعدة رقم (٦٥٤)

المبدأ : يزيد الحكم فيما لم يكن فى حاجة اليه - لا يعيبه -
مادام أنه أقام قضاءه على أسباب صحيحة كافية بذاتها لحمله -
مثال .

ملخص الحكم : لا ينال من الحكم خطؤه فى الاسناد فيما استورد
اليه بعد أن استوفى رده على طلب الطاعن من أن التقرير الاستثنائى
لم ينف قدرة المجنى عليه على التكلم بتعقل اذ لا يعيب الحكم تزيده،
فيما لم يكن فى حاجة اليه مادام أنه أقام قضاءه على أسباب صحيحة
كافية بذاتها لحمله .

(نقض جنائى - جلسة ١٩٨١/٢/٤ - طعن رقم ٢٠٩٠ لسنة ٥٠ ق)

قاعدة رقم (٦٥٥)

المبدأ : وفاة أحد الخصوم — لا يمنع من القضاء فى الدعوى على حسب الطلبات الختامية — متى كانت الدعوى قد تهيأت للحكم فى موضوعها •

متى تعتبر الدعوى مهياة للحكم — أمام محكمة النقض ؟ •

ملخص الحكم : من المقرر أن وفاة أحد طرفى الخصومة بعد أن تكون الدعوى قد تهيأت للحكم فى موضوعها لا تمنع — على ما تقتضى به المادة ١٣١ من قانون المرافعات — من الحكم فيها على موجب الأقوال والطلبات الختامية وتعتبر الدعوى مهياة أمام محكمة النقض بحصول التقرير بالظعن وتقديم الاسباب فى الميعاد القانونى — كما هو الحال فى الظعن الماتل — ومن ثم يتعين الفصل فى هذا الظعن • دون أن يكون هناك محل لاعلان وروثة الطاعن •

(نقض جنائى — جلسة ١٩٨١/٢/١ — ظعن رقم ٢٣١٨ لسنة ٥٠ ق)

قاعدة رقم (٦٥٦)

المبدأ : التقرير بالظعن بالنقض فى الميعاد — دون تقديم اسباب — أثره : عدم قبول الظعن شكلا — أساس ذلك ؟ •

ملخص الحكم : متى كان الطاعنين الثانى والثالث وان قررا بالظعن فى الميعاد الا أنهما لم يقدموا أسبابا لظعنهما ، ولما كان التقرير بالظعن بالنقض هو مناط اتصال المحكمة به وأن تقديم الاسباب التى بنى عليها الظعن فى الميعاد الذى حدده القانون هو شرط لقبوله ، وان التقرير بالظعن وتقديم أسبابه يكونان وحدة اجرائية لا يقوم فيها أحدهما مقام الآخر ولا يفتى عنه ، فان الظعن المتقدم من كلا الطاعنين المذكورين يكون غير مقبول شكلا •

(نقض جنائى — جلسة ١٩٨١/٤/٢٢ — ظعن رقم ٢٧٣٩ لسنة ٥٠ ق)

قاعدة رقم (٦٥٧)

المبدأ : التقرير بالظعن بالنقض ، وإيداع أسبابه - وجوب
تمام كليهما في الميعاد المحدد - علة ذلك ؟ *

اثبات إيداع أسباب الظعن قلم الكتاب في الميعاد - التزام
الطاعن به *

الايصال الصادر من قلم الكتاب - دون غيره - هو الذي يصلح
في اثبات تقديم أسباب الظعن بالنقض في الميعاد - تفصيل ذلك -
مثال *

ملخص الحكم : متى كان البين أن الحكم المطعون فيه مسدر
بتاريخ ١٩٧٨/٦/٢٦ حضوريا بأعادة الاعتبار الى المطعون ضده ،
فقررت النيابة العامة الظعن فيه بطريق النقض في ٣ أغسطس سنة
١٩٧٨ وأرفق بالملف تقرير بأسبابه موقع عليه من المحامي العام وهو
غير مؤرخ ولا يحمل ما يدل على اثبات تاريخ إيداعه في السجل المعد
لهذا الغرض في قلم الكتاب - ويبين من كتاب رئيس نيابة الفيوم
المؤرخ ١٩٨٠/٩/٣٠ أن أسباب هذا الظعن لم تثبت في دفتر اثبات
التاريخ الخاص بالظعن بالنقض - لا كان ذلك وكان الاصل أن الظعن
بطريق النقض إن هو إلا عمل إجرائي لم يشترط القانون رفعه سوى
افصاح الطاعن عن رغبته في الاعتراض على الحكم بالشكل الذي ارتآه
القانون وهو التقرير به في قلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم
المراد الظعن عليه في خلال الميعاد الذي حدده وتقديم الأسباب التي
بنى عليها الظعن في هذا الميعاد أيضا والتي هي شرط لقبول الظعن
وتعمد لاحقة بتقرير الظعن ويكونان معا وحدة إجرائية لا يغني أحدهما
عن الآخر ، فإن على من قرر بالظعن أن يثبت إيداع أسباب طعنه قلم
الكتاب في خلال الميعاد الذي حدده القانون للتقدير بالظعن والا كان

الطعن غير مقبول شكلا . ولما كان القانون وان لم يشترط طريقا معيناً لاثبات تقديم أسباب الطعن فى قلم الكتاب فى الميعاد القانونى الا أن ما يجرى عليه العمل من اعداد سجل خاص بقلم الكتاب منوط بموظف من موظفى القلم المذكور لاستلام أسباب الطعون ورصدها حال تقديمها فى السجل المذكور بأرقام متتابعة مع اثبات تاريخ ورقم الايداع مع الأسباب المقدمة ذاتها وتسليم مقدمها إيصالا من واقع السجل مثبتا للايداع اصطيانا لهذه العملية الاجرائية من كل عبث ، يساير مرامى الشارع من اثبات حصول هذا الاجراء بالاوضاع التى رسمها لذلك ، وكان المعول عليه فى هذا الشأن هو بما يصدر من قلم الكتاب ذاته من اقرار بحصول الايداع ولا يقوم مقام هذا الاقرار أية تأشيرة من خارج هذا القلم . ولما كانت الطاعنة وان قررت بالطعن فى الميعاد القانونى بانسداد رسمى فى قلم الكتاب ، الا انها لم تراعى فى تقديم أسباب طعنيتها الاصول المعتادة المثبتة لحصول الايداع بقلم الكتاب ولم تقدم ما يدل على سبيل القطع واليقين حصوله فى الميعاد القانونى فان الطعن منها يكون غير مقبول شكلا .

(نقض جنائى — جلسة ١٩٨١/٤/٣٠ — طعن رقم ١٤٥٨ لسنة ٥٠ ق)

قاعدة رقم (٦٥٨)

المبدأ : وجه الطعن — وجوب أن يكون واضحا محددا .

ملخص الحكم : من المقرر أنه يجب لقبول وجه الطعن أن يكون

واضحا محددا .

(نقض جنائى — جلسة ١٩٨١/٥/٢٥ — طعن رقم ٢٤٢٠ لسنة ٥٠ ق)

قاعدة رقم (٦٥٩)

المبدأ : تكليف الخصوم بالحضور أمام محكمة النقض — غير

لازم لاعتبار الطعن مرفوعا لها — أساس ذلك ؟ .

سماع الخصوم من الاجازات الموكولة لتقدير محكمة النقض .

ملخص الحكم : الأصل انه لا يلزم لاعتبار الطعن مرفوعا لمحكمة النقض أن يكلف الخصوم بالحضور أمامها لأن هذه المحكمة ليست درجة استئنافية تعيد عمل قاضي الموضوع وإنما هي درجة استئنائية ميدان عملها مقصور على الرقابة على عدم مخالفة القانون ، كما أن سماع الخصوم من الاجازات الموكولة لتقدير محكمة النقض متى اتصلت بالطعن بناء على التقرير به وبالتالي فلا يلزم دعوة الخصوم أيًا كانت صفاتهم - طاعنين أو مطعون ضدهم - للحضور بالجلسة التي تحدد لنظر الطعن .

(نقض جنائي - جلسة ١٩٨١ / ١١ / ١٠ - طعن رقم ١٣٠٣ لسنة ٥١ ق)

قاعدة رقم (٦٦٠)

المبدأ : خلو الحكم من الاشارة الى واقعة اصابة اهد أو الى ما جاء بتقرير الصفة التشريحية - لعدم رفع دعوى بشأن هذه الواقعة أثره ؟ *

ملخص الحكم : لما كان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه استند في ادانة الطاعن الى أقوال شهود الاثبات دون أن يشير في سياق أسبابه الى واقعة اصابة اهد أو الى ما جاء بتقرير الصفة التشريحية المتعلق به - بالنظر الى أن هذه الواقعة لم تكن محل اتهام ولم ترفع بشأنها دعوى فان ما ينعاه الطاعن في أسباب طعنه من قيام تناقض بين الدليلين القولي والفني يغدو أمرا خارجا عن نطاق ما قضى به الحكم وغير متصل به .

(نقض جنائي - جلسة ١٩٨١ / ١١ / ١٠ - طعن رقم ١٣٩٦ لسنة ٥١ ق)

قاعدة رقم (٦٦١)

المبدأ : وجه الطعن - وجوب أن يكون واضحا ومحددا •
النمی على الحكم أغفاله أوجه دفاع أبدأها الطاعن فی مذكرته
ومستندات قدمها دون الإفصاح عن ماهية هذه الأوجه أو تحديدها ودون
بيان مضمون المستندات التي قدمها حتى يتضح مدى أهميتها فی
الدعوى - في مقبول •

ملخص الحكم : لا كان من المقرر انه يجب لقبول وجه الطعن أن
يكون واضحا محددا ، وكان الطاعن لم يفصح عن ماهية أوجه الدفاع
التي يقول أنه أثارها فی مذكرته ومضمون المستندات التي قدمها وأغفل
الحكم التعرض لها حتى يتضح مدى أهميتها فی الدعوى المطروحة ،
فإن ما يثيره فی هذا الصدد لا يكون مقبولا •
(نقض جنائی - جلسة ١٩٨١/١١/١١ - طعن رقم ٥٧٠ لسنة ٥١ ق)

قاعدة رقم (٦٦٢)

المبدأ : شرط قبول وجه النمی - أن يكون واضحا محددا •
ملخص الحكم : من المقرر أنه يجب لقبول وجه الطعن أن يكون
واضحا محددا •
(نقض جنائی - جلسة ١٩٨١/١٢/١٧ - طعن رقم ٢١٤٨ لسنة ٥١ ق)

قاعدة رقم (٦٦٣)

المبدأ : التقرير بالطعن وتقديم الأسباب فی الميعاد - شرطا
تقبل الطعن شكلا - تخلف أحدهما - أثره ؟ •

ملخص الحكم : من حيث أن المحكوم عليه وإن قرر بالطعن
فی الميعاد الا أنه لم يقدم أسبابا لطعنه ، كما أن المحكوم عليه
لم يقرر بالطعن وإن قدم مذكرة بأسبابه د ومن ثم فإن طعنيهما يكونان
غير مقبولين شكلا •
(نقض جنائی - جلسة ١٩٨١/١٢/٣٠ - طعن رقم ٢٢٩٢ لسنة ٥١ ق)

خامسا - ما يجوز الطعن فيه من الاحكام

قاعدة رقم (٦٦٤)

المبدأ : الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفعل فيها من النظام العام - جواز اثرته لأول مرة أمام النقض - شرط ذلك ؟

ملخص الحكم : الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها وأن كان متعلقا بالنظام العام وتجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض ، إلا أنه يشترط لقبوله أن تكون مقوماته واضحة من مدونات الحكم أو تكون عناصر الحكم مؤدية الى قبوله بغير تحقيق موضوعي لأن هذا التحقيق خارج عن وظيفة محكمة النقض .
(نقض جنائي - جلسة ١٣/١٠/١٩٨١ - طعن رقم ١٤٤٥ لسنة ٥١ ق)

قاعدة رقم (٦٦٥)

المبدأ : اعلان الحكم الغيابي الصادر من محكمة ثاني درجة للمطعون ضده مع شفضه وتقويته على نفسه ميعاد المعارضة - أثره : جواز طعن النيابة في الحكم .

ملخص الحكم : من حيث ان الحكم المطعون فيه - وأن صدر غيابيا من محكمة ثاني درجة - إلا أن البين من المفردات المضمومة أن المطعون ضده أعلن بالحكم مع شفضه ، وفوت على نفسه ميعاد المعارضة . ومن ثم فإن طعن النيابة في الحكم يكون جائزا .
(نقض جنائي - جلسة ٢٢/١١/١٩٨١ - طعن رقم ٦٦٧ لسنة ٥١ ق)

سادسا - ما لا يجوز الطعن فيه من احكام

قاعدة رقم (٦٦٦)

المبدأ : عدم جواز الطعن بالنقض فى الحكم اذا كان بحسب ظاهره - غير منه للخصومة .

ملخص الحكم : متى كان الحكم بعدم الاختصاص هو - بحسب ظاهره - حكم غير منه للخصومة فى موضوع الدعوى لا يبنى عليه منع السير فيها ، ولما كان يبين من المفردات المضمومة أن المطعون ضده قد نازع فى واقعة الميلاد الثابتة فى الوثيقة الرسمية وذهب الى أنها ليست خاصة به وانما هى تخص أخاه الذى كان له سميا ومات قبل ميلاد المطعون ضده وقد سمي هذا الأخير باسمه وهذا الدفاع الجوهرى يقتضى تحقيقا يجرى وتمحيصا للواقعة الثابتة بهذه الوثيقة ومدى نسبتها للمطعون ضده مما ليس من شأن محكمة النقض وبالتالى فانه لا يبين من الأوراق بحالتها أن سن المطعون ضده قد جاوزت - بدليل قاطع - ثمانية عشر عاما عند حدوث الواقعة التى يحاكم بسببها ، ومن ثم لا يكون الحكم منها للخصومة بحسب ظاهره ويكون الطعن عليه بطريق النقض غير جائز .

(نقض جنئى - جلسة ١٩٨١/٥/٢٨ - طعن رقم ٢٤٠٨ لسنة ٥٠ ق)

قاعدة رقم (٦٦٧)

المبدأ : القضاء الغير منه للخصومة فى الدعوى والذى لا يبنى عليه منع سير الخصومة - عدم جواز الطعن فيه بطريق النقض .

ملخص الحكم : لما كانت المادة ٣١ من قانون حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ قد نصت على أنه « لا يجوز الطعن بطريق النقض فى الاحكام الصادرة

قبل الفصل في الموضوع إلا إذا اتبني عليها منع السير في الدعوى »
وكان الحكم المطعون فيه من الاحكام الصادرة قبل الفصل في الموضوع
ولا يبنئ عليه منع السير في الدعوى إذا ما قامت النيابة برفعها أمام
المحكمة الجزئية المختصة ، فان الطعن فيه بطريق النقض يكون
غير جائز .

(نقض جنائي - جلسة ١٩٨١/٦/١٠ - طعن رقم ١٤٧ لسنة ٥١ ق)

قاعدة رقم (٦٦٨)

المبدأ : الاحكام الصادرة من محاكم أمن التولية المشكلة وفقا
لقانون الطوارئ - عدم جواز الطعن فيها بأى طريق من طرق الطعن
م ٦٢ من القانون رقم ٦١٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ
محاكم أمن الدولة المنشأة بالقانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ - ماهيتها
وأساس انشائها واختلافها عن تلك المشكلة وفقا لقانون الطوارئ .
الاحكام الانتقالية المنصوص عليها بالمادتين ٤٠ - ١١ من القانون
١٠٥ لسنة ١٩٨٠ - مؤداها ؟

مجال أعمال قاعدة القانون الاصلح ؟

ملخص الحكم : لما كان الحكم المطعون فيه قد صدر بتاريخ
١٩٧٩/٤/٢٦ من محكمة أمن الدولة العليا المشكلة وفقا لاحكام القانون
رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ ، وكانت المادة ١٢ من هذا
القانون تنص بعدم جواز الطعن بأى وجه من الوجوه فى الاحكام
الصادرة من محاكم أمن الدولة ، فان الطعن المقدم من المحكوم عليها
يكون غير جائز قانونا ويتعين الحكم بعدم جوازه . ولا يغير من ذلك
أن يكون القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ بانشاء محاكم أمن الدولة
والمعمول به فى أول يونيو سنة ١٩٨٠ قد صدر - من بعد - ناصرا

فى المادة الثامنة على أن « تكون احكام محاكم أمن الدولة العليا نهائية ولا يجوز الطعن فيها الا بطريق النقض واعادة النظر » ، ذلك ان هذه المحاكم انما انشئت نفاذا لنص المادة ١٧١ من الدستور فى الفصل الخاص بالسلطة القضائية الذى أحال القانون فى تنظيم ترتيبها وبيان اختصاصاتها والشروط الواجب توافرها فيمن يتولون القضاء فيها ، وقد اختصها القانون بجرائم معينة بصفة دائمة فبات جزءا من القضاء الطبيعى ، على خلاف محاكم أمن الدولة المشكلة وفقا لاحكام القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ اذ هى محاكم استثنائية موقوتة بحالة الطوارئ أماز الشارع بينها وبين المحاكم العادية فى اجراءات المحاكمة ، وفى تشكيلها فى بعض الاحوال ، وفى عدم جواز الطعن فى احكامها وعدم صيرورتها نهائية الا بعد التصديق عليها من رئيس الجمهورية الذى يجوز له حتى بعد التصديق على الحكم بالادانة — ان يلغى الحكم مع حفظ الدعوى أو أن يخفف العقوبة أو أن يوقف تنفيذها على ما بينته المواد ١٢ و ١٤ و ١٥ من القانون المذكور ، وقد نصت المادة العاشرة من القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠. سالف البيان الواردة فى الباب الخامس منه الذى تضمن احكاما انتقالية على أن « لرئيس الجمهورية أو من يفوضه مباشرة السلطات المقررة فى القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ وذلك بالنسبة للاحكام الصادرة من محاكم أمن الدولة التى لم يتم التصديق عليها حتى انتهاء الطوارئ » كما قضت المادة الحادية عشرة بأن « يستمر مكتب شئون قضائيا أمن الدولة — فى مباشرة أعماله فيما يتعلق بالقضايا التى لم يتم التصديق من رئيس الجمهورية على الاحكام الصادرة فيها » ، وهو ما يقطع فى ان الاحكام الصادرة من محاكم أمن الدولة العليا المشكلة وفقا لقانون الطوارئ لا يجوز الطعن فيها بأى طريق من طرق الطعن ، صدق على الحكم الصادر منها أو لم

يصدق ، وسواء تم التصديق بعد صدور قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٠٧ لسنة ١٩٨٠ بانتهاء حالة الطوارئ اعتبارا من ١٥/٥/١٩٨٠ وقبل صدور القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ - وهو ما يثيره الطاعنة في اسباب طعنها تبريرا لجوازه - أو بعد صدور هذا القانون ، كما أنه لا وجه لما تقوله الطاعنة من تطبيق القانون الأخير الذي أجاز الطعن في أحكام محاكم أمن الدولة بحسبانه قانونا أصح ، إذ فضلا عن أنه مردود بما سبق ايضاحه على السياق المتقدم ، فان مجال أعمال قاعدة القانون الاصلح انما هو القواعد الموضوعية لا الاجرائية .

(نعى جنائي - جلسة ٢٨/١٠/١٩٨١ - طعن رقم ٤٢٨ لسنة ٥١ ق)

سابعا - مسائل متنوعة

قاعدة رقم (٦٦٩)

المبدأ : وجود القضية بمكتب شئون أمن الدولة لا يشفع للطاعن في عدم تقريره بالطعن في الميعاد - علة ذلك ؟

ملخص الحكم : لما كان استعمال المحكوم عليه لحقه في الطعن بطريقة النقص الأمر فيه مرجعه إليه دون غيره ولا تتوقف ممارسته لهذا الحق على رأى قد تراه النيابة العامة لنفسها بشأن ماهية الحكم وقابليته أو عدم قابليته للطعن فإنه لا يجدى الطاعن ما يسوقه تبريرا لتخلفه عن اتخاذ اجراءات الطعن في الميعاد من خطأ النيابة العامة في الوقوف على ماهية الحكم اذ لم يكن من شأن ذلك منعه من ممارسة حقه في الطعن ، كما لا يجدى الطاعن ما يسوقه تبريرا لتخلفه عن اتخاذ اجراءات الطعن في الميعاد من خطأ النيابة العامة في الوقوف على ماهية الحكم اذ لم يكن من شأن ذلك منعه من ممارسة حقه في الطعن ، كما لا يجدى الطاعن ما يثيره من ارسال الحكم مع ملف الدعوى الى مكتب شئون أمن الدولة ذلك أن التقرير بالطعن هو

لا يحدو أن يكون عملاً مادياً لم يكن يستلزم وجود الحكم عند القيام به هذا إلى أن الطاعن لم يثبت استحالة حصوله على صورة من الحكم المطعون فيه في الوقت المناسب ليتمكن من ايداع أسباب طعنه في الميعاد .

(نقض جنائي - جلسة ١١/١/١٩٨١ - طعن رقم ١٨٢٠ لسنة ٥٠ ق)

قاعدة رقم (٦٧٠)

المبدأ : حجب الخطأ القانوني المحكمة عن نظر الموضوع - وجوب

أن يكون النقض مقروناً بالاحالة .

ملخص الحكم : لا كانت المحكمة قد اقتضرت على بحث الدفع وقضت ببطالان التفتيش على خلاف القانون فتكون قد حجبت نفسها عن نظر الدعوى ويتعين أن يكون مع النقض الاحالة .

(نقض جنائي - جلسة ٢٥/٥/١٩٨١ - طعن رقم ٢٤١٨ لسنة ٥٠ ق)

قاعدة رقم (٦٧١)

المبدأ : الخطأ الذي لا يخضع لأي تقدير موضوعي - يوجب

نقض الحكم وتصحيحه وفق القانون .

ملخص الحكم : لا كان الخطأ الذي ابتنى عليه الحكم لا يخضع لأي تقدير موضوعي مادامت محكمة الموضوع قد قالت كلمتها من حيث ثبوت صحة إسناد الاتهام مادياً إلى المطعون ضده فانه يتعين نقض الحكم المطعون فيه نقضاً جزئياً وتصحيحه .

(نقض جنائي - جلسة ٢٧/١٠/١٩٨١ - طعن رقم ١٤٢٠ لسنة ٥١ ق)

قاعدة رقم (٦٧٢)

المبدأ : استثناءات النيابة العامة قاصر على الدعوى الجنائية

فحسب - أثر ذلك ؟ .

ملخص الحكم : من المقرر أن نطاق الاستئناف إنما يتحدد بصفة رافعه فإن استئناف النيابة العامة وهي لا صفة لها في التحدث الا عن الدعوى الجنائية ولا شأن لها بالدعوى المدنية — لا ينقل النزاع أمام المحكمة الاستئنافية إلا في خصوص الدعوى الجنائية دون غيرها طبقا لقاعدة الأثر النسبي للطعن .
(نقض جنائي - جلسة ١٩٨١/١٠/٣١ - طعن رقم ١٥١٧ لسنة ٥١ ق)

قاعدة رقم (٦٧٣)

المبدأ : جواز الطعن من عدمه ، مسألة سابقة على النظر في شكله .

ملخص الحكم : من حيث أن الحكم المطعون فيه صدر بتاريخ ١٠ من يونيو سنة ١٩٧٨ وقدمت شركة النيل العامة لاتوبييس الوجهه القبلي أسباب طعنها بالنقض في ٢٠ من يوليو سنة ١٩٧٨ بيد أنها لم تقرر بالطعن بالنقض في الميعاد المقرر لذلك مما يجعل طعنها — في الأصل — غير مقبول شكلا ، إلا أن النظر في شكل الطعن إنما يكون بعد الفصل في جواز الطعن من جانب الشركة المسؤولة المحتملة عن الحقوق المدنية .
(نقض جنائي - جلسة ١٩٨١/١/٨ - طعن رقم ١٦٢٧ لسنة ٥٠ ق)

قاعدة رقم (٦٧٤)

المبدأ : نقض الحكم يعيد الدعوى أمام محكمة الاحالة بحالتها قبل صدور الحكم المنقوض .

ملخص الحكم : من المقرر أن نقض الحكم يعيد الدعوى أمام محكمة الاعادة بحالتها الأولى قبل صدور الحكم المنقوض .
(نقض جنائي - جلسة ١٩٨١/١١/١٠ - طعن رقم ١٣٠٣ لسنة ٥١ ق)

قاعدة رقم (٦٧٥)

المبدأ : اشارة الحكم المطعون فيه الى أن الفصل في الدعوى كان مجدداً بعد نقض الحكم السابق صدوره فيها — في لازمة •

ملخص الحكم : لا يميى الحكم المطعون عليه عدم اشارته الى أن الفصل في الدعوى انما كان مجدداً بعد نقض الحكم السابق صدوره فيها •

(نقض جنائى — جلسة ١٩٨١/١١/١٠ — طعن رقم ١٣٠٣ لسنة ٥١ ق)

قاعدة رقم (٦٧٦)

المبدأ : دفاع الطاعن بأنه لم يكن فى مقدوره العلم بالفعل أو الفساد — عدم جواز اثرته لأول مرة أمام محكمة النقض —

علة ذلك ؟ •

ملخص الحكم : لما كان من المقرر أنه لا يصح أن يبنى الطعن على ما كان يحتمل أن يبيديه المتهم أمام محكمة الموضوع من دفاع لم ييده بالفعل ، وكان يبين من مطالعة محاضر جلسات المحاكمة بخرجتها أن الطاعن لم يتمسك بأنه لم يكن فى مقدوره العلم بالغش أو الفساد، ومن ثم فلا يقبل منه اثاره هذا الدفاع الموضوعى لأول مرة أمام محكمة النقض لما يحتاجه الى تحقيق يفرج عن وظيفتها •

(نقض جنائى — جلسة ١٩٨١/١١/١٥ — طعن رقم ٦٠٤ لسنة ٥١ ق)

قاعدة رقم (٦٧٧)

المبدأ : اقامة بناء بدون ترخيص — ومخالفة البناء لاهكام القانون — وصفان قريبان متلازمان لفظ البناء — اثر ذلك ؟ •

مثال يتوافر به الخطأ فى تطبيق القانون •

ملخص الحكم : لما كان من المقرر أن مخالفة البناء لأحكام القانون ليست واقعة مستقلة عن إقامة البناء بدون ترخيص ، إذ هما قرينان متلازمان لفعل البناء ومتداخلان في وصفه القانوني ، مما يتيقن معه على محكمة الموضوع أن تمحص الواقعة المطروحة أمامها بجميع ما تتحملة من الكيوف والأوصاف ، وأن تطبق عليها حكم القانون تطبيقاً صحيحاً واذ كان البين من محضر ضبط الواقعة المحرر في ١٦/١٢/١٩٧٥ بمعرفة مهندس تنظيم رأس البر أن المطعون ضده أقام بناء مخالفاً لقرار وزير الإسكان والمرافق رقم ٩٢٨ لسنة ١٩٦٥ الخاص بتعديل المادة الخامسة من القرار ٣٩٧ لسنة ١٩٦٤ باعفاء مدينة رأس البر من بعض أحكام اللائحة التنفيذية للقانون ٥٥ لسنة ١٩٦٢ - لزيادة المسطح الذي يشغله البناء عن المساحة المسموح بها مما يحق معه الحكم بالازالة طبقاً للمادة ١٦ من القانون ٥٥ لسنة ١٩٦٢ واذ حاد الحكم المطعون فيه عن هذا النظر واكتفى بالقضاء بالغرامة وسداد ضعف رسم الترخيص فإنه يكون مخطئاً في تطبيق القانون ولما كان هذا العوار قد حجب المحكمة عن النظر في موضوع الدعوى بوصفها القانوني الصحيح فإنه يتعين أن يكون مع النقص الإحالة .

(نقض جنائي - جلسة ١١/٢٢/١٩٨١ - طعن رقم ٦٦٧ لسنة ٥١ ق)

قاعدة رقم (٦٧٨)

المبدأ : نعى الطاعن على الحكم بشأن جريمة الاتلاف التي لم تدنه المحكمة بها - بعد أن عدلت وصف التهمة إلى تجريف أرض زراعية بغير ترخيص - لا يقبل .

القصد الجنائي في جريمة تجريف أرض زراعية بغير ترخيص - ماهيته ؟ - عدم التزام المحكمة بالتحدث عنه استقلالا - كفاية أن يكون مستفاداً من وقائع الدعوى كما أوردها الحكم .

عدم لزوم أن يترتب على الفعل المكون لهذه الجريمة ضرر مالى
يقدر بقيمة معينة •

ملخص الحكم : لما كان باقى ما يثيره الطاعن فى طعنه ينصرف
الى جريمة الاتلاف التى لم تدنه المحكمة بها بعد أن عدلت وصف
التهمة المسندة اليه الى تجريف أرض زراعية بغير ترخيص ، وكانت
هذه الجريمة لا تتطلب غير القصد الجنائى العام وهو يتوافر كلما
أرتكب انجائى الفعل - وهو ازالة الاتربة من الأرض الزراعية ونقلها
بغير الحصول على الترخيص المنصوص عليه فى المادة ٧١ مكرراً من
القانون سالف الذكر عن ارادة وعن علم ، ولا تلتزم المحكمة بأن تتحدث
استقلالاً عن القصد الجنائى فى هذه الجريمة بل يكفى أن يكون هذا
القصد مستفاداً من وقائع الدعوى كما أوردتها الحكم - وهو ما تحقق
فى واقعة الدعوى - كما انه لا يلزم أن يترتب على الفعل المكون لهذه
الجريمة ضرر مالى يقدر بقيمة معينة مما يضحى معه النعى على الحكم
فى هذا الصدد غير مقبول •

(نقض جنائى - جلسة ١٩٨١/١٢/٣٠ - طمن رقم ٢٢٩٢ لسنة ٥١ ق)

قاعدة رقم (٦٧٩)

المبدأ : الكشف عرضاً عن زراعة الخشخاش أثناء تفقد رئيس
مكتب مكافحة المخدرات لضبط ما يحرم القانون زراعته - تقوم به
حالة التلبس - اثر ذلك ؟ •

ملخص الحكم : لما كان الثابت أن الضبط والتفتيش كانا نتيجة
كشف هذه الزراعات عرضاً أثناء مرور رئيس مكتب المخدرات فى حملة
لتفقد الزراعات وضبط ما يجرم القانون زراعته ، فإن الجريمة فى
هذه الصورة تكون فى حالة تلبس تبور القبض على الطاعنين وتفتيش
زراعاتهم دون إذن من النيابة العامة •

(نقض جنائى - جلسة ١٩٨١/١٢/٣ - طمن رقم ٤٤٨ لسنة ٥١ ق)

مأموری الضبط القضائي

قاعدة رقم (٦٨٠)

المبدأ : حق مأمور الضبط القضائي في سؤال المتهم دون استجوابه .

ملخص الحكم : من المقرر طبقاً لنص المادة ٢٩ من قانون الإجراءات الجنائية أن لمأمور الضبط القضائي أن يسأل المتهم عن التهمة المسندة إليه دون أن يستجوبه تفصيلاً وأن يكتب في محضره ما يجيب به المتهم بما في ذلك اعترافه بالتهمة .
(نقض جنائي - جلسة ١٩/٣/١٩٨١ - طعن رقم ١٩٣ لسنة ٥٠ ق)

قاعدة رقم (٦٨١)

المبدأ : حق موظفي الجمارك الذين لهم صفة الضبط القضائي في تفتيش الأشياء والأشخاص في حدود نطاق الرقابة الجمركية - متى توافرت شبهة التهريب الجمركي - عدم تقيدهم في ذلك - بالنسبة للأشخاص - بقيود القبض والتفتيش المبينة بقانون الإجراءات الجنائية .

ملخص الحكم : لما كان البين من استقراء نصوص المواد من ٢٦ إلى ٣٠ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون الجمارك أن الشارع منح موظفي الجمارك الذين اسبغت عليهم القوانين صفة الضبط القضائي في أثناء قيامهم بتأدية وظائفهم حق تفتيش الأماكن والأشخاص والبضائع ووسائل النقل داخل الدائرة الجمركية ، أو في حدود نطاق الرقابة الجمركية ، إذا قامت لديهم دواعي الشك في البضائع والامتعة أو مظنة التهريب فيمن يوجودون بداخل تلك المناطق وأن الشارع بالنظر إلى طبيعة التهريب الجمركي وصلته المباشرة بصالح الخزانة العامة ومواردها أو بمدى الإحترام الواجب للقيود

المنظمة للاستيراد والتصدير لم يتطلب بالنسبة للأشخاص توافر قيود القبض والتفتيش المنظمة بقانون الإجراءات الجنائية أو اشتراط وجود المراد تفتيشيه في إحدى الحالات المقررة له في نطاق الفهم القانوني للمبادئ المقررة في القانون المذكور بل يكفي أن يقوم لدى الموظف النوط بالمراقبة والتفتيش في تلك المناطق حالة تتم عن شبهة توافر التهريب الجمركي فيها في الحدود المعرف بها في القانون حتى يثبت له حق الكشف عنها ، فإذا هو عثر أثناء التفتيش الذي يجريه على دليل يكشف عن جريمة غير جمركية معاقب عليها في القانون العام فإنه يصح الاستدلال بهذا الدليل أمام المحاكم في تلك الجريمة لأنه ظهر أثناء إجراء مشروع في ذاته ولم يرتكب في سبيل الحصول عليه أية مخالفة . (نقض جنائي - جلسة ١٩٨١/٢/١٩ - طعن رقم ١٩٣ لسنة ٥٠ ق)

قاعدة رقم (٦٨٢)

المبدأ : طريقة تنفيذ إذن التفتيش - موكولة إلى مأمور الضبط المأذون له - تكليف المأذون له أحد المرشدين لاستدراج المتهم خارج مسكنه لعقد صفقة معه توصلًا إلى ضبط المخدر معه - لا عيب .

ملخص الحكم : من المقرر أنه متى كان التفتيش الذي قام به مأمور الضبط مأذونًا به قانونًا بطريقة إجراءاته متروكة لرأي القائم به ، ومن ثم فلا تثريب على الضابط إن هو رأى في سبيل تحقيق الغرض من التفتيش المأذون له به تكليف أحد المرشدين لاستدراج أحد المتهمين إلى خارج مسكنه بحجة عقد صفقة شراء للمخدر . (نقض جنائي - جلسة ١٩٨١/٦/١٠ - طعن رقم ٢٦٧٠ لسنة ٥٠ ق)

قاعدة رقم (٦٨٢)

المبدأ : عدم التزام مأمور الضبط القضائي بالإجراءات المنصوص عليها في المادة ٢٤ إجراءات - لا يهدر قيمة محضره في الإثبات .
حق محكمة الموضوع في تقدير سلامة الإجراءات في هذا المحضر .

ملخص الحكم : كان عدم التزام مأمور الضبط القضائي ما نصت عليه المادة ٢٤ من قانون الإجراءات الجنائية من إثبات كل إجراء يقوم به في محضر يبين وقت إتخاذ الإجراء وتاريخه ومكان حصوله ليس من شأنه اهدار نية المحضر الذي حرره كله كمنصر من عناصر الإثبات وإنما يخضع تقدير سلامة الإجراءات فيه لحكمة الموضوع .
(نقض جنائي - جلسة ١٩٨١/١١/١٠ - طمن رقم ١٣٩٤ لسنة ٥١ ق)

نوعية العقوبة

(م - ٤٦)

قاعدة رقم (٦٨٤)

المبدأ : تقدير العقوبة ، ووقف تنفيذها ، وشموله كافة الآثار الجنائية موضوعي •

ملخص الحكم : تقدير العقوبة وتقدير قيام موجبات الرأفة أو عدم قيامها هو من إطلاقات محكمة الموضوع دون معقب ودون أن تسأل حساباً عن الأسباب التي من أجلها أوقعت العقوبة بالقدر الذي أرتأته ، كما أن وقف تنفيذ العقوبة أو شموله لجميع الآثار الجنائية المترتبة على الحكم أمر متعلق بتقدير العقوبة ، وهذا التقدير في الحدود المقررة قانوناً من سلطة قاضي الموضوع ولم يلزمه الشارع باستعماله بل رخص له في ذلك وتركه لمشيئته وما يصير إليه رأيه وهو يقرره لمن يراه مستحقاً له من المتهمين بحسب ظروف الدعوى وحالة كل متهم شخصياً على حدة •

(نقض جنائي — جلسة ١٩٨١/١/٧ — طعن رقم ١٦٢٢ لسنة ٥٠ ق)

قاعدة رقم (٦٨٥)

المبدأ : ادانة الطاعن بجريمة أحداث عامة مستتيةمة — معاقبته بالعقوبة المقررة للضرب البسيط — انتفاء مصلحته في المجادلة في شأن واقعة العامة •

ملخص الحكم : لا مصلحة للطاعن فيما يثيره في شأن واقعة العامة طالما أن العقوبة المقررة المقضى بها عليه مقررة لجريمة الضرب البسيط المنطبق على المادة ٢٤٢/١ من قانون العقوبات •
(نقض جنائي — جلسة ١٩٨١/٣/٢ — طعن رقم ٢٢٦٠ لسنة ٥٠ ق)

قاعدة رقم (٦٨٦)

المبدأ : وقف تنفيذ العقوبة — من عناصر تقديرها — القضاء به
في المعارضة المرفوعة من المحكوم عليه — تعديل العقوبة إلى أخف .

ملخص الحكم : لما كان من المقرر أن وقف تنفيذ العقوبة يعتبر
عنصرا من العناصر التي توضع في الاعتبار عند تقديرها ، وكان الحكم
الصادر من محكمة أول درجة في المعارضة المرفوعة من المحكوم عليه
قد أمر بوقف تنفيذ العقوبة التي أوقعها عليه الحكم المعارض فيه فإنه
يكون — بهذه المثابة — قد عدل العقوبة إلى أخف .
(نقض جنائي — جلسة ١٩٨١/٣/٩ — طعن رقم ٢٢١٧ لسنة ٥٠ ق)

قاعدة رقم (٦٨٧)

المبدأ : الجزاء المنصوص عليه في المادة الأولى من قرار
رئيس الجمهورية رقم ٦٢٣ لسنة ١٩٦٥ ، ٢٤٩٧ لسنة ١٩٦٩ بفرض
رسم الانتاج والاستهلاك على بعض الأصناف المنتجة محليا — ماهيته
تعويض من نوع خاص .

عدم سريان أحكام القرار الثاني باثر رجعي — سريانها باثر
مباشر على الوقائع التي تحدث بعد العمل به — مخالفة ذلك — خطأ
في القانون .

ملخص الحكم : لما كانت المادة الأولى من قرار رئيس الجمهورية
رقم ٦٢٣ لسنة ١٩٦٥ بفرض رسوم الانتاج على بعض الأصناف
المنتجة محليا قد نصت على فرض رسوم انتاج قدرها جنيهان ونصف
على كل وحدة من مواعد واقران تعمل بالغاز ، ويتاريخ ١٩٦٩/١٢/٣٠
صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٤٩٧ لسنة ١٩٦٩ — والمحول به
اعتبارا من تاريخ نشره في ١٩٦٩/١٢/٣١ ونصت المادة الأولى منه

على تعديل رسوم الإنتاج والإستغلال على مواعد وأفران الطهي التي تعمل بالغاز الواردة بالجدول المرافق لقرار رئيس الجمهورية رقم ٤٦٣٣ لسنة ١٩٦٥ بجعلها جنيتها واحدا عن كل وحدة من مواعد وأفران الطبخ التي تعمل بالغاز - موضوع التحقيقات - ولما كان الجزء المنصوص عليه في المادتين سالفتي الذكر هو تعويض من نوع خاص يهدف به الشارع إلى الضرب على أيدي المتهربين من اداء واجب حق الخزانة بتأثيم فعلهم والعمل في الوقت نفسه على اقتضاؤها تعويضا عن الرسوم التي ضاعت عليها أو كانت عرضة للضياع بسبب مخالفة القانون ، وإذ كان الثابت أن الواقعة بالنسبة للرسوم المستحقة قد تمت واكتملت بتاريخ ٢٧/١/١٩٦٩ على ما جاء بالحكم المطعون فيه - وقبل يوم ٣١/١٢/١٩٦٩ - تاريخ سريان أحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٤٩٧ لسنة ١٩٦٩ - ومن ثم ينطبق عليها قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٦٣٣ لسنة ١٩٦٥ وتظل محكمة بهذا القرار الأخير الذي تمت في ظله ولا تسرى أحكام القرار رقم ٢٤٩٧ لسنة ١٩٦٩ بأثر رجعي بل بأثر مباشر على الوقائع التي تحدث بعد العمل به كما هو الشأن بالنسبة لكل الرسوم التي تحددها الدولة - لما كان ما تقدم، وكان الحكم المطعون فيه لم يلتزم هذا النظر فإنه يكون خالف القانون مما يتعين معه نقضه فيما قضى به في الدعوى المدنية وتأييد الحكم المستأنف .

(نقض جنائي - جلسة ٢/٤/١٩٨١ - طعن رقم ٧٧٥ لسنة ٥٠ ق)

قاعدة رقم (٦٨٨)

المبدأ : عقوبة جريمة التبديد هي الحبس وجوبا - جواز أن يزداد عليها غرامة - لا تجاوز مائة جنيه - المادة ٢٤١ عقوبات .

تعديل الحكم المستأنف بتوقيع عقوبة الغرامة فقط - خطأ في تطبيق القانون - وجوب تصحيحه .

انتهاء محكمة الموضوع إلى أنها ترى من ظروف الدعوى أن
المطعون ضده لن يعود إلى مخالفة القانون — حق محكمة النقض في
وقف تنفيذ العقوبة •

ملخص الحكم : لما كانت العقوبة المقررة بالمادة ٣٤١ من قانون
العقوبات التي تحكم واقعة الدعوى هي الحبس وجوبا ويجوز أن يزداد
عليها غرامة لا تتجاوز مائة جنيه • ولما كان الحكم المطعون فيه قد
عدل عقوبة الحبس المقتضى بها في الحكم الابتدائي إلى عقوبة الغرامة،
فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ، ولما كان المطعون ضده هو
وحده الذي استأنف الحكم الابتدائي بما لا يجوز معه أن يضار بطلانه،
فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه وتصحيحه بتأييد الحكم المستأنف •
ونظرا لأن محكمة الموضوع قد أوردت في أسباب حكمها أنها رأت
للظروف التي إرتكبت فيها الجريمة ما يبعث على الاعتقاد بأن المطعون
ضده لن يعود إلى مخالفة القانون فإن هذه المحكمة تأمر بوقف تنفيذ
العقوبة لمدة ثلاث سنوات عملا بالمادتين ٥٥ ، ٥٦ من قانون العقوبات •
(نقض جنائي — جلسة ١٩٨١/٤/٨ — طعن رقم ٢٥٧٣ لسنة ٥٠ ق)

قاعدة رقم (٦٨١)

المبدأ : ثبوت أن جريمة اقتضاء مقدم إيجار موضوع الطعن
الحالي — وجريمة تقاضي مبالغ خارج نطاق عقد الإيجار — موضوع
طعن آخر اللتين دين الطاعن بهما — قد وقعتا لغرض واحد — معاقبتهم
بعقوبة مستقلة عن كل منهما خطأ في القانون •

**نقض الحكم في الطعن المرتبط والاعادة — وجوب القضاء بذلك
في الطعن الحالي •**

ملخص الحكم : متى كانت جريمة اقتضاء مقدم إيجار — موضوع الطعن الحالي — وجريمة تقاضي مبالغ خارج نطاق عقد الإيجار موضوع الطعن رقم ٢٥٨٠ من ٥٠ ق — اللتين ذين الطاعن يعقوبة مستقلة عن كل منهما ، كانتا وليدتي نشاط إجرامي واحد يتحقق به معنى الارتباط المنصوص عليه في المادة ٢/٣٢ من قانون العقوبات لأن كليهما — وإن كان لكل منهما ذاتية خاصة — إنما وقعتا لغرض واحد هو التحايل على قوانين تنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر التي تهدف إلى حماية المستأجر من مغالاة المؤجرين في تقدير الأجرة فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بعقوبة مستقلة عن جريمة اقتضاء مقدم إيجار برغم أدانة الطاعن في الجنبعة رقم ١٤٠٢ لسنة ١٩٧٨ سألقة البيان وتوقيع عقوبة عليه لتقاضيه مبالغ خارج نطاق عقد الإيجار ، يكون قد أخطأ في القانون مما كان يستوجب — بحسب الأصل — تدخل محكمة النقض لانزال حكم القانون على وجهه الصحيح ، إلا أنه لما كان الطعن رقم ٢٥٨٠ من ٥٠ ق قد قضى فيه بجلسة اليوم بالنقض والاعادة فإنه يضمن الحكم في الطعن الحالي بالنقض والاعادة كذلك . (نقض جنائي — جلسة ١٩٨١/٤/٨ — طعن رقم ٢٥٧٩ لسنة ٥٠ ق)

قاعدة رقم (٦٩٠)

المبدأ : عدم جواز وقف تنفيذ العقوبات المالية المقضى بها عملاً بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ — م ٣٣٥ من ذات القانون .

ملخص الحكم : لما كانت المادة ٣٣٥ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ قد نصت على أنه « لا يجوز وقف التنفيذ في العقوبات المالية » ، وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بإيقاف تنفيذ العقوبات المالية المقضى بها على المطعون ضده فإنه يكون قد خالف القانون .

(نقض جنائي — جلسة ١٩٨١/٤/١٦ — طعن رقم ٢٦٧٥ لسنة ٥٠ ق)

قاعدة رقم (٦٨١)

المبدأ : العقوبة الأصلية المقررة للجريمة الأشد - تجب العقوبات الأصلية المقررة لما عداها من جرائم دون العقوبات التكميلية -
علة ذلك ؟ *

أعمال الحكم المطعون فيه حكم المادة ٣٢ عقوبات - واغفاله الحكم بالتعويض المنصوص عليه في المادة ١٢٢ من القانون ٦٦ لسنة ١٩٦٣ - خطأ في تطبيق القانون *

ملخص الحكم : الأصل ان العقوبة الأصلية المقررة للأشد الجرائم المرتبطة ببعضها ارتباطاً لا يقبل التجزئة تجب العقوبات الأصلية المقررة لما عداها من جرائم دون أن يحتد هذا الجب إلى العقوبة التكميلية التي تحمل في طياتها فكرة رد الشيء إلى أصله أو التعويض الأدنى للخزانة أو إذا كانت ذات طبيعة وقائية كالمصادرة ومراقبة البوليس والتي هي في واقع أمرها عقوبات نوعية مراعى فيها طبيعة الجريمة ولذلك يجب توقيعها معها تكن العقوبة المقررة لما يرتبط بتلك الجريمة من جرائم أخرى والحكم بها مع عقوبة الجريمة الأشد ، فإن الحكم المطعون فيه إذا عمل حكم المادة ٣٢ من قانون العقوبات واغفل الحكم بالتعويض المنصوص عليه في المادة ١٢٢ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه *
(نقض جنائي - جلسة ١٩٨١/٤/٢٦ - طعن رقم ٣٣٩٥ لسنة ٥٠ ق)

قاعدة رقم (٦٨٢)

المبدأ : قيام الارتباط الذي لا يقبل التجزئة بين جرائم متفاوتة في العقوبة - يوجب توقيع العقوبة المقررة للأشد - تساوى عقوباتها يوجب توقيع عقوبة واحدة منها *

صدور حكم نهائى بالادانة فى جريمة — يمنع من نظر الدعوى الجنائية عن هذه الجريمة أو الجرائم المرتبطة بها ارتباطا لا يقبل التجزئة — شرط ذلك ؟ : صدور الحكم فى أشد الجرائم عقوبة أو فى جريمة عقوبتها مساوية لعقوبة أى من الجرائم المرتبطة بها — مثال فى جريمتى تزوير فى محرر عرفى واستعماله .

ملخص الحكم : لما كانت الفقرة الثانية من المادة ٣٢ من قانون العقوبات إذ نصت على أنه « إذا وقعت عدة جرائم لغرض واحد وكانت مرتبطة ببعضها بحيث لا تقبل التجزئة وجب اعتبارها كلها جريمة واحدة والحكم بالعقوبة المقررة لأشد تلك الجرائم » فقد دلت صراحة على أنه حيث يقوم الارتباط الذى لا يقبل التجزئة بين الجرائم وجب توقيع عقوبة واحدة هى تلك المقررة لأشدّها إذا تفاوتت العقوبات المقررة لها ، كما دلت ضمنا وبطريق اللزوم على أنه إذا تساوت عقوبات الجرائم المرتبطة لا توقع سوى عقوبة واحدة منها ويتأدى من ذلك أن صدور حكم نهائى بالادانة فى جريمة يمنع من نظر الدعوى الجنائية عن الجريمة أو الجرائم المرتبطة بها ارتباطا لا يقبل التجزئة إذا كان ذلك الحكم قد صدر فى أشد الجرائم عقوبة أو فى جريمة عقوبتها مساوية للعقوبة المقررة لسائر الجرائم المرتبطة بها . لما كان ذلك وكانت العقوبة المقررة فى القانون لكل من جريمتى تزوير المحرر العرفى واستعماله واحدة ، فإن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة الاشتراك فى تزوير المحرر العرفى برغم سبق صدور حكم نهائى بادانته فى جريمة استعمال ذلك المحرر يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون .

(نقض جنائى — جلسة ١٩٨١/٥/٦ — طعن رقم ٢٥١٠ لسنة ٥٠ ق)

قاعدة رقم (٦٤٣)

المبدأ : صدور القانون ١٣٦ لسنة ١٩٧٨ بتعديل بعض أحكام القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ فى شأن الاسلحة والذخائر - بعد الحكم المطعون فيه - وتنظيمه فى المادة ٢٨ مكررا منه حالات عدم تجديد الترخيص فى المواعيد المقررة وجعله العقوبة فى جميع هذه الأحوال هى الغرامة فقط - اعتباره قانون أصلى للمتهم - وجوب تطبيقه على الواقعة - المادة الخامسة من قانون العقوبات *

ملخص الحكم : لما كان قد صدر فى ٢٠ من مايو سنة ١٩٧٨ - بعد صدور الحكم المطعون فيه بتاريخ ٧ من مارس سنة ١٩٧٨ - القانون رقم ١٩٧٨/٢٦ ، بتعديل أحكام القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ فى شأن الاسلحة والذخائر ، ونص فى المادة الثامنة والعشرين مكررا منه على أنه « إذا لم يتقدم المرخص له بطلب التجديد قبل نهاية مدة الترخيص بشهر ، يخطر بخطاب مسجل بعلم الوصول ليتقدم بطلب التجديد خلال تلك المدة ويعاقب كل من يحوز أو يحرز سلاحا ناريا انتهت مدة الترخيص به لعدم تقديمه طلب التجديد فى الميعاد بغرامة لا تقل عن عشرة جنيهات ولا تزيد على خمسين جنيها إذا لم يسلم سلاحه فور انتهاء الترخيص . وإذا انقضت مدة ستة أشهر دون تسليم السلاح أو تجديد الترخيص به تكون العقوبة الغرامة التى لا تقل عن خمسين جنيها ولا تزيد على خمسمائة جنيه . وإذا زادت - تلك المدة على سنة تضاعف الغرامة » . وما جاء فى تقرير لجنة الأمن القومى والتعبئة القومية عن مشروع القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٨ ما نصه : « وقد لاحظت اللجنة عند مراجعتها هذه المادة (يقصد المادة العاشرة من المشروع) أن البند (ج) يعتبر الترخيص ملغيا إذا لم يتم تجديده فى الميعاد ولو كان ذلك لا دخل لارادة المرخص له فيه ، وبهذا يتساوى هذا الشخص بالشخص الذى يحوز سلاحا دون أن يحصل مسبقا على

ترخيص بضمه ، ومن ثم يتعرض لنفس العقوبة ، لهذا ألغت اللجنة هذه الفقرة من المادة العاشرة وأضافت مادة جديدة برقم ٢٨ مكررا تنظم حالات عدم تجديد الترخيص في المواعيد المقررة ، وجعلت العقوبة في جميع الأحوال الغرامة فقط .^٥ فإن القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٨ يكون هو القانون الأصلح للمتهم بما تضمنه في خصوص التهمة المسندة إليه من عقوبات أخف من تلك التي تضمنها القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ ، ويكون لذلك هو الواجب التطبيق عملا بالمادة الخامسة من قانون العقوبات .

(نقض جنائي - جلسة ١٩٨١/٥/٦ - طعن رقم ١٣٣٠ لسنة ٥٠ ق)

قاعدة رقم (٦٩٤)

المبدأ : أعمال المادة ١٧ عقوبات - يجيز النزول بعقوبة السجن المقررة لجريمة حيازة سلاح نارى مششخن بغير ترخيص - إلى الحبس لمدة لا تقل من ثلاثة شهور فضلا عن الغرامة .
معاقبة المظعون ضده - مع أعمال المادة ١٧ عقوبات - بالحبس لمدة ستة شهور - مؤداه وأثره ؟ .

ملخص الحكم : كان أعمال نص المادة ١٧ من قانون العقوبات يجيز لمحكمة الموضوع النزول بعقوبة السجن المقررة لجريمة حيازة سلاح نارى غير مششخن بدون ترخيص إلى الحبس لمدة لا تقل عن ثلاث شهور فضلا عن الغرامة ، وكان البين من الحكم المظعون فيه أنه مع أعماله نص المادة ١٧ من قانون العقوبات قد عاقب المظعون ضده بالحبس لمدة ستة شهور ، ملتزما الحد الأدنى لجريمة حيازة سلاح نارى مششخن ، وهو ما يشعر بان المحكمة إنما وقفت عند هذا الحد ولم تستطع النزول عنه ، وكان لا يعلم مدى العقوبة المقيدة للحرية

التي كانت ستنزل إليها لو أنها فطنت إلى الوصف القانوني الصحيح للجريمة التي دانت بها مع أعمال نص المادة ١٧ من قانون العقوبات .
فانه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والاحالة .
(نقض جنائي - جلسة ١٩٨١/٥/٢٤ - طعن رقم ٢٣٥٧ لسنة ٥٠ ق)

قاعدة رقم (٦٨٥)

المبدأ : جواز الحكم بالحبس مع الشغل في مواد الجنح -
مادامت مدة العقوبة المقررة بها أقل من سنة .

ملخص الحكم : لما كان نص المادة ٢٠ من قانون العقوبات قد جرى مدة العقوبة المحكوم بها سنة فأكثر ، وكذلك في الأحوال الأخرى المبينة على أنه « يجب على القاضي أن يحكم بالحبس مع الشغل كلما كانت قانونا ويجب الحكم دائما بالحبس البسيط في أحوال المخالفات ، وفي كل الأحوال الأخرى يجوز الحكم بالحبس - البسيط أو مع الشغل » .
مما يفصح عن جواز الحكم بالحبس مع الشغل في مواد الجنح كلما كانت مدة العقوبة المقررة بها تقل عن سنة .
(نقض جنائي - جلسة ١٩٨١/٦/١٥ - طعن رقم ٢٥٥ ، ٢٥٦ لسنة ٥١ ق)

قاعدة رقم (٦٨٦)

المبدأ : عدم جواز الحكم بوقف التنفيذ في العقوبات المالية
طبقا لقانون العمل .

ملخص الحكم : لما كانت المادة ١٣٥ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ - المطبق على واقعة الدعوى بالنسبة للتهمتين الثانية والثالثة - تنص على أنه لا يجوز وقف التنفيذ في العقوبات المالية ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بوقف تنفيذ الغرامة المحكوم بها عن التهمتين الثانية والثالثة يكون قد أخطأ في تطبيق القانون مما يتعين معه نقضه

وتصحّحه بالناء ما اشتمل عليه من وقف تنفيذ الغرامة المقتضى بها عن
هاتين التهمتين *
(نقض جنائي - جلسة ١٠/١/١٩٨١ - طعن رقم ٢٩٧ لسنة ٥١ ق)

قاعدة رقم (٦٩٧)

المبدأ : النص في المادة ١٧ من قانون العقوبات على عقوبة
السجن دون تحديد لحديها الأدنى والأقصى - قصد الشارع من ذلك
الاحالة إلى المادة ١٦ من ذات القانون - مثال *

ملخص الحكم : وحيث ان الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة
الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية لجريمتي حيازة السلاح الناري
غير المششخّن والذخيرة بغير ترخيص - حالة كون المَطعون ضده قد
سبق الحكم عليه بعقوبة الحبس لمدة سنة في جريمة من جرائم الاعتداء
على النفس - اللتين دان المَطعون ضده بهما ، وأورد علي ثبوتهما
في حقه أدلة سائغة ، انتهى إلى عقابه عنهما طبقاً للمواد ١/١ ، ٦ ، ٧/ب
١/٣٦ ، ٣ ، ٤ ، ٣٠ من القانون رقم ١٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانونين
رقمي ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ ، ٧٥ لسنة ١٩٥٨ والجدول رقم ٢ المرفق به
والمادتين ١٧ ، ٢/٣٣ من قانون العقوبات ثم أوقع عليه عقوبة السجن
لمدة سنة واحدة باعتبارها العقوبة المقررة لأشد الجريمتين مع مصادرة
السلاح والذخائر المضبوطتين * لما كان ذلك ، وكانت العقوبة المقررة
لجريمة حيازة سلاح من الأسلحة النارية غير المششخنة بغير ترخيص
حالة كون المتهم قد سبق الحكم عليه بعقوبة الحبس لمدة سنة في
جريمة من جرائم الاعتداء على النفس - أشد الجريمتين - طبقاً
لما تنص عليه الفقرة الثالثة من المادة ٢٦ من القانون سالف الذكر ،
هي الاستغال الشاقة المؤبدة ، فضلاً عن وجوب الحكم بمصادرة السلاح
والذخائر موضوعاً للجريمتين وفقاً لنص المادة ٣٠ من ذلك القانون ،

وكان مقتضى تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات جواز تبديل عقوبة الاشغال الشاقة المؤبدة بعقوبة الاشغال الشاقة المؤقتة أو السجن .
ولما كانت المادة ١٦ من قانون العقوبات قد عرفت عقوبة السجن ، بأنها وضع المحكوم عليه فى أحد السجون العمودية وتشغيله داخل السجن أو خارجه فى الأعمال التى تُعينها الحكومة المادة المحكوم بها عليه ولا يجوز أن تنقضى تلك المدة عن ثلاث سنين ولا أن تزيد على خمس عشرة سنة إلا فى الأحوال الخصوصية المنصوص عليها قانوناً » وكانت المادة ١٧ سائلة الذكر لم يرد بها تحديد لحديها الأدنى والأقصى فإن الشارع يكون قد قصد الإحالة إلى المادة ١٦ المتقدم بيانها واعتبار عقوبة السجن تتراوح بين ثلاث سنين وخمس عشرة سنة . لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بمعاينة المطعون ضده بعقوبة السجن لمدة سنة واحدة - يكون قد خالف القانون - مما يتعين معه تصحيحه بجعل عقوبة السجن ثلاث سنين بالإضافة الى عقوبة المصادرة المقضى بها .
(نقض جنائى - جلسة ١٥/١٠/١٩٨١ - طعن رقم ٣٧٥ لسنة ٥١ ق)

قاعدة رقم (١٨٨)

المبدأ : انعدام مصلحة الطاعن فى المجادلة فى توافر سببى
الاصرار - مادامت العقوبة الموقعة عليه تدخل فى الحدود المقررة
للقتل العمد مجرد من أى ظرف مشدد .
سبق الاصرار حكمة فى تشديد العقوبة كحكم التردد - إثبات
توافر أحدهما يغنى عن إثبات توافر الآخر .

ملخص الحكم : كانت العقوبة المقضى بها على الطاعن - وهى
الاشغال الشاقة المؤبدة - تدخل فى الحدود المقررة لجناية القتل
العمد مجردة من أى ظروف مشددة فإنه لا يكون للطاعن مصلحة فيما

يثيره من فساد استدلال الحكم في استظهار ظرف سبق الإصرار أو اضافته ظرف التردد إلى وصف التهمة دون لفت نظر الدفاع ، هذا إلى أن حكم ظرف سبق الإصرار في تشديد العقوبة كحكم ظرف التردد وإثبات توافر أحدهما يعني عن إثبات توافر الآخر .
(نقض جنائي - جلسة ١٢/١١/١٩٨١ - طعن رقم ٥٩٧ لسنة ٥١ ق)

قاعدة رقم (٦٩٩)

المبدأ : تحيل الحكم المطعون فيه العقوبة المقررة بها ابتدائيا في جريمة خاير رجل ارتكبت بعض أفعالها المتتابعة في ظل الأمر العسكري رقم ٤ لسنة ١٩٧٦ من الحبس إلى الغرامة - خطأ في تطبيق القانون أساس ذلك ؟

لا يضار الطاعن بطعنه - مثال .

ملخص الحكم : لما كانت الوقائع التي رفعت بها الدعوى على المطعون ضده وعوقب عنها والتي وقعت خلال الفترة من ٢٢/١١/١٩٧٤ إلى ١٢/٣/١٩٧٧ إنما يحكمها علاوة على القانون ٥٢ لسنة ١٩٦٩ الذي أنزل الحكم المطعون فيه بموجبه العقاب على المطعون ضده - أمر نائب الحاكم العسكري العام رقم ٤ لسنة ١٩٧٦ - الذي صدر بعد ذلك القانون وعمل به اعتباراً من ٢٣/٩/١٩٧٦ قبل وقوع بعض الأفعال المتتابعة متضمناً ما سلف بيانه من أحكام ومقرراً لها عقوبة أشد من العقوبة المقررة بالقانون ٥٢ لسنة ١٩٦٢ فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بتعديل العقوبة المقررة بها ابتدائياً وهي الحبس إلى عقوبة الغرامة يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ، ولا كان المطعون ضده هو وحده الذي استأنف الحكم الابتدائي بما لا يجوز معه أن يضار بطعنه فإنه يتعين وفقاً للمادة ٣١٠ من القانون رقم ٥٧ لسنة

١٩٥٦ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض نقض
الحكم المطعون فيه وتصحيحه بتأييد الحكم المستأنف .
(نقض جنائي - جلسة ١٩٨١/١١/٢٤ - طعن رقم ١٤٧٠ لسنة ٥١ ق)

قاعدة رقم (٧٠٠)

المبدأ : العقوبات التكميلية التي تحمل في طياتها فكرة رد الشيء
إلى أصله أو التعويض المدني للخرانة أو ذات الطبيعة الوقائية
كالصادرة ومراقبة الشرطة - وجوب توقيعها في جميع الأحوال
وبلا ضرورة لدخول الخزانة في الدعوى .
عقوبة التعويض المنصوص عليها في المادة ١٦٣ عقوبات -
ماهيتها ؟ .

ملخص الحكم : لما كانت المادة ١٦٣ من قانون العقوبات تنص على
أنه « كل من عطل المخابرات التلغرافية أو أتلف شيئاً من آلاتها سواء
بإهماله أو عدم احترازه بحيث ترتب على ذلك انقطاع المخابرات يعاقب
بدفع غرامة لا تتجاوز خمسين جنيهاً مصرياً . وفي حالة حصول ذلك
بسوء قصد ثابت تكون العقوبة السجن مع عدم الإخلال في كلتا
الحالتين بالحكم بالتعويض » ثم نصت المادة ١٦٦ على سريان المادة
المذكورة على الخطوط التليفونية ، وكانت العقوبات التكميلية التي
تحمل في طياتها فكرة رد الشيء إلى أصله أو التعويض المدني للخرانة
أو كانت ذات طبيعة وقائية كالصادرة ومراقبة البوليس والتي هي
في واقعها عقوبات نوعية هراعى فيها طبيعة الجريمة ولذلك يجب
توقيعها في جميع الأحوال ، وأن الحكم بها حتمى تقتضى به المحكمة
من تلقاء نفسها وبلا ضرورة لدخول الخزانة في الدعوى . وكان مما
يصدق عليه هذا النظر عقوبة التعويض المنصوص عليها في المادة ١٦٣
من قانون العقوبات .

(نقض جنائي - جلسة ١٩٨١/١١/٢٦ - طعن رقم ٤٤٥ لسنة ٥١ ق)

قاعدة رقم (٧٠١)

المبدأ : عقوبة الجريمة المنصوص عليها في المادة ١٠٦ مكررا من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٦ بإصدار قانون الزراعة المضافة بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٧ هي الحبس أو الغرامة التي لا تقل عن مائتي جنيه ولا تزيد عن خمسمائة جنيه عن الفدان الواحد أو كسر الفدان .

ملخص الحكم : لما كانت عقوبة الجريمة التي دين بها الطاعن المنصوص عليها في المادة ١٠٦ مكررا من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ بإصدار قانون الزراعة المضافة بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٧ هي الحبس أو الغرامة التي لا تقل عن مائتي جنيه ولا تزيد عن خمسمائة جنيه عن الفدان الواحد أو كسر الفدان التي تتم فيها المخالفة . ولما كان الحكم المطعون فيه قد قضى بتغريم الطاعن مائتي جنيه في حدود العقوبة المقررة بالنص المطبق فإنه يكون قد طبق القانون تطبيقا صحيحا .

(نقض جنائي - جلسة ١٩٨١/١٢/٣ ب طعن رقم ٤٤٨ لسنة ٥١ ق)

نيابة عامة

قاعدة رقم (٧٠٢)

المبدأ : حق عضو النيابة فى الاستعانة بأهل الخبرة -
أساس ذلك ؟ •

ملخص الحكم : من المقرر أن عضو النيابة بوصف كونه صاحب الحق فى إجراء التحقيق ورئيس الضبطية القضائية له من الاختصاص ما خوله قانون الإجراءات الجنائية لسائر رجال الضبطية القضائية فى الفصلين الأول والثانى من الباب الثانى منه بما فى ذلك ما تجيزه لهم المادة ٢٩ من هذا القانون أثناء جمع الاستدلالات من الاستعانة بأهل الخبرة وطلب رأيهم شفهيًا أو بالكتابة بغير حلف يمين •
(نقض جنائى - جلسة ١٩٨١/٣/٤ - طعن رقم ١٦٢٤ لسنة ٥٠ ق)

قاعدة رقم (٧٠٣)

المبدأ : حق النيابة العامة فى الطعن رهن بتوفر المصلحة لها أو للمحكوم عليه - انتفاء هذه المصلحة - أثره : عدم قبول الطعن -
علة ذلك ؟ •

عدم جواز طعن النيابة العامة فى الأحكام لمصلحة القانون -
علة ذلك - مثال •

ملخص الحكم : لما كان من المقرر أنه وإن كان الأصل أن النيابة العامة فى مجال المصلحة أو الصفة فى الطعن هى خصم عادل تختص بمركز قانونى خاص إذ تمثل الصالح العام وتسمى فى تحقيق موجبات القانون ومن تحقيق مصلحة المجتمع التى تقتضى أن يكون الإجراءات فى كل مراحل الدعوى الجنائية صحيحة وأن تبنى الأحكام فيها على تطبيق قانونى صحيح خال مما يشوبه من الخطأ أو البطلان ، إلا أنها تتقيد فى كل ذلك بقيد المصلحة بحيث إذا لم يكن لها كسلطة اتهام

ولا للمحكوم عليه مصلحة في الطعن. فإن طعنها لا يقبل عملاً بالمبادئ العامة المتفق عليها. من أن المصلحة أساس للدعوى فإذا انعدمت فلا دعوى . ومن ثم لا يجوز للنياحة العامة أن تطعن في الأحكام لمصلحة القانون لأنه عندئذ تكون مصلحتها وطعنها تبعاً لذلك مسألة نظرية صراحة لا يؤبه لها لما كان ذلك ، وكانت النياحة العامة قد اقتضت في طعنها على تعيب الحكم المطعون فيه بالبطلان دون أن تنحى عليه قضاءه ببراءة المطعون ضدهم وعدم استجابته إلى ما طلبته بوصفها سلطة اتهام من ادانتهم ، ولا وراء في انحسار مصلحة المطعون ضدهم في الطعن بعد أن قضى ببراءتهم ، فإن طعنها يكون قائماً على مجرد مصلحة نظرية بحتة لا يؤبه لها .

(نقض جنائي - جلسة ١٩٨١/٢/١ - طعن رقم ٢٣٢٨ لسنة ٥٠ ق)

قاعدة رقم (٧٠٤)

الجدد : حق النياحة العامة في الطعن في الحكم ، ولو كان ذلك لمصلحة المحكوم عليه - أساس ذلك ؟

ملخص الحكم : من المقرر أن النياحة العامة - وهي تمثل الصالح العام وتسعى إلى تحقيق موجبات القانون من جهة الدعوى العمومية - هي خصم عادل تختص بمركز قانوني خاص يجيز لها أن تطعن في الحكم ، وإن لم يكن لها كسلطة اتهام مصلحة خاصة في الطعن بل كانت المصلحة هي للمحكوم عليه ، ولما كانت مصلحة المجتمع تقتضي أن تكون الإجراءات في كل مراحل الدعوى صحيحة وأن تنبئ الأحكام فيها على تطبيق قانوني صحيح خال مما يشوبه من أسباب الخطأ والبطلان فإن مصلحة النياحة العامة في هذا الطعن تكون قائمة .

(نقض جنائي - جلسة ١٩٨١/١٠/١ - طعن رقم ٢٩٣ لسنة ٥١ ق)

قاعدة رقم (٧٠٥)

المبدأ : النيابة العامة الطعن في الحكم — ولو كانت المصلحة للمحكوم عليه — أساس ذلك ؟ *

ملخص الحكم : من المقرر أن النيابة العامة في مجال المصلحة أو الصفة في الطعن هي خصم عادل تختص بمركز قانوني خاص بمثابته تمثل الصالح العام وتسمى إلى تحقيق موجبات القانون من جهة الدعوى الجنائية ، فلها بهذه المثابة أن تطعن في الأحكام وإن لم يكن لها كسلطة اتهام مصلحة خاصة في الطعن بل كانت المصلحة للمحكوم عليه .

(نفس جنائي — جلسة ٢٧/١٠/١٩٨١ — طعن رقم ٤٢٠ لسنة ١٤ ق)

قاعدة رقم (٧٠٦)

المبدأ : بدء إجراءات التحقيق بدائرة الاختصاص المكنى يقتضى متابعة التحقيق وتعقب المتهم فيما يجاوز هذه الدائرة بناء على ظروف التحقيق ومقتضياته .

ملخص الحكم : من المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه متى بدأ وكيل النيابة المختص في إجراءات التحقيق بدائرة اختصاصه المكنى ثم استوجبت ظروف التحقيق ومقتضياته متابعة الإجراءات وامتدادها إلى خارج تلك الدائرة فإن هذه الإجراءات التي بدأتها سلطة مختصة بمكان وقوع الجريمة تجيز للمحقق أن يتعقب المتهم وأن يتابع التحقيق في مكان آخر غير الذي بدأه فيه ولو تجاوز دائرة اختصاصه المكنى وكان الثابت أخذاً بالفردات المضمومة تحقيقاً لوجه الطعن — أن وكيل نيابة مركز إدفو تولى إجراءات التحقيق بدائرة اختصاصه المكنى في الواقعة موضوع الدعوى الطعون في حكمها ثم استوجبت ظروف

- التحقيق ومقتضياته متابعة الإجراءات وامتدادها إلى خارج تلك الدائرة
فأصدر إذنا بتفتيش مساكن الطاعنين الكائنة بدائرة مركز اسنا فإن
هذا الاذن يكون قد صدر ممن يملكه وينتج أثره القانوني مما لا محل
معه لما يثيره الطاعنون في هذا المصدد .
(نقض جنائي - جلسة ١٩٨١/١١/٢٨ - طعن رقم ١٤٥٣ لسنة ٥١ ق)

قاعدة رقم (٧٠٧)

**المبدأ : عدم استجواب النيابة العامة للطاعن - لا يصح سببا
للطعن على الحكم - أساس ذلك ؟**

**تعيب الحكم لعدم سؤال المحكمة المتهم عن التهمة المسندة إليه -
في جائز - مادام لا يدعى - أنها منعه من ابداء دفاعه كاملا .**

ملخص الحكم : عدم استجواب النيابة العامة لاثنتين من الطاعنين
إنما هو تعيب للإجراءات السابقة على المحاكمة لا يصح أن يكون سببا
للطعن على الحكم كما لا يصح أن يكون سببا للطعن عليه عدم سؤال
المحكمة المتهم عن التهمة المسندة إليه طالما أنه لا يدعى أنها منعه من
إبداء كامل دفاعه .

(نقض جنائي - جلسة ١٩٨١/١٢/٣٠ - طعن رقم ٢٢٩٢ لسنة ٥١ ق)

نظام عام

قاعدة رقم (٧٠٨)

المبدأ : النقص في الفقرة الثالثة من المادة ٢٥٣ مرافعات طعن أو
الأسباب الجنية على النظام العام - يمكن التمسك بها في أية حالة
كانت عليها الدعوى وتأخذ بها المحكمة من تلقاء نفسها - لا يسري
على المواد الجنائية - أساس ذلك ؟ .

ملخص الحكم : يغير من ذلك ما نصت عليه الفقرة الثالثة من
المادة ٢٥٣ من قانون المرافعات فيما يتعلق بالطعن في المواد المذنية
والتجارية من أن الأسباب الجنية على النظام العام يمكن التمسك بها
في أي وقت وتأخذ المحكمة بها من تلقاء نفسها ، ذلك بأن الشارع
فيما سلف من إجراءات في شأن الطعن في المواد الجنائية قد أراد عدم
الأخذ بحكم هذا النص . فحدد الأسباب التي تمس النظام العام
وأصبحت المذكورة الإيضاحية للمادة ٢٥٣/٢ من قانون الإجراءات
الجنائية - التي رددت المادة ٣٥ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ حكمها -
عن مراد الشارع من الاستثناء الوارد على مبدأ التقيد بأسباب الطعن
وعدم ابداء أسباب جديدة بعد الميعاد القانوني ، وذلك بقولها « أنه
ليس من المقبول التماضي عن الخطأ الملموس الذي يتعلق بأمور تخص
النظام العام مما يجب على القاضى وفقا للقواعد العامة أن يراعيها من
تلقاء نفسه ، وقد أثر المشرع في هذه الحالة تحديد الأسباب التي
تمس النظام العام وتجزئ للمحكمة أن تستند إليها من تلقاء نفسها في
نقض الحكم بدلا من ترك هذه المسألة لضابط النظام العام وحده ،
فإن ذلك يؤدي إلى التوسع أكثر مما يجب » .
(نقض جنائي - جلسة ١٩٨١/٦/١٠ - طعن رقم ٢٦٧٠ لسنة ٥٠ غير)

قاعدة رقم (٧٠٩)

المبدأ : الأصل عدم جواز ابداء أسباب جديدة للطعن أمام محكمة النقض - خلافا للأسباب التي سبق ابدؤها في الميعاد المنصوص عليه في المادة ٣٤ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

حق محكمة النقض في نقض الحكم من تلقاء نفسها لمصلحة المحكوم عليه - عملا بنص الفقرة الثانية من المادة ٣٥ من القانون سالف الذكر طبيعته ومداه .

ملخص الحكم : لما كان الأصل طبقا لنص الفقرة الأولى من المادة ٣٥ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ أنه لا يجوز ابداء أسباب أخرى أمام المحكمة - سواء من النيابة العامة أو غيرها من الخصوم - غير الأسباب التي سبق بيانها في الميعاد المنصوص عليه في المادة ٣٤ من القانون المذكور ، وإن تنقيد محكمة النقض بالأسباب المقدمة في الميعاد - وكان نقض المحكمة للحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها طبقا لنص الفقرة الثانية من المادة ٣٥ - سنالفة الذكر ، على خلاف هذا الأصل هو رخصة استثنائية خولها القانون للمحكمة على سبيل الحصر في حالة ما إذا تبين لها أنها ثابتة في الحكم أنه مبنى على مخالفة القانون أو على الخطأ في تطبيقه أو في تأويله ، أو أن المحكمة التي أصدرته لم تكن مشكلة وفقا للقانون ولا ولاية لها بالفصل في الدعوى ، أو إذا صدر بعد الحكم المطعون فيه قانون يسرى على واقعة الدعوى . لما كان ذلك ، وكانت مناعي الطاعن في مذكرته المقدمة بعد الميعاد المقرر

لا تندرج تحت احدى هذه الحالات بل تدخل ضمن حالات البطالان
التي تفتح سبيل الطعن فى الحكم دون أن ينمطف عليها وصف مخالفة
القانون أو الخطأ فى تطبيقه أو فى تأويله المشار اليها فى البند « أولا »
من المادة المذكورة والذي لا ينصرف إلا إلى مخالفة القانون الموضوعى،
سواء أكان قانون العقوبات والقوانين المكملة له أو قانون الإجراءات
الجنائية فيما تضمنه من قواعد موضوعية ، ومن ثم لا يلتفت إلى
ما أثاره الطاعن فى هذا الشأن بعد فوات ميعاد الطعن .
(نقض جنائى - جلسة ١٠/٦/١٩٨١ - طعن رقم ٢٦٧٠ لسنة ٥٠ ق)

وصف التهمة

قاعدة رقم (٧١٠)

المبدأ : إذانة المتهم بجرائم التزوير فى محرر رسمى وتقليد ختم احدى جهات الحكومة واستعماله - معاملته بالرافقة ومعاقبته بالحبس مع الشغل لمدة ستة أشهر وعزله من وظيفته لمدة سنة واحدة - صحيح - العزل من الوظيفة - عقوبة تبعية - تطبيقها مع العقوبة الأصلية عند قيام مقتضاها - دون حاجة إلى لفت نظر الدفاع •

ملخص الحكم : لما كان الثابت ان المحكمة لم تجر أى تعديل فى وصف التهمة أو فى الواقعة المرفوعة بها الدعوى الجنائية ، وكان الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى بما تتوافر به جرائم التزوير فى محرر رسمى وتقليد ختم احدى جهات الحكومة واستعماله واثبتها فى حق الطاعن ، عامله بالرافقة وقضى بمعاقبته بالحبس مع الشغل لمدة ستة أشهر فإنه إذ قضى بعزله من وظيفته لمدة سنة واحدة أعمالا لنص المادة ٢٧ من قانون العقوبات يكون قد التزم صحيح القانون باعتبار ان العزل من الوظيفة هو من العقوبات التبعية التى تطبق حتما مع العقوبة الأصلية عند قيام مقتضاها - دون ما حاجة إلى لفت نظر الدفاع ، ويكون النعى على الحكم فى هذا الخصوص فى غير محله •

(نقض جنائى - جلسة ١٩٨١/٤/٦ - طعن رقم ٢٦١٢ لسنة ٥٠ ق)

قاعدة رقم (٧١١)

المبدأ : جريمة السكر فى الطريق العام ينطبق عليها القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٦ الذى فى المادة ٢٨٥ عقوبات - اقامة الدعوى عنها وطالب تطبيق المادة الأخيرة وجوب تطبيق القانون الأول - أساس ذلك - وأثره ؟

ملخص الحكم : لما كانت النيابة العامة أقامت الدعوى ضد المطعون ضده بوصف أنه في يوم ١٩٧٨/٤/٢١ وجد في حالة سكر بين في الطريق العام ، وطلبت عقابه بالمادة ٣٨٥ من قانون العقوبات ، وقد طبق الحكم المطعون فيه على الواقعة حكم المادة السابقة وقضى بتغريم المطعون ضده جنيبها واحدا لما كان ذلك ، وكانت الواقعة بالوصف الذي رفعت به إنما يحكمها القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٦ الذي — صدر وعمل به قبل وقوع الفعل والذي نص في مادته التاسعة على إلغاء كل حكم يخالف أحكامه ، مما مفاده أنه ألغى نص المادة ٣٨٥ من قانون العقوبات سالف الذكر وكان القانون ٦٣ سنة ١٩٧٦ المشار إليه يعاقب على الواقعة المطروحة في مادته السابعة بالحبس الذي لا تقل مدته عن اسبوعين ولا تزيد على ستة أشهر أو بغرامة لا تقل عن عشرين جنيبها ولا تجاوز مائة جنيبه » وكانت المحكمة ملزمة بان تنزل الحكم الصحيح للقانون على الواقعة التي رفعت بها الدعوى غير مقيدة في ذلك بالوصف الذي أسبق على هذه الواقعة ولا بالقانون الذي طلب عقاب المتهم طبقا لأحكامه . ولما كان الحكم المطعون فيه بعد أن أثبت في حق المطعون ضده ارتكاب جريمة وجوده في حالة سكر بين في الطريق العام المنصوص عليها في المادة السابعة من القانون ٦٣ سنة ١٩٧٦ قد أوقع عليه عقوبة المخالفة المنصوص عليها في المادة ٣٨٥ من قانون العقوبات بدلا من توقيع عقوبة الجنحة المقررة لهذه الجريمة فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يوجب نقضه . لما كان ذلك ، وكان هذا الخطأ الذي تردى فيه الحكم لا يخضع لأي تقدير موضوعي مادامت محكمة الموضوع قد قالت كلمتها من حيث ثبوت اسناد جريمة السكر البين في الطريق العام إلى المطعون ضده فإنه يتعين وفقا للمادة ٣٩ من القانون ٥٧ سنة ١٩٥٩ في شأن حالات واجراءات الطعن أمام محكمة النقض تصحيح الحكم المطعون فيه وفق القانون .

(تنض جنائي - جلسة ١٩٨١/٦/٣ - طعن رقم ١٤٤ لسنة ٥١ ق)

قاعدة رقم (٧١٢)

المبدأ : تغير وصف التهمة أو تعديله ، لفت نظر الدفاع إليه ،
مراحة أو ضمنا أو بإجراء يتم عنه - مثال .

ملخص الحكم : من المقرر أن القانون لا يتطلب اتباع شكل خاص
لتنبيه المتهم إلى تغيير الوصف أو تعديل التهمة ، وكل ما يشترطه هو
تنبيهه إلى ذلك التعديل بأية كيفية تراها المحكمة محققة لهذا الغرض
سواء أكان هذا التنبيه صريحا أو ضمنيا أو باتخاذ إجراء ينم عنه
فى مواجهة الدفاع وينصرف مدلوله إليه . وإذا كان الثابت بمحضر جلسة
المحاكمة الاستئنافية أن المحكمة لفتت نظر الدفاع إلى تعديل التهمة
من اتلاف عمد إلى تجريف أرض زراعية بغير ترخيص فتكون المحكمة
قد قامت باتباع أمر القانون فى المادة ٣/٣٠٨ من قانون الإجراءات
الجنائية ومن ثم ينحصر عن الحكم دعوى الاخلال بحق الدفاع .
(نغض جنائى - جلسة ١٩٨١/١٢/٣ - طعن رقم ٤٤٨ لسنة ٥١ ق)

قاعدة رقم (٧١٢)

المبدأ : عدم تقيد المحكمة بوصف النيابة العامة للواقعة .

ملخص الحكم : الأصل أن المحكمة لا تتقيد بالوصف القانونى
الذى تسبغه النيابة العامة على الفعل المسند إلى المتهم لأن هذا
الوصف ليس نهائيا بطبيعته وليس من شأنه أن يمنع المحكمة من تعديله
متى رأت أن ترد الواقعة بعد تمحيصها إلى الوصف القانونى السليم
الذى ترى انطباقه على واقعة الدعوى .
(نقض جنائى - جلسة ١٩٨١/١٢/٢٠ - طعن رقم ١٢٦٥ لسنة ٥١ ق)

سابقة أعمال الدار العربية للموسوعات

« حسن الفكاهي — مخام »

(خلال أكثر من ربع قرن مضى)

أولا — المؤلفات :

- ١ - المدونة العمالية في قوانين العمل والتأمينات الاجتماعية
« الجزء الأول » .
- ٢ - المدونة العمالية في قوانين العمل والتأمينات الاجتماعية
« الجزء الثاني » .
- ٣ - المدونة العمالية في قوانين العمل والتأمينات الاجتماعية
« الجزء الثالث » .
- ٤ - المدونة العمالية في قوانين أصناف العمل .
- ٥ - مدونة التأمينات الاجتماعية .
- ٦ - الرسوم للتعاقب ورسوم الجهر العقارى .
- ٧ - ملحق المدونة العمالية في قوانين العمل .
- ٨ - ملحق المدونة العمالية في قوانين التأمينات الاجتماعية .
- ٩ - التزامات صاحب العمل القانونية .
- ١٠ - المدونة العمالية .

ثانيا — الموسوعات :

١ - موسوعة العمل والتأمينات الاجتماعية :

(مجلدات - ١٢ ألف صفحة) ، وتضمن كافة القوانين والقرارات
وآراء الفقهاء وأحكام المحاكم ٧ وعلى رأسها محكمة النقض المصرية ،
وذلك بشأن قوانين العمل والتأمينات الاجتماعية .

٢ - موسوعة الضرائب والرسوم والدمغة :

(١١ مجلدا - ١٦ ألف صفحة) ، وتتضمن كافة القوانين والقرارات وآراء الفقهاء وأحكام المحاكم ، وعلى رأسها محكمة النقض وذلك بشأن الضرائب والرسوم والدمغة .

٣ - الموسوعة التشريعية الحديثة :

(٢٦ مجلدا - ٤٨ ألف صفحة) ، وتتضمن كافة القوانين والقرارات منذ عام ١٨٦١ ميلادية حتى الآن .

٤ - موسوعة الأمن الصناعي للدول العربية :

(١٥ جزء - حوالى عشرة آلاف صفحة) ، وتتضمن كافة القوانين والوسائل والأجهزة الطبية للأمن الصناعي بالدول العربية جميعها .
وستصدر خلال عامى ١٩٨٥/٨٤ .

٥ - موسوعة المعارف الحديثة للدول العربية :

(٣٠ أجزاء - ٣ آلاف صفحة) ، وتتضمن عرضا حديثا للنواحي التجارية والصناعية والزراعية والبلدية .. الخ . لكل دولة عربية على حدة . (نفذت وتقوم الدار باعداد الطبعة الثانية منها خلال عام ١٩٨٥ م) .

٦ - موسوعة تاريخ مصر الحديث :

(جزئين - الفين صفحة) وتتضمن عرضا مفصلا لتاريخ مصر ونهضتها (قبل ثورة ١٩٥٢ وما بعدها) .
« نفذت الكمية المطبوعة منها وتقوم الدار بالاعداد لاصدار الطبعة الثانية خلال عام ١٩٨٥ م .

٧ - الموسوعة الحديثة للمملكة العربية السعودية :

(٣ أجزاء - الفين صفحة) ، وتتضمن كافة المعلومات والبيانات التجارية والصناعية والزراعية والتعليلية . . الخ . بالنسبة لكافة أوجه نشاطات الدولة والأفراد .

» نفذت الكمية المطبوعة منها وتقوم الدار بالأعداد لإصدار الطبعة الثانية خلال عام ١٩٨٥ » .

٨ - موسوعة القضاء والفقه للدول العربية :

(٢٧٠ جزء) وتتضمن آراء الفقهاء وأحكام المحاكم في مصر وبلدان الدول العربية بالنسبة لكافة فروع القانون مرتبة موضوعاتها ترتيباً أبجدياً .

٩ - الوسيط في شرح القانون المدني الأردني :

(٥ أجزاء - ٥ آلاف صفحة) ، ويتضمن شرحاً وافياً لنصوص هذا القانون مع التطبيق عليه بأراء فقهاء القانون المدني المصري والشرعية الإسلامية السجاء وأحكام محكم النقض والتعيين في الأردن مصر والعراق وسوريا .

١٠ - الموسوعة الجنائية الأردنية :

(٥ أجزاء - ٥ آلاف صفحة) ، وتتضمن عرضاً أبجدياً لأحكام المحاكم الجزئية الأردنية مقرونة بأحكام محكمة النقض الجنائية المصرية مع التطبيق على هذه الأحكام بالشرح والمقارنة .

١١ - موسوعة الإدارة الحديثة، والحوافز :

(سبعة أجزاء - ٦ آلاف صفحة) ، وتتضمن عرضاً شاملاً لمفهوم الحوافز وتأمينه من الطبيعة البشرية والناحية التكنولوجية ومفهوم الإدارة الحديثة من حيث طبيعة المدير المثالي وكيفية إصدار القرار وإنشاء الهيكل وتقييم الأداء ونظام الإدارة بالأهداف مع دراسته مقارنة بين النظم العربية وسائر النظم العالمية .

١٢ - الموسوعة المغربية فى التشريع والقضاء :

(٢٥ مجلد - ٢٠ ألف صفحة) ، وتتضمن كافة التشريعات منذ عام ١٩١٢ مرتبة ترتيبا موضوعيا وأبجديا ملحقا بكل موضوع ما يتصل به من تشريعات مصرية ومبادئ واجتهادات المجلس الأعلى المغربى ومحكمة النقض المصرية .

١٣ - الموسوعة الذهبية للقواعد القانونية لمحكمة النقض المصرية :

(وتتضمن كافة المبادئ والقواعد القانونية التى اقرتها محكمة النقض المصرية منذ نشأتها عام ١٩٢١ حتى الآن) .. مرتبة موضوعاتها أبجديا (٢٤ جزء - ٢٢ ألف صفحة) ، (إصدار : مئذى ١٢ جزء مع فهرس تفصيلى ، وإصدار جنائلى (١١ جزء مع فهرس تفصيلى) (وقبيلها ٤٠٠ جنية) .

١٤ - التطبيق على قانون المسطرة المدنية المغربى « جزآن » :

ويتضمن شرحا وأانيا لنصوص هذا القانون : مع المقارنة بالقوانين العربية بالإضافة الى مبادئ المجلس الأعلى المغربى ومحكمة النقض المصرية .

١٥ - التطبيق على قانون المسطرة الجنائية المغربى (ثلاثة أجزاء) :

ويتضمن شرحا وأانيا لنصوص هذا القانون ، مع المقارنة بالقوانين المصرية وبعض القوانين العربية ، بالإضافة الى مبادئ المجلس الأعلى المغربى ومحكمة النقض المصرية .

١٦ - الموسوعة الاعلامية الحديثة لعينة جدة :

باللغتين العربية والانجليزية ، وتتضمن عرضا شاملا للحضارة الحديثة بمدينة جدة (بالكتابة والصورة) .

الدار العربية للموسوعات

حسن الفكاهن - محام

تأسست عام ١٩٤٩

الدار الوحيدة التي تخصصت في إصدار

الموسوعات القانونية والإعلامية

على مستوى العالم العربي

ص . ب ٥٤٣ - تليفون ٣٩٣٦٦٣٠

٢٠ شارع عدلى - القاهرة

